الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة باتنة 1

كلية اللغة والأدب العربي والفنون **قسم اللغة والأدب العربي**

مبادئ الدّرس التّداولي في التّراث العربي

-نظرية الخبر والإنشاء أنموذجا-

بحث معدّ لنيل درجة دكتوراه العلوم في علوم اللغة

إعداد الطّالب: **إشراف الأستاذ الدّكتور:**

عماري محمد محمد فورار

أعضاء لجنة المناقشة:

الاسم واللقب	الرتبة	الجامعة الأصلية	الصفة
بلقاسم دفة	أستاذ التعليم العالي	جامعة باتنة 1	رئيسا
محمد فورار	أستاذ التعليم العالي	جامعة باتنة 1	مقررا
ابتسام بن خراف	أستاذة محاضرة	جامعة باتنة 1	عضوا
لمين ملاوي	أستاذ محاضر	جامعة بسكرة	عضوا
لزهر كرشو	أستاذ محاضر	جامعة الوادي	عضوا
محمد بوادي	أستاذ محاضر	جامعة سطيف	عضوا

الموسم الجامعي: 1437-1438 / 2016-2017

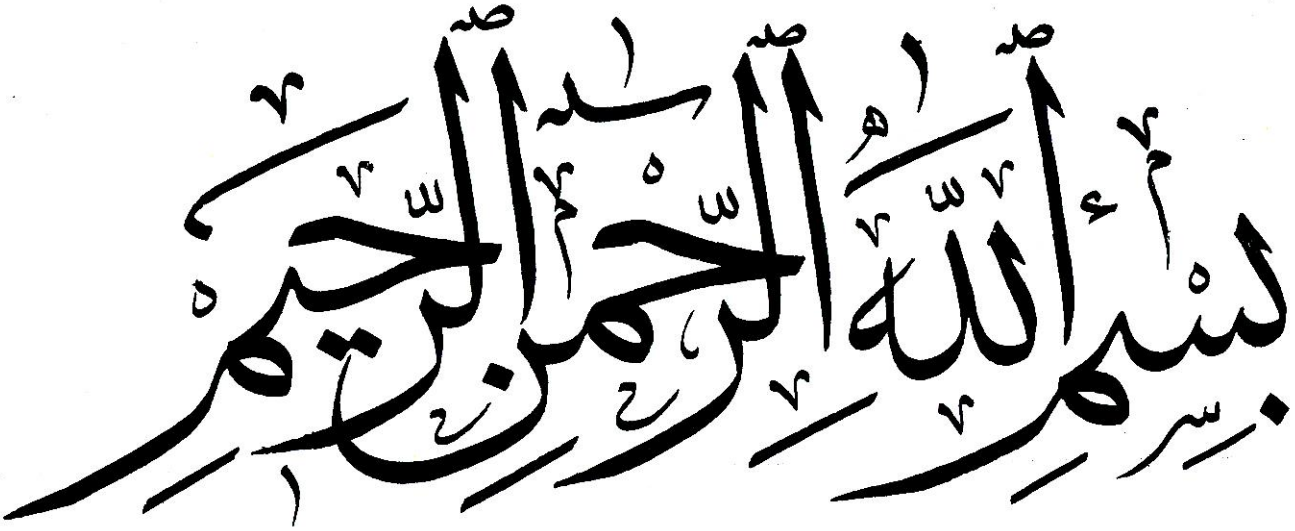
بسم الله الرحمن الرحيم

إهداء و شكر :

أهدي هذا العمل إلى أفراد الأسرة، وإلى الأستاذ المشرف، وإلى كل من يؤمن بأنه في كل يوم نستطيع كتابة تاريخ جديد.

وأتقدم بخالص الشكر لكل من قدّم يد المساعدة لإنجاز هذا البحث وخصوصا الأستاذ الدكتور محمد فورار.

مقدّمة

لم يتوقّف الفكر الإنساني عن دراسة الظواهر اللغوية (وغير اللغوية) بحثا عن أفضل السّبل التي تمكّنه من الوصول إلى إرضاء شغفه بالكمال والتفوق، وإذ نحن بصدد هذه المقدمة، لسنا بحاجة إلى إثبات ما وصل إليه علماؤنا في تراثنا من نبوغ واقتدار جعلهم قادرين على بناء حضارة إنسانية متكاملة، وليس فقط بناء نظرية في اللغة. ولكن هذا الحكم وإن بدا مطلقا لا يجب أن يقف حاجزا أمام الدّارسين لإعادة قراءة الموروث، ليس بهدف اختبار الكفاءات، وإنّما محاولة معرفة ظروفه وملابساته، ونقل أسرار هذا التفوق والنبوغ والوعي الذي يبدو مبكرا في معالجة الظواهر اللغوية مقارنة بما وصلت إليه الدّراسات اللغوية والمناهج البحثية في أيامنا هذه. ولهذا السبب وغيره، نرى كثيرا من الباحثين قد توجّه للاشتغال بالدّرس اللغوي التراثي، فبعضهم اعتنى بالمخطوط جمعا ومقارنة وتمحيصا، وهناك من تجاوز ذلك إلى الخوض في أعماق هذا التراث للكشف عن كنوزه، وأوجه التفرد أو القصور من خلال بحث النصوص ودراستها و تحليلها.

وبما أنّ المعرفة في جوهرها إنسانية تراكمية، فإنّ الدّراسة المنهجية تقتضي ربط الدّراسات والأبحاث الغربية التي نراها اليوم بتلك التي قدّمها القدماء، فإذا جاز عدّ (دي سوسير) رائدا للسانيات الحديثة بفضل محاضراته التي عدّت فتحا كبيرا في علم اللغة، وبداية عهد جديد يتجاوز الماضي، حين أسّس لمعرفة جديدة بفضل ثنائياته الشّهيرة (اللغة والكلام، الآنية والزمانية، التأليف والاستبدال)، وحديثه عن طبيعة العلامة اللغوية، واجتماعية اللغة، ومراتب الظّاهرة اللسانية، واعتماده المنهج الوصفي في الدّرس اللساني، فإنّه من باب الإنصاف أن نقرّ بوجود رواد للفكر السوسيري تمثّله جملة من النظريات، والنصوص، من الهنود إلى الإغريق، مرورا بالحضارة الإسلامية العربية، وهذه الآراء والنظريات ليست ترفا معرفيا، بل اختزال لرحلة الفكر الإنساني مع دراسته ظواهر اللغة، ومدى تأثير ذلك في توجيه هذا الفكر وتأثيره في حياة الإنسان الثّقافية، والإيديولوجية، والاجتماعية، والمعرفية عموما؛ لأنّ في سعي الإنسان لمعرفة اللغة وفهمها، فإنّه طوال تاريخه الفكري كان يسعى تماما لمعرفة ذاته.

ولمّا كان البحث يتمحور حول الدّرس التداولي في التّراث العربي، لوحظ أنّ الدراسات حوله تكثفت وازدادت عمقا ومساحة وتفرعا، وصار لزاما على الباحث أن يتحمل كثيرا من المشاق التي لا طاقة له بها في سبيل متابعة كلّ ما يستجد من الأعمال، في ميدان الدّراسات اللغوية، رغم ما يتاح

اليوم من الوسائل التقنية –لاسيما أنّ اللغة ذات صلة بعلوم عدّة لا يمكن للباحث الاستغناء عنها– يضاف إلى ذلك، أنّ البحث اللغوي تراكمي لا يمكن الفصل بين قديمه وحديثه.

لقد درج الباحثون العرب في التداولية كأحدث بحث أفرزته اللسانيات الحديثة في الآونة الأخيرة على تقديم القضايا اللغوية والمناهج البحثية، وربط ذلك بالأصول التراثية تطبيقا وفهما من أجل تأصيل البحث اللغوي العربي طامعين أن يجدوا الإجابات الكافية لأسئلتهم، مستعينين بهذا الدّرس اللساني الذي يدرس كيفية استخدام الناس للأدلة اللغوية في خطاباتهم، كما يُعنى من جهة أخرى بكيفية تأويلهم لتلك الخطابات، الأمر الذي أدّى بهؤلاء إلى الاهتمام بهذا البحث الذي أصبح يولي أهمية وعناية كبيرة للشروط الخارج لغوية، والمتعلقة بالسّياق والمقام والمتكلمين ومقاصدهم وحيثيات الاستعمال والأفعال الكلامية، واكتشاف الأبعاد التداولية للّغة فتح أفاقا أرحب، وأنتج أسئلة جديدة ستكون مسوّغا للاعتراف بالتداولية، باعتبارها مدخلا مناسبا لدراسة التراث اللغوي. ولأنّ التداولية مصب كثير من العلوم التي تهتم بالإنسان وفكره اللغوي كعلم الاجتماع والفلسفة وعلم النفس وغيرها، وما دامت التداولية كذلك، فقد كان لها اثر في البحوث العربية من جوانب مختلفة كترجمة المصطلح والعرض النظري، حيث تجلى هذا الأثر في مسارين:

- بحوث تعتمد مبادئ التداولية لإعادة وصف ظواهر العربية.
- بحوث تنقب في التّراث بحثا عن جوانب منه يمكن أن تناظر بعض مبادئ التداولية.

وتفاعلا مع هذين المسارين، تصدّى عدد من الباحثين لدراسة التداولية كمنهج لساني محاولين الاستفادة من الثراء المعرفي الذي حظي به في السنوات الأخيرة، ويمكن الحديث عربيا عن مجموعة من الدّارسين الذين اهتموا بالتداولية، واتّجهوا في سبيل ذلك اتجاهات مختلفة وأحيانا متداخلة، ومن هؤلاء طه عبد الرحمان، وأحمد المتوكل، وعادل فاخوري، ومسعود صحراوي، وطالب سيد هاشم الطبطبائي، وأحمد محمود نحلة، وخالد ميلاد، ومحمد يونس علي، وعبد الهادي بن ظافر الشهري، وصابر الحباشة، وغيرهم، ممّن وجه عنايته صوب البحث التداولي، وهذه الأعمال التي لا شك في جديتها وقيمتها، لذلك حاول البحث الاستفادة منها وتأسيس بعض القضايا على خلفيتها.

وإذا كان من أدبيات البحث عرض لبعض الدراسات ذات العلاقة بموضوع البحث والتي وظّفت هذا المنهج التداولي واستثمرته، في إطار إعادة التراث اللغوي العربي من خلال المزج بين التراث

والنظريات الحديثة، يمكن القول أنّ الدّراسات التداولية تنظيرا وتطبيقا قد ازدهرت بشكل لافت في الآونة الأخيرة، حيث انطلقت هذه الكتابات النظرية والتطبيقية من خلفيات معرفية متنوعة من حيث المصادر والمراجع والتصورات والرؤى. لكن قبل ذلك، تجدر الإشارة إلى جهود باحثين كان لهما فضل السّبق في عرض بعض قضايا التداولية للقارئ، إنّهما طه عبد الرحمان وأحمد المتوكل.

من ذلك، ما سبق به طه عبد الرحمان في دراساته التداولية التي تعالج الخطاب والحوار والحجاج من وجهة نظر فلسفية وأخرى لغوية، فعُدّ من خيرة الباحثين في المجال التداولي، حين تصدى لعرض عديد القضايا، منها المصطلح، فعكست مؤلفاته في المنطق وفلسفة اللغة، والتداوليات استراتجية علمية قائمة على التّأصيل في وضع النظريات وتقويم التعريفات الغربية، وصياغة المناهج وتطبيقها على الخطاب في التراث العربي.

أمّا أحمد المتوكل، فقد قام مشروعه على تطبيق الجهاز التحليلي الذي اقترحه (سيمون ديك) على العربية متخذا من النحو الوظيفي إطارا عاما لدراسته، وظهر ذلك في عديد أعماله، ولاسيما في كتابه "الوظائف التداولية في اللغة العربية"، و"اللسانيات الوظيفية، مدخل نظري"، وقد ركّز في مشروعه الوظيفي على الأدوار النحوية، والأدوار الدلالية، والأدوار التداولية، محاولا من خلال جهوده أن يوفّق في بعضها بين الدراسات العربية القديمة وبين الدراسات الغربية الحديثة.

ومن الأعمال ذات الصلة المباشرة بموضوع البحث ما تناوله طالب سيد هاشم الطبطبائي في كتابه" نظرية الأفعال الكلامية بين فلاسفة اللغة المعاصرين والبلاغيين العرب"، فقد حرص الباحث أن يقدّم للقارئ تصوّرا عن النظرية و ماهية الفعل الكلامي عند الفيلسوفين المُؤَسِّسَيْن (أوستين) و(سيرل)، ومكانته في فلسفة اللغة، كما حاول المقارنة بين التصور الغربي للنظرية و نصوص تراثية حول الموضوع من خلال التمثيل لأراء تراثية تلامس جوانب من نظرية (سيرل). أمّا محاولة أحمد محمود نحلة في بناء نظرية عربية موازية لنظرية أفعال الكلام عند (أوستين) و(سيرل) من خلال كتابه "آفاق جديدة في البحث اللغوي المعاصر"، فتأتي لتعكس جهدا يستجلي تصورا لتصنيف الأفعال الكلامية في العربية انطلاقا من الغرض الذي يرمي إليه المتكلم (حمل الشخص على القيام بفعل معين)، ومختلف العلاقات التي تربط الواقع بالتّمثيلات الذهنية للمتكلم، ووضعية المتكلم بالنسبة للمخاطب، متلمّسا من خلال هذا الجهد بعض الجوانب التراثية من منظور تداولي. أمّا الباحث خالد ميلاد فكان بحثه "الإنشاء في العربية بين التركيب والدلالة دراسة نحوية تداولية"، تقصيا للإنشاء، وبيان حدوده وأصوله وفروعه،

وذلك قصد الوقوف عند الخصائص الدّلالية والتداولية للكلام الإنشائي، مستندا على النصوص التراثية النّحوية والبلاغية والأصولية، كما اهتم خالد ميلاد بالفروق بين الخبر والإنشاء، وناقش تقسيم الأقوال إلى خبر وإنشاء وجدواه في الدراسات اللغوية القديمة، وتتبع تطور الظاهرة عند القدماء من نحاة وبلاغيين وغيرهم. من جهته، لم يخف الباحث مسعود صحراوي حماسه وانتصاره للمنهج التداولي من خلال تطبيقه للمفهوم على العربية، الأمر الذي من شانه أن يسهم في وصفها، ورصد خصائصها وتفسير ظواهرها الخطابية، فبحث في" ظاهرة الأفعال المتضمنة في القول بين الفكر المعاصر والتراث العربي"، انطلاقا من اعتقاده أنّ البحث في هذا المجال سيسهم في اكتشاف وتثمين جوانب من الجهود التي بذلها العلماء، مشيرا إلى أنّ فكرة تقسيم الكلام قد نشأت مشتركة بين طوائف مختلفة الاختصاصات في التراث العربي، ويلفت إلى ضرورة تتبع الظاهرة في مختلف المدونات للوصول إلى فهم عميق لها.

ويمضي في ذات النهج من خلال دراسته عن الأفعال الكلامية عند الأصوليين، فتحدّث عن تقسيم القول إلى خبر وإنشاء، وتتبع الأفعال الكلامية التي تندرج تحت كل منهما في التراث اللغوي، ويؤكد أنّ دراسات الأصوليين تداولية قطعا لاعتمادهم التركيب وسياق الحال وقصد المتكلم في سبيل فهم المعنى، كما تحدّث عن الأفعال الكلامية المنبثقة عن الخبر، ويؤكد في كل مرة أنّ ظاهرة أفعال الكلام توزعت في التّراث العربي بين فروع معرفية متعددة، وأنّ القدماء اتخذوها مدخلا لعلوم أخرى. ولم يخرج كتابه "التداولية عند العلماء العرب" عن المنحى العام لأعماله، ليؤكد في أكثر من موضع أنّ من مظاهر العبقرية عند القدماء أنّهم لم يفهموا من اللغة أنّها منظومة من القواعد المجردة فحسب، وإنّما فهموا منها أيضا أنّها لفظ معيّن يؤديه متكلم معين إلى مخاطب معين في مقام معين لأداء غرض تواصلي إبلاغي معين، لذلك جعلوا من أهداف دراستهم البلاغية والنحوية إفادة المخاطب معنى الخطاب، وإيصال رسالة إليه. ويهدف الباحث من خلال أعماله إلى إثبات أنّ ما وقف عليه القدماء، يقف على قدم المساواة أمام نتاج الدّراسات التداولية اليوم بشان الظّواهر الخطابية.

ولدراسة موضوعنا على ضوء المنظومة التداولية، قسّم البحث إلى أربعة فصول مسبوقة بمقدمة، ومذيّلة بخاتمة توجز الخبرة المستفادة من البحث.

الفصل الأول: الإطار المعرفي للدرس التداولي.

يتضمّن الفصل إطارا نظريا يُقَدِّم إحاطة عن المنظومة المعرفية للدرس للتداولي، بهدف إحكام طيفه النظري من خلال مرجعياته الممثلة أساسا في الفلسفة التحليلية والسيمياء، والحقول اللغوية، بالإضافة إلى علم الاجتماع. وهذه العلوم، وإن اختلفت إلا أنها تتفق على أنّ اللغة نشاط يمارس ضمن سياق متعدد الأبعاد. ويعرج البحث بعد ذلك إلى بحث التداولية في معاجم الألفاظ، وتعريفات الباحثين لمفهوم التداولية، واختلافهم في ذلك باختلاف نظرتهم إلى التداولية مفهوما ومنهجا. ثم يتناول موقع التداولية وعلاقته بالعلوم الأخرى، ومن أهمها: المناهج اللسانية (البنوية، التوليدية التحويلية)، البلاغة والدلالة، وتحليل الخطاب والنحو الوظيفي؛ إذ تتقاسم هذه العلوم مع التداولية إشكالية البحث عن المعنى اللغوي. ويتطرّق البحث بعد ذلك إلى وظائف التداولية وأهميتها انطلاقا من إسهاماتها في الدرس اللساني، ومعرفة أسباب ظهورها، وما يميزها عن المناهج التي سبقتها.

الفصل الثاني : موضوعات الدّرس التداولي، ومن أهمها :

* الأفعال الكلامية التي تعدّ واجهة الدّرس التداولي لارتباطها ب(اوستين) و(سيرل) مؤسسي التداولية، فهذه النظرية ذات فائدة كبيرة في البحث التداولي، خاصة بتركيزها على مفهوم السياق والمحيط وعلاقات الأشخاص، وهو الأمر الذي جاء ليهدم التّصور التقليدي المرتكز على الجملة الخبرية المرتبطة بالصدق والكذب في دراسة المعنى. وقد خصّص لها حيز واسع من هذا الفصل لارتباط ذلك بالخيارات التي يشير إليها العنوان.

* الإشاريات، وهي تلك الأشكال الإحالية المرتبطة بسياق المتكلم.
* الضمنيات أو الكلام غير المباشر، وعلاقتها بالمدونة الخطابية ووظائفها وطبيعتها وارتباطها بالسياق.
*الاستلزام التخاطبي، وارتباطه بالقصد والاستدلال والتواصل.
* الحجاج، باعتباره من أهم مرتكزات التحليل التداولي لما يحمل من قصدية، وبنية خاصة تشمل مستويات مختلفة، وتقنيات وآليات تهدف إلى تحقيق التأثير.

الفصل الثالث: نظرية الخبر والإنشاء تداوليا.

يتناول هذا الفصل نظرية الخبر والإنشاء في التراث اللغوي من وجهة النظر الدرس التداولي، ويتتبع البحث مراحل تطور النظرية وعلاقتها بأفعال الكلام، ومعرفة نقاط الالتقاء والافتراق من خلال النقاط التالية: معايير تصنيف الخبر والإنشاء، المقارنة بين أسس تصنيف الأقوال بين القدماء و(سيرل)، تقسيم الفعل الكلامي بين القدماء والتداوليين، المقارنة بخصوص قضايا الإسناد والإنجاز. بالإضافة إلى ذلك يتضمن هذا الفصل رصدا لمبادئ التداولية في النظرية اللغوية التراثية، من خلال البحث في موضوع الأفعال الكلامية المباشرة وغير المباشرة، على اعتبار الترابط بين نظرية أفعال الكلام والاستلزام الحواري، وخُصَّ الاستفهام بالبحث كنموذج للأفعال الكلامية.

الفصل الرابع : نظرية السياق في التراث من منظور تداولي.

يتناول هذا الفصل المقام (السياق) في التراث اللغوي من منظور تداولي؛ إذ تردّدت أصداؤه كثيرا في مباحث التداولية، حيث أنّ مختلف النظريات التي تصب في التداولية (نظرية أفعال الكلام، الضمنيات،...) تسعى إلى إثبات وتثبيت العلاقة بين المتكلم والسياق المصاحب لكلامه، ويركّز البحث في جانبه التطبيقي على المدونة البلاغية عند الجاحظ وعبد القاهر الجرجاني والسكاكي، بعد أن يلقي نظرة إجمالية على السياق عند المفسرين والنحاة والأصوليين.

وهذه الخطة تحاول معالجة إشكالية تُوجز في البحث عن أوجه القرابة بين التجليات التراثية والأخرى الغربية التداولية المعاصرة، وكيفية الاستفادة من الدرس التداولي في تقييم الدرس اللغوي التراثي، والاستفادة من الموروث اللغوي وجهود المحدثين لإثراء الدرس التداولي العربي، فالبحث في عمومه يتوخى عدّة أهداف، منها:

- الاقتراب أكثر من آليات الدرس التداولي ومقارباته.
- نقاط الالتقاء بين الدرس التداولي والدرس التراثي (البلاغي خاصة).
- التحقق من وجود مقوّمات للدرس التداولي العربي.

غير أنّ هذه الغاية الجليلة وقفت دونها عقبات، نراها موضوعية، منها:

* حداثة الدّرس التداولي في العالم العربي.

* الثراء الشديد في المباحث التداولية قد تؤدي بالبحث إلى التشتيت، وحرصا على تجنب ذلك ارتأى البحث الوقوف على ما نراه مناسبا للمعالجة التداولية من المدونة التراثية.

* المنهج التداولي نشأ في أحضان الثقافة الغربية بمفاهيمها الفلسفية واللسانية والسيميائية، ممّا جعل منها نظرية متكاملة تنظيرا وممارسة نجد متطلباتها في مكان واحد، بخلاف النظرية العربية، فهي عبارة عن محاولات من الدارسين العرب لإعادة بناء نظرية مستخلصة من الحدود والضوابط والشواهد التي ذكرها القدماء، معتمدين على ما توفر لديهم من المقولات، ولا تكاد تخلو هذه المحاولات بالتأثر بأفكار الغرب.

* قراءة التراث بأدوات ومناهج حديثة، قد لا يسلم صاحبها من الوقوع في بعض الهفوات بسبب سوء الفهم والتأويل البعيد.

* الأسئلة اللغوية والفلسفية التي تحاول التداولية الإجابة عنها تجعل منها حقلا واسعا تتداخل فيه مجموعة من الحقول المعرفية (الفلسفية،السيميائية، الدلالية ،التركيبية)، وهذا الأمر يحيل إلى إشكاليات عديدة، منها إشكالية البحث عن هوية المصطلح عبر مجالات عديدة.

* تنوّع مادة البحث بين مصادر تراثية ومراجع حديثة، ربما كانت السبب في العدول في بعض الأحيان عن توظيف بعض ما جاء فيها بسبب بعض الاضطراب في المصطلح، واختلافه من باحث لأخر(إلى حد الإزعاج)، والحرص على حصر الدراسة، وهذا ما خلق صعوبة في انتقاء ما يخدم البحث، وبالتالي الإشارة إلى بعض القضايا إشارة عابرة.

* تداخل المنهج التداولي مع علوم معرفية عدة، أدّى إلى تعدد الدلالات والاستعمالات التي تتباين بتباين كل هذه الأطر النظرية والمجالات المعرفية. ممّا يؤدي إلى صعوبة الموازنة بين التحولات المفهومية التي أحدثتها التداولية والدرس التراثي بخصوصيته المعرفية.

وإذا كان أحد أسباب نجاح البحث هو اختيار المنهج الصحيح، ونظرا لطبيعة الموضوع وارتباطه بدراسة تراثية، فإن المنهج الذي ارتآه البحث مناسبا كان منهجا متكاملا يجمع بين المنهج الوصفي والتحليلي لوصف الظواهر اللغوية وتحليل المعطيات التداولية وتطبيقاتها، أمّا المنهج التاريخي فلم نلجأ إليه إلا بالقدر الذي يتطلبه البحث، وكان حضور المنهج المقارن للمقابلة بين الآراء والنظريات.

إنّ ما تقدّم لا يعني أن يتسلل الفشل أو الركون، وسند البحث في ذلك ثلاثة أمور:

– أوّلها، الإيمان بأن اللّغة العربية لغة حيّة، كان من الطبيعي أن تجد نفسها على مدى العصور في حالة بحث دائم عمّا يلبي حاجة أبنائها المتجددة دوما تبعا لسنة التطور.

– ثانيها، جهود المحدثين الجادة والقيّمة في محاولة بناء نظرية عربية.

– ثالثها، مؤازرة الأستاذ المشرف، ابتداء بقبوله الإشراف على البحث، وانتهاء بنصائحه وملاحظاته النابعة من رجل العلم ، فله مني جزيل الشكر والعرفان .

الفصل الأول:
الإطار المعرفي للدّرس التداولي.

1. مرجعيات الدّرس التداولي.
2. التداولية في معاجم الألفاظ.
3. التداولية في تعريفات الباحثين.
4. التداولية و علاقتها بالحقول اللغوية.
5. مقاربات الدرس التداولي و أثرها في البحث اللساني.
6. وظائف التداولية.

1 – مرجعيات الدّرس التّداولي:

من المهم جداً أن يتعرّض الباحث لأهم الجهود التي اشتركت في وضع علم من العلوم بغية فهم الإطار التاريخي بداية بالأفكار والرؤى وصولا إلى الإنجاز العلمي الملموس. و أولى الجهود بهذه المتابعة هو تحديد المفهوم؛ لأنّ له أهمية كبيرة في البحث العلمي، إذ يعتبر الخطوة الأساس للمعرفة العلمية القائمة على ضبط حدود مفهومية للمصطلحات، بغية الوصول بالخطاب العلمي إلى مستوى الدقة، وهذا يعني أولا تعريف المفاهيم. والتزاما بهذه الخطوة المنهجية، لابد أن نحدّد مفهوم التداولية باعتباره محور الدراسة، وكذلك مجموعة من المفاهيم التي تدور في فلك التداولية مثل: مفهوم الأفعال الكلامية، والضمنيات، والإشاريات، والاستلزام التخاطبي... إلى غيرها من "كوكبة المفاهيم التي أثمرتها النظرية التداولية، والتي نالها التعدد والانتشار والتداخل[1].

وإيماناً بأنّ المعرفة الإنسانية في عمومها تتولد من تراكمات متوالية، وبما أنّ لكل عمل علمي جذورا تساهم في بلورته، قبل أن يؤسس لنفسه مبادئ ومقولات يبني عليها حدوده، فإنّ المجال التداولي مجال متشعب تجاذبته عدة فروع، وساهم في بنائه عدد كبير من العلماء اختلفت توجهاتهم وأفكارهم، فانقسموا إلى "مؤسسين مباشرين أمثال (بيرس) Peirce و(موريس) Moris ، ومؤسسين غير مباشرين مثل (فريجه) Freg و(فيتغنشتاين) Wittgensten ومؤسسين متعاقبين مثل (كارناب) Carnap و(بارهيبل)Bar–Hille"[2].

لقد نشأت التداولية في كنف مجموعة من النظريات التي نشأت متفاوتة من حيث المنطلقات، ومتفقة حول أنّ اللغة هي نشاط يمارس ضمن سياق متعدد الأبعاد، فيمكن للتيار التداولي في اللسانيات أن يكون مرتبطا بعناصر ليست بالضرورة لسانية فيمكن أن تكون عناصر سيميائية، أو منطقية أو حتى فلسفية. فمن المنظور السيميائي تعدّ التداولية كدراسة للعلامات في مجال استعمالها، مستفيدة في ذلك بمجالي التراكيب في دراستها للعلاقات بين العلامات، والدلالة في دراستها للعلاقة التي تربط بين العلامة ومدلولها. أمّا من المنظور المنطقي، فتتجلى التداولية خاصة في دراستها للّغات الصورية. أمّا من المنظور الفلسفي، ففي نطاق الفلسفة التحليلية الأنجلوساكسونية ازدهر تيار عرف

[1] عبد القادر عواد، آليات التداولية في الخطاب الخطاب الأدبي أنموذجا، مجلة علامات، ج 74، مجاد 19، جويلية، 2011، ص: 50.

[2] فرانسواز أرمينكو، المقاربة التداولية، ترجمة سعيد علوش، مركز الإنماء القومي، الرباط، 1986، ص: 13.

بفلسفة اللغة اليومية (Ordinaire) وهو تيار مرتبط بوصف شروط استعمال اللغة وفق ظروف معينة (عند أوستين، سيرل...) وبفضل هذه التداولية الفلسفية، ازدهرت ونمت التداولية اللسانية، التي تهتم عموما بدراسة عبارات اللغة سواء أكانت إشارات أم ملفوظات وعلاقتها بالاستعمال المتداول بين الملقي والمتلقي[1].

1- أ- المرجعية السّميائية للدّرس التداولي:

يُعَدُّ المنهج السّيميائي الراعي الحقيقي لولادة التداولية لما تضمنه من رؤى مفصلية مهمة حددت بموجبها المفاهيم، وازداد بذلك سقف المطالبة بالإمكانات اللازمة التي تدفع نحو زيادة الاهتمام بالواقع عن طريق معرفة ما تؤديه الوظائف اللغوية من تأثيرات في المتلقي، أي الانطلاق من البؤرة اللغوية القابعة في نص ما إلى فضاءات الواقع الاجتماعي، وذلك بفضل العلامات المتولدة من اللغة، وعليه اتكأت التداولية على السيميائية اتكاء كبيرا حتى قيل أنّ التداولية هي الوريث الشرعي للسيميائية[2]. والحديث عن المرجعية السيميائية، يحيل حتما إلى الحديث عن جهود التأسيس مع (بيرس) وخلفه (موريس).

1-أ-1- جهود (شارل ساندرس بيرس):

نشأت الفلسفة البرغماتية -التي تنسب إلى (بيرس)- في النادي الميتافيزيقي الأمريكي بين عامي 1872 و1874، و كان (بيرس) قد تقدّم إلى هذا النادي ببحث نشر بعد ذلك في مقالين منفصلين أحدهما ظهر عام 1877 تحت عنوان "تثبيت المعتقد"، الآخر بعنوان "كيف نوضح أفكارنا". حاول (بيرس) في هذا البحث أن يجيب على هذه الأسئلة: متى يكون للفكرة معنى؟ ومتى تكون العبارة صادقة؟ ومتى يجوز لنا أن نتكلم عن العبارة بوصفها معبرة عن فكرة و متى لا يجوز؟ ولما انتهى (بيرس) إلى أن "الفكرة هي ما تعمله"، أي أن معناها يرتبط بنتائجها وآثارها العملية المترتبة عليها، صاغ لنفسه كلمة "براجماتيزم" المشتقة من اللفظ اليوناني برجما pragma الذي يدل على الفعل والعمل. على أنّه من الأهمية بمكان أن نقرر منذ البداية أن (بيرس) قد وضع كلمة "برجماتية" على

[1] Catherine FUCHS et Pierre LE GOFFIC, Les linguistiques contem poraines – repères théoriques, Nelle. Edition, Hachette supérieure, 1992, p.p. 135 – 136.

[2] سامي شهاب أحمد، التداولية وصلتها باللّسانيات البنوية والسيميائية (ضمن كتاب التداولية في البحث اللغوي و النقدي)، مؤسسة السياب للطباعة والنشر والترجمة، لندن، ط1، 2012، ص:73.

أنها اسم لقاعدة خاصة بتوضيح معاني الكلمات، ولم يتخذها على أنها موقف فلسفي كامل[1]. بهذه الأفكار، عدّ (بيرس) من الأوائل الذين أحدثوا تطورا في المجال اللساني والفلسفي، حيث ارتبطت عنده التداولية بالمنطق ثم بالسيميولوجيا(علم العلامات)، وارتبطت كذلك بميدان المعرفة والمنهج العلمي، "فقد ظهر ملمح التداولية الأولى مع ظهور المقالين (السابقين)"[2]، و"درس (بيرس) الدليل وعلّل إدراكه بواسطة التفاعل الذي يحدث بين الذوات والنشاط السيميائي"[3]، وقد حاول تطوير التجربة الإنسانية من الأدلة، وربطها بالواقع الاجتماعي؛ "إن الواقع المدلول عليه يفترض تجربة إنسانية مبنية لا على ما هو فردي، بل على ما هو اجتماعي"[4]، وقد اختلف مفهوم (بيرس) للتداولية بتطور مراحل فكره؛ إذ انطلق أولا بالتساؤل والبحث عن كيفية جعل أفكارنا أكثر وضوحا، وانتهى إلى أنّ تصورنا لموضوع ما يقاس بالنتائج العلمية المترتبة، فالتداولية عنده من حيث أنّها منهج متصل بالمنهج العلمي، كما اهتم بالإشارة (العلامة) اهتماما بالغا، وبحث عن الطرق التي بواسطتها يتم الاتصال بين الأفراد، وجعلها نظرية من خلال تصوره للدليل، ليعتبر من خلال ذلك التداولية فرعا من السيميائيات، وذلك فيما كتبه وعبر عنه في تلخيصه لإطارها العام، وذلك؛ لأن اللسانيات المتداولة تفترض كلا من الدراسة التركيبية والدلالية.

فالتداولية بهذا المنظور هي نقل للواقع، ووسيلة من وسائل المعرفة والاتصال، ومنهج لجميع ميادين المعرفة، ولذلك رأى أنّه بالتحديد التداولي تتحدد العلامة اللسانية بحكم استعمالها في تنسيق مع علامات أخرى من طرف أفراد جماعة معينة، فللعلامة اللسانية علاقة بظروف استعمالها ومحيطها. ولعل أثر (بيرس) قبل (موريس) في مجال النظرية التداولية "يبدو تأسيسيا بوضوح لاسيما وأنه كان أول من استعمل مصطلح البراغماتية في مقاله (1878 م)، والذي يعني لديه أداء عمليا أو صالحا لغرض معين"[5].

من ثمّ، فسيميائية (بيرس) بعيدة أن تكون مجرد درس تجريبي، فأسسها تأملية وفلسفية، أمّا القاعدة الثلاثية للسيميوزيس فترتكز على نظرية المقولات المقتبس عن (كانط) و(هيغل)، ولا تحول هذه

[1] فؤاد كامل، أعلام الفكر الفلسفي المعاصر، دار الجيل، لبنان، ط1، 1992، ص: 97 .

[2] نعمان بوقرة، محاضرات في المدارس اللسانية المعاصرة، ،منشورات جامعة باجي مختار، عنابة، الجزائر، 2006، دط،2006، ص: 179.

[3] المصدر نفسه، ص: 182.

[4] المصدر نفسه والصفحة نفسها.

[5] يعقوب فام، البراجماتيزم أو مذهب الذرائع، الهيئة المصرية العامة للكتاب، مصر، ط1،1998، ص: 131.

الاقتباسات، مع هذا، دون إبداع (بيرس) لفلسفته الخاصة [1]، وانطلاقا من إنجازه، ستفهم اللغة في إطار التواصلية، ويصبح المعنى وظيفة استعمال[2].

1-أ-2- جهود تشارلز موريس:

من مؤسسي و منظري التداولية الباحث (تشارلز موريس)، لقد اقترح تعريفا للتداولية على أنّها ذلك الفرع من السيميائيات الذي يدرس العلاقة القائمة بين العلامات ومستعمليها، وبذلك ظهر مصطلح التداولية الذي يعرفه الغرب بـ "Pragmatique". "ففي سنة 1938 في مقال كتبه لموسوعة علمية حدّد فيها مختلف الطرق (أو العلوم) التي تعالج اللغة، وهي علم التركيب المتمثل في علم النحو الذي يتوقف عند دراسة العلاقة بين الوحدات اللغوية، علم الدلالة الذي يعالج الدلالة اللغوية، أي علاقة الأدلة بما تحيل عليه في الواقع، وأخيرا التداولية التي تهتم بالعلاقات القائمة بين الأدلة ومستعمليها. وبالنسبة له كانت التداولية محددة بدراسة الضمائر (الشخص الأول والثاني)، ودراسة ظروف المكان والزمان (هنا، الآن)، وكل التعابير التي تستمد دلالاتها من معطياتها خارجة جزئيا عن اللغة نفسها، أي أنّه يدرس الحالة التي تنتج فيها عملية التواصل"[3].

ولعلّ أهم ما يميّز المعطى التداولي لمشروع (موريس) هو تمييزه بين التداولية المحضة، والتداولية الوصفية، حيث تعنى التداولية المحضة بإنجاز اللغة أو الكلام على البعد التداولي للسيميوزيس مجسدا في مقولات الفعل والإنجاز والسياق بوصفها وظائف علامات للثبت والفهم[4]، وعقب ذلك ينبغي أن ننوه بمفهوم القواعد التداولية الذي أشار إليه (موريس) على أن هذه القواعد تمثل جملة الشروط الخاصة للتأويلات التي تكون في إطارها العلامات -الحوامل/السيارة Signes Véhicules بمثابة علامات وظيفية بحيث تعمل كل قاعدة بطريقة سلوك نمطي خاص بكل قطب من أقطاب السيميوزيس، ومن جملة هذه القواعد هناك قواعد تداولية خصوصية تعبر عن الشروط التي يجب استيفاؤها لدى المؤول حتى تعمل بوصفها حروف تعجب مثل: أوه، وأوامر مثل: "إلى هنا"

[1] فرانسواز أرمينكو، المقاربة التداولية، ص: 13.

[2] المصدر نفسه، ص : 15.

[3] آن ريبول و جاك موشلار، التداولية اليوم علم جديد في التواصل، ترجمة سيف الدين دغفوس ومحمد الشيباني، دار الطليعة، بيروت، لبنان، ط1، 2003، ص:29.

[4] فرانسواز أرمينكو، المقاربة التداولية، ص: 30.

واصطلاحات تقويمية مثل: "لحسن الحظ"، وغيرها من الأساليب البلاغية والشاعرية. وتجدر الإشارة في هذا الصدد إلى أن عملية تأصيل هذه الشروط –في حدود عدم استنفاذها لسياقاتها التداولية– تتم في اصطلاحات النحو والدلالة، وعندئذ يكتمل الطابع العام للوصف اللغوي.[1]

إنّ تداولية (موريس) أقرب من سيميائية (بيرس)، وأبعد من أن تكون تداولية لسانية محضة، وهي بذلك تنخرط في دائرة الدرس السيميائي العام الذي تغطي حيثياته كل مظاهر الحياة خارج اللغة وخارج الوعي[2]. وإذا كان موضوع السيميائيات عند (بيرس) هو النسق السيميائي من حيث كونه سيرورة دلالية "سيميوزيس"، فإن مشروع موريس يركّز على الملابسات التداولية للأشخاص.

لقد مضى (موريس) يوسع مدى التداولية وفقاً لنظرية علم العلامات السلوكي التي خرج بها، إنّه لمن الدقة بمحل وصف التداولية على أنّها تتعامل مع المجالات الحيوية للعلامات أي مع الظواهر النفسية البيولوجية والاجتماعية التي يتضمنها إصدار العلامات، ومدى كهذا أوسع بكثير ممّا يندرج تحت عنوان التداولية اللسانية؛ لأنّه يشمل ما يعرف الآن بعلم اللغة النفسي وعلم اللغة الاجتماعي إلى جانب مجالات أخرى. وهكذا نرى أنّ تداولية موريس تبتعد عن أن تكون تداولية لسانية محضة[3].

ممّا سبق، نستنتج أنّ ظهور التداولية مدين لـ(موريس) الذي استلهمها من (بيرس) مؤسس السيميائية حيث أراد أن ينظم ما وصل إليه (بيرس) وانتهى إلى تأسيس تداولية تجريبية لم يبتعد فيها عن الدرس السيميائي كثيرا، فهي مندمجة بالسيميائية ولكنها لم تكن تداولية لسانية محضة، بل ذهبت إلى خارج اللغة، وقد كان له فضل كبير في نشوء هذا البحث التداولي من خلال "تقسيمه الثلاثي المبدع بين حقول علم العلامات(النحو، الدلالة، التخاطبية أو التداولية)"[4]. كما يتلخص الإسهام المعرفي الذي قدمه (موريس) في تكوّن التداولية في نطاق دراسته الفلسفية لعلم العلامات، من خلال إدخاله مفهوم "توليد الدلالة" الذي بناه على تقسيمه الثلاثي للعلاقات في علم العلامات. وانطلاقا من هذا التقسيم جعل العلامة اللسانية لا يمكن أن تتحدد إلا بمقتضى استعمالها منتظمة مع علامات

[1] فرانسواز أرمينكو، المقاربة التداولية ، ص: 29 – 30.

[2] المصدر نفسه، ص: 33.

[3] منال سعيد نجار، نظرية المقام عند العرب في ضوء البرغماتية، عالم الكتب الحديث، اربد، الأردن، 2011، ط1، ص: 13.

[4] فرانسواز أرمينكو، المقاربة التداولية، ص: 26.

أخرى، يستعملها أفراد بينهم مواضعات اجتماعية لكيفية اشتغال اللغة تصل بهم إلى فهم الأقوال على الوجه الصحيح [1].

1-ب- المرجعية الفلسفية للدرس التداولي:

1-ب-1- جهود (لودفينغ فيتغنشتاين):

قبل الحديث عن فكر و جهود (فيتغنشتاين) وجب القول "أنّه لم يكن للفكر التداولي، إذا جاز التعبير، أي علاقة بالفكر اللساني، بما أنّه ينتمي إلى سلسلة من الأسئلة الفلسفية هي، في الأساس، أسئلة فلسفية، وحتى لو أنّ المطاف انتهى بالتداوليات في حالات عديدة، إلى الذوبان أو التماهي مع الدراسات اللسانية، فإنّ منشأها هو فلسفة اللغة"[2].

هذه الأسئلة الفلسفية التي مهدت لنشأة التداولية تحتم الحديث عن فكر (فتغنشتاين) الذي نجده قد مرّ" بمرحلتين؛ مرحلة أولى عبر فيها عن هذا الفكر في كتابه "رسالة منطقية-فلسفية"، ومرحلة ثانية تضمنها كتاباه "الأزرق والبني"، و"بحوث فلسفية"، بحث في كتابه الأول، التركيب المنطقي للقضايا، وطبيعة الاستدلال الرياضي، ونظرية المعرفة، وعالج أيضا علاقة اللغة بالعالم، ليصل إلى أنّ الأقوال الأخلاقية والميتافيزيقية كلها هراء يخلو من كل معنى مطبقا مبدأ يعرف في المنطق الوضعي باسم "التحقق". وهذا المبدأ معناه ببساطة الرجوع إلى الواقع لنرى مصداق ما نصفه من أقوال في الميتافيزيقا أو الأخلاق. غير أنّ التحول في فكره الفلسفي قد بدأ سنة 1929..، في كتابه "بحوث فلسفية"، واتضح من خلاله أنّه عدل من معظم آرائه وبخاصة "الذرية المنطقية"، ونظريته في اللغة، وإن ظل اهتمامه بدراسة علاقة اللغة بالعالم؛ إذ تخلص عن طموحه في وضع نظرية مثالية تكون قادرة على التعبير الكامل عن الواقع، وصار همّه أن يضع نظرية جديدة في المعنى، هذه النظرية تبحث عن معنى اللفظة في الاستعمال، وفي المظاهر العامة للاتصال بين القائمين على استعمالها، والشعار الأساس في هذه النظرية: لا تسأل عن المعنى، ولكن اسأل عن الاستعمال. وبهذا تتلخص مهمة الفلسفة عنده

[1] فيليب بلانشيه، التداولية من أوستين إلى غوفمان، ترجمة صابر الحباشة، دار الحوار للنشر والتوزيع، سوريا، ط1، 2007، ص: 40 وما بعدها.

[2] جورج اليا سرفاتي وماري آن بافو، النظريات اللسانية الكبرى، ترجمة محمد الراضي، المنظمة العربية للترجمة، بيروت، لبنان، ط1، 2012، ص: 349.

في الكشف عن المعاني الذهنية للعبارات والكلمات من خلال استعمالاتها الحقيقية في صميم اللغة العادية"[1].

ويظهر أنّ الجهد الذي بذله (فيتغنشتاين) يتلخص في أنّه "أعاد تعريف الفلسفة بعدها نشاطا توضيحيا، وقصر مجالها على منطق القضايا، وبحسب هذا المنظور، فإنّ أي قضية ينبغي أن تمثل حالات العالم. ونشأ تيار ثاني داخل الفلسفة التحليلية اختار ممثلوه الرئيسيون الصور الاعتيادية للفكر (اللغة العادية) موضوعات للبحث، وعمل على هذا التحول المهم كل من ج. أ.مور (G .E .Moor)، و ج .رايل (G.ryle)، و ب.ف. ستراوسن (P. F. Strawson)، وس.ف. تولمين (S .F. Toulmin)، و ج. ل. أوستين (J.L.Austin)، وآخرين[2]". وقاد ابتعاد (فيتغنشتاين) عن المنطق إلى رسم"الخطوط العريضة لبرنامج بحث غير مسبوق يتعلق باختيار العلاقات التي تقيمها لغة طبيعية ما مع مقولة التجربة، والإدراك، وعالم الثقافة، وتمييزه، على الخصوص، وظيفة التواصل في اللغة العامية، فبالنسبة لكل مجال من مجالات الممارسة (صور الحياة) هناك عدد وافر من سيناريوهات التواصل (لعبة القراءة)، وقد عمل المنظرون، بتأثير الفلسفة التحليلية الثانية، على النظر من جديد في رهانات النشاط الفلسفي"[3].

جدير بالذكر أنّ فلسفة الكلام العادي عند (فيتغنشتاين) تعتمد على ثلاثة مفاهيم أساسية، هي: الدلالة، القاعدة، ألعاب اللغة[4].

أ. الدلالة: وقد فرّق بين الجملة والقول، وجعل الجملة أقل اتساعا من القول.

ب. القاعدة: هي مجموعة المثل الصالحة لعدد كبير من الأحوال والمتكلمين، والتي تسمح بتوزيع النشاط اللغوي، وهي القاعدة النحوية الصحيحة في الترتيب والاستعمال.

ج. الألعاب اللغوية : إنه مفهوم لا ينفصل عن مفهومي القاعدة والدلالة، وهي في نظره شكلا من أشكال الحياة، فقد يتنوع النشاط اللغوي، وتتعدد الطرائق في استخدام الجملة الواحدة كالشكر والتحية،

[1] فؤاد كامل، أعلام الفكر الفلسفي المعاصر، ص: 76-77.

[2] جورج اليا سرفاتي وماري آن بافو، النظريات اللسانية الكبرى، ص:350.

[3] المصدر نفسه، ص: 352.

[4] نعمان بوقرة، محاضرات في المدارس اللسانية المعاصرة، ص:187-188.

فحسب (فيتغنشتاين) اللغة ليست حسابا منطقيا، بل كل لفظة لها معنى معين، ولكل جملة معنى في سياق محدد، فالكلمة والجملة تكسب معناها من خلال استخدامها، "فالمعنى عنده هو الاستعمال Meaning is use[1]. ولقد ساهم هذا الفيلسوف مساهمة فعالة في مجال التداولية، حيث جعل الاستعمال هو الذي يبث الحياة والحركة في اللغة، وجعل التواصل هدفا، وبالرغم من الجهود الفلسفية في مجال اللغة، والتداولية على وجه الخصوص، إلا أنّ البحث فيها لم يتضح، وإجراءاتها التحليلية لم ترق إلى العلمية والموضوعية إلا بمجيء الفيلسوف (جون أوستين).

1- ب-2- جهود (رودولف كارناب):

انضم (كارناب) إلى جماعة فيينا؛ إذ كان تجريبيا في منهجه يحدوه اعتقاد راسخ بخلو الميتافيزيقا من المعنى... ومع أنه كان في البداية مؤيدا لنظرية التحقق من المعنى كغيره من المناطقة الوضعيين أعضاء جماعة فيينا، إلا أنه يوصي بإقامة لغة تستغني عن التوكيدات التي لا تقبل التحقق، أي لغة شيئية، لا تكون قضاياها ذات معنى إلا إذا ترتبت عليها نتائج تجريبية، وهنا يسقط (كارناب) فكرة التحقق لحساب فكرة "القابلية للاختبار"، ويذهب بذلك، إلى أنّ مبدأ التحقق ينبغي أن يصاغ بطريقة مختلفة، فنحن نستطيع القول أنّ عبارة من العبارات ذات معنى، إذا كان من المستطاع تحديد درجة احتمالها... وميز (كارناب) بين فئات ثلاث من العبارات، فهناك عبارات شيئية تتحدث عن أشياء، وعبارات بنائية تتحدث عن ألفاظ وعن القواعد التي تحكم استخدام تلك الألفاظ، وعبارات شبه شيئية وهي معظم عبارات الفلسفة التي تبدو شبيهة بالعبارات الشيئية ولكنها ليست منها في شيء.[2]

إذا كان ما سبق يشير إلى الأطر النظرية لفكر (كارناب)، نقول كذلك أنّ إسهامه في ما يتعلق بالمكون التداولي اقتراحه تعريف ثلاثة أبعاد للبحث السيميولوجي بقوله: "إذا أحلنا في بحث ما عن الذات المتكلمة بشكل ظاهر أو أحلنا على العموم، على المستعمل للّسان، فإنّ هذا البحث ينتسب إلى ميدان التداولية... وإذا غضضنا الطرف عن مستعمل اللسان محّللين التعابير وما تعنيه لا غير، فإنّ

[1] محمود أحمد نحلة، آفاق جديدة في البحث اللغوي المعاصر، ص:42.

[2] فؤاد زكريا، أعلام الفكر الفلسفي المعاصر، ص: 89 – 90.

الحقل الذي نحن فيه هو حقل علم الدلالة، وإذا غضضنا الطرف أخيرا عن المعينات محللين العلاقات بين التعابير لا غير، فإن الحقل الذي نحن فيه هو حقل التركيب (المنطقي)"[1].

من خلال هذا التعريف الذي يلامس ما جاء به (موريس)، يلاحظ أنّ التداولية تشير إلى مكوّن من مكونات اللغة إلى جانب المكونين: التركيبي والدلالي، حيث أنّ هذا المكون التداولي تدرج فيه العلاقات التي تربط الدوال بمستعمليها، وبظروف استعمالها، وآثار هذا الاستعمال على البنى اللغوية.

من جهة أخرى، فإنّ الاتجاه الوضعي المنطقي الذي تبناه (كارناب) "كان منطلقا لنشأة التداوليات المعاصرة المرتبطة أساسا بأفعال الكلام أو الأفعال الإنجازية، حيث أولت الجانب الإنجازي مكانة خاصة في تحليل الكلام(القول) وفق متغيرات الوضع المقامي، والخلفيات النفسية والمعرفية للمتكلم، وعلاقاته بالمستمع ومقتضيات المقام الخاصة والعامة"[2]. إلا أنّ هذا الاتجاه أهمل اللغة العادية باعتبار أنها لغة مليئة بالعيوب وما يجب التركيز عليه هو تحليل اللغة العلمية، فالفلسفة الوضعية "بسلوكها هذا المسلك، تقصي القدرات التواصلية العجيبة التي تمتلكها اللغات الطبيعية، بل تستبعد تلك اللغات وتقصيها تماما من نشاطها العلمي الدراسي، وتهتم ببناء لغات بديلة مقصورة على مجال تواصلي في غاية المحدودية والتخصص العلمي الضيق المحدود، بينما لا تظهر القدرات التواصلية الحقيقية للغات الطبيعية إلا في استعمالها العادي، أي من قبل المتكلمين العاديين في الحياة الطبيعية العادية"[3].

وصفوة القول، أنّ الفلسفة التحليلية هي السبب في نشوء الدرس التداولي؛ لدراستها لأول مفهوم تداولي وهو الأفعال الكلامية حيث" وضع (أوستين) وتلميذه (سيرل) نواة التداولية في حقل فلسفة اللغة العادية ordinaire، إذ طورا من وجهة نظر المنطق التحليلي logique analytique مفهوم العمل اللغوي acte de langage"[4].

---

[1] مارسيلو داسكال، الاتجاهات السيميولوجية المعاصرة، ترجمة: حميد لحميداني وآخرين، منشورات إفريقيا الشرق، الدار البيضاء، 1987، ص:23.

[2] عبد السلام عشير، عندما نتواصل نغير مقاربة تداولية معرفية لآليات التواصل والحجاج، إفريقيا الشرق،الدار البيضاء، المغرب، 2006، ص: 69.

[3] مسعود صحراوي، "التداولية عند العلماء العرب، ص: 22.

[4] فيليب بلانشيه، التداولية من أوستين إلى غوفمان، ص: 20.

هذه الفلسفة أو ما يعرف بتيار فلاسفة أكسفورد، الذي أراد أن يعيد الاعتبار إلى اللغة العادية التي أهملها فلاسفة الوضعية المنطقية، والذين سعوا إلى بناء لغة مثالية خاضعة لقوانين تجعلها قابلة للدراسة، وأبرز فلاسفة هذا التيار (فيتغنشتاين) الذي "تمسك بموقف يجعل مهمة الفلسفة وصف الاستعمال الشائع للغة، ودراسة حالات ورودها...فدحض بذلك النظرة الثنائية التي شاعت كثيرا والمتعلقة بالصلات القائمة بين الفكر واللغة، فهما غير منفصلين، بل يبني أحدهما الآخر بشكل متبادل وهما يجريان في تفاعلهما لغاية واحدة هي الغاية التواصلية"[1]، وقد تأثر به كل من (أوستين) و(سيرل) في نظرية الأفعال الكلامية حيث استلهما مبادئها من هذا الاتجاه الفلسفي الذي عالج مجموعة من المفاهيم الأساسية للتداولية كالقصدية والعلاقة بين اللغة والمتكلم.

من خلال ما سبق، يظهر أنّ الجذور الأولى للاتجاه التداولي، نجدها مبثوثة في أعمال فلاسفة اللغة، على أساس أن النّظرية التداولية " تكاد تستلهم وجودها من المنطق، إذ تستنبط أساسا من فلسفة اللغة ونظرية أفعال الكلام بوجه خاص، وكذلك من ضروب تحليل الحوار، ومن الاختلافات الثقافية في كل تفاعل كما هو ملاحظ في العلوم الاجتماعية"[2].

1-ج- مرجعيات أخرى للدّرس التداولي :

هناك مفكّرون مهمون ساهموا في هذا التأسيس، من أمثال عالم الاجتماع (ريناتش)، ويتلخص ما جاء به في عزله الأعمال الاجتماعية، حيث كان هاجسه هو وصف الأعمال الاجتماعية منطلقاً في ذلك من مثال الوعد؛ إذ ينتهي إلى ضرورة التمييز بين الأقوال المحتملة للقيمة الصدقية والأقوال التي لا يمكنها ذلك، وكان مدفوعاً في بحثه بالنظر في تحليل (هوسرل) للأعمال الذهنية، واستعمال العلامات كمادة البحث في تطويرها. ويميز (ريناتش) العمل الاجتماعي بكونه منجزاً عبر اللغة بمجرد التلفظ بالقول، فينشئ الكلام حينئذ حقوقاً وواجبات ينبغي ألا تختلط بالحقوق والواجبات الأخلاقية[3]. وهناك جهود (غاردنر) وسبقه إلى بعض مبادئ الاتجاه التداولي؛ حيث انطلق في عمله اللغوي من

[1] فليب بلانشيه ، التداولية من أوستين إلى غوفمان ، ص:31.

[2] فان دايك، النص والسياق، استقصاء البحث في الخطاب الدلالي والتداولي، ترجمة عبد القادر قينيني، إفريقيا الشرق، المغرب، 2000، ص: 255.

[3] آن ريبول وجاك موشلار، القاموس الموسوعي للتداولية، ترجمة مجموعة من الأساتذة بإشراف عز الدين المجدوب، المركز الوطني للترجمة، تونس، 2010، ص: 46-50.

التمييز بين اللسان والخطاب، وهو مشابه لتمييز(سوسير) بين اللغة والكلام، ولكن الفرق بينهما أنّ (غاردنر) انطلق من الخطاب ليصف اللسان، أما (سوسير) فانطلق من اللسان لكي يعرف الكلام. يرى (غاردنر) أنّ الجملة هي وحدة الخطاب، وأنّ الكلمة هي وحدة اللسان، واستعمل هذا التمييز ليصل إلى أنّ الخطاب أصل اللسان، فاللسان هو نتيجة استعمالات خطابية لا حصر لها، كما ميز داخل الجملة بين المسند والمسند إليه وكأنه يدخل قصد المتكلم في بناء الجملة التي هي وحدة الخطاب؛ لأنّ الإسناد قائم على قول شيء ما عن شيء ما، والقصد تعكسه بنية الإسناد وهيئة شكلها، وهذا التمييز بين المسند والمسند إليه، وملاحظة بنيتهما جعله يصل إلى تقسيم الجمل إلى جمل خبرية، وجمل استفهامية، جمل طلبية، جمل تعجبية. ويرى أنّ الجملة يجب أن تكشف عن قصد المتكلم وهدفه، ويرى أنّ هذه الأنماط كفيلة بإبراز قصد المتكلم. وبهذا الطرح يسبق (غاردنر) بعض من منجزات التداولية وخاصة تقسيم الأفعال الكلامية إلى مجموعة من العائلات التي تؤدي أعمالاً مختلفة عن الأخرى[1].

ولا يمكن أن نغفل جهود (فيرث) الذي ارتبط اسمه بما يسمى في الثقافة اللسانية المعاصرة النظرية السياقية "التي اعتمد فيها –مثل اللغويين الأمريكيين– على عمل وتفكير الانثروبولوجيين، وبشكل خاص على تفكير (مالينوفسكي) الذي طور نظريته لسيق المقام والتي وفقا لها ترجع معاني المنطوقات (التي تؤخذ كمادة أولية) وكلماتها وعبارتها المكونة لها، إلى وظائفها المختلفة في سياقات المقام الخاصة التي تستعمل فيها. ومن أبرز مواقف (فيرث) في نظريته السياقية تأكيده على التوازي بين السياقات الداخلية والشكلية للقواعد والفونولوجيا وبين السياقات الخارجية للمقام، ومراعاته خاصية مفهومه لسياق الحال بوصفه الوسيلة لتحديد المعنى"[2]، وتأكيده الشديد المبكر على الدراسة السياقية (الموقفية) للمعنى متأثراً بجهود (مالينوفسكي) الذي استخدم مصطلح سياق الحال أو ما يسمى بالسياق المقامي ليدل على نظريته، حيث وجد صعوبة في ترجمة بعض آداب الشعوب البدائية، وتوصل إلى وضع الكلمات في السياق الذي استخدمت فيه؛ لأنّ السياق كفيل لبيان معناها، ثم تبنى (فيرث) هذا المصطلح وطوره تطويراً ملحوظاً، حيث رأى أنّ الوصول إلى معنى أي نص لغوي يستلزم[3]:

---

[1] آن ريبول وجاك موشلار، القاموس الموسوعي للتداولية ، ص: 50–56.

[2] روبنز، موجز تاريخ علم اللغة في القرن العشرين، ترجمة أحمد عوض، سلسلة عالم المعرفة، نوفمبر1997. ص:316،317 .

[3] منال سعيد نجار، نظرية المقام عند العرب في ضوء البرغماتية، ص: 11.

*أن يعتمد كل تحليل لغوي على المقام (سياق الحال).
*أن يحال النص اللغوي على المستويات اللغوية المختلفة الصوتية والصرفية والنحوية والمعجمية.
*وجوب تحديد بيئة الكلام المدروس.
*أن يتبين نوع الوظيفة الكلامية.

لقد جاءت أعمال (فيرث) كتحديات لبنيوية (بلومفيلد) في فترة الأربعينات والخمسينات، وقد وجّه اهتمامه للدلالة، وهي المستوى من التحليل شرع (هاليداي) في تناوله بعد وفاة (فيرث). ونظام (هاليداي) الوصفي قد فهم باعتباره استمرارا وتطويرا لأفكار (فيرث)[1]. بالنسبة (لفيرث) اللغة ليس لها وجود ذهني مختلف عن الكلام الواقعي، وبالتالي فإنّ اللغة ليست سوى أحداث وأفعال كلامية واقعية، وعليه، فانّ دراسة اللغة لا تتم بمعزل عن الظروف والملابسات التي يتم فيها الحدث أو الفعل الكلامي، أي السياق سواء إن كان داخليا أو خارجيا. وبذلك وضع (فيرث) نظرية وظيفية طورها (هاليداي) أطلق عليها علم اللغة النظامي أو النظرية النسقية، ويقوم علم اللغة النظامي على العلاقة الوثقى بين اللغة والسياق الذي تستخدم فيه، والسياق هو الذي يصف العلاقة بين الصيغة اللغوية والوقائع غير اللغوية، فهو يربط المعاني الوظيفية للعناصر اللغوية بالمعاني المقامية التي تلابس الحدث اللغوي،"وهذه العلاقة تؤدى بنوعين من المعاني: المعنى الشكلي والمعنى السياقي؛ فالمعنى الشكلي هو العلاقة بين العنصر والعناصر اللغوية الأخرى، أي قدرته على التوارد مع عناصر أخرى، أو التفاعل معها أو التعاقب معها. والمعنى السياقي يعتمد منطقيا على المعنى الشكلي"[2]. وقد لاحظ (هاليداي) أنّ الأغراض التي يمكن أن تستعمل اللغة من أجل تحقيقها غير متناهية، وتختلف باختلاف العناصر الاجتماعية والأنماط الثقافية، إلا أنّه ركز على الوظائف المتوافرة فيها الخاصيتان الآتيتان:

1. ورودها بالنسبة لجميع اللغات الطبيعية، أي عدم اختلافها من لغة إلى أخرى.
2. تحديدها لبنية اللغة، أي انعكاسها في مستوى الخصائص الصورية للغة.

[1] روبينز، موجز تاريخ علم اللغة في القرن العشرين، ص: 315.

[2] أحمد محمود نحلة، علم اللغة النظامي، مدخل إلى النظرية اللغوية عند هاليداي، دار الوفاء لدنيا الطباعة و النشر، الإسكندرية، ط1،2008، ص: 58-59 .

ويرى أنّ الوظائف التي تتوافر فيها هاتان الخاصيتان وظائف ثلاث: الوظيفة التمثيلية، الوظيفة التعالقية، الوظيفة النصية[1].

فاللغة تقوم بوظيفة تمثيلية تعبر عن الواقع، سواء كان هذا الواقع العالم الخارجي ذاته أم كان الواقع النفسي للمتكلم، وتؤدي اللغة في الوقت ذاته وظيفة تعالقية؛ إذ أنّها تعبر عن الدور الذي يؤديه المتكلم إزاء مخاطبيه، دور السائل أو الآمر، أو المخبر في موقف تواصلي معين، كما تعبّر عن الموقف (موقف المتيقن، أو المشكك...) الذي يتخذه المتكلم تجاه فحوى خطابه. وتؤدي اللغة كذلك وظيفة نصيّة باعتبارها تمكّن من تنظيم الخطاب طبقا لمقتضيات الموقف التواصلي، فتنقله من مجموعة من العناصر إلى نص متماسك[2]. و"النظرية اللغوية عند (هاليداي) كانت غايتها استثمار مفهوم (فيرث) في علم اللغة والبناء عليه، ففي مراحلها الأولى أطلق عليها قواعد النظام والفئة، وحاليا يشار إليها بوصفها القواعد النظامية أو علم اللغة النظامي، بما أنّ قواعد اللغة ينظر إليها باعتبارها مجموعة مركبة ودقيقة بدرجة عالية من أنظمة الاختيارات، وبعض هذه الأنظمة منظم تعاقبيا وبعضها منظم تزامنيا. وفي إطارها يجب على المرء أن يسير في صياغة منطوق معين، وفي إطارها يجب على المرء باعتباره مستمعا أن يفسر منطوقا معينا. وهذه الشبكات المترابطة للاختيارات يفترض أنها تأخذ الشكل الذي تأخذه في كل اللغات حتى يمكن للمتكلمين والمستمعين أن يستفيدوا من لغتهم حتى تفي بمتطلباتهم كما يحددها الوضع الإنساني العام، وكما تحددها ثقافتهم الخاصة، و(هاليداي) مثل (فيرث) يربط بطريقته عمله اللغوي بأنثروبولوجيا (مالينوفسكي)[3].

من المرجعيات المهمة للمقاربات التداولية نذكر كذلك مرجعية لسانية ممثلة في التداولية الحجاجية التي تقوم على عدّ الخطاب عبارة عن روابط لغوية حجاجية[4]. وازدهرت هذه المقاربة نتيجة أعمال (اوزوالد ديكرو) الذي أدخل البعد التداولي ضمن الوصف اللساني، باعتباره احد مكوناته الرئيسية إلى جانب التركيب والدّلالة على غرار ما فعله (موريس). ويعني هذا أنّ البعد التداولي للملفوظ يوجد في اللغة نفسها، ومن ثم، فالعلاقات الموجودة بين الملفوظات هي علاقة حجاجية،

[1] أحمد المتوكل، اللسانيات الوظيفية مدخل نظري، منشورات عكاظ، الرباط، 1987، ص: 48.

[2] المصدر نفسه، ص: 111.

[3] روبينز، موجز تاريخ علم اللغة في القرن 20 ، ص:317، 318.

[4] ينظر: مبحث الحجاج، ص: 66،67.

بمعنى أنّ القواعد الحجاجية هي التي تتحكم في ترابط ملفوظات النّص، وتسلسلها في علاقاتها بمعانيها،فالروابط الحجاجية هي التي تتحكم في اتساق النص وانسجامه، كالضمائر، وحروف العطف، والأسماء الموصولة، وأسماء الإشارة..، ومن ثم، يتحقق تواصل الملفوظات عبر أفعال الكلام. لقد اهتم (ديكرو) كثيرا بالرّوابط التعبيرية التي تخلق اتّساق النص وانسجامه، واهتم كذلك بالتمفصلات اللغوية التي تساهم في خلق النّص الحجاجي.

2- التداولية في معاجم الألفاظ :

معنى التداولية من الناحية اللغوية مأخوذ من الجذر (د.و.ل) الذي لا يخرج عن معنى الدوران والتبدل والتفاعل؛ إذ جاء في مقاييس اللغة أنّ: الدال والواو واللام أصْلان أحدُهما يدلّ على تحول شئ من مكان إلى مكان، والأخر يدلّ على ضعف واسترخاء. فأما الأول فقال أهل اللغة إنْدَالَ القومُ، إذا تحولوا من مكان إلى مكان ومن هذا الباب تداول القوم الشيء بينهم إذا صار من بعضهم إلى بعض[1]. وفي"لسان العرب" نجد": تداولنا الأمر، أخذناه بالدول، وقالوا دواليك أي مداولة على الأمر، ودالت الأيام أي دارت، والله يداولها بين الناس، وتداولته الأيدي أخذته هذه مرة وهذه مرة، وتداولنا العمل والأمر بيننا، بمعنى تعاورناه فعمل هذا مرة وهذا مرة"[2].ويرى الفيروز أبادي في معجمه أنّ لفظ "تداولوهُ" أخذوه بالدول ودواليك، أي مداولة على الأمر أو تداول بعد تداول[3]. وجاء التداول هنا، بمعنى التحول من مكان إلى مكان تارة، والتعاقب على أمر ما تارة أخرى. وفي "المعجم الوسيط" نجد: "دال الدهر دولا ودولة، انتقل من حال إلى حال، ودالت الأيام: دارت. ويقال : دالت الأيام بكذا، ودالت له الدولة،... دال بطنه استرخى وقرب من الأرض،... وأدال الشيء جعله متداولا... داول كذا بينهم: جعله متداولا تارة لهؤلاء وتارة لهؤلاء. ويقال داول الله الأيام بين الناس أدارها وصرفها، ... أندال القوم، تحولوا من مكان إلى مكان. ...تداولت الأيدي الشيء: أخذته هذه مرة وهذه مرة. ويقال تداول القوم الأمر..."[4].

[1] أحمد بن فارس، مقاييس اللغة، تحقيق عبد السلام محمد هارون، دار الجيل، بيروت، لبنان، د.ط، د.ت، مج2، ص: 314.

[2] ابن منظور، لسان العرب، مادة(دول)، دار المعارف، القاهرة، ج 16، ص: 1456.

[3] الفيروز أبادي، القاموس المحيط، حققه محمود مسعود أحمد، المكتبة العصرية، صيدا، بيروت، ط1، 2009، ص: 540.

[4] مجمع اللغة العربية، المعجم الوسيط، دار الشروق الدولية، مصر، ط4، 2004، ص :327-328.

ممّا سبق، نجد أنّ التداولية بمعناها الوارد في المعاجم العربية تبدو أقرب إلى مبادئ العلم الذي يُعْنَى بالترابط التواصلي بين الأفراد، ذلك أنّها تحمل في ثناياها معاني التواصل والتفاعل وما ينتج عنهما، أمّا المصطلح الغربي الذي ظهر مع (بيرس) فيحتوي على معنى الفعل والعمل دون أن يظهر معنى التواصل.

3- أ - التداولية في تعريفات الباحثين الغربيين:

إنّ أهم ما يواجه الباحث في القضايا اللغوية(و منها التداولية) إشكالية تحديد المصطلحات والمفاهيم، وهذا راجع إلى صعوبة الفصل بين التداولية، وبين المجالات المعرفية الأخرى اللصيقة بها، والتي استقت منها بعض المفاهيم وجذبت اهتمام منظريها من مناطقة وسيميائيين وفلاسفة وعلماء اجتماع وعلماء النفس وعلماء التواصل واللسانيين، فهي "مفترق طرق غنية لتداخل اختصاصات اللسانيين، المناطقة، السيميائيين، الفلاسفة، السيكولوجيين، والسوسيولوجيين"[1].

ولعل التنوع في تعريفات التداولية – وإن كانت متقاربة – عائد إلى عدّة أمور، منها[2]:

– اعتبار البحث التداولي هجينا من علم النفس السلوكي، واللسانيات والفلسفة التحليلية وعلم الاجتماع، السيمياء، وغيرها من التخصصات اللسانية، وبالتالي تداخلها مع الكثير من العلوم؛ إذ أنّ جملة من العلوم قد أسهمت في تشكيل هذا الاتجاه، فهو اتجاه قد تعددت روافد المعرفية التي أمدته بجملة من المفاهيم المستقرة فيها كالفلسفة التحليلية التي نشأت التداولية في كشفها، وعلم الدلالة وعلم اللغة الاجتماعي، وعلم اللغة النفسي وغيرها.

– تنوع النظريات التي تشكلت داخل الاتجاه التداولي، ممّا جعل الباحث داخل إحدى هذه النظريات يوجه التداولية نحو النظرية التي ينطق منها.

وإلى ذلك يذهب (منغنو)، حيث يرى أنّ حصر مفهوم التداولية يبدو صعبا خاصة عن تلاقي عدة تصورات من مصادر متشعبة، فمن جهة يبدو أنّ التداولية لم تكتسح العلوم الإنسانية إلا مؤخرا، ومن جهة أخرى فالتداولية تعنى باستدعاء اعتبارات حول اللغة، جد قديمة. ويشير كذلك إلى أنّه منذ بروز التفكير اللغوي في اليونان لوحظ نوع من الاهتمام الكبير لما يتعلق بنجاعة الخطاب في المقام

[1] فرانسواز أرمينكو، المقاربة التداولية، ص: 9.

[2] معاذ بن سليمان الدخيل، منزلة معاني الكلام في النظرية النحوية العربية، ص: 23.

(Discours en situation). ويضيف أنّ البلاغة، ودراسة القوة الإقناعية للخطاب، يسجلان كلية في المجال الذي تكتسحه الآن التداولية[1]. ويخلص إلى أنّ التداولية هي دراسة اللغة من خلال السياق الذي وردت فيه (أي المقام)[2]. وجاء في معجم تحليل الخطاب (لباتريك شارودو) و(منغنو) أنّ التداولية مفهوم يستعمل اسما (التداولية) كما يستعمل صفة (مقاربة تداولية) وقيمته على عدم استقرار شديد: فهي تسمح في نفس الوقت بتعيين فن فرعي من اللسانيات ونزعة ما في دراسة الخطاب أو بصفة أوسع تصور ما للغة.. يمكن أن تعين التداولية في استعمالها صفة، مكونا للغة بجانب المكون الدلالي و المكون التركيبي، وقد جاء هذا المفهوم من تقديم (موريس) الثلاثي الذي كان يميز في تطور كل لغة شكلية كانت أو طبيعية ثلاثة ميادين: (التركيب)،ويهم علاقات العلامات بالعلامات الأخرى. (الدلالة)، وتدرس علاقاتها بالواقع.(التداولية)، وتهتم بعلاقات العلامات بمستعمليها واستعمالها وآثارها. وبصفة أعم فنحن عندما نتحدث اليوم عن مكوّن تداولي أو عندما نقول إنّ ظاهرة ما خاضعة لعوامل تداولية ، فإننا نشير بذلك إلى المكون الذي يدرس مسارات تأويل الملفوظات في المقام..[3].

وإذا كانت المصادر تجمع على أنّ (شارل موريس) أول من وضع مصطلح التداولية سنة 1938" باعتبارها العلم الذي يدرس علاقة العلامات بمؤوليها، فقد توالت التعريفات فنجد تعريفا عند (آن ماري دبير)" Anne Marie Diller و(فرانسوا ريكاناتي) François Récanati وهي من وجهة نظرهما دراسة استعمال اللغة في الخطاب شاهدة في ذلك على مقدرتها الخطابية ، وتهتم من هنا بالمعنى كالدلالة وهي تهتم ببعض الأشكال اللسانية ... ولـ(فرانسيس جاك) Francis Jacques تعريف آخر "إذ تتطرق التداولية حسبه إلى اللغة كظاهرة خطابية وتواصلية واجتماعية معا"[4]، لتصبح التداولية مع (ستالنكر) Stalnaker دراسة للأفعال اللغوية والسياقات التي تتم هذه الأفعال في إطارها، وباتت تهتم بإيجاد الظروف اللازمة والكافية لإتمام أفعال لغوية بنجاح مثل الوعد والتأكيد والأمر والسؤال وغيرها، وباستخلاص الملامح السياقية التي تسهم في تحديد ما تم التعبير عنه[5]".

---

[1] D. MAINGUENEAU, Pragmatique pour le discours littéraire, Dumod, Paris, 1997, p.p. 1 et 3.

[2] المصدر نفسه والصفحة نفسها.

[3] باتريك شارودو و دومينيك منغنو، معجم تحليل الخطاب، ترجمة عبد القادر المهيري، حمادي صمود، المركز الوطني للترجمة، تونس، 2008، ص: 442.

[4] فرانسواز أرمينكو، المقاربة التداولية، ص: 6.

[5] المصدر نفسه، ص: 38.

أمّا (هانسون) Hansson فقد وصل إلى تقسيم التداولية إلى ثلاثة أقسام حسب درجة حضور السياق فيها، وتخصيص كل قسم بتعريف معين حسب موضوع دراسته، فتداولية الدرجة الأولى هي التي يعكف الدارسون فيها على دراسة البصمات التي تشير إلى عنصر الذاتية في الخطاب، إذ يدرسون الأقوال والصيغ التي تتجلى مرجعيتها ودلالتها في سياق الحديث، وهي تعتبر أقوالا مبهمة إذا درسناها خارج السياق، وتداولية الدرجة الثانية التي تتضمن دراسة الأسلوب الذي يرتبط فيه القول بقضية مطروحة حيث تكون هذه الأخيرة متباينة عن الدلالة الجانبية للقول، وهي تدرس كيفية انتقال الدلالة من المستوى الصريح إلى المستوى التلميحي، بالسعي نحو استخراج ومعرفة العمليات التي تكون سببا في ذلك، وتداولية الدرجة الثالثة التي تتمثل في الدراسات التي تدخل ضمن نظريات أفعال الكلام التي تنطلق من مسلمة مفادها أنّ الأقوال الصادرة ضمن وضعيات محددة تتحول إلى أفعال ذات أبعاد اجتماعية[1]. وترى (فرانسواز أرمنيكو) أن الشروط القبلية هي جوهر التداولية فتعرفها بالقول "هي دراسة الشروط القبلية التواصلية كما هي، فلا يوجد لها طابع يرتبط بالظروف التجريبية، بل بشروط تواصلية عامة[2]. وتحدد المفاهيم الأكثر أهمية في التداولية في ثلاثة مفاهيم أساسية تشكل الركيزة التي عليها يقوم الدرس التداولي، هي:

– مفهوم الفعل: ويتنبه إلى أنّ اللغة لا تخدم فقط تمثيل العالم، بل تخدم انجاز الفعل، فالكلام هو أن تفعل.

– مفهوم السياق: ونقصد به الوضعية الملموسة، التي توضع وتنطلق من خلالها مقاصد تخص المكان والزمان، وهوية المتكلمين...الخ، وكل ما نحن في حاجة إليه من اجل فهم وتقييم ما يُقال، وهكذا ندرك أهمية السياق حين نحرم منه مثلا، أو حين تُنقل إلينا المقاصد عبر وسيط، وفي حالة معزولة عن السياق.

– مفهوم الانجاز: ونقصد به طبقا للمعنى الأصلي للكلمة، انجاز الفعل في السياق، إما بمحايثة لقدرات المتكلمين، (أي معرفتهم وإلمامهم بالقواعد)، وإما بتوجب إدماج التمرس اللساني بمفهوم أكثر تفهما كالقدرة التواصلية[3]. أما الباحث اللساني (ليفنسون) فيرى أنّ التركيب يهتم بدراسة الخصائص

[1] فرانسواز أرمينكو، المقاربة التداولية ، ص:38 ، وينظر: عمر بلخير، تحليل الخطاب المسرحي في ضوء النظرية التداولية، منشورات الاختلاف، الجزائر، ط1، 2003، ص: 12.

[2] المصدر نفسه، ص: 84.

[3] المصدر نفسه، ص: 7.

التأليفية بين الكلمات،والدلالة تهتم بالبحث في المعنى، أمّا التداولية فتعنى بدراسة اللغة في الاستعمال، ويأتي هذا التعريف تمييزا لها عن الدراسات البنوية التي اهتمت بدراسة اللغة باعتبارها نظاما مغلقا معزولا عن المؤثرات الخارجية، ولقد اقترح (ليفنسون) في كتابه pragmatics مجموعة من التعاريف حاول من خلالها أن يحدد مفهوم التداولية، نذكر منها[1] :

– التداولية هي دراسة للعلاقات بين اللغة والسياق.

– التداولية هي دراسة لظواهر بنية الخطاب اللغوي من تضمينات واقتضاءات أو ما يسمى بأفعال الكلام les actes de parole.

– التداولية هي دراسة كل مظاهر المعنى من غير فصلها عن نظرية الدلالة، فالتداولية بهذا المعنى تدرس اللغة من خلال استعمالها ضمن سياق معين دون إهمالها للمعنى وعلاقته بظروف الكلام، فهي تهتم بالمتخاطبين ومقاصدهم والسياق الذي ترد فيه مع مراعاة المقام، وكل هذه العناصر مترابطة متداخلة.

أمّا (فان دايك) فيرى أنّ البراغماتية بوصفها علما، تختص بتحليل الأفعال الكلامية ووظائف منطوقات لغوية، وسماتها في عمليات الاتصال بوجه عام. وهي علم بدأ تطوره على نحو صحيح منذ السنوات العشرين الأخيرة، له خاصية التداخل مع عدة تخصصات أخرى. وقد حفّزته علوم الفلسفة واللغة والأنثروبولوجيا، بل وعلم النفس والاجتماع أيضا[2]. ويرى أنّ أهم المعارف في الفلسفة اللغوية الحديثة والتي تشكل الأساس لتطور البرغماتية، تكمن في العلم بأنّ الاستعمال اللغوي ليس إبراز منطوق لغوي ما فقط، إنّما إنجاز حدث اجتماعي معين في الوقت نفسه أيضا[3]. كما يلمّح عند تحديد التداولية إلى إعطاء المجاز أهمية خاصة، وهو ما تحصل به التداولية كثيرا، لكنه ليس المجال الوحيد الذي تتناوله التداولية بالدرس والمعالجة، وهذا ما نلمحه من تحديد (فان ديك) للتداولية بأنّها الدراسة" التي تُعنى باستعمال اللغة وتهتم بقضية التلاؤم بين التعابير الرمزية والسياقات المرجعية[4]. ولعل

---

[1] إدريس مقبول، الأسس الإيستيمولوجية والتداولية للنظر النحوي عند سيبويه، جدارا للكتاب العالمي، عمان،الأردن، عالم الكتب الحديث، اربد، الأردن، د ط، 2008، ص: 264 .

[2] فان دايك، علم النص، مدخل متداخل الاختصاصات، ترجمة وتعليق: د. سعيد حسين بحيري، دار القاهرة للكتاب، مصر، ط1، 2001، ص 114.

[3] المصدر نفسه، ص: 118.

[4] فان دايك، النص والسياق، ص: 273.

انصرافها إلى المقام جعل بعض الباحثين يرى أنّها العلم الذي يدرس تأثير المقام في معنى الأقوال[1]، وبهذا المنظور تتجاوز التداولية الوصف التركيبي للجملة ودرجة نحويتها، وهذا مدار علم التراكيب أو علاقة المعجم المكون للقضية بالخارج وهذا مدار علم الدلالة وتتخذ موضوعا للبحث القول منزلا في المقام المعين، وتؤكد أثر المعارف غير اللغوية في تأويل الأقوال وفهم المقاصد، فثمة قضية جوهرية للتداولية تمكن في تحديد العلاقات بين المعاني الداخلي والخارجي للعبارة، أو في رؤية كيف أن المقام الثاني يتداخل في بناء المقام الأول بالتفاعل بين الاثنين في تأويل الملفوظ وتفسيره[2]. ويعرّفها القاموس الموسوعي للتداولية بأنّها دراسة استعمال اللغة مقابل دراسة النظام اللساني[3]. ويعرفها (ليتش) بأنها "دراسة كيف يكون للقولات معان في المقامات التخاطبية"[4]. ويرى (فيليب بلانشيه) بأن التداولية مجموعة من البحوث المنطقية اللسانية... وهي كذلك الدراسة التي تعنى باستعمال اللغة، وتهتم بقضية التلاؤم بين التعابير الرمزية والسياقات المرجعية والمقامية والحدثية والبشرية[5].

إذن، يُلاَحظ في تعريفات التداولية، أنّه لا يوجد تعريف شامل وموحد، لأنّ هذه التعريفات تضع البحث في إطار محدد ويضيقه في بعض الأحيان. كما أنّ هناك اتجاهات عديدة ذات خلفيات معرفية متنوعة تحاول تعريف التداولية، ومن ثم يصعب معها الوصول إلى صيغة موحدة.

3- ب- التداولية في تعريفات الباحثين العرب:

لم يفوّت الباحثون العرب طرح هذا المصطلح فحاولوا وضع تعاريف له، واجتهدوا من خلال ذلك في مد الجسور بين الدراسات التراثية العربية والدراسات الحديثة الغربية. ولئن تعددت تحديدات "هذا العلم الذي أخذ ينمو في العقود الأخيرة فحسب، والذي هو ذو طبيعة عبر تخصصية وتغذيه جملة من العلوم من أهمها الفلسفة، وعلم اللغة والأنثروبولوجيا وعلم النفس"[6]، إلا أنّها انصبت في مجملها على معالج العلاقة بين المتكلمين والسياق الذي يرد فيه الملفوظ، غير أنّ اختلاف تصور السياق

[1] آن ريبول وجاك موشلار، التداولية اليوم علم جديد في التواصل، ص: 264.

[2] المصدر نفسه، ص: 264.

[3] آن ريبول وجاك موشلار، القاموس الموسوعي للتداولية، ص: 21.

[4] محمد يونس علي، مقدمة في علمي الدلالة والتخاطب، دار الكتاب الجديد المتحدة، بيروت، لبنان، ط1،2004، ص:13.

[5] فيليب بلانشيه، التداولية من أوستين إلى غوفمان، ص: 18.

[6] صلاح فضل، بلاغة الخطاب وعلم النص، عالم المعرفة، الكويت 1992، ص: 20.

وإدراكه جعل التحديدات تختلف؛ إذ يرى صلاح فضل أنّ التداولية "هي الفرع العلمي من مجموعة العلوم اللغوية الذي يختص بتحليل عمليات الكلام بصفة خاصة، ووظائف الأقوال اللغوية وخصائصها خلال إجراءات التواصل بشكل عام، كما تُعنى بالشروط والقواعد اللازمة لكي تكون الأقوال اللغوية مقبولة وناجحة وملائمة في الموقف التواصلي الذي يتحدث فيه المتكلم، فالتداولية حسبه تقوم على الملاءمة بين أفعال القول ومقتضيات المواقف الخاصة به، أي العلاقة بين النص والسياق. ويلاحظ صلاح فضل تلك العلاقة الوثيقة بين التداولية والدلالة والنحو؛ إذ يجمع بينهم مستوى السياق المباشر، ممّا يجعل التداولية قاسما مشتركا بين أبنية الاتصال النحوية والدلالية والبلاغية"[1]. ومن الباحثين من يعدها بأنها " أقوال تتحول إلى أفعال ذات صبغة اجتماعية بمجرد التلفظ بها"[2]. وهذا التحديد أقرب إلى الفعل الكلامي منه إلى التداولية. ومنهم من يلخص التداولية في دراسة الآثار اللغوية التي تظهر في الخطاب، وتنظر في عنصر الذاتية في الخطاب، ويشمل هذا التداول ضمائر الشخص، ومبهمات الزمان والمكان، وينظر في الجانب الضمني والتلميحي والحجاجي للكلام، والسياق يفرض على الباحث احترام مجموعة من قوانين الخطاب في أثناء مخاطبة الآخر[3]. ويرى محمود أحمد نحلة أنّ التداولية "فرع من علم اللغة يبحث في كيفية اكتشاف السامع مقاصد المتكلم"[4]. أما مسعود صحراوي فيرى أنّ التداولية "مذهب لساني يدرس علاقة النشاط اللغوي بمستعمليه، وطرق وكيفيات استخدام العلامات اللغوية بنجاح، والسياقات والطبقات المقامية المختلفة التي ينجز ضمنها" الخطاب"، والبحث عن العوامل التي تجعل من "الخطاب" رسالة تواصلية "واضحة" و"ناجحة"، والبحث في أسباب الفشل في التواصل باللغات الطبيعية"[5]. ويعطي عبد الهادي بن ظافر الشهري في تعريفه للتداولية السياق أهمية كبيرة نظرا لدوره في بناء الخطاب وتحقيق التواصل؛ إذ يرى"أن الدرس اللغوي التداولي يدرس المنجز اللغوي في إطار التواصل وليس بمعزل عنه، لأنّ اللغة لا تؤدي وظائفها إلا فيه، فليست وظائف

[1] صلاح فضل، بلاغة الخطاب وعلم النص ، ص: 20.

[2] عمر بالخير، تحليل الخطاب المسرحي في ضوء النظرية التداولية، ص: 8.

[3] مجيد الماشطة، شظايا لسانية، مطبعة السلام، البصرة، ط1، 2007، ص: 59.

[4] آفاق جديدة في البحث اللغوي المعاصر، ص: 12.

[5] التداولية عند العلماء العرب، ص: 3.

مجردة، وبما أنّ الكلام يحدث في سياقات اجتماعية فمن المهم معرفة تأثير هذه السياقات على نظام الخطاب المنجز"[1].

ممّا سبق، نصل إلى القول بأنّ التداولية هي " دراسة العلاقات بين اللغة والسياق –أي المقام– تلك العلاقات القائمة على فهم اللغة، وعبارة فهم اللغة تستخدم هذا للفت الانتباه إلى حقيقة أنّ فهم لفظة يتطلب أكثر من مجرد معرفة معاني الكلمات الملفوظة في تركيب ، فقبل كل شيء فهم لفظة يتطلب الاستنتاج الذي يربط ما يقال بما يفترض أن يعني أو بما قيل من قبل قدراته العلاقات تمكننا من تمييز العلاقة المتبادلة بين الشكل النحوي والسياق –المقام– عند دمج المعنى السياقي بالشكل اللغوي المقترن بشروط الصحة في النحو؛ وذلك أنّ التعريفات السابقة على تمايزها ينتظمها قدر جامع مشترك هو طبيعة السياق – المقام– و هو أحد أهداف النظرية التداولية التي لا يجادل فيها واحد من علمائها"[2].

تجدر الإشارة إلى أنّ المصطلح الأجنبي عرف ترجمات عديدة عند العرب؛ "فقيل: البراغماتية، البراغماتيك، البرجماتية"[3]، وهناك من بحث في القاموس العربي عن مقابل لهذا المصطلح فتعددت المصطلحات، منها: علم التخاطب، وعلم الاستعمال، والتداولية، والمقامية، والسياقية، والذرائعية، غير أنّ مصطلح التداولية هو المصطلح الأكثر قبولا بين أوساط الباحثين لاقتناعهم بالتعليل الذي قدمه طه عبد الرحمان عند اختياره لهذه الكلمة دون غيرها برجوعه إلى المعنى اللغوي للتداول، ومحاولة إبراز تطابق هذا المعنى مع ما جاء به علم "pragmatique" من ضرورة تفسير استعمال اللغة والتركيز على التواصل بين المتخاطبين، فقال بعدما بيّن أنّ النقل والدوران لغة من معاني التداول: "النقل والدوران يدلان في استخدامهما اللغوي على معنى النقلة بين الناطقين أو قل معنى التواصل، ويدلان في استخدامهما التجريبي على معنى الحركة بين الفاعلين أو قل على معنى التفاعل، فيكون التداول

[1] استراتيجيات الخطاب، دار الكتاب الجديد المتحدة، بيروت، لبنان، ط1، 2004، ص:23 .

[2] منال سعيد نجار، نظرية المقام عند العرب في ضوء البرغماتية ص: 17 – 18 .

[3] خليفة بوجادي، في اللسانيات التداولية مع محاولة تأصيلية في الدرس العربي القديم"، بيت الحكمة للنشر والتوزيع، العلمة الجزائر، ط1، 2009، ص: 65.

جامعا بين جانبين اثنين هما: التواصل والتفاعل، فمقتضى التداول إذن أن يكون القول موصولا بالفعل"[1].

ويبدو أنّ هذه الاختلافات في المصطلح غير مبررة، و تعكس الفوضى المعرفية التي تشهدها الدّراسات العربية في مجال الاصطلاح والترجمة –وإن كان الأمر لا يقتصر على اللغة العربية–أكثر مما تعكس الحاجة لوضع مصطلحات جديدة، فهذا المصطلح لقي استحسان المختصين فأصبح متداولا بين الدارسين، فإذا كان الخطاب دُولَة بين المتخاطبين (مرة لهذا ومرة لذاك) على معنى التبادل والتعاقب، يكون اختيار التداولية مناسبا في مستوى تبني اللغة العربية للمصطلح والتعامل معه من جهة كونه يشير إلى مسالة التداول على الكلام من قبل المتخاطبين في سياق قولي معلوم، وفي إطار دورة التخاطب التعاملية، فيرتبط ذلك بأوضاع المتخاطبين ومواقفهم، وهذا هو جوهر المقاربة التداولية التي لا تفسر اللغة في ذاتها، بل في استعمال المتخاطبين لها، والذين تربطهم علاقات التفاعل والتواصل في سياق معين.

يمكن القول ممّا سبق، أنّ التداولية نظرية حاولت أن تجد خصوصيتها وسط زخم من النظريات التي تدرس اللغة، من خلال الاستفادة من كل هّذه النظريات، وتقبل عدد كبير من الأفكار ذات مستويات ومشارب مختلفة ومتفاوتة، تداخلت وامتزجت، معتمدة في ذلك على تفاعل حيوي للمعارف المشتركة والظروف التي تكتنف المرسل والمتلقي معا من خلال دراسة مجمل الأحوال التي تتعلق بعملية الانجاز اللغوية (السياقية والمقامية)، بكل ما تتضمنه من تشابكات زمانية ومكانية ونفسية وإيديولوجية إنتاجا وتلقيا، ومن ظروف عامة وخاصة يمكن لها أن تحيط بعملية التواصل.

4- التداولية وعلاقتها بالحقول اللغوية:

يصف اليوم الكثير من الباحثين التداولية بأنّها ليست تخصصا منغلقا على ذاته، حينما اقتحمت العديد من الموضوعات التي كانت تُصنف ضمن موضوعات الفلسفة التقليدية مثل، الاقتضاء والاستلزام الحواري، والأفعال الكلامية، والقصدية، والحجاج، والاستدلال. وهذا الوصف ارتبط بنشأة التداولية في محيط متنوع وثري تطبعه الدراسات اللسانية والفلسفية والنفسية والأنثروبولوجية، والسيكولوجية والتي اجتمعت على نقطة" الاهتمام بالتواصل والاستعمال الفعلي للغة؛لأن ذلك ما يحدد

[1] تجديد المنهج في تقويم التراث، المركز الثقافي العربي الدار البيضاء، المغرب، ط2، ص: 244.

بنيتها التركيبية، إضافة إلى أنّ المتكلم يبني كلامه وفق ظروف التواصل وطبيعة المتلقي لا وفق مبادئ النظام أو حتى ما يرتبط به هو بِعدِّه منتج الكلام"[1]، فالتداولية إذًا تهتم بكل ما يحيط بالعملية التواصلية القائمة بين المتكلم والمتلقي، وتعتمد على كل الفروع العلمية التي تتيح لها ذلك.

غير أنّ اهتمام الكثير من التخصصات بدراسة اللغة جعل التداولية تلتقي مع هذه التخصصات ذات الصلة المباشرة باللغة، من بين هذه العلوم علم النفس، وعلم الاجتماع، والسيمياء، الفلسفة، إلى جانب الحقول اللغوية كالدلالة، والبلاغة والنحو الوظيفي، وهذا ما جعل الدارسين يشيرون إلى صعوبة الفصل بين التداولية والحقول اللغوية الأخرى (الدلالة، النحو...)، لكن يبدو أن المهمة الأصعب هي فصل الجوانب التداولية عن الدلالة ؛ إذ تبحث جميعها المعنى من زوايا مختلفة؛ هذا البحث (عن المعنى) كان الحافز الأهم – وسيظل– لتنشيط الدرس في هذا المجال، ووصول المعنى إلى المخاطب هو الهدف من تفعيل اللغة عبر التخاطب؛ " فالمعنى هدف كل الجدليات التي تنمو بها الحياة وتسعى لتطوير ذاتها من خلاله، المعنى هو هدف الخطابات الرصينة بأنواعها سياسية واجتماعية واقتصادية وفلسفية، والتأسيس للمعنى هو هدف الأدب والفنون بكل توجهاتها، ومن ثم فهو هدف الإنسان الطامح إلى بناء منظومات قيم وتشكيل جمالياتها بوعي يدرك أن تحققه لن يكون إلا من خلال هذه المعرفة[2].

4-أ- الدلالة والتداولية:

انعكس الاهتمام المتزايد بجهود (فيرث) علي " الدراسات اللغوية للمعنى، فقد وسعت لتشمل بشكل كبير ما يمكن أن يعتبره بعض اللغويين واقعا خارج ميدان الدلالة، وداخلا في مجال التداولية رغم أنّه من الصعوبة رسم خط فاصل متفق عليه بين الاثنين، وحسب نظرية (فيرث) السياقية، فإنّ التمييز بينهما ليس بذي أهمية كبيرة[3].

لقد قام مفهوم الدلالة على التركيز على المعنى الحرفي ، فهي لا تلتفت إلى أبعاد غير لسانية، إذ تركز على المنطوق. وارتبط تحديد المفهوم الاصطلاحي للتداولية دائما بالتمييز بينها وبين الدلالة، من ناحية، والتمييز بينها وبين النحو من ناحية أخرى، و ظهر ذلك منذ البدايات الأولى التي عرض

[1] خليفة بوجادي، في اللسانيات التداولية، ص: 62.

[2] بشرى البستاني، التداولية في البحث اللغوي والنقدي (المقدمة).

[3] روبينز، موجز تاريخ علم اللغة في القرن العشرين، ص: 329.

فيها (موريس) مفهوم التداولية مقارنا بالنحو والدلالة، ثم توالت الأبحاث والدراسات التي اتخذت من تمييز (موريس) منطلقا –كما اتخذت من تعريفه منطلقا– لبناء المفهوم الاصطلاحي على هذا التمييز.

فإذا أردنا تعريف التداولية اللسانية بدقة أكبر وقد عرفنا أنها مفسرة للمعاني التي تمتلكها الألفاظ بالنسبة لمستخدميها ومفسريها، فما الفارق بينها وبين الدلالة ؟ فإذا كانت الدلالة تهتم بالمعنى كعلاقة ثنائية بين الشكل ومعناه (س تعني ص) مثلا: "اشعر بأنني جائع"، المعنى نوعا ما "أنا جائع"، فإنّ التداولية يمكن النظر إليها على أنها علاقة ثلاثية بين (المتكلم والمعنى واللفظ/الشكل) (ع تعني ص بواسطة س)، وبمجرد وجود المتكلم في الصيغة فمن الصعب استبعاد المخاطب، لأنّ ما لفظه المتكلم يستمد معناه بفضل نيته في إحداث تأثير معين على المخاطب. ومعنى المتكلم أساسا يستدعي معه سياق المعرفة الخاصة والعامة التي يتقاسمها المتخاطبون، وسياق المعرفة هذا يضم مكان وزمان اللفظ، وبالجملة، فإنّ مجال التداولية يتحدد بحالة كلامية لا تضم فقط اللفظ والمتكلم والمستمع، بل المعرفة المشتركة لهذه العوامل الخاصة منها والعامة، أي "سياق اللفظ"[1].

إجمالا، يمكن القول أنّ التداولية والدلالة علمان مترابطان؛ لأنّهما يشتركان في اهتمامهما بدراسة المعنى في اللغة[2]، إلا أنّهما يختلفان في العناية بجوانبه؛ فالدلالة تدرس المعنى وفقا للوضع بمعزل عن السياق* وبعيدا عن المقامات التخاطبية[3]. أمّا التداولية فتهتم بدراسة المعنى وفقا

[1] قويدر شنان، التداولية في الفكر الأنجلو سكسوني المنشأ الفلسفي والمآل اللساني، مجلة اللغة والأدب، مجلة أكاديمية محكمة يصدرها معهد اللغة العربية و أدابها، جامعة الجزائر، عدد جانفي 2006، ص: 22.

[2] محمد يونس علي، مقدمة في علمي الدلالة والتخاطب، ص: 6.

[3] المصدر نفسه، ص: 13.

*عرف عن اللسانية البنوية أنها كانت في أول مراحلها تهمل السياق (بمعناه غير اللغوي)، ولما شرع الدرس اللساني في الامتداد والتوسع عبر ظهور مفاهيم جديدة و اهتمامات جديدة تسعى إلى دراسة المعنى بعدما كانت أغلقت بابها دونه قامت الحاجة إلى إدخال مفهوم السياق في منهج الدراسة الدلالية في ظل توجه ابستمولوجي متميز رأى فيه بعض اللسانيين من علماء الدلالة أنّ "الشكل الدلالي وشكل البنية المعجمية لا يكونان قابلين للإدراك إلا تبعا لواقع سياقي (لغوي أو خارج عن المدى اللغوي). وأنّ الإمكانية الوحيدة من أجل تدارك واقع عاجز بنفسه (واقع اللغة بعيدا عن سياق المقام) هي اللجوء إلى المقام من أجل الحصول على الحد الأدنى من الشك والحد الأقصى من التواصل غير المبهم بناء على أن جملة ما لا يتم بشكل مطلق، إنها تفرض حالة ما من العلاقات بين المتخاطبين وأفقا للغة تتطابق مع قيم مشتركة... أما التداوليون فقد كان غرضهم هو دراسة اللغة من حيث هي إنجاز فعلي يرتبط بسياق المقام في زمن معين محسوس ومكان معين محسوس أي أنهم لا يستهدفون دراسة اللغة من حيث هي لغة فحسب بل يستهدفون ضبط القوانين المنظمة لأفعال اللغة ومقاماتها المختلفة، قوانين ليس من شأنها أن تدرس امتداد المعنى اللغوي بين الوظيفتين النحوية والدلالية فحسب، بل هي تسعى إلى أن تدرس حدث اللغة بكامل مكوناته الإنجازية الفاعلة في هاتين الوظيفتين عن طريق ربطهما بوظيفة ثالثة هي الوظيفة

لاستعمالها مراعية في ذلك ظروف المتكلمين ومقاصدهم والسياق المناسب لها. ومن هنا يتضح التداخل والتكامل بين العلمين؛ فالتداولية تبدأ من حيث تنتهي الدلالة، حيث تقوم الدلالة بتفسير الملفوظات وتحديد معانيها الحرفية في إطار أدنى من الإشارة إلى المقام، لكن دون الاهتمام بمقاصد المتكلمين، ثم تأتي التداولية لربط مقاصد المتكلمين بالمقام المناسب لهم مراعية في ذلك شروط نجاح أو إخفاق العبارات الكلامية في إطار السياق الذي ترد فيه، فهي–على عكس الدلالة– تدرس العلاقات بين النص والسياق الذي مهمته في الوقت نفسه الترابط بين بنية النص وعناصر الموقف الاتصالي الذي يرتبط به على نحو منهجي. فالتداولية تهتم بالاستعمال، أي تدرس اللغة في سياقاتها الفعلية. أمّا الوحدة الأساسية التي تهتم بها التداولية هي الملفوظ، عكس علم الدلالة الذي يهتم بالجملة، "وهذا الفرق بين الجملة والملفوظ ناتج عن التمييز بين اللغة والكلام، إذ تنتمي الجملة (التي هي كيانات لغوية مجردة) إلى اللغة (اللسان)، وتنتمي الملفوظات (التي هي تجليات فعلية وتحققات وتجسيدات عملية للجمل) إلى الكلام. ثم إن الفرق بين المعاني اللغوية وبين مقاصد المتكلمين وثيق الصلة بالفرق بين علم الدلالة والتداولية، فالمعاني اللغوية (التي هي معان وضعية تفهم من مفردات اللغة وتراكيبها) وهي من اهتمامات علم الدلالة، لأنّ استنباطها لا يحتاج إلى عناصر خارج البنى اللغوية. أمّا مقاصد المتكلمين فلا يمكن التوصل إليها إلا بمعرفة السياقات التي قيل فيها الكلام، ومعرفة المخاطب والمخاطب، وإعمال القدرات الاستنتاجية التي يمتلكها المخاطب عند التعامل مع الكلام"[1].

إذن، في إطار مناقشة التصور المنطقي للعلاقة بين المعنى الدلالي والمعنى التداولي، يمكن القول بأنّه على الرغم من أنّ موضوع التداولية هو دراسة استعمال اللغة داخل الخطاب، أي اللغة باعتبارها وقائع تلفظية محسوسة مُسيّقة– أي داخل سياق ما– فإنّها تهتم كما في علم الدلالة بعنصر المعنى. وهذه العلاقة المتميزة بين الدلالة والتداولية تشير إلى أنّ هناك صعوبات في رسم خط فاصل بين علم الدلالة والتداولية. ويبدو أنّ أفضل إستراتيجية للفصل بينهما هي حصر علم التداولية بالسياق؛ لأنّ دور علم الدلالة ينحصر في البحث في العلاقات التمثيلية القائمة بمقتضى الوضع والاصطلاح

=التداولية. وعلى هذا يمكننا تلخيص الفارق المنهجي بين اللسانيات التداولية والنظرية السياقية في قولنا: إن اللسانيات التداولية تسعى إلى تقعيد قواعد أفعال اللغة actes des langage بينما تسعى النظرية السياقية إلى تقعيد اللغة. وهذا ما يجعلها محتفظة بانتمائها للسانيات البنوية مهما كان (وكيفما كان) اعتمادها على معطيات غير لغوية. ينظر: الطيب دبه، مبادئ اللسانيات البنوية، دار القصبة للنشر، الجزائر، 2001، ص: 204– 205.

[1] محمد يونس علي، مقدمة في علمي الدلالة والتخاطب، ص: 14– 15 .

بين العبارات اللغوية والأشياء، أو الأحداث الخارجية التي تمثلها تلك العبارات، أمّا دور التداولية الذي يتعلق بالأهداف المحادثاتية، فهو البحث في العلاقات التي تنشأ أثناء التخاطب بين مستعملي تلك العبارات، وذلك بعد أن تكون قد استوفت شروط صحة قواعد النحو العرفية أساسا.

خلاصة القول، أنّ المقاربة التداولية للّغة بصفة عامة والأفعال اللغوية بصفة خاصة، تقوم على تحديد معنى كل فعل لغوي من خلال وظيفته التواصلية التداولية، وهي بذلك تعطي صورة عن المعنى القائم على الوظيفة التلفظية. فهي تؤكد على أنّ الفعل اللغوي هو فعل تلفظي، بمعنى شروط الاستعمال الجيد والناجح للأفعال اللغوية، وفي مقدمتها ملاءمة هذه الأفعال لسياقها اللساني ومقامها التداولي، وهو ما يمثل نقطة التقاء مع البلاغة العربية بما عبّرت عنه بمقولة مطابقة الكلام لمقتضى الحال التي سيقف عندها البحث عند الحديث عن علاقة التداولية بالبلاغة، وكذلك في الفصل الرابع عند الحديث عن المقام عند البلاغيين.

4-ب- التداولية والبنوية:

تحتفظ التداولية، سواء أكانت مستقلة (حلقة اللغة العادية)، أم مدمجة (التداولية اللسانية) بهوية خاصة رغم كل شيء، وتوجهاتها مخالفة للسانيات المستمدة من دروس (سوسير)[1]، لأنّها تهتم بدراسة الكلام وهو الجانب الذي أبعده (سوسير) من مجال دراسته حين وضع ثنائيته الشهيرة(لغة – كلام) حين قال: "إنّ الكلام عندنا ليس بشيء واحد، فإنّما هي منه بمثابة قسم معين وإن كان أساسيا... فهي في الآن نفسه نتاج اجتماعي لملكة الكلام، ومجموعة من المواصفات يتبناها الكيان الاجتماعي ليمكن الأفراد من ممارسة هذه الملكة"[2]، مركزا على اللغة باعتبارها نظاما مغلقا تتم دراسته بعيدا عن المؤثرات الخارجية، وقد وضح ذلك بقوله: "اللغة تختلف عن الكلام في أنها شئ يمكن دراسته بصورة مستقلة"[3]. ولكن الواقع يثبت أنّ الكلام ليس معزولا عن اللغة إلا افتراضا؛ لأنّه لا يمكن للغة أن تتحقق إلا في مستوى الكلام حيث تطبع بخصائص من يؤديها مهما حاول أن يتجنب ذلك، وعليه فانّ دراسة الكلام هي دراسة لواقع اللغة الفعلي، فكل من اللغة والكلام في حاجة متبادلة، وما يجعلهما مختلفين إنّما هو منهج الدراسة؛ فالبنوية تهتم بوصف اللغة باعتبارها مجموعة من القوانين المنظمة بمعزل عن كل ما

[1] ماري ان بافو، جورج اليا سرفاتي، النظريات اللسانية الكبرى، ص : 352.

[2] فرديناند دي سوسير، دروس في الألسنية العامة، ترجمة صالح القرمادي، الدار العربية للكتاب، تونس 1985، ص: 29.

[3] المصدر نفسه، ص: 33.

يحيط بها، وهي بذلك تلغي خاصية اللغة التواصلية والتأثيرية، أمّا التداولية فتهتم بدراسة اللغة أثناء الاستعمال، مركزة بذلك على دور اللغة في عملية التبليغ. غير أنّ الحكم على البنوية بالفشل فيه مبالغة؛ لأنّها برعت في وضع مناهج فعالة خاصة حيث تمكنت من "تقطيع مادة البحث وعزل وحدات الدالة والوحدات الصوتية الصغرى غير الدالة في السلسلة المتصلة التي تشكل مادة البحث، كما تمكنت من التعرف على السيمات semes المميزة التي بواسطتها تقابل الوحدة كافة الوحدات الأخرى الواقعة في المستوى نفسه (المورفيمي أو الفونيمي)...، وحققت في ميدان علم التراكيب إضافة إلى إنشاء مراتب من الكلمات المحددة بشكل أفضل ممّا هي عليه أجزاء الخطاب في القواعد التقليدية"[1]. كما أنّها قامت بتحليل الجمل إلى المقومات (المكونات) المباشرة الذي يرجع إليها الفضل في تبيين وإبراز الكيفيات التي تنتظم فيها العلاقات بين أركان الجملة، أمّا في ميدان علم وظائف الأصوات phonologie حققت اللسانيات البنوية نجاحا باهرا، وهي نقطة لا يختلف عليها اثنان."إذا، فحصيلة لسانيات البنوية غنية، وهي تشكل مرحلة هامة من مراحل تطور اللسانيات"[2].

4-ج- التداولية والمدرسة التوليدية- التحويلية :

يهتم المنهج التوليدي بتفسير الظاهرة اللغوية في عمقها قبل الانجاز، وبذلك يحاول الانتقال بالدّرس اللساني من مجرد ملاحظة الظواهر ووصفها إلى محاولة تفسيرها ليعصم اللغة من سكونها ويمنحها طابعها الإبداعي[3]؛ لذلك استبدلت المدرسة التوليدية التحويلية المفهوم السكوني للغة بمفهوم أخر ديناميكي، والانتقال من إدراك الوقائع فقط على مقطوعات المورفيمات والفونيمات بافتراض مجموعة من قواعد التحويل للانتقال من البنية العميقة إلى البنية السطحية، وخاصة بعد أن قام (تشومسكي) بتعديل وجهة نظره حول "المكون الدلالي ليفرد نموذجه مكانا لظواهر مثل: الافتراض المسبق، التركيز، والإبراز"[4] بهدف إبراز شكل الوحدات الدنيا للدلالة من خلال إخضاعه البنية التركيبية لأعمق مستوى، أي في نقطة انطلاق الكلام التي تفضي إليها الجملة، قاصدا بذلك أنّ قواعد اللغة يجب أن تكون قادرة على توليد جميع الجمل الممكنة في تلك اللغة، وبذلك أصبحت قواعد اللغة

[1] جان سرفوني، الملفوظية، ترجمة خالد المقداد، منشورات اتحاد الكتاب العرب، المغرب، د ط، 1998، ص : 12.

[2] المصدر نفسه، ص: 13.

[3] الشهري، استراتيجيات الخطاب، ص: 08.

[4] جان سرفوني، الملفوظية ، ص : 13 .

عند (تشومسكي) تعنى بالعلاقة بين الصوت والمعنى، فتجاوزت الوصف إلى التفسير باعتبار الوصف غير كاف؛ إذ ينبغي تعليل وتفسير تلك الظواهر.

وإذا كان علم اللّغة الحديث يهدف إلى دراسة الكلام الإنساني محددا منهجه على أسس موضوعية للعلم، فإنّ الطابع العام له طابع تجريدي؛ لأنّ (سوسير) أصر على أن يكون درسه موجها للغة في ذاتها و لذاتها، وقد استغرق هذا العلم في الوصف اللغوي حتّى انتهى إلى معادلات رياضية جعلته يبتعد عن كثير من الظواهر التي تتصل بالإنسان كالاكتساب اللغوي، ودور اللغة في المجتمع، إلى درجة أنّ بعض الباحثين نادى بضرورة وجود علم يكون أكثر إنسانية، فكان بذلك المنهج التوليدي التحويلي مع (تشومسكي) الذي تجاوز وصف الظواهر اللّغوية إلى حد تفسيرها، وبردها إلى نظرية علمية تتضمن المبادئ المتحكمة في تعليم اللّغة كالتفسير والتوليد والتحويل التي يرى فيها أنّها تمثل أهم أهداف النظرية اللغوية، فأولى بذلك القدرة الإبداعية والتي يرى أنّه ينفرد بها الإنسان عن غيره من الكائنات الحية أهمية كبرى، والتحويل الذي يحتل المكانة الرئيسة في قواعده، و أنّ مهمتها تكمن في تحويل البنى العميقة إلى بنى متوسطة وسطحية؛ أي أنّها تربط البنى العميقة بالبنى السطحية، فتجاوز بذلك الشكل السطحي للجملة إلى النظر في التركيب العميق لها، وأفكاره هذه، أتاحت البحث في وسائل مطلقة كالنظام التجريدي لّلغة والكليات اللّغوية ونظريات المعنى وطبيعته الإنسانية، دون أن ننس أنّ "نشأة اللسانيات النصية مدينة للنحو التوليدي الذي أسهم بشكل مباشر في الانتقال من بنية الجملة ومكوناتها القاعدية إلى البحث المنظم في العلاقات بين الجمل في بنية أكبر يمثلها النص، وهذا ما حرص عليه (هاريس) في كتابه لتحليل الخطاب"[1]. ولكن، رغم انتشارها الواسع واحتلالها واجهة الصورة بسبب إطارها الفلسفي العام (فلسفة ديكارت)، و ما أحدثته من فرق بينها وبين النظرية السلوكية (بلومفيلد) في مجال دراستها لّلغة وتعليم اللّغة، إلا أنّ لها سلبيات ونقائص كالتعقيد والشكلية على غرار المنطق الصوري والرياضي؛ ف(تشومسكي) كان هدفه المعرفي هو إعطاء نموذج لفهم الوقائع اللغوية انطلاقا من العوامل النفسية والعقلية في الاتجاه الوصفي والتجريبي، حيث كان سعيه ليس وصف اللغة؛ بل إنّه الاهتمام البالغ بتفسير الكفاية اللغوية الكامنة وراء مبادئ ثابتة، حيث كان فحوى نظريته تنطلق من أنّ الإنسان هو متكلم و مستمع مثالي ينتمي إلى بيئة لغوية متجانسة تماما

[1] نعمان بوقرة، المصطلحات الأساسية في لسانيات النص وتحليل الخطاب، عالم الكتب الحديث، عمان، الأردن، جدارا للكتاب العالمي، عمان، الأردن، ط1، 2009، ص: 9.

ويتقن لغته جيدا، كما يميز بين المعرفة الضمنية للغة(الكفاءة اللغوية) Competence، وبين الأداء الكلامي Performance، أي طريقة استعمال الكفاءة اللغوية بهدف التواصل. ويظهر تمييزه للكفاءة اللغوية بأنّ من خصائصها أنها قادرة على إنتاج عدد غير محدود من التراكيب، وقادرة على تقديم التفسير الكافي والشافي لتلك البنى المنجزة في الواقع ، وذلك وفق النظام القواعدي لواقع اللغة.

فمنهج النظرية التوليدية التحويلية عقلي همّه الوحيد من الدراسة هو استكشاف تلك القدرة الكائنة وراء الحدث الفعلي لحركية اللسان، ثم بعدها السعي من أجل تعليله وتفسيره بدلا من وصفه وتقريره. ونتبين من هذا بأنّ وصول النحو التوليدي التحويلي إلى المستوى النظري جعله مقتصراً على دراسة اللّغة دون ربطها بشروط الاستعمال، التداول، والزمان والمكان، والوضع الاجتماعي، وفشله في تفسير ظواهر لغوية (كظاهرة الافتراض المسبق) بإبعاده السياق، فلم تسلم هذه النظرية من الانتقاد؛ لأنها استبعدت علاقة اللغة بالمجتمع في أعمالها، وقامت على فكرة المتكلم –السامع المثالي، وثنائية "الطاقة" و"الأداء". وما نراه اليوم من "المقتضيات الاجتماعية والظرفية، وأعراف المحادثة، وطبيعة الأفعال الكلامية، والفروق في التركيز والتأكيد المرتبطة بترتيب الكلمات، والتي يوجد فيها الآن قدر من الكتابات، ما هي إلا عبارة عن مظاهر لهذا الاتجاه لعلم اللغة الحالي والذي لا يتقيد بحال بتلك الأعمال المنتجة في إطار النظرة التحويلية التوليدية"[1].

نستطيع أن نفهم ممّا سبق أنّ هناك مجموعة من المبررات تقف وراء الاهتمام بالتداولية مؤخرا، بعضها تاريخي وبعضها غير ذلك؛ فقد عجزت الخصائص البنيوية عن استيعاب بعض الظواهر اللغوية لتمسكها بمبدأ استقلال البنية اللغوية، واستبعاد كل ما هو خارج عنها بناء على مساواتهم بين البنى اللغوية، ومن تلك الظواهر: المشيرات الدالة على المكان والزمان، نحو: هنا، والآن، لأنها ألفاظ لا تدرك معانيها إلا بعد استيعاب المقام الذي ألقيت فيه هذه الألفاظ، وقد فرق (بنفنيست) بين نوعين من العلامات في اللغات[2]:

* علامات ثابتة مكتملة في اللغة .
* علامات نابعة من الأقوال كأسماء الإشارة والضمائر ونحوهما .

[1] روبينز، موجز تاريخ علم اللغة في القرن العشرين، ص: 329.

[2] جماعة من المؤلفين، إطلالات على النظريات اللسانية والدلالية في النصف الثاني من القرن العشرين،ج2، ترجمة مجموعة من الأساتذة بإشراف عز الدين المجدوب، المجمع التونسي للعلوم والآداب والفنون، بيت الحكمة، تونس، 2012، ص: 551 – 558.

وهذا التفريق المفكك على التعريف بين مصطلحي (اللغة والقول) مبني على أنّ اللغة هي الجانب التجريدي للعلامات اللغوية، وأمّا القول فهو تحويل اللغة إلى خطاب يقتضي متكلما ومخاطبا ومقاما يقع فيه هذا الخطاب.

ضف إلى ذلك، التوصل إلى أنّ المعرفة المتقدمة بالنحو والصوت والدلالة لم تستطع التعامل مع ظواهر معينة ذات أهمية بالغة؛ ويمكن اعتبار الإدراك المتزايد بوجود فجوة بين النظريات اللسانية من جهة ودراسة الاتصال اللغوي من جهة أخرى سببا حاسما في الاهتمام بالتداولية.

وخلاصة القول أنّ التداولية تهتم بالملفوظ*،"ويعني هذا أنّه يجب ألا نتعامل مع العبارات اللغوية على أساس أنّها موضوعات منزلة، بل على أساس أنّها وسائل يستخدمها المتكلم، لإبلاغ معنى معيّن في إطار سياق تحدده العبارات السابقة ،وموقف تحدده الوسائط الأساسية لموقف التخاطب"[1].

وإذا كنّا نحتاج في اللسانيات إلى تشغيل آليات الكفاية اللغوية الرمزية لتحديد الخبر في اللغة، فإننا في مجال التداوليات نحتاج إلى توظيف آليات المكون البلاغي المعبر بشكل ثابت عن مرجع غير ثابت، وإذا كانت اللسانيات (البنوية والتوليدية) تهتم بالجملة في أقصى حدودها التوزيعية بوصفها الوحدة الأساسية في اللغة مقسمة إياها إلى مسند ومسند إليه، فإنّ التداولية تدخل في الاعتبار قضايا صوتية وتنغيمية تجعلها تتخذ الملفوظ منطلقها الأساسي في الدراسة.[2]

إذن، يكون مجال التداولية البحث في الكفاية التواصلية التي تتحقق من خلال الاهتمام بقصد المتكلم، ودرجة اقتناعه بالمحتوى الخبري الذي تبلوره العملية التواصلية وتحكمه مقامات تلفظية متغيرة

---

* يطلق الملفوظ للدلالة على نتاج فعل التلفظ، وهذا المصطلح متعدد المعاني ولا يكتسي دلالة بعينها إلا في صلب تقابلات شتى وهي: من الوجهة التركيبية ، كثيرا ما يوضع تقابل ما بين الملفوظ والجملة بوصف الجملة نوعا من الملفوظ فيحدد الملفوظ ... بوصفه وحدة اتصالية تبليغية أولية ، ومتوالية لغوية ذات معنى وتامة من حيث التراكيب.
أمّا التداوليون ممن تبنوا المنظور التلفظي فهم ينظرون إلى الجملة كبنية خارجة عن الاستعمال، وتطابق عددا لا متناهيا من الملفوظات وفق التنوع غير المتناهي للسياقات الخاصة . على صعيد أعلى يعد الملفوظ وحدة مساوية لنص، أي متوالية لغوية منوطة بمقاصد نفس المتلفظ والتي تشكل كيانا لنوع خطابي معين. ينظر: إنجازية أفعال الكلام مقاربة تداولية لنماذج من الشعر العباسي، عبد الله بيرم يونس الراشدي(ضمن كتاب التداولية في البحث اللغوي والنقدي)، ص :395 – 396.

[1] أحمد المتوكل، المنحى الوظيفي في الفكر اللغوي العربي الأصول والامتداد، دار الأمان، الرباط، المغرب، ط1، 2006 ، ص: 64.
[2] محمد الحناش، الأساس المعرفي لمنظومة الإبداع مقاربة لسانية – تداولية، مجلة التواصل اللساني، العدد 1،2، المجلد العاشر، 2001. ص: 93-94 .

بطبيعتها متجاوزة "الكفاءة اللغوية الصرفة التي يسعى الاتجاه التوليدي لتحقيقها إلى كفاءة أخرى، هي الكفاءة الإجرائية التواصلية Compétence communicative ،"[1] التي لا تتحقق عن طريق "القدرة اللغوية الصرفة وحدها، بل تساهم فيها قدرات أخرى منطقية ومعرفية واجتماعية وإدراكية وغيرها. فمستعمل اللغة الطبيعية يستخدم أثناء عملية التواصل ؛ بالإضافة إلى ملكته اللغوية، ملكات ذات طبيعة غير لغوية تسهم في إنجاح هذه العملية "[2].

حاصل النظر ممّا سبق، أنّ التداولية تدرس كيفية فهم الناس وإنتاجهم لفعل تواصلي أو فعل كلامي في إطار موقف كلامي ملموس، فمنهجها منهج سياقي موضوعه بيان فاعلية اللغة متعلقة بالاستعمال من حيث الوقوف على الأغراض والمقاصد، ومراعاة الأحوال وفقه ملابسات الوضع والإنتاج، فامتازت بذلك عن غيرها من المناهج بأّنها لا تفصل الإنتاج اللغوي عن شروطه الخارجية. ولا تدرس اللغة المعزولة بوصفها نظاماً من الضوابط المجردة، وإّنما تدرس اللغة بوصفها كيانا مستعملا من قبل شخص معين، موجّها إلى مخاطب معين، لأداء غرض معين، أي أنها اعتنت بالعناصر اللّغوية والعناصر غير اللّغوية التي ينجز فيها الحدث الكلامي، فلم تهمل الأشخاص المتكلمين ولم تُقصِ الكلام، وهذه العناصر من صميم بحثها.

4- د- التداولية و البلاغة :

البلاغة طريقة مخصوصة في التعبير يروم المتكلم من خلالها تجاوز الإبلاغ إلى الإقناع والتأثير في المتلقي وفق مقاصد المتكلم والسياق الذي يتم فيه التخاطب، فأوّل ما تفعله البلاغة هو الإبلاغ، فتعالج كيفيات التأثير في الطرف الآخر مع إقناعه، وتوضيح المقاصد التي يهدف الباحث إلى تحقيقها، وهذا يعدّ من صميم البحث التداولي، وهو أيضا هدف البلاغة الأساس عند البلاغيين القدماء من أمثال الجاحظ، وأبي هلال العسكري، وابن الأثير وحازم القرطاجني[3].

فالبلاغة تدرس كل ما يرتبط باستعمال اللغة وممارستها أثناء عملية التواصل يقصد تبليغ رسالة ما، مراعية مقتضى الحال (لكل مقام مقال)، ولا يخرج معناها اصطلاحا عن التبليغ والانتهاء إلى قلب

[1] أحمد المتوكل، المنحى الوظيفي في الفكر اللغوي العربي الأصول والامتداد، ص:4.

[2] أحمد المتوكل، الوظيفة بين الكلية والنمطية، دار الأمان للنشر والتوزيع، الرباط، المغرب، 2003، ص: 19.

[3] مصطفى الغرافي، مجلة عالم الفكر، الكويت، المجلد 40، العدد 1، جويلية – سبتمبر 2011، ص: 266- 267.

السامع؛ "البلاغة كل ما يبلغ به المعنى قلب السامع، فتمكنه في نفسه كتمكنه في نقسك مع صورة مقبولة ومعرض حسن"[1].

إذن، البلاغة تقوم على مبدأ التبليغ والتأثير في السامع في أثناء عملية التواصل. ومن هنا يصبح التداخل واضحا بين العلمين، إذ إنهما يشتركان في اهتمامهما بدراسة اللغة بوصفها أداة تبليغ وتواصل بين المتكلمين، ويساند هذا الرأي (ليتش) في قوله: " إنّ البلاغة تداولية في صميمها؛ إذ أنّها ممارسة الاتصال بين المتكلم والسامع، بحيث يحلان إشكالية علاقتهما، مستخدمين وسائل محددة للتأثير على بعضهما[2]، ولذلك فإنّ البلاغة والتداولية، تتفقان في اعتمادهما على اللغة كأداة لممارسة الفعل على المتلقي على أساس أنّ النص اللغوي في جملته إنّما هو نص في موقف، فكل رسالة لها قصدها و ظروف تلقيها[3].

وإذا كانت التداولية قد عنيت بأطراف الموقف التواصلي عناية كبيرة، فإنّ البلاغيين العرب اهتموا بطرفي العملية الابلاغية،"بل أنّ اهتمامهم بالمُخَاطَب يكاد يغطي على أي اهتمام بجانب المتكلم؛ إذ أنّ البلاغة مراعاة لمقتضى الحال، والحال عندهم هي حال المُخَاطَب لا المتكلم، لأنّه ليس من المتصور أن يتناول هؤلاء المنظرون القرآن من جهة مصدره، لذا اتجهت مباحثهم إلى جهة المتلقي، ومحاولة ربط الأسلوب بظروفه الاجتماعية أو الثقافية، أو الدينية"[4].

كما أنّهم عرفوا أنّه من الضروري أن يكون "المرسل إليه حاضرا في ذهن المرسل عند إنتاج الخطاب، سواء أكان حضورا عينيا،أم استحضارا ذهنيا. وهذا الشخوص أو الاستحضار للمرسل إليه، هو ما يسهم في حركية الخطاب، بل يسهم في قدرة المرسل التنويعية، ويمنحه أفقا لممارسة اختيار استراتجية خطابه، وهذا جلاء لخطابه"[5].

---

[1] أبو الهلال (العسكري)، كتاب الصناعتين، تحقيق علي محمد البجاوي ومحمد أبي الفضل إبراهيم، منشورات المكتبة العصرية، صيدا، بيروت، 1986، ص:10.

[2] صلاح فضل، بلاغة الخطاب وعلم النص، ص: 89.

[3] المصدر نفسه، ص : 89.

[4] محمد عبد المطلب، البلاغة والأسلوبية، مكتبة لبنان ناشرون، ط1، 1994، ص: 242.

[5] الشهري، استراتيجيات الخطاب، ص : 48 .

فالمُخَاطَب الهدف في أي عملية تخاطبية كما تتعلق به العملية الإفهامية؛ لأنّ المرسل يهدف إلى إيصال رسالة إلى مخاطبه وإفهامه شيء معين، وللوصول إلى الإفهام لابد على المخاطب أن يأخذ بعين الاعتبار المرسل إليه أو الشخص الذي يتوجه إليه بخطابه، فالمرسل إليه يؤثر بشكل كبير على المرسل أثناء إنتاج هذا الأخير لخطابه، وهو ما تفطن إليه القدماء في إدراكهم أنّ بناء الخطاب مرهون وبشكل كبير بمعرفة حال أو افتراض حال المرسل إليه بحيث على المخاطب تكييف كلامه (نص أو خطاب) لحال المُخَاطَب النفسية والاجتماعية والثقافية...الخ.

وتلك هي من مقاصد التداولية؛ إذ أنّ من أهم مجالاتها الاهتمام بالمتلقي، والاعتداد بكل العناصر الفاعلة في الإبلاغ. فالدرس التداولي يُعنى بأثر التفاعل التخاطبي في موقف الخطاب، ويستتبع هذا التفاعل دراسة كل المعطيات اللغوية والخطابية والمتعلقة بالتلفظ وبخاصة المضامين والمدلولات التي يوليها الاستعمال في السياق(المقام).

وإذا كانت التداولية تتمحور حول المقام، وجعلت منه مفهوما إجرائيا، حتى غدت تعرف بالمقامية–كما مر في البحث عند بعض الباحثين–، فإنها تشترك في ذلك مع البلاغة؛ لأنّ أهم عنصر اعتمد عليه القدماء في تناول القضايا البلاغية هو عنصر المقام الذي يتحدد عندهم في "مراعاة مقتضى الحال" من خلال التفاعل بين المرسل والمتلقي، ويظهر هذا جليا مثلا في التعريف الذي أورده الجاحظ (ت 255 هـ) للبلاغة كما في قوله:" قيل لعمرو بن عبيد: ما البلاغة؟ قال: إنّك إن أوتيت تقرير حجة الله في عقول المكلفين وتخفيف المؤونة على المستمعين، وتزيين تلك المعاني في قلوب المريدين بالألفاظ المستحسنة في الآذان، المقبولة عند الأذهان رغبة في سرعة استجابتهم، ونفي الشواغل عن قلوبهم بالموعظة الحسنة على الكتاب والسنة، كنت قد أوتيت فصل الخطاب واستوجبت على الله جزيل الثواب"[1]. فهذه التعريف لا يخرج عن تبيان أهمية إفهام السامع وتوصيل المعنى له، واهتمام البلاغة بالمقام يجعل" منها نظرية في الكشف والإيصال والتأثير تعبر عن محصلة كبيرة من استراتيجيات ومبادئ في الإيصال وأنماط رسمية لاستخدامها يطبقها كل من المتحدثين والمستمعين، حتى يتم التفاعل بينهما بنجاح، وتتحقق أهداف الاتصال في مقامات متعددة وظروف مختلفة بشكل

[1] البيان والتبيين، تحقيق عبد السلام محمد هارون، مكتبة الخانجي، القاهرة، 2003، ج1، ص: 114.

فاعل كفاية، وهذا هو أساس التداولية. وهذا يقود في النهاية إلى ضرورة قراءة البلاغة تداوليا من خلال المقام لتصبح علما عاما للخطابات، من أجل تحقيق التواصل الاجتماعي[1].

حاصل النظر، أنّ الجانب البلاغي –لما له من حضور فعال في كل الخطابات (سياسية، قانونية...)– يعدّ آلية رئيسة في تشكيل الخطاب لتحقيق تواصل مميز ومثمر، وذلك عن طريق الإشكالات التي تضعها داخل الخطابات التي يتداولها الناس، و يمكن الحديث عن تقاطع بين التداولية والبلاغة التي أولت للظواهر التداولية اهتماما كبيرا، حيث ركّزت على ظروف الخطاب، ومقاصد المتخاطبين وعلاقتهم، وأشارت إلى أنّ تفسير الظواهر اللغوية تفسيرا كافيا لا يتحقق دون إقحام العناصر المقامية التداولية في التحليل، وهذا ما سيحاول البحث التدليل عليه في الفصل الرابع عند الحديث عن المقام في التراث العربي.

4 – هـ– التداولية و تحليل الخطاب:

يعدّ مصطلح الخطاب من المصطلحات الحيوية التي اتسمت بالشيوع والانتشار والازدهار في العديد من الدراسات والبحوث الإنسانية المعاصرة؛ إذ طفق يُتداول ابتداء من المنتصف الثاني من القرن العشرين، وقد تجلى استعماله بصفة خاصة في محال الأدب والنقد والفلسفة، وكذا الدراسات الألسنية الحديثة[2]. وترجع البدايات الأولى لتحليل الخطاب في الغرب إلى أعمال (هاريس) في أولى الخمسينيات من القرن العشرين... وبدأ العمل التطبيقي في منتصف الستينيات، فقد أفردت مجلة "الاتصال" "communication" الفرنسية عام 1964 عددا خاصا، أسهم فيه عدد من الباحثين الذين وضعوا الأسس الأولية لتحليل الخطاب، منهم: (بارت) و(ميز) و(تودوروف)، و(بريموند)، ويمثل كتاب (هايمز) "اللغة في الثقافة والمجتمع "الصادر عام 1965 تطورا مهما؛ إذ ظهر فيه توجه إلى دراسة موضوع الخطاب والاتصال[3]. غير أن "مصطلح الخطاب لا يقل عن مصطلح الجملة إشكالا في النقد اللساني الحديث وهو يشير إلى كل كلام تجاوز الجملة الواحدة، والتي تغدوا أثناء تحليله الوحدة الصغرى التي يتكون منها، سواء كان مكتوبا أو منطوقا[4]. وإذا كان يشاع أنّ مصطلح الخطاب

[1] منال سعيد نجار، نظرية المقام في ضوء البرغماتية، ص:41.

[2] عبد القادر عواد، التداولية في الخطاب، ص: 55.

[3] محمود عكاشة، تحليل الخطاب في ضوء نظرية أحداث اللغة، دار النشر للجامعات، القاهرة، 2013، ط1، ص: 9.

[4] نعمان بوقرة، المصطلحات الأساسية في لسانيات النص وتحليل الخطاب، ص: 13.

ورد أول مرة عند (هايمز)، بيد أنّ هذا المفهوم قد نال التعدد والتنوع، وذلك بتأثير الدراسات التي أجراها الباحثون حسب اتجاهين: الدراسات اللغوية الشكلية، والدراسات التواصلية.[1]غير"أن مصطلح النص يتم استحضاره عند الحديث عن مصطلح الخطاب لأنّهما يكادان يكونان مصطلحا واحدا نظرا لما فيهما من التداخل والتشابه، إذ نحن أمام تمييز ضروري وصعب وقابل للنقاش في الوقت ذاته، وتعود الصياغة الأوضح لهذا التمييز إلى (ج . م . آدم) الذي قدمها في صورة معادلة رياضية:

الخطاب = النص + ظروف الإنتاج .

النص = الخطاب – ظروف الإنتاج .

وبتعبير آخر، فالخطاب بكل تأكيد، ملفوظ يتميز بخاصيات نصية، لكنه يتميز أساسا بوصفه فعلا خطابيا أنجز في وضعية معينة (مشاركون، موضع، زمان...). أما النص، فهو، بالمقابل، موضوع مجرد ناتج عن نزع السياق عن الموضوع المحسوس(الخطاب)[2]، فكلاهما يعتبر شكلا لغويا ذا بنية معينة، وكلاهما كلام موجّه من ملق إلى متلق من خلال ظروف معينة. ورغم ذلك نلاحظ أنّ مصطلح الخطاب أشمل وأوسع نطاقا من النص، ذلك لأنّ الخطاب لا يكاد يخلو من المقاصد والأغراض التي تتماشى أو تتعارض مع طبيعة الظروف الخارجية التي أنتج فيها، وهي أمور لا يمكن لمحلل الخطاب تجاهلها في عمله، فالخطاب يستجيب كثيرا لطبيعة الشكل اللغوي موضوع الدراسة، وهو مرتبط ببيئة معينة والذي يحمل مقاصد مختلفة وتشارك فيه شخصيات يوجد فيما بينها التفاعل والتأثير والتأثر. "فهو يحيل على عناصر السياق الخارجية في إنتاجه وتشكيله اللغوي، وكذلك في تأويله، ممّا يفترض معرفة شروط إنتاجه"[3]. أمّا النص "فيمكن القول أنّ التعريفات المقدمة له تحيلنا في اختلافها إلى وجهة نظر خاصة بالباحث، وعليه فالنص في نظر السيميائيين نظام سيميائي مادته الجوهرية التبليغ ، كما عدّ عند اللسانيين فضاء يخترقه مفهوم الكتابة والنقد والأسلوب وهو علاقة لسانية مكوناته الجوهرية الدّال والمدلول"[4].

[1] الشهري، استراتيجيات الخطاب، ص: 36.

[2] جورج اليا سرفاتي و ماري آن بافو، النظريات اللسانية الكبرى، ص: 315.

[3] الشهري، استراتيجيات الخطاب، ص: 39.

[4] نعمان بوقرة، المصطلحات الأساسية في لسانيات النص وتحليل الخطاب، ص: 20.

وبالرجوع إلى الحديث عن العلاقة بين التداولية وتحليل الخطاب، يلاحظ أنّه بعد أن كانت أنظار الباحثين مشدودة نحو دراسة الجملة وفقا لمستوياتها" الصوتية والصرفية والنحوية والدلالية"، والبحث فيما إذا كانت منسجمة وهذه المستويات أم لا، أصبح كل الاهتمام منصبا على تحليل النص، وهذا لأنّ عملية التواصل لا تتم بمجرد التلفظ بجمل أو عبارات مستقلة أو منفصلة عن بعضها، ومن هنا حاول تحليل الخطاب أن يتجاوز الجملة ليشمل النص بمختلف أنواعه (شفويا كان أو مكتوبا) ليلتقي مع اللسانيات التداولية، في تجاوز النظر اللغوي من مستوى الجملة إلى النص ككل، والمعطيات السياقية والمقامية التي جعلته يرد بتلك الصورة، فعُرّف بأنه" ذلك الملفوظ منظورا إليه من وجهة آليات وعمليات انشغاله في التواصل. فالخطاب كل تلفظ يفترض متكلما ومستمعا، وعند الأول هدف التأثير على الثاني بطريقة ما. وهذا ما يتفق إلى حد بعيد مع تحديد (بنفنيست) الذي يرى بأن الخطاب قول يفترض متكلما ومخاطبا، ويتضمن رغبة الأول للتأثير في الثاني بشكل من الأشكال[1].

من هنا، تبدو العلاقة وثيقة بينهما، فكل منهما يهتم بدراسة النصوص وتحليلها من خلال الاهتمام بالمتكلمين (المخاطِب) و(المخاطَب)، ومقاصدهم والسياق الذي يرد فيه الحوار (الخطاب)، والعناصر الإشارية والمبادئ الحوارية[2].

4-و- التداولية والنحو الوظيفي:

تقوم نظرية النحو الوظيفي أساسا على النظر في الوظيفة الأساسية للّغة الطبيعية وهي التبليغ والتواصل؛ إذ لا تميز بين البنية اللغوية بجميع مستوياتها الصوتية والصرفية والنحوية والدلالية وبين الوظائف التبليغية التي تؤديها هذه المستويات الأربعة، فهي بعبارة أخرى تقوم بالتبليغ إلى جانب رصد خصائص العبارة البنيوية (الصوتية والصرفية والمعجمية والتركيبية) وخصائصها التداولية، ورصد العلاقات التي تربط بين هذه المجموعة من الخصائص[3]. فالنحو الوظيفي الذي يعد أهم رافد للدرس التداولي إلى جانب الفلسفة يشترك مع التداولية في اهتمامه بوصف وتفسير الجوانب التداولية المرتبطة

[1] عبد القادر عواد، التداولية في الخطاب، ص: 57.

[2] محمود أحمد نحلة، أفاق جديدة في البحث اللغوي المعاصر، ص: 11.

[3] يحي بعيطيش، نحو نظرية وظيفية للنحو العربي، أطروحة دكتوراه دولة، إشراف: عبد الله بوخلخال، جامعة منتوري، قسنطينة، الجزائر، 2005-2006 ، ص: 80.

بوظيفة التبليغ التي تؤديها اللغة في تفاعلاتها مع المتخاطبين[1]. ومن هنا يتضح التداخل بين العلمين، فالوظيفة بمعناها العام تقابل مفهوم التداولية[2]، وهو ما ذهب إليه "(سيمون ديك) "حيث اقترح نظرية النحو الوظيفي التي تجمع بين مبادئها النحوية والمبادئ التداولية [3].

إذن، هذه النظرية من النظريات اللسانية ذات الوجهة التداولية، والتي عملت على تطوير أدواتها الإجرائية، بمعنى نماذجها الوصفية والتحليلية، واستطاعت أن تستقطب أسماء كثير من الباحثين في ساحة الدرس اللغوي الغربي المعاصر. ولقد لقيت من الصدى والتجاوب الشيء الكثير، مما حدا بأصحاب بعض النظريات اللسانية الأعرق، مثل النظرية التوليدية التحويلية، إلى إعادة النظر في أسس نظريتهم ومبادئها، أو تركها والتحول عنها إلى التيارات الوظيفية[4]، والسبب الذي حدا بأولئك اللسانيين إلى فعل ذلك ليس التسليم بالمفاهيم الإجرائية التي اعتمدتها نظرية النحو الوظيفي، كالجهاز الوظيفي الذي تقترحه مثلا[5]، والذي تقوم بتحليل التراكيب اللغوية على أساسه، ولا بما اعتمدته من صورنة (formalsaton: أي المستوى المعقد للصياغة الصورية)، ولا باعتمادها الرموز الرياضية في تحليلاتها الوظيفية، ولكن السبب، في نظر بعض الدراسيين، أنّها اهتمت بتغطية جوانب أساسية في الظاهرة اللغوية، وسد ثغرات خلفتها النظريات اللسانية غير التداولية في محاور حيوية (كالكلام، وسياق الحال، وملابسات الخطاب...)، وإدراج ذلك كلّه ضمن وصف الظواهر اللغوية وتفسيرها، وتلك هي المسلكية العلمية والخبرة المنهجية التي مكنتها من بلورة مجموع المبادئ الوظيفية الكلية التي تنطبق على مجمل الألسنة البشرية، لأنّ بعض هذه المبادئ موجود، صراحة أو ضمنا، في كل تراث لغوي يؤمن بالوظيفة التواصلية الإبلاغية للغات الطبيعية.

---

[1] يحي بعيطيش، نحو نظرية وظيفية للنحو العربي ، ص: 81.

[2] أحمد المتوكل، الوظائف التداولية في اللغة العربية، منشورات الجمعية المغربية للتأليف والترجمة والنشر، الدار البيضاء، المغرب 1985، ط 1، ص: 8.

[3] المصدر نفسه، ص: 9.

[4] قام بعض اللّسانيين المعاصرين بإعادة النظر في أسس قامت عليها نظرية (تشومسكي)، وتخلوا بالفعل عن "قواعدها التحويلية "،ينظر: روبنز، موجز تاريخ علم اللّغة، ص:361 ، 362.

[5] تقترح نظرية "النحو الوظيفي" لـ "سيمون ديك" شبكة وظائفية تنقسم إلى ثلاثة أنواع:

أ- الوظائف التركيبية: (الفاعل والمفعول).

ب-الوظائف الدلالية: (المتقبل والمستقبل والمنفذ والمستفيد...).

ج- الوظائف التداولية: (البؤرة والمحور والمبتدأ والذيل).

ينظر: أحمد المتوكل، الوظائف التداولية في اللغة العربية، ص:11 وما بعدها.

جدير بالتذكير، أنّ نظرية النحو الوظيفي تمثل جانبا من الدراسات الوظيفية، نذكر منها على سبيل المثال، أبحاث "مدرسة براغ" التي عمدت إلى التمييز بين علم الأصوات وعلم الأصوات الوظيفي الذي يقوم على مفهوم "الفونيم –phonéme"، "بالإضافة إلى مخطط (جاكبسون) في التواصل بوظائفه الست المعروفة، وجهود (مارتيني)، وأعمال المدرسة النسقية بـ"لندن" التي دعت إلى عدم إغفال الجوانب الثقافية والنفسية والاجتماعية المحيطة باللغة، وقد طورت في هذا الاتجاه مفهوم سياق الحال، ودعت إلى دراسة اللغة في إطار سياقها الذي ترد فيه، بالإضافة إلى ما صاحبها من أعمال (هاليداي)، كما أشرنا إلى ذلك عند الحديث عن مرجعيات التداولية.

5 – مقاربات الدرس التداولي وأثرها في البحث اللساني:

مرّ في البحث أنّه قبل ظهور التداولية توزعت الدراسات اللغوية في القرن العشرين بين مقاربتين لدراسة علامات اللغة : المقاربة الدلالية التي تعالج علاقة الكلمات والجمل بالأشياء أي تربط بين الكلمات والجمل ومعانيها بالمرجع والواقع، والمقاربة النحوية التي تدرس العلاقات الشكلية بين العلامات[1]، وإذا كان من الثابت "أن البحث التداولي وليد الثقافة الانجلوساكسونية، فقد تطورت في الولايات المتحدة الأمريكية وانجلترا بسبب الدور الذي اضطلعت به الاتجاهات التحليلية في الفلسفة من جهة، ومن جهة أخرى بسبب ما خلفته النظرية التشومسكية –التوليدية– في نموذجها من إخفاق، نتيجة تمسكها باستقلالية التركيب، ممّا أدى إلى التفكير في البعدين الدلالي والتداولي[2]. وإذا كان اللسانيون قد ركزوا قبل التداولية على القواعد الشكلية وميزوها عن الاستخدام اليومي العادي؛ لأنّهم رأوا أن هذا الجانب قد لا يخضع إلى المنهجية الصارمة وبالتالي لا يؤسس موضوعا للدرس اللساني، فإنّ المقاربة التداولية لموضوع اللغة، تسجل الانعطاف الحقيقي للدرس اللساني، فإذا كان موضوع اللسانيات عند (سوسير) يتحدد بالنظر إلى " اللغة" بوصفها نظاما نحويا موجودا بالقوة في كل دماغ، وبأنّ الكلام ما هو إلا مجرد تأدية فردية لقوانين ذلك النظام، ومن هنا اعتبر اللغة موضوعا كليا للسانيات ينطلق منه منهج الدراسة من الوهلة الأولى، ويتخذه معيارا للظواهر اللغوية جميعها، وأبعد الكلام من جوهر الدرس

[1] فرانسواز أرمينكو، المقاربة التداولية، ص: 8.

[2] إدريس مقبول، البعد التداولي عند سيبويه، عالم الفكر، الكويت، المجلد 33، العدد 6، سبتمبر 2004، ص: 245.

اللساني، واعتبره تابعا للغة وليس غاية لعلم اللسان في ذاته، لكنه ظل يعتقد أن دراسة ظواهره ضرورية لدراسة اللغة بوصفه أداة هذه الدراسة ووسيلتها التي تتحقق بها شروط المنهج العلمي[1].

ولكن مع بروز نزعة اللسانيات التوليدية والتحويلية تغيرت وجهة النظر المنهجية تجاه موضوع اللسانيات (اللغة)، وراح التوليديون ينتقدون وجهة النظر البنوية ويحكمون عليها بأنها غير كافية لتفسير وتعليل ظاهرة التبليغ اللغوي في جملتها؛ لأنها تخص مظهر اللغة القراري (القواعد المستقرة في أدمغة مستعملي اللغة) الذي يتمثل في الكلام بعد أن يحدثه المتكلم، ولكونها تحصر اللغة في نطاق آلي ضيق، وتنظر إليها بصفتها قوانين شكلية جامدة، وتنظر إلى المتكلم إزاءها على أنه فاعل سلبي[2].

أمّا عن مقاربة اللسانيات التداولية، فهي تنظر إلى موضوع اللسانيات وتسعى في تحديده منطلقة- مثلما فعل التوليديون- من نقدها لمنهج الدراسة البنوية الذي ترى أنه يقوم على تصوير تقليصي Réductionniste للغة لا يراعي في دراستها سوى القواعد الشكلية الرابطة بين العلامات فحسب، وفي هذا تقليص- في نظر التداوليين- من حجم اللغة الحقيقي ومن فاعليتها. من هنا فهم يرون أنّ الدراسة البنوية تركت في اللغة فراغا هائلا كان ينبغي دراسته والاهتمام به. ومن منطلق ملاحظتهم هذا الفراغ الذي ينظر التداوليون، من خلاله، إلى اللغة من حيث هي خطاب منجز في زمن معين محسوس ومكان معين محسوس، سعوا إلى وضع منهجهم اللساني بانين أسسه من صميم الإجابة عن مجموعة من الأسئلة الإجرائية الهامة مثل: من المتكلم؟ وإلى من يتكلم؟ وما الفائدة المرجوة من الكلام؟ وما هي الظروف المحيط بإنتاج الكلام؟ وغيرها.

وهذا التوجّه الجديد أدى إلى "دمج نظرية الدلالة في صورة أو أخرى في علم اللغة التحويلي التوليدي، ومثل مظهر واحد فقط من مظاهر الاهتمام الأكبر بعلم الدلالة من طرف كل اللغويين تقريبا في السنوات الأخيرة، وهذا الاهتمام متباين تباينا واضحا عن الممارسة الأمريكية المقبولة على الأقل في العهد البلومفيلدي السابق"[3].

[1] الطيب دبه، مبادئ اللسانيات البنوية، ص: 30-31 .

[2] المصدر نفسه، ص:31.

[3] روبينز، موجز تاريخ علم اللغة في القرن 20، ص: 329 --328.

وإذا كانت نقطة التحوّل في علم اللغة في القرن العشرين ترتبط عموما بعام 1957 عندما نشر كتاب (تشومسكي) التراكيب النحوية"[1]؛ إذ أوجدت أطروحاته القائلة باستقلال علم التراكيب متابعا في ذلك البنيويين رغم اختلافه معهم" قدرا من النقد من قبل علماء الدلالة بسبب غياب التمثيل الدلالي في قواعده، فحاول أن يتجاوز ذلك بإدخاله الجانب الدلالي في البحث اللساني من خلال مراجعاته التي تجسدت فيما يسمى النظرية النموذجية الموسعة"[2]، وانبثق نتيجة لذلك تيار قد سمي أصحابه أنفسهم بالدلاليين التوليديين[3]، من باب السجال مع الاتجاه التوليدي، لأنهم قد بنوا اتجاههم على نقد بعض ما جاء به (تشومسكي) ومراجعته من خلال دمج نظرية الدلالة في صورة أو أخرى في علم اللغة التحويلي التوليدي مع أخذهم بكثير من مبادئ التوليدية ومنطلقاتها، إذ كانوا يلحون على أولوية الدلالة مع ما يترتب عن ذلك من تعديل في تصور طبيعة مكونات النظرية اللسانية، حيث صاغ أصحاب هذا الاتجاه منوالا نحويا ذا أساس دلالي، لأنّ ثمة ضعفا اكتشفه الدلاليون التوليديون في البنية العميقة عند التوليديين من خلال تفريقهم بين أبنية نحوية مختلفة تؤدي معنى واحدا نحو: افعل، وأمرك أن تفعل، لذلك عوض الدلاليون التوليديون هذه البنية العميقة (بالبنية الدلالية) التي يتصدرها الفعل الإنشائي الدال على القوة المقصودة بالقول، من ذلك، أنّ (روس) يرى أنّ لكل الجمل التي لا تتضمن

---

[1] روبينز، موجز تاريخ علم اللغة في القرن 20، ص: 307.

[2] نعمان بوقرة، محاضرات في المدارس اللسانية المعاصرة، ص: 171.

[3] الدلالة التفسيرية لكاتز، والدلالة التوليدية التي طورها كل من ليكوف ومكاولي وروس وبوسطل وغيرهم، والتي تطورت في أواخر الستينات عن النظرية التشومسكية الكلاسيكية ، سرعان ما اتخذت اتجاه مغايرا تماما. فقد أولى أصحاب هذه النظرية (روس) و(ليكوف) اهتماما شديدا بتعميق البنية العميقة حتى تقترب أكثر من التمثيل الدلالي للجملة، وبتوسيع العملية التحويلية للاشتقاق من البنية العميقة إلى البنية السطحية، وبتقليص القواعد الدلالية التفسيرية وربطها بالتمثيلات الدلالية، وهكذا أصبح التركيب أكثر تجريدا مما كان عليه. لقد ابتعدت الدلالة التوليدية كثيرا عن النظرية الأصلية لكاتز وبوسطل(1964) وعن نظرية تشومسكي(1965) ، ولكن في اتجاه مغاير للنظرية المعيارية الموسعة ، وقد تم التركيز في هذه النظرية على الظواهر التي تتطلب آليات وصفية قوية وعلى استعمال قواعد شاملة وقيود اشتقاقية . أما التحويرات الأخيرة التي أضافها ليكوف سنة1973على الدلالة التوليدية ضمت جانب اللغة أثناء الاستعمال ، وبهذه التعديلات الجديدة باتت الدلالة التوليدية تعنى بمجالين مختلفين ولكنهما مرتبطان أيما ارتباط ، احدهما يتناول البنية اللغوية والأخر يتناول الاستعمال اللغوي وفي دراسة البنية اللغوية فإن المعنى السطحي للجملة يمكن تحديده من خلال بنيته المنطقية التحتية ، وفي دراسة الاستعمال اللغوي الذي يدعي التداولية فإن المعنى المنقول للجملة يفسر في حدود المظاهر المتصلة بالسياق، وهذا ما نستلهمه من الحوار التالي: الشخص الأول: ماذا تقول في فنجان من القهوة ؟. الشخص الثاني : ما أقوله فيه يتوقف على ما يقوله لي. وبهذا يكون الشخص الثاني قد أجاب على السؤال بعدما فسره تفسيرا سطحيا، ولكن المعنى المنقول لهذا السؤال في السياق العادي هو أن الشخص الأول قد عزم الشخص الثاني على تناول فنجان من القهوة. ينظر: احمد مومن، اللسانيات النشأة والتطور، ديوان المطبوعات الجامعية. الساحة المركزية. بن عكنون الجزائر، 2002 ،ص 252 ، 253.

في بنيتها السطحية فعلا إنشائيا صريحا لها في بنيتها العميقة سابقة إنشائية، معنى هذه الفرضية المسماة الفرضية الإنشائية أنّ جملة من قبيل "القط فوق الحصير" لها بنية عميقة هي: أثبت أنّ القط فوق الحصير، وهي تساويها في الدلالة[1].

من هنا، أدرجت هذه الفرضية في المنوال النحوي مكونا دالا على قوتها المقصودة بالقول حيث أنّ هذه القاعدة قادرة على استيعاب بعض الظواهر موضع النقد من قبل الدلاليين التوليديين بافتراض فعل إنشائي في البنية الدلالية لكل جملة يمثل القوة المقصودة بالقول، سواء كان ظاهرا في البنية السطحية أو غير ظاهر. ففي هذه المراجعات التقت اللسانيات بالتداولية، لأنّ الدلاليين التوليديين قد اخذوا مبدأ من مبادئ (أوستن) و(سيرل) في نظرية الأعمال اللغوية، وهو فرضية الفعل الإنشائي المتصدر للجملة لتجاوز ما رأوه نقصا في المنوال التوليدي، حيث اختزل الدلاليون التوليديون البنية النحوية في البنية الدلالية المصدرة بفعل إنشائي دال على القوة المقصودة بالقول[2].

6- وظائف التداولية:

ساد نقاش-على الأقل في البداية- حول جدوى التداولية، وذكر محمد سامي أنور أنّ هناك تناقضا بين النظرية اللغوية الحديثة والتداولية، يقول: "النظرية اللغوية الحديثة مبنية على أساس أنّ اللغة نشاط ذهني، فهي تتبني الاتجاه العقلي، في حين أنّ النظرية البرغماتية تعتمد على ردود الفعل الشرطية التي قامت عليها المدرسة السلوكية، وكلتا المدرستين على طرفي نقيض، لذا فإنّ دمج متغيرات من مدارس مختلفة في إطار بحث علمي واحد لن يتفادى التناقض الحتمي بين المبادئ التي بنيت عليها النظرية العقلية وأساليب التحليل السلوكي للغة"[3].

وفي السياق نفسه ، يقول في موضوع آخر: "عندما يتسع مجال البحث ليشمل مبدأ التوفيق الاجتماعي لاستخدامات اللغة ، فإنّ الاهتمام ينتقل من اللغة كظاهرة مستقلة بذاتها إلى ما تعنيه هذه

[1] آن ريبول و جاك موشلار، التداولية اليوم علم جديد في التواصل، ص: 35.

[2] معاذ بن سليمان الدخيل، منزلة معاني الكلام في النظرية الخبرية العربية، ص: 55 – 56.

[3] اتجاهات جديدة في دراسة المعنى اللغوي، المؤتمر العالمي للبرغماتية، 1985 م، المجلة العربية للعلوم الإنسانية، الكويت، ع 22، ربيع 1986، ص: 222.

الظاهرة في المتغيرات الاجتماعية، وهو نوع من التجريد ينتقل من الشيء في حد ذاته إلى الشيء بالمتغيرات الأخرى"[1].

وهناك من يقتنع بجدوى التداولية في الدرس اللغوي؛ لأنّها أوجدت انقلابا معرفيا على التقاليد البنيوية التي تقصي كل ما هو خارج عن البنية اللغوية من الدراسة، حيث أنّ الاهتمام في الدراسة اللغوية أصبح بعد مجيء التداولية متوجها إلى النظر في التأثيرات الفعلية للخطاب، ويلحظ ذلك عند الفيلسوف (سيرل) حين عدل بعض مواقف الاتجاه البنوي "بجعله العمل اللغوي هو موضوع الدراسة اللغوية وليس الجملة كما كان يلح على ذلك البنويون، فقد ادخل (سيرل) النظرية اللغوية في نظرية العمل"[2].

فالتداولية حقل معرفي جديد استطاع أن يتخطى حدود الدرس اللغوي التقليدي الذي تؤطره الكلمة والجملة، وتجاوز إلى آفاق رحبة في الخطاب، يقول عثمان بن طالب: "إنّ نظرية الملاحظة في السنوات الأخيرة حوّلت وجهة البحث من مفهومي الكلمة والجملة إلى مفهوم الملفوظ، أي الجملة المنطوقة في السياق دال. فبينما ترتبط الكلمة ارتباطا خاصا بالكتابة والقائمة المعجمية للغة، ويبقى ظاهر مفهوم الجملة متعلقا بالهياكل والأبنية اللغوية وبالأنماط التركيبية الثابتة الخاصة لقواعد التركيب، يتميز الملفوظ بخصائص جديدة لعلاقته المباشرة بالخطاب، في إطار نظرية التلفظ ولقيمته الدلالية كممارسة خطابية تتضمن معطيات السياق وتخضع لقوانين الاستعمال وقواعده، إذ نجد في الملفوظ الكلمات كعلامات دالة، والجمل كتراكيب صحيحة، ولكن خصائصه لا تقف عند هذا الحد، بل تشمل كل عناصر وضعية التلفظ المفيدة في تحليل الممارسة الخطابية"[3]. وهذه القناعة التي ترسّمت في الآونة الأخيرة تشير إلى مجموعة من الوظائف التي أصبحت منوطة بالدرس التداولي، منها:

– تعيين المجال التجريبي القائم على القواعد المتواطأ عليها في اللغة، والبرهنة على نجاح العبارة بوصفيها فعلا إنجازيا، ومبادئ فعل مشترك لانجاز التواصل مع بنية الخطاب[4]. وكذلك "استخلاص

[1] محمد سامي أنور : اتجاهات جديدة في دراسة المعنى اللغوي ، ص: 222.

[2] آن ريبول وجاك موشلار، القاموس الموسوعي للتداولية، ص: 67.

[3] البرغماتية، ضمن أشغال الملتقى الدولي الثالث في اللسانيات، تونس، فيفري 1985، الجامعة التونسية، مركز الدراسات والأبحاث الاقتصادية والاجتماعية، المطبعة العصرية، تونس، 1986، ص: 127.

[4] فان دايك، النص والسياق، ص : 250.

العمليات التي تمكن الكلام من التجّذر في إطاره الذي يشكل الثلاثية الآتية :المرسل، المتلقي والوضعية التبليغية ؛ لأن أي تحليل تداولي يستلزم بالضرورة التحديد الضمني للسياق الذي تؤول فيه الجملة"[1]. فهي تركز بذلك على الضمنيات التحادثية (Les implicites conversationnelles) في مجال التحليل التداولي التي تقوم أساسا على فهم السياق اللغوي وغير اللغوي من أجل تقديم افتراضات وتأويلات صحيحة عن معاني الجمل والنصوص، والخطابات بشكل أوسع.

– أصبحت الدراسة اللغوية بعد مجيء التداولية تهتم بقضايا كانت مقصاة عند البنيويين والتوليديين كدراسة أحوال التخاطب التي ينجز ضمنها الخطاب، لأنها تدرس اللغة باعتبارها لغة خطابية تواصلية بين متكلم ومخاطب تنجز في مقام محدد ، فأصبحت الدراسة اللغوية حينئذ دراسة لاستعمال اللغة[2].

– تدرس التداولية وجوه الاستدلال للتواصل اللغوي؛ إذ أن لبعض الأقوال خاصية استلزام أقوال أخرى إلا أن المتكلم يبلغ بأقواله أكثر مما تدل عليه الدلالات الحرفية لتلك الأقوال، فحين يقول شخص لآخر هل يمكنك أن تعطيني القلم ؟ فإن المتكلم لا يسأل مخاطبه عن قدرته على فعل ذلك إنما يلتمس منه فعل ذلك، لذلك، فإن من مهام التداولية تفسير عمليات الاستدلال الضرورية للوصول إلى المعنى الذي يبلغه القول، فالتداولية إذا تقيم روابط وشيجة بين علمي اللغة والتواصل[3].

– تدرس التداولية بعض القضايا التي لها تداخل مع علم النفس من خلال اهتمامها بجزئيات تداولية تنطلق من مبادئ مستمدة من علم النفس الإدراكي، وأشهر النظريات التداولية في ذلك هي نظرية المناسبة(الملاءمة) القائمة على فكرة المردود، فلا بد من افتراض استعمال عمل التواصل على ضمان مناسب من أجل الوصول إلى تفسير أنه يحظى باهتمام المخاطب[4].

حاصل النظر فيما سبق، نوجزه في النقاط التالية:

*إنّ الدرس اللغوي التداولي يدرس المنجز اللغوي في إطار التواصل، وليس بمعزل عنه، لأن اللغة لا تؤدي وظائفها إلا فيه، فليست وظائف مجردة. وبما أن الكلام يحدث في سياقات اجتماعية، فمن المهم

[1] C.K ORECCHIONIE, Enonciation de la subjectivité dans le langage, Armand Colin, Paris, 1980, p:185.

[2] فرانسواز أرمينكو، المقاربة التداولية، ص: 21.

[3] المصدر نفسه، ص: 26 .

[4] المصدر نفسه، ص: 96 .

معرفة تأثير هذه السياقات على نظام الخطاب المنجز. ومراعاة السياق أو دراسته من جانب، أو تحليله في ذهن المرسل من جانب آخر ليس سهلا، لأهميته ودقته. وهذا ما جعل (كارناب) يعترف أن التداولية درس غزير وجديد، بل يذهب إلى أكثر من هذا بقوله: "إنها قاعدة اللسانيات"[1]، إذ أنها محاولة للإجابة عن أسئلة تطرح نفسها على البحث العلمي، ومن الأسئلة التي يثيرها الباحثون ويحاولون من جهة أخرى أن يجيبوا عنها: "ماذا نصنع حين نتكلم؟ ماذا نقول بالضبط حين نتكلم؟ لماذا نطلب من جارنا حول المائدة أن يمدنا بكذا، بينما في مقدوره أن يفعل؟ فمن يتكلم إذن؟ وإلى من يتكلم؟ من يتكلم ومع من؟ من تكلم ولأجل من؟ ماذا علينا أن نعمل حتى يرتفع الإبهام عن جملة؟ ماذا يعني الوعد؟ كيف يمكننا قول شيء آخر غير ما كنا نريد قوله؟ هل يمكن أن نركن إلى المعنى الحرفي لقصد ما؟ ما هي استعمالات اللغة؟ أي مقياس يحدد قدرة الواقع الإنساني اللغوية؟"[2].

* هناك مستويان في تناول اللغة حسب التعريف الوارد في القاموس الموسوعي للتداولية: مستوى النظام ومستوى استعمال النظام، يتكوّن النظام من مكونين تركيبي ودلالي، ويولد المكون التركيبي بناه السطحية بفعل قواعد التركيب، أمّا المكون الدلالي فيفرع بناه المنطقية بفعل قواعد التفريع الدلالي، تلك البنى تكتسي معنى، ليس هو دلالة القول الناتج عن عملية التلفظ، ينبغي أن يكمّل بإضافة المعنى التداولي أو دلالة القول، وهذا الذي يضطلع به المكون التداولي أثناء عملية التأويل التي يقوم بها المتكلمون أثناء الحديث.

* تعدد مرجعيات التداولية منها ماهو فلسفي منطقي، عُرفت بداياته الأولى مع مؤسسين مباشرين أمثال: (بيرس) و(موريس) وغير مباشرين أمثال (فريجه) و(فتغنشتاين)، إضافة إلى مؤسسين مجددين أمثال (كارناب). ومنها ماهو فلسفي أيضا ارتبط بالفلسفة التحليلية، خاصة داخل ما اصطلح على تسميته بفلسفة اللغة العادية، ويمثل هذا التيار الفلسفي (أوستين) من خلال نظرية أفعال الكلام، ومنها ماهو منبع لساني أسس له (بنفنيست) داخل ما عرف بلسانيات التلفظ، ومن بعده (ديكرو) و(أنسكومبر) اللذين طوّرا هذا الاتجاه، بالإضافة إلى جهود (غاردنر) و(ريناتش) وغيرهم. كل هذه المرجعيات تشكل تحديات أمام الباحث في المقاربة بين التراث العربي والتداولية. غير أنّ الطرح الذي تقدمه اللسانيات التداولية في "تجاوز النظر اللغوي من مستوى الجملة إلى النص ككل، والمعطيات

[1] فرانسواز أرمينكو، المقاربة التداولية ، ص: 5.

[2] المصدر نفسه والصفحة نفسها.

السياقية والمقامية التي جعلته يرد بتلك الصورة، ضمانا للفهم والإفهام، بهذا الطرح الذي تقدمه اللسانيات التداولية يظهر أنّها قد تكون مدخلا مناسبا لدراسة التراث البلاغي العربي، لما توفره من آليات في الكشف عن المعنى و مكنوناته"[1].

[1] باديس لهويمل، مظاهر التداولية في مفتاح العلوم ،عالم الكتب الحديث ،إربد، الأردن ،2014، ط1، ص: 42.

الفصل الثاني :
موضوعات الدّرس التداولي.

1. الإشاريات.
2. الضمنيات.
3. الاستلزام الخطابي.
4. الحجاج.
5. أفعال الكلام.

توطئة:

قبل الحديث عن القضايا التي تعالجها التداولية" يجب التمييز بين مدرستين تداوليتين، المدرسة الانجلوأمريكية، والمدرسة الأوروبية القارية. ففي الأولى تعرف التداولية على أنّها الدراسة المنهجية للمعنى اعتمادا على الاستعمال اللغوي، ومواضيع البحث الأساسية تشمل الاستلزام الحواري، والافتراض المسبق، والأفعال الكلامية، والإشاريات، وهذا ما يعرف بالنظرة المكونية للتداولية، وأنّ التداولية في النظرية اللسانية يجب أن تعالج كقسيم أساسي ومكافئ لعلم الأصوات، والفونولوجيا، والصرف والتركيب والدلالة، فمواضيع كاللسانيات الانثربولوجية، واللسانيات التطبيقية، واللسانيات النفسية سوف لن تكون من صميم هذه المكونات، وبالتالي تخرج عن إطار التداولية. أمّا في المدرسة الأوروبية، فالتداولية أوسع حيث تشمل معظم المواضيع التي تنضوي تحت اللسانيات الاجتماعية، واللسانيات النفسية، وتحليل الخطاب. وعليه، فمواضيع مثل الحجاج، والتلفظ، تعدّ من صميم الدراسة التداولية، ولهذا يصعب إيجاد بحث منسجم للتداولية في هذه المدرسة، عكس الأولى التي تضيق مجال الدراسة التداولية وتحصرها في المواضيع المشار إليها أعلاه"[1].

إذن، عنت الدراسات التداولية بأكثر من جانب من جوانب التحليل، ويمكن إرجاع هذه الجوانب إلى عدة مسارات، يتضمن كلاً منها عدداً من الدراسات، وهذه المسارات هي: الإشاريات، الضمنيات، والاستلزام الحواري، والأفعال الكلامية، والحجاج. أمّا الأفعال الكلامية فقد رأينا أن نفصل القول فيها في آخر الفصل، وباقي المسارات، فيمكن تناولها في النقاط التالية:

1- الإشاريات deixis:

مرّ سابقا أن (بنفنيست) أشار إلى أنّه توجد في كل اللغات كلمات وتعبيرات لا يتحدّد مدلولها، ولا يمكن تفسيرها بمعزل عن السّياق الذي وردت فيه، والمرجع الذي تحيل إليه، وتسمى بالإشاريات deixis، وتشمل: الضمائر، وأسماء الإشارة وزمان الفعل، وظروف الزمان والمكان (أنا، أنت، هو، هي، هناك، الآن، أمس، غدا). فهذه الإشاريات "من العلامات اللّغوية التي لا يتحدّد مرجعها إلا في

[1] أفعال الكلام في الخطاب القرآني، سورة البقرة أنموذجا، مذكرة ماجستير، إعداد حليمة بوالريش، إشراف عبد الكريم بورنان، جامعة الحاج لخضر، باتنة، 2011-2012 ، ص: 51 .

سياق الخطاب التداولي، لأنها خالية من أيّ معنى في ذاتها، فبالرغم من ارتباطها بمرجع، إلا أنّه مرجع غير ثابت"[1].

ويعود الفضل في التنظير لهذا الجانب–كما أشرنا سابقا– لجهود (بنفنيست)؛ إذ يرى بأنّ للغة عناصر متميزة تكمن وظيفتها في تحويل اللغة إلى خطاب، ويعني بها الأسماء المبهمة، أو الأشكال اللغوية الفارغة الدالة، سواء على الأشخاص (الضمائر)، أم الزمان والمكان. وهذه العناصر لا تنطوي على معان إلا حينما تسخر في خطاب ما، ويكمن دورها في توفير أداة التحويل التي يمكن أن ندعوها بتحويل اللغة إلى خطاب، فكل مخاطب من المخاطبين إنّما يتموضع بوصفه ذاتا عندما يستكشف نفسه كشخص وحيد ينطق بأنا ، فالاستعمال مشروط بحال الخطاب ليس إلا[2].

وبعد هذا التحديد لمصطلح التلفظ، أصبح الكلام أساس تحليل الخطاب، على عكس ما هو عند(سوسير) الذي اعتبر الكلام عنصرا ثانويا مصرحا:"إنّ الكلام عندنا ليس بشيء واحد، فإنما هي منه بمثابة قسم معين وإن كان أساسيا... فهي في الآن نفسه نتاج اجتماعي لملكة الكلام، ومجموعة من المواصفات يتبناها الكيان الاجتماعي ليمكن الأفراد من ممارسة هذه الملكة"[3]. لكن (بنفنيست) حاول تجاوز الفصل القائم بين اللسان والكلام، وذلك بدراسة كيف أنّ الكلام عبارة عن ممارسة خاصة للسان من قبل الذات الناطقة؛ إذ يقول في هذا الشأن: "ثمة فرق عميق بين اللغة بوصفها نظاما من الأدلة واللغة كممارسة يضطلع بها الفرد، فالفرد حينما يمتلكها تتحول إلى هيئة من الخطاب"[4]. فـ(بنفنيست) "أكد على ضرورة التمييز بين اللغة كسجل من الأدلة ونظام تتركب فيه هذه الأدلة واللغة كنشاط يتحقق من خلال وقائع الخطاب التي تخصصها علامات خاصة، تلك العلامات التي يسميها (بنفنيست) المؤشرات، ودورها يكمن في تصيير اللغة خطابا عقليا، وهذا التصيير يطلق عليه مصطلح "التلفظ" أو الحديث L'énonciation .

---

[1] الشهري ، استراتيجيات الخطاب ، ص:80 .

[2] A. Fossion et J.P Laurent; Pour comprendre les lectures nouvelles: linguistiques et pratiques textuelles, p: 66. نقلا عن نوارة بوعياد، الحجاج و بعض الظواهر التداولية في الخطاب التعليمي الجامعي أقسام اللغة العربية نموذجا، أطروحة دكتوراه، بإشراف: خولة طالب الإبراهيمي ، جامعة الجزائر،2008،2009 ،ص :127 .

[3] دي سوسير ، دروس في الألسنية العامة ، ص: 29 .

[4] A. Fosion et J.P. Laurent, Pour comprendre les lectures nouvelles: linguistique et pratique textuelles, p: 65.

وهذه الإشاريات (المؤشرات) هي مرجعيات التلفظ، فتمثلها العلامات التالية: أنا، أنت، هنا، الآن، إنّها عبارة عن كلمات تشير من داخل الملفوظ إلى تلك العناصر الأساسية المكونة للتلفظ. وهذه العناصر هي: المتكلم، المتلقي، مكان وزمان التلفظ. فـ أنا لا تدل إلا على المفرد الذي قال أنا، وأنت لا يمكنه الإشارة إلا إلى الفرد الذي خاطبه المتكلم. والآن لا يمكنهما الإشارة إلا إلى مكان وزمان وقوع الملفوظ الذي يشكلان جزءا منه. وعلى هذا ف "أنا" له دلالة عامة وحيدة وثابتة تكمن في أنّها تدل على موجّه الرسالة، وعلى متلقيها (أنت)، لكن هذه المرجعيات لا تستطيع استقبال معنى محدد إلا إذا كانت علاقة وجودية مع الموضوع الذي تمثّله[1].

فالمبهمات عناصر هامة في تكوين الخطاب من خلال القيام بدورها النحوي، ووظيفتها الدلالية. ويستثمر المتكلم هذه الصّفات في الخطاب الذي يجري بينه وبين المتلقي عندما يمدها في نسيج يتجاوز في كليته الجملة الواحدة، فتصبح فائدتها الإحالة إلى المعلومات القديمة التي تلفظ بها أحدهم، والتي أصبحت جزءا من المعلومات المشتركة[2].

يظهر ممّا سبق أنّ الإشارة "مفهوم لساني يجمع كل العناصر اللغوية التي تحيل مباشرة على المقام، من حيث وجود الذات المتكلمة أو الزمان أو المكان حيث ينجز الملفوظ، الذي يرتبط به معناه، من ذلك: الآن، هنا، هناك، أنا، أنت، هذا، هذه، وهذه العناصر تلتقي في مفهوم التعيين أو توجيه الانتباه إلى موضوعها بالإشارة إليه (...) هي المسافة الفاصلة بين المتكلم أو المخاطب من جهة، وبين المشار إليه من جهة أخرى وهي الموقع المشار إليه من المركز، كأن يكون إلى الوراء أو القدام أو الفوق أو اليمين أو الشمال (...) أو ينحصر دور هذه العناصر في تعيين المرجع الذي تشير إليه وهي بذلك تضبط المقام الإشاري"[3].

ومجموع هذه الصيغ لا تحيل على الواقع، ولا على مواضع موضوعية في الزمان والمكان، وإنّما تحيل إلى الحديث الذي يتحدد في كل مرة بشكل خاص، وهذا يعكس استخدامها الخاص. وتقاس أهمية هذه الصيغ ووظائفها بالنظر إلى مشكل التخاطب بين الناس.إلا أن اللغة حلّت هذا المشكل بابتداعها مجموعة من الأدلة الفارغة غير المرجعية بالنسبة إلى الواقع؛ إذ يمكن أن تصبح ذات

[1] جان سرفوني، الملفوظية، ص: 27 ، 28.

[2] الشهري، استراتجيات الخطاب، ص: 81.

[3] الأزهر الزناد ، نسيج النص بحث في ما يكون به الملفوظ نصا ، المركز الثقافي العربي ، بيروت ، ط 1 ، 1993 ، ص:116.

محتوى عندما يضطلع به الفرد ويسخرها في الخطاب. وخلوها من المرجعية (أي الإحالة على الواقع بعينه) يجعلها في مأمن من سوء الاستعمال[1].

وعليه، تكون "الإشاريات هي تلك الأشكال الإحالية التي ترتبط بسياق المتكلم مع التفريق الأساسي بين التعبيرات الإشارية القريبة من المتكلم مقابل التعبيرات الإشارية البعيدة عنه"[2].

ولا يتضح للإشاريات أي مدلول، إلا في سباق تداولها داخل الخطاب، ولكنها شرط ضروري لتحقق الملفوظ، حيث يعتمد المُتَلفّظ بالخطاب إلى استعمال ما يحتاج منها في كلامه، كي يضمن نجاعة خطابه وعدم إبهامه، حيث تقوم الإشاريات بوظيفة تعويض مدلولات الأسماء والإحالة إليه، ولذلك تعد مجالا مشتركا بين علم الدلالة والتداولية، وميّز الباحثون في هذه الإشاريات خمسة أنواع: شخصية وزمانية، ومكانية وخطابية واجتماعية[3].

تجدر الإشارة إلى التفات القدماء إلى الجوانب الإشارية في الخطاب، من ذلك حديث الرضي عن الفصل بين المبتدأ وخبريه، يقول: "وقد أجازوا الفصل بين الخبرين إذا كان للمبتدأ خبران معرفان باللام نحو: "هذا الحلو هو الحامض" حتى لا يلتبس الخبر الثاني بنعت الأول، وانا لا أعرف له شاهدا قطعيا، ولا يتقدم الفصل مع الخبر المقدم نحو "هو القائم زيد" لأمنهم من التباس الخبر بالصفة، إذ الصفة لا تتقدم على الموصوف"[4]. ويستند الرضي في جواز الفصل بين المبتدأ وخبريه (هذا الحلو هو الحامض) على قاعدة أمن اللبس التي ترتبط بالإفادة ومقاصد اللغة في التعبير عمّا يختزنه الإنسان من أفكار تعبر عن حاجاته المختلفة، سواء أكان هدا الإنسان مرسلا أو متلقيا. كما أنّ أمن اللبس يعد مطلبا أساسيا من مطالب الموقف الكلامي الحي عند مستعملي اللغة.

من ذلك الحضور للجانب الإشاري، حديث الرضي عن النداء الذي يعدّ من الإشارات الشخصية، وهو "إشارة إلى المخاطب لتنبيهه أو توجيهه أو استدعائه"[5]. فالنداء لا يفهم إلا إذا اتضح المرجع الذي يشير إليه، "فالجملة الندائية لها أهمية في العملية التواصلية التبليغية باعتبارها وحدة

---

[1] A. Fosion et J.P. Laurent, Pour comprendre les lectures nouvelles: linguistique et pratique textuelles p:67.

[2] الشهري،استراتجيات الخطاب، ص 81 .

[3] للتفصيل ينظر: محمود أحمد نحلة، آفاق جديدة في البحث اللغوي المعاصر، ص: 17- 26، والشهري، استراتيجيات الخطاب، ص: 79-85.

[4] شرح الرضي على الكافية، تصحيح و تحقيق يوسف حسن عمر ، منشورات جامعة بنغازي ، ط2 ، 1996 ، ج 2 ، ص : 460 .

[5] محمود أحمد نحلة، آفاق جديدة في البحث اللغوي المعاصر ، ص : 19

قاعدية في الخطابين الشفهي والكتابي، كما تكمن أهمية النداء في كون البنية الخطابية أكثر دوران على الألسنة والأقلام، بما تتمتع به هذه البنية من القدرة على التعبير عن مختلف الأغراض، والمشاعر الإنسانية"[1]، فالنداء هو الطريقة المثلى بصيغته الظاهرة والمحذوفة، وأشكاله المختلفة وأساليبه المتنوعة للتعبير. ويعدّ بذلك من ابرز أدوات التخاطب الخاصة بالعملية التواصلية؛ لأنّه يجسّد دورة التخاطب[2].

ينقل الرضي قول المصنّف: "والمنادى، وهو المطلوب إقباله بحرف نائب مناب أدعو لفظا أو تقديرا[3]. وبخصوص الجانب الإشاري في مسالة النداء يتحدث الرضي عن مسالة استعمال أسلوب الاستغاثة في النداء العادي الإخباري، يقول في ذلك: "ولا يجوز دخول اللام على المنادى في غير المعاني المذكورة، فلو قلت: يا لزيد قد كان كذا وأنت تحدثه لم يجز[4]. فلم يجز الرضي "يا لزيد قد كان كذا" لعدم تضمنه معنى من المعاني التي ذكرها من مثل: الاستغاثة والتعجب، والتهديد؛ لان الاستغاثة –مثلا– لا ينتفع معها على ما يبدو أن يكون المستغاث في وضع عادي ليكون متلقيا للإخبار العادي، فمعنى (الاستغاثة) يقتضى تداوليا وصفا غير عادي، وان يكون الكلام قصيرا بحيث لا يضيع معه الغرض من النداء.

من إشاريات الخطاب التي التفت إليها الرضي حديثه عن الجمع بين (من) الاستغراقية و(بل) الاستدراكية: يقول: "ويجوز العدول عنه للقرينة نحو: ما جاءني رجل بل رجلان" و"ما جاءني من رجل "نص في الاستغراق فلا يجوز:"ما جاءني من رجل بل رجلان"[5]، فلم يجز الرضي "ما جاءني من رجل بل رجلان" لأنّ الإضراب يكون بإلغاء ما قبل بل واثبات ما بعدها، وهذا أمر بديهي يعرفه المُخَاطب، وكون هدف المتكلم إفهام المخاطب، لذا لا يتكلم المتكلم بما يتعارض مع مدركات السّامع.

2- الضمنيات les Implicites:

ترى التداولية أنّ أي تواصل يكون تصريحيا بشكل جزئي، ويكون ضمنيا بشكل جزئي أيضا، وكل دلالة تنشأ في قسم منها عن معطيات ضمنية، وغالبا ما يبدو في الواقع نصيب الضمني أوفر

[1] مبارك تركي، النداء بين النحويين والبلاغيين، مجلة حوليات التراث، مستغانم (الجزائر)، العدد7، 2007، ص:137 – 138.
[2] المصدر نفسه، ص: 138.
[3] شرح الرضي على الكافية، ج 1، ص: 344.
[4] المصدر نفسه، ص: 354.
[5] المصدر نفسه، ج 2، ص: 156 .

من نصيب التصريحي، بما في ذلك المستوى البسيط للمعنى الحرفي، إنّ الضمني موجود حيثما نظرت سواء تعلق الأمر بالمعنى الحرفي أو بالقيمة اللاقولية أو بالأعمال غير المباشرة أو حتى في الإخبارات... ذلك أنّنا لا نقول كل شيء، كما أنّنا نحتاج إلى الدخول في محادثات اجتماعية كي ننتج دلالة، فإذا غاب هذا الضمني امتنع التواصل[1].

فمفهوم الضمنيات هو إجراء تداولي شدّ انتباه التداوليين شدّا، فـ(أوستين) يشير إليه أكثر من مرة مع أن كتابه لا يقترح له صياغة مفهومية ولا صياغة نظرية[2]، ويرى (سيرل) أن الضمني يمثل الشرط السّياقي في نجاح العمل اللغوي[3]. و(غرايس) اشتغل على المضمر أساسا، وقد قاده تحليل هذه الظاهرة إلى بلورة قواعد المحادثة الشهيرة، وهي مواضعات للتبادل الشفوي ضرورية في عملية تعرف المتقبّل على المضمر[4].

يتعلق الأمر برصد جملة من الظواهر المتعلقة بجوانب ضمنية وخفية من الخطاب، تحكمها ظروف الخطاب العامة كسياق الحال وغيره، ويستعمل (غرايس) مصطلح المعنى الضمني، للحديث عمّا يمكن أن يضمنه أو يوحي به أو يعنيه متكلم ما، فوق ما يصرح به ظاهر كلامه، فالمعاني الضمنية هي جوانب مقاصدية من المعنى، ولها خاصيات واضحة الملامح، وهي مشتقة جزئيا من المعنى المتواضع عليه، أو المعنى المباشر للقول حسب استعماله معنى محدد مشترك بين المتكلم والمخاطب، وتعتمد على التزام المتكلم والمخاطب بالمبدأ التعاوني وضوابطه، "فالكلام لا يعني دائما التصريح، بل يعني أحيانا حمل المستمع على التفكير في شيء غير مصرّح به، وهو كلام متضمن في القول الصريح. فالقول لا يعني أن نقول كل شيء قولا صريحاً، والمتحدث عادة ما يتلفظ بالصريح من أجل تمرير المضمر، وهكذا فالمضمر يلعب دورا أساسيا في المحادثة، والتداولية تولي اهتماما كبيرا للاستراتيجية غير المباشرة للمتكلم، كما تولي نفس الاهتمام لتأويل الملفوظات من قبل المستمع"[5].

[1] فيليب بلانشيه، التداولية من أوستين إلى غوفمان، ص: 144- 145.

[2] المصدر نفسه، ص: 145.

[3] المصدر نفسه، ص: 146.

[4] المصدر نفسه، ص: 147- 148.

[5] Dominique Maingueneau: pragmatique pour le discours littéraire, p:81.

ويُعَرَّفْ الكلام الضمني بأنّه "الكلام الذي لا يظهر على سطح الملفوظ"[1]. ويعني هذا أنّ الملفوظ يحمل معنيين: معنى مباشر ومعنى آخر غير مباشر ولكنه يُفهم من خلال المعنى الأول، فالكلام الضمني هو الكلام غير المباشر. فتأويل الملفوظ لا يخضع فقط لمعنى مضمونه المصرح به ولكن يخضع أيضا للمعاني المضمرة، والتي يمكن النظر إليها من خلال طبيعتها الدلالية مقابل طبيعتها التداولية، ووظيفتها الخطابية.

وترى (أوريكيوني) "أننا لا نستعمل التعبير المباشر إلا قليلا، أو ربما لا نستعمله إطلاقا، ونفضل بدلا من ذلك التعبير غير المباشر بمعنى الضمنيات l'implicite"[2]. فالضمنيات، من هذا المنظور، تحتل مكانة مهمة في أي مدونة خطابية، وهو ما يجعل الباحث يركز عليها للوصول إلى تأويلات صائبة له. وقدّمت سببين يجعلان المتكلم يلجأ إلى الكلام الضمني، وهما:

1- "طبيعة الموقف الذي يفرض أحيانا استعمال الأسلوب الضمني، ومن مثل تلك المواقف الكلام في موضوع الطابوهات"[3]. بمعنى أنّ هناك مواقف تجعل المتكلم يعتمد على الكلام الضمني أكثر من الكلام الصريح كالخوض في بعض الموضوعات المحرّمة أو التي تسبب حساسية أو إحراج بالنسبة للمتكلم أو المتلقي.

2- " طبيعة الغرض أو الهدف الذي يفرض استعمال المعنى الضمني للوصول إلى هدف معين أو لتجنب تشويش ما، الخ ..، كما هو الحال بالنسبة لكشف بعض الأسرار التي تظهر في البداية متضمنة في الأخبار والمعلومات، أو أن يكون هذا المعنى الضمني غير مؤكد"[4]. فالغرض أو الهدف الذي يطمح إليه المتكلم من خلال الكلام ،كالكشف عن بعض الأسرار أو إيصال معلومات غير مؤكدة ، أو لتجنب تشويش ما كل هذا يفرض على المتكلم استعمال الضمنيات. ويتساءل (منغينو): لماذا المضمر؟ ويضيف: إذا كان الكلام أداة ووسيلة للاتصال، فمن الغريب والمحيَّر أن نلجأ فيه دوما إلى المضمر. ويرد هذا الباحث وجود الاقتضاءات في الكلام إلى مبدأ الاقتصاد في الحديث (principes d'économie)، ويؤكد بأنّ المحادثة تستحيل إذا لم نفترض مجموعة من الاقتضاءات[5].

---

[1] Maingueneau ,les termes clés de l'analyse du discours, seuil paris 1996 p:47.

[2] Catherine Kerbrat-Orecchioni ,L'implicite, Armand Collin, Paris 1986.p:5.

[3] Orecchioni ,L'implicite, p: 277.

[4] Orecchioni,L'implicite, p: 282.

[5] Maingueneau, pragmatique pour le discours littéraire, p : 81.

2-أ- الضمنيات الدلالية(الافتراض المسبق) le présuppose:

يعزو الباحثون ظهور هذا المصطلح إلى الفيلسوف (فريجه)[1]، وهو يدخل في المواضيع التي يدرسها علم الدلالة. ويُعَرَّفُ الافتراض المسبق (السابق) على انه استدلال أو قضية حقيقتها تؤخذ كمسلمة عند النطق بالجملة، وتعمل كشرط مسبق من اجل الاستعمال الجيد لهذه الجملة، وهو ذو طبيعة لسانية. والمسوّغ لدراسته التداولية هو تلك المعلومات التي يحتويها الكلام والتي ترتبط بشروط النجاح التي يجب أن تتوفر لكي يكون فعل التواصل ناجحا، فهو مقيد باستدلالات تداولية تحملها تعبيرات لغوية معينة، وعناصر معجمية أو تراكيب لغوية. ويظهر ذلك في مثل هذه الأمثلة:

- "لم يعد الأستاذ يزاول عمله في الجامعة". الافتراض المسبق هو أن الأستاذ عمل من قبل في الجامعة. في حين يستطيع المتلقي أن يستخلص ضمنيات تداولية مثل: أنّ الأستاذ لن يحاضر أمام الطلبة.

- "ما رأيك في خطاب الرئيس ؟" في هذا افتراض أن المخاطب شاهد خطاب الرئيس.
- "هل ستزور الجزائر ؟" في هذا افتراض بوجود دولة الجزائر.
-"يخشى المجتمع الدولي من حرب عالمية ثالثة"، في هذه العبارة افتراض مسبق بحدوث حربين أولى و ثانية.
-"عاد عمر إلى وطنه"، هذا الملفوظ يفرض مسبقا أن عمر كان مسافرا أو مغتربا.
-"عند اقترابك من حاجز الشرطة أوقف المحرك"، يفترض في هذا الملفوظ أنّ المخاطب يملك سيارة، وأنّه قادر على إيقافها.

وإذا كانت التداولية تهتم بالكلام العادي لأنه مليء بالافتراضات المسبقة، فالمواقف التي توجه سلوكنا تحكمها أحيانا الافتراضات المسبقة، فمثلا عند رؤية شاب يرسم وشما على جسده، فإنّ الكثير يفترض أنّه صاحب سوابق. وإذا رأينا شخصا يتبضع بكميات كبيرة، فإننا نفترض أنّه غني أو يحضر لوليمة. ولو أبصرنا رجلا متأنقا ويحمل محفظة جلدية، فسوف نفترض أنّه شخص مثقف أو مهم دون أن نعرفه.

[1] مسعود صحراوي، التداولية عند العلماء العرب، ص: 31.

إذن، في كلِّ تواصل لساني ينطلق الشركاء من معطيات وافتراضات معترف بها ومتفق عليها بينهم، تشكِّل هذه الافتراضات الخلفية التواصلية الضرورية لتحقيق النجاح في عملية التواصل، وهي محتواة ضمن السياقات والبنى التركيبية العامة. فالافتراض المسبق إذن ذو طبيعة لسانية، بمعنى أنّه يتم إدراكه عن طريق العلامات التي يتضمنها القول[1]. وهو يتحدد بكونه استدلالا مسجلا في الملفوظ ومستقلا عن السياق المستعمل فيه. هذا التعريف يستوجب التمييز بين مستويين للملفوظ: مستوى أول يتعلق بمحمول الملفوظ le pose.

مستوى ثانٍ خلفي هو المستوى الذي يستند عليه الملفوظ وهو الاقتضاء le présuppose[2].

إذا قلنا: "عمر يريد أن يغنيَ من جديد".

المحمول يتكفل به المتكلم، أما الاقتضاء وهو هنا "عمر غنى من قبل" فتتكفل به جهة أخرى (المستمع أو القارئ). وتعرف (أوركيوني) الاقتضاء بأنه " المعلومات وإن لم يُفْصَح عنها، فإنها وبطريقة آلية واردة ومدرجة في القول الذي يتضمنها أصلا، بغض النظر عن خصوصيته في إطار الحديث الذي يتجلى فيه"[3].

وقد تتعدد الافتراضات المسبقة للقول الواحد، ونمثل لذلك بما يلي:

أ – "أبحث عن شخص لتصليح سيارتي".
ب – "أخي في المنزل".

من إجابة (ب) يمكننا استخلاص الاقتضاء الأول (أنّ ب له أخ) فالأمر يتعلق بعبارة مضمرة ولكنها تبرز بإلحاح في الملفوظ مهما كانت وضعية التلفظ، كما يمكننا استنتاج من العبارة نفسها اقتضاء آخر (ب يريد أن يشغّل أخاه).

أمّا وظيفة الافتراض المسبق(الاقتضاء) فيحدّدها (ديكرو) بقوله : "أمّا الاقتضاءات فإن كانت لها وظيفة فهي تمثل الشرط الأساسي للتماسك العضوي للخطاب. وأنّها تضمن بأنّ الأقوال تنتمي إلى

[1] Maingueneau, pragmatique pour le discours littéraire p:36.
[2] Maingueneau, pragmatique pour le discours littéraire p:82.
[3] C.K.Orecchioni : L'implicite P:25.

الحوار، وأنّها تمثل نصا واحدا وليس مجموعة أحاديث مستقلة، وحتى وإن اعتبرناها حشوا فإنّ دورها لا يستهان به في إنجاح العملية التواصلية وفي حفاظ الخطاب على تماسكه"[1].

تجدر الإشارة إلى أنّ القدماء من الأصوليين حينما سلكوا في سبيل استنباط الأحكام الشرعية طريقتين للدلالات على القصد: دلالة المنطوق (عبارة النص)، أي ما يفهم من صريح التركيب اللغوي، ودلالة المفهوم. تنبّهوا بذلك إلى الكلام غير المباشر أو الضمنيات وأبعادها التداولية، وبحثوها في إطار الثنائية: منطوق/مفهوم، فلقيت عناية بالغة قي الدرس الأصولي ضمن بحثه الدلالي؛ إذ كانت اللغة أساسا من أسس الاختلاف بين الأصوليين، بل كانت في بعض الأحيان الأساس الوحيد في استنباط الأحكام، وكان مبعث العناية الوقوف على قصد الشارع والكشف عن مراده من خلال النصوص الشرعية. فقد حدّ أبو حامد الغزالي(ت505ه) الاقتضاء بقوله: "هو الذي لا يدلّ عليه اللفظ ولا يكون منطوقا به، ولكن يكون من ضرورة اللفظ إمّا من حيث لا يمكن كون المتكلّم صادقا إلاّ به أو من حيث يمتنع وجود الملفوظ شرعا إلاّ به، أو من حيث يمتنع ثبوته عقلا إلاّ به"[2].

يتبيّن من هذا التعريف أن الاقتضاء "من ضرورة اللفظ اللزومية"[3]، فدلالة اللفظ على معنى لازم له غير مذكور فيه، ولكنه مقصود لتوقف صحة ذلك الكلام و صدقه عليه. وفي ذلك يلتقي الأصوليون مع المحدثين، فحديث الأصوليين في باب المنطوق غير الصريح عن طريق الالتزام والاستتباع والانتقال إلى اللوازم لا يعني أنّ الكفاءة اللغوية بطابعها المنطقي الصارم وحدها تسعف متلقي هذا النوع من الخطاب لإدراك مقتضاه، بل لابد من استحضار عناصر العملية التواصلية من سياق التخاطب ومقامه ومقاصد الخطاب، وهنا تحديدا أمام مفهوم يمتزج فيه المنطقي باللغوي والتداولي.

أمّا المفهوم فهو فعل غير مباشر وتمثله الأقوال الخارجة في دلالتها عن مقتضى الظاهر، وهي أفعال سياقية، لا يدرك معناها إلا بتتبع القرائن اللسانية والحالية، واضرب الاستدلال العقلي، فمثال هذه الأفعال فحوى الخطاب أو دليله أو تنبيهه، أو ما يسمى بدلالة المفهوم. وهو ما أشار إليه الزركشي(ت794ه) بقوله: "وممّا تستثمر منه الأحكام تنبيه الخطاب، وهو إمّا في الطلب، كقوله

[1] Ducrot : " Dire et ne pas dire" Herman paris p:91.

[2] المستصفى من علوم الأصول، ج2، تحقيق محمد سليمان الأشقر، مؤسسة الرسالة، بيروت، لبنان، ط 1، ص: 192.

[3] موسى بن مصطفى العبيدان، دلالات تراكيب الجمل عند الأصوليين، الأوائل للنشر و التوزيع و الخدمات الطباعية، دمشق، سوريا، 2002، ط1، ص: 280-282.

تعالى: {فَلَا تَقُل لَهُمَا أُفٍّ } [الإسراء، 23] فنهيه عن القليل منبه عن الكثير،.. وأمّا في الخبر فإمّا أن يكون بالتنبيه بالقليل على الكثير، فقوله تعالى: {فَمَنْ يَّعْمَل مِثْقَالَ ذَرَّةٍ خَيْرًا يَرَهُ} [الزلزلة،7]، فنبه على أن الرِّطل والقنطار لا يضيع لك عنده.. وإما بالكثير عن القليل، فقوله تعالى : {وَمِنْ أَهْلِ الكِتَابِ مَن إِن تَأَمَنْهُ بِقِنطارٍ يُؤَدِّهِ إِلَيْكَ} [آل عمران،75] ، فهذا من التنبيه على أنه يؤدي إليك الدينار، وما تحته، ثم قال: {وَمِنْهُم مَّن إِن تَأَمَنْهُ بِدِينَارٍ لَّا يُؤَدِّهِ إِلَيْكَ} [آل عمران،75] فهذا من الأول وهو التنبيه بالقليل على الكثير، فدل بالتنبيه على أنّك لا تأمنه بقنطار، بعكس الأول[1].

2– ب–الضمنيات التداولية (القول المضمر) les sous-entendus:

القول المضمر هو النمط الثاني من متضمنات القول، وهو مرتبط بوضعية الخطاب ومقامه، على عكس الافتراض المسبق الذي يُحَدَّدُ على أساس معطيات لغوية. وتعرفه (أوركيوني) بأنه "كل المعلومات التي يمكن للكلام أن يحتويها ولكن تحقيقها في الواقع يبقى رهن خصوصيات سياق الحديث"[2].

ويُعَدُّ (غرايس) أوّل من كوّن مفهوما حول ظاهرة الأقوال المضمرة، وفكرته مبنية على أساس أنّ الفعل الخطابي يفترض تعاونا من قبل المشاركين، والتبادل الخطابي فضلا عن كونه يخضع لقواعد وقوانين خاصة بالخطاب، فإنّ المتحدث فيه يلتمس من المستمع معرفة المبادئ الأساسية للمحادثة، وانطلاقا من هذه الفرضية يجعله يستنتج أقوالا مضمرة[3].

إذا قلنا: "السماء ممطرة".

فهذا القول ينطوي على أقوال مضمرة عديدة، تأويلها يحدده السياق ومقام الحال. فالسامع للقول السابق قد يعتقد أنّ القائل أراد أن يدعوه إلى:

"المكوث في بيته"، أو "الإسراع إلى عمله حتى لا يفوته الموعد"، أو "عدم نسيان مظلته عند الخروج"، وقائمة التأويلات مفتوحة مع تعدد السياقات التي صدر عنها القول[4].

---

[1] البرهان في علوم القرآن، تحقيق أحمد علي، دار الحديث للطباعة والنشر والتوزيع، القاهرة، 2006 ، ص: 341.

[2] Orecchioni: L'implicite, p:36.

[3] Maingueneau, pragmatique pour le discours littéraire, p: 90.

[4] مسعود صحراوي، التداولية عند العلماء العرب، ص: 32، وعمر بلخير، تحليل الخطاب المسرحي في ضوء النظرية التداولية، ص: 119.

تجدر الإشارة إلى أنّ التداولية واجهت الضمني في مرحلة أولى من منظور كلاسيكي للمنطق الدلالي، ثم هي تثريه بمنظور القصدية التي كشف عنها (أوستين) و(سيرل) تدريجيا، بل أنّ كل المقاربة التداولية تحتوي على هذه الإشكالية الجديدة، لأنّ المقصد يقع في صميم شروط النجاح و كذا في صميم القوة المتضمنة في القول، وحتى في مفهوم العمل ذاته وفي النظرية التداولية للدلالة[1].

ونختم هذا المبحث بهذا المثال الذي يبرز أهمية الكلام الضمني في العملية التواصلية.

يسرد أحدهم "واقعة تاريخية" جرت أحداثها في شتاء 1959 إبان الثورة التحريرية، يقول: بدأ كل شيء في ذات يوم بارد، كان الوالد على غير عادته يقوم حينا، ويجلس حينا، وينظر إلى ساعته، وكأنه ينتظر شيئا. وما هي إلا لحظات حتى أدرك الجميع ما يحدث حين تسلل المجاهدون إلى الفناء الخلفي للبيت، فقام الوالد بواجب الضيافة حين صُفَّتْ الموائد، ولم يدم الحال طويلا حتى هرع أحد الحراس، وقال: الفرنسيون قادمون الفرنسيون قادمون. نهض الوالد حينها وطلب من الحاضرين الاختباء في سرداب سري مخصص لتخزين الحبوب. أحاط الفرنسيون بالبيت وانتظروا طويلا حتى اقتحموه، فتشوا في كل مكان، وأخرجوا الجميع إلى ساحة البيت. اقترب القائد من والدي وسأله عن المجاهدين، فلم يجد منه إلا الإنكار. في هذا الوقت انهال القائد على والدي، فلم تطق الزوجة الرابعة صبرا وحاولت الدفاع عنه، بينما انهمك الجنود في إخراج المتاع، وجمع المؤونة، ولم تسلم غرفة والدي، فجمعت الحلي والنقود والهدايا. بعد سويعات غادر الفرنسيون المكان بعدما أخذوا كل شيء، واقتادوا الوالد ومعه بعض الخدم للتحقيق معهم. وفي جنح الظلام تسلل المجاهدون عبر الوادي لم يمسهم سوء.

من خلال هذا السرد أراد المتكلم أن يبلغ مخاطبيه بكثير من الضمنيات ويجعلهم يصلون إلى كثير من الافتراضات، ومنها:

- الوالد رجل ثري (الخدم).
- الوالد ذو مكانة اجتماعية (الهدايا).
- النظر إلى الساعة يتضمن معرفة باستخدامها.
- توتر الوالد وحركته من المصاحبات غير اللغوية التي تشكل جزءا من مقام التواصل.
- البيت واسع فيه الكثير من الخدم (تأخر الاقتحام).

[1] فيليب بلانشيه ، التداولية من أوستين إلى غوفمان ، ص : 147.

– الزوجة الرابعة يجعل السامع يفترض وجود أخريات.

– تنبه الفرنسيين لوجود المجاهدين يعني وجود عيون تراقب وترصد.

– سلامة المجاهدين يتضمن عدم وجود خيانة.

3– الاستلزام الحواري (التخاطبي)implication conversationnelle :

انطلاقا من إشكالية الضمني في التواصل التي أثارها (غرايس) عمد إلى إيضاح الاختلاف بين ما يقال وما يقصد، "فما يقال هو ما تعنيه الكلمات والعبارات بقيمها اللفظية، وما يقصد هو ما يريد المتكلم أن يبلغه السامع على نحو غير مباشر، اعتماداً على أنّ السامع قادر على أن يصل إلى مراد المتكلم بما يتاح له من أعراف الاستعمال ووسائل الاستدلال. ونتيجة لهذا كان يفرق بين المعنى الصريح وبين ما تحمله الجملة من معنى متضمن فنشأت عنده فكرة الاستلزام"[1]، ليؤسس بذلك لهذا الجانب من الدرس التداولي في مقال نشره سنة 1975، بعنوان "المنطق والحوار"، قام فيه بتوصيف الظاهرة، وبيان الأسس المنهجية التي يقوم عليها، "ويسجل بذلك تطورا كبيرا في مفهوم الدلالة غير الطبيعية، ويصوغ مقاربة لإنتاج الجمل و تأويلها غير تواضعية حصرا من خلال مفهومين مهمين هما الاستلزام الخطابي، ومبدأ التعاون"[2]. حيث أراد تقديم وصف وإقامة معبر بين ما يحمله القول من معنى صريح، وما يحمله من معنى متضمن.

ولحل هذه الإشكالية، توصل إلى وضع أربعة قواعد(مبادئ) جعلها ضابطة لكل حوار لغوي، ويحكمها "مبدأ التعاون"،لأنّ "الممارسة اللغوية بحسب (غرايس) نشاط عقلاني يهدف إلى التعاون بين المتخاطبين، لذالك لابد من افتراض توجيهات أو قواعد صادرة من اعتبارات عقلية تدبر السلوك التخاطبي وتجعله ناجحا[3]". وتسير هذه القواعد والتوجيهات حسبه بهدي من مبدأ التعاون وهو مبدأ حواري يقوم على أن يجعل المخاطب مشاركته في الخطاب على نحو الذي يتطلبه القصد من الخطاب والحوار، بمعنى أن يكون تدخل المتكلم في الحوار، مطابق للغرض الذي يقتضيه من الحوار الذي

[1] محمود أحمد نحلة، آفاق جديدة في البحث اللغوي المعاصر، ص: 33.

[2] آن ريبول وجاك موشلار، التداولية اليوم علم جديد في التواصل، ص: 54.

[3] عادل فاخوري، الاقتضاء في التداول اللساني، عالم الفكر، الكويت، المجلد 20، العدد 3، 1989، ص:146.

دخل فيه، في مرحلة مشاركته. "ويفترض (غرايس) أن المتخاطبين في محادثة مشتركة يحترمون مبدأ التعاون، فالمشاركون يتوقعون أن يساهم كل واحد منهم في المحادثة بكيفية عقلانية ومتعاونة"[1].

لقد سعى (غرايس) من خلال هذا المبدأ إلى تقليص الفجوة بين المتخاطبين، أي بين ما يريده المتكلم وما يفهمه السامع، وكان مشغولاً في كيف يكون ممكناً أن يقول المتكلم شيئاً ويعني شيئاً آخر؟ ثم كيف يكون ممكناً أيضاً أن يسمع المخاطب شيئاً ويفهم شيئاً آخر؟ لذلك وضع هذا المبدأ بين المتكلم والمخاطب، وهو مبدأ حواري عام. يقول:" ليكن إسهامك في الحوار بالقدر الذي يتطلبه الحوار، وبما يتوافق مع الغرض المتعارف عليه، أو الاتجاه الذي يجري فيه ذلك الحوار"[2]. فالحوار بين البشر يجري على ضوابط وتحكمه قواعد يدركها كل من المخاطب والمتكلم.

يشرح (غرايس) هذا المبدأ مقترحا أربع قواعد متفرعة عنه من المفترض أن يحترمها المتخاطبون[3]:

قاعدة الكم التي تفرض أن تتضمن مساهمة المتكلم حدا من المعلومات يعادل ماهو ضروري في المقام.

قاعدة النوع التي تفترض نزاهة القائل الذي ينبغي ألا يكذب وأن يملك الحجج الكافية لإثبات كلامه.

قاعدة العلاقة (أو المناسبة) التي تفرض أن يكون الحديث داخل الموضوع.

قاعدة الكيف التي تعني أن نعبر بوضوح و بلا لبس قدر الإمكان، و نقدم المعلومات بترتيب مفهوم.[4]

وتقوم هذه القواعد بترسيم ما يجب على المشاركين القيام به، لكي يتم التخاطب والتواصل بالطريقة المثلى (تعاون، عقلانية، فعالية)،" فإذا ما تم خرق مبادئ الحوار تولد الاستلزام".[5] فمثلاً حين تقول أم لولدها: أتشعر بالنعاس؟ فيجيب: لا أرغب في تنظيف أسناني.[6] فلا نجد الطفل قد أجاب

---

[1] آن ريبول وجاك موشلار، التداولية اليوم علم جديد في التواصل، ص: 55.

[2] طه عبد الرحمان، اللسان والميزان أو التكوثر العقلي، المركز الثقافي العربي، الدار البيضاء، ط1، 1998، ص:238، وينظر: الشهري، استراتيجيات الخطاب ، ص: 121.

[3] آن ريبول وجاك موشلار، التداولية اليوم علم جديد في التواصل، ص : 55-56، و ينظر: طه عبد الرحمان ، اللسان و الميزان أو التكوثر العقلي، ص : 238-239 .

[4] للنظر في النقد الذي وجهه طه عبد الرحمان لمبدأ التعاون، ينظر: اللسان والميزان أو التكوثر العقلي، ص : 239-240.

[5] أحمد المتوكل، دراسات في نحو اللغة العربية الوظيفي، الدار البيضاء، دار الثقافة، ط1، 1986، ص: 95.

[6] آن ريبول وجاك موشلار، التداولية اليوم علم جديد في التواصل، ص: 61.

إجابة مناسبة على السؤال. ولكن ما الذي جعل الطفل يخرق هذا المبدأ، ويجيب إجابة غير مناسبة؟ ولكن وفق مبدأ التعاون فنجد الإجابة تستلزم رفض الطفل للنوم، لعدم رغبته في تنظيف أسنانه.

ويقترح (غرايس) توصيفا خاصا للعبارات اللغوية[1] قائما على مجموعة من التقابلات، تنقسم على أساسها الحمولة الدلالية للعبارة إلى معاني صريحة تدل عليها صيغة العبارة ذاتها، ومعاني ضمنية لا تدل عليها صيغة الجملة.

وتشمل حمولة المعاني الصريحة، محتوى قضويا مكوّنا من مجموع معاني مفردات الجمل مضموما بعضها إلى بعض عبر علاقة إسناد، وقوة إنجازية حرفية مؤشرا لها بإحدى الصيغ (استفهام، أمر، نهي، نداء، إثبات، نفي).

وأمّا المعاني الضمنية فصنفان: معاني عرفية: يقصد بها الدلالات المرتبطة بالجملة وهي لا تتغير بتغير السياقات مثل معنى الاقتضاء، في حين يقصد بالمعاني الحوارية المعاني المتولدة طبقا للسياقات التي تنجز فيها الجملة، نحو الدلالات الإستلزامية ويمكن التمثيل لذلك بالجملة: ألا تراجع درس الرياضيات الصعب ؟

فالمعنى الصريح لهذه الجملة فيتألف من[2]:

أ- محتوى قضوي ناتج عن عملية ضم معاني الكلمات: مراجعة درس الرياضيات الصعب.
ب- قوة إنجازية حرفية: هي الاستفهام المؤشرة عليه بالهمزة، والتنغيم.

وأما المعنى الضمني للجملة نفسها فيتألف من:

أ- معنيين عرفيين هما الاقتضاء (اقتضاء وجود مناسبة للمراجعة مثل الامتحان) والاستلزام المنطقي (يتمثل هنا في وجود دروس سهلة وأخرى صعبة).
ب - معنى استلزامي حواري: مؤول من خلال السياق، وهو التنبيه إلى ضرورة مراجعة الدروس، وإنكار عدم فعل ذلك والتغاضي عنها (المراجعة) ، "فهو متغير دائماً بتغير السياقات التي يرد فيها".[3]

[1] أحمد المتوكل، اللسانيات الوظيفية، مدخل نظري، ص: 25-26، وينظر: مسعود صحراوي، التداولية عن العلماء العرب، ص: 34-35.

[2] المصدر نفسه، ص: 24-25.

[3] محمود أحمد نحلة، آفاق جديدة في البحث اللغوي المعاصر، ص: 33.

تجدر الإشارة إلى أن "هدف (غرايس) من نظرية الاستلزام الحواري في الأصل وضع آليات ضابطة للحوار من خلال المحادثة اليومية المباشرة،... لبلوغ العملية التواصلية أفقها الملائم فلا يحيطها الغموض أو يشوبها الثقل فيتعذر الفهم والإفهام طبقا للملاءمة السياقية التي يحددها الظرف الاجتماعي والثقافي، فضلا عن قيود تفرضها معتقدات المشاركين في الحوار وافتراقاتهم في هذه الأنواع من النصوص والخطابات"[1].

محصول القول، أنّ (غرايس) يذهب–من خلال فلسفته اللغوية– إلى أنّ للكلام دلالات غير ملفوظة يدركها المتحدث والسامع دون علامة معلنة أو واضحة، مثل قولنا: ألا تزورني؟ فالظاهر سؤال لكن الغرض دعوة للزيارة[2]. كما حاول في معالجته للدلالة في المحادثات –وفق رؤية تداولية– تقديم معالجة حديثة للمعنى بتمييزه بين نوعين من المعنى، طبيعي وغير طبيعي، و"يرتبط مفهوم الدلالة غير الطبيعية بالقصد، ولذلك يشدّد (غرايس) في التواصل اللغوي على نوايا القائل وعلى فهم المخاطب لهذه النوايا، ولكن خلافا لـ(سيرل)، لا يؤسس هذا الفهم حصرا على الدلالة التواضعية للجمل و على الكلمات التي تتكون منها الجمل[3]"، واقترح أن التداولية يجب أن تركز على البعد العملي –بصورة أكثر– للمعنى، يعنى المعنى في المحادثات الذي كان صيغ بعد ذلك في طرق متنوعة، فثم شؤون عملية ساعدت في تحويل تركيز التداوليين نحو شرح وتفسير طبيعة المحادثات، وذلك أثمر في اكتشافات الطابع المميز لمبدأ التعاون. وعلى العموم فإن الهدف الذي توخاه (غرايس) من خلال مبدأ التعاون وقواعده، هو إعطاء نظرة عن التواصل والطريقة المثلى المؤدية إلى إنجاحه، وبالتالي التنبيه على مظاهر المعنى التي لا تحكمها قواعد لغوية، بل يحكمها انجاز الملفوظ في سياق معين مبني على أساس احترام بعض المبادئ العامة للتواصل.

لقد درست هذه الظاهرة "الاستلزام الحواري" ضمن جهود (سيرل) في نظرية الأفعال الكلامية (غير المباشرة) على أساس أن المحتوى القضوي للجمل يواكب فعلا لغويا واحدا أو أكثر من فعل لغوي، فإذا تجاوز المحتوى القضوي لجملة ما فعلا لغويا واحدا، فإن لتلك الجملة فعلين لغويين: أحدهما مباشر مدلول عليه حرفيا بصيغة الجملة ذاتها، والآخر غير مباشر يستفاد من مقام ورود

[1] هيثم محمد مصطفى، بين نظرية السياق ونظرية الاستلزام الحواري مقاربة تداولية (ضمن كتاب التداولية في البحث اللغوي والنقدي)، ص: 268.

[2] نعمان بوقرة، المصطلحات الأساسية في لسانيات النص وتحليل الخطاب، ص: 13.

[3] آن ريبول وجاك موشلار، التداولية اليوم علم جديد في التواصل، ص: 53.

الجملة، فإذا قال لي صديق: لنذهب إلى الجامعة، وأجبته قائلا إنني مصاب بزكام. أكون قد أنجزت فعلين لغويين: الأول فعل لغوي مباشر، هو الإخبار بكوني مصاب، والثاني فعل لغوي غير مباشر ممثل في رفض دعوة صديقي بالتوجه إلى الجامعة[1].

4 –الحجاج l'argumentation :

يستدعي التأثير في المخاطب آلية بيانية فاعلة لتحقيقه، ولذا نجد أنّ الحجاج يعد ركيزة النصوص الموجهة المتضمنة للمقصدية،والنقاش، والجدل، والتي منها النصوص القرآنية، والفلسفية والفقهية والأدبية. وتعود دراسات الحجاج إلى أزمنة خلت ابتداء من مؤلفات أرسطو ولاسيما في الخطابة، ثم توارثه العرب عن أصول الخطابة ومميزات الخطيب، انتهاء إلى الإرث الفكري الضخم الذي خلفه تيار المفكرين والفلاسفة والفقهاء خلال تطبيقاتهم على مختلف النصوص[2].

فالحديث عن الحجاج يعتبر حديثا عن أهم مرتكزات التحليل التداولي، فهو نمط من العمليات التخاطبية التي تدخل ضمن تفسير اللغة باعتبارها نشاطا كلاميا يتحقق في الواقع وفق معطيات معينة من السياق. وهو بذلك مفهوم تداولي لارتباطه بالخطاب الطبيعي والجمع بين الصورة والمضمون، فهو يحدد مجموعة من الأقوال التي تستهدف بيان حقيقة ما، أو إقناع المخاطب أو إنشاء معرفة...[3] فالدراسات الحجاجية تتطرق إلى المتكلم ومقصده والمتلقي وقدراته الاستيعابية وإلى النص بكل أبعاده اللغوية والسياقية والتواصلية، وكلها تصب في صميم البحث التداولي.

ويُعَرَّف الحجاج "حسب المعجم الفلسفي بأنه سلسلة من الأدلة تفضي إلى نتيجة واحدة، أو هو طريقة عرض الأدلة و تقويمها"[4]. وتطلق لفظة حجاج و محاججة عند (بيرلمان) و(تيتيكا) على العلم وموضوعه، ومؤداها درس تقنيات الخطاب التي تؤدي بالذهن إلى التسليم بما يعرض عليه من أطروحات، وأن تزيد في درجة التسليم، ومحاولة إذعان العقل لما يطرح عليه من أفكار[5]. فالحجاج "خطاب صريح أو ضمني يستهدف الإقناع والإفهام معا، مهما كان متلقي هذا الخطاب، ومهما كانت

---

[1] ينظر: ص: 84،85 من البحث.

[2] هاجر مدقن، آليات تشكل الخطاب الحجاجي، مجلة الأثر، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، الجزائر، العدد 5، مارس 2006، ص: 172.

[3] حسن الباهي، اللغة والمنطق بحث في المفارقات، المركز الثقافي العربي، الدار البيضاء، المغرب، 2000، ص: 138.

[4] خلبفة بوجادي، في اللسانيات التداولية، ص: 87.

[5] نعمان بوقرة، المصطلحات الأساسية في لسانيات النص وتحليل الخطاب، ص: 105،106.

الطريقة المتبعة في ذلك[1]. وتُعَرَّف الحجة على أنها "عبارة عن ملفوظ يستعمل بغرض إقناع المتلقي بقبول ملفوظ آخر أي بفكرة أخرى، والحجة فكرة وليست حدثا"[2]. فالحجة في أبسط تعريفها عبارة عن ملفوظ أو فكرة تستعمل لإقناع المتلقي بفكرة أخرى، وهذه الفكرة تتطلب صياغة وأسلوب خاص، فهي عبارة عن عنصر دلالي يقدمه المتكلم لصالح عنصر دلالي أخر، والحجة قد ترد في هذا الإطار على شكل قول، أو فقرة، أو نص أو قد تكون مشهدا طبيعيا، أو سلوكا غير لفظي إلى غير ذلك، كما تكون ظاهرة أو مضمرة بحسب السياق؛ لأنّ دلالة الخطاب الحجاجية لا تتوقف على الظاهر من الملفوظ فحسب، بل يمكن أن تكون بالخطاب التلميحي أيضا؛ تفسير ذلك باعتبار النص كما يقول الغزالي: "ضربان: ضرب هو نص بلفظه ومنظومه وضرب هو نص بفحواه ومفهومه، ..."[3].

ولمّا كانت الحجة قد ترد ظاهرة أو مضمرة، الشيء نفسه يقال بالنسبة إلى النتيجة، والرابط الحجاجي الذي يربط بينهما، ويمكن أن نبيّن ذلك بهذه الأمثلة[4]:

- أنا متعب، إذن، أنا بحاجة إلى الراحة، تم التصريح بالحجة، والرابط (إذن)، والنتيجة في هذا الملفوظ.
- أنا متعب، أنا بحاجة إلى الراحة، (اضمر الرابط).
- أنا متعب، (لم يصرح إلا بالحجة).
- أنا بحاجة إلى الراحة، (ذكرت النتيجة و أضمرت الحجة).

يمر الخطاب الحجاجي في تشكله بالأدوار التالية [5]:

- مرحلة مصادر الأدلة.
- مرحلة ترتيب أجزاء القول.
- مرحلة الصياغة الأسلوبية.
- مرحلة الإلقاء.

تجدر الإشارة إلى أنّ هناك نوعين من الحجاج في الدراسات الحديثة، حجاج البلاغين الجدد، يستعمل آليات وتقنيات بلاغية ومنطقية، أي مجمل الاستراتيجيات التي يستعملها المتكلم من اجل

[1] حبيب أعراب، الحجاج والاستدلال الحجاجي، عناصر استقصاء نظري، ص: 99.

[2] Henri Margulieu , Etude d'un texte argumentatif, Ellipse Editions, Paris 1996. p.87.

[3] المستصفى في علم الأصول، ج2، ص:20.

[4] قدور عمران، البعد التداولي في الخطاب القرآني الموجه إلي بني إسرائيل، أطروحة دكتوراه، إشراف مفتاح بن عروس، جامعة الجزائر، 08-09، ص: 39.

[5] نعمان بوقرة، المصطلحات الأساسية في لسانيات النص وتحليل الخطاب، ص: 106.

إقناع مخاطبه. وفي هذا المجال، ارتبطت البلاغة الجديدة بالحجاج ارتباطا وثيقا، فاستعملت تقنيات البلاغة في عملية الإفهام والإقناع، هذه البلاغة الجديدة عرّفت بأنها" نظرية الحجاج التي تهدف إلى دراسة التقنيات الخطابية، وتسعى إلى إثارة النفوس، وكسب العقول عبر عرض الحجج. كما تهتم أيضا بالشروط التي تسمح للحجاج بأن ينشأ في الخطاب، ثم يتطور. كما تفحص الآثار الناجمة عن ذلك التطور...إنّ البلاغة الجديدة تواصل بلاغة أرسطو من حيث توجهها إلى جميع أنواع السامعين، إنّها تحتضن ما يسميه القدماء فن الجدل (طريقة النقاش والحوار عبر الأسئلة والأجوبة المهتمة خاصة بالوسائل الظنية)، وهو ما حلله (أرسطو) في كتابه"الطوبيقا"[1]. وقد اهتم بها كل من (بيرلمان) و(تيتيكا) في كتابهما" مصنف في الحجاج- البلاغة الجديدة "، حيث ركز (بيرلمان) كثيرا على مبدأين رئيسيين هما:القصد والمقام. ويمكن الاستفادة من هذا التصور الحجاجي التقليدي، من خلال "اكتساب خبرة منهجية دقيقة في تحليل نصوص ذات طبيعة حجاجية قوية، كالنصوص القضائية والسياسية والفلسفية، بناء على تصور تفاعلي بين الذات المتكلمة والمخاطبيين. وعلى الرغم من ميزات هذا التصور، فانه يقصر الحجاج على بعض التقنيات والآليات البلاغية والمنطقية، وهو ما يدفعه إلى تقسيم الخطابات إلى خطابَات حجاجية ذات طبيعة اقناعية كالمناظرات والمجادلات الدينية والفلسفية والسياسية والقانونية، وأخرى غير حجاجية. بينما يتبنى التصور التقني للحجاج تقسيما أخر تصير بمقتضاه كل الخطابات المختلفة التي تستعمل لسانا طبيعيا خطابات حجاجية بدرجات مختلفة"[2].

بجدر التأكيد على أنّ ما قام به (بيرلمان) و(تيتيكا) من خصوصية في عملهما يتلخص في ناحيتين[3]:" قد عملا من ناحية أولى على تخليص الحجاج من التهمة اللائطة بأصل نسبه وهو الخطابة، وهذه التهمة هي تهمة المغالطة والمناورة والتلاعب بعواطف الجمهور وبعقله أيضا، ودفعه دفعا إلى القبول باعتباطية الأحكام ولا معقوليتها. ومن ناحية ثانية حاولا تخليص الحجاج من صرامة الاستدلال الذي يجعل المخاطب به في وضع ضرورة وخضوع واستلاب، إذ الحجاج عندهما معقولية وحرية، وهو حوار من أجل حصول وفاق بين الأطراف المتحاورة، ومن أجل حصول التسليم برأي آخر

[1] صابر الحباشة، التداولية والحجاج مداخل ونصوص، ص: 15-16.

[2] رضوان الرقبي، الاستدلال الحجاجي التداولي وآليات اشتغاله، مجلة عالم الفكر، الكويت، العدد2، المجلد40،ا كتوبر-ديسمبر 2011م، ص:85 .

[3] فريق البحث في البلاغة والحجاج، أهم نظريات الحجاج في التقاليد الغربية من أرسطو إلى اليوم، إشراف حمادي صمود، سلسلة آداب، جامعة الآداب والفنون والعلوم الإنسانية، كلية الآداب، منوبة، تونس، دط، دت. ص: 298.

بعيدا عن الاعتباطية واللامعقول اللذين يطبعان الخطابة عادة، وبعيدا عن الإلزام والاضطرار اللذين يطبعان الجدل. ومعنى ذلك كله أن الحجاج عكس العنف بكل مظاهره.

وبعيدا عن هذا، يقترح (ديكرو) نوعا من الحجاج ، وهو ما سماه ب "الحجاج اللساني بعيدا عن إطار البلاغة التقليدية، ويقصد بذلك أنّ اللغة في حد ذاتها تلعب دورا إقناعيا"[1]، حيث يظهر فيها الحجاج في أشكاله المتنوعة من صراع وجدل وأمثلة وغير ذلك. نشير إلى أنّ الحجاج اللساني يرجع التنظير له لجهود (ديكرو) و(أنسكومبر)، ويسمى هذا أيضا بالحجاج داخل اللغة، وهو امتداد للمقاربة التلفظية عند (بنيفنست)." فنظرية الحجاج في اللغة التي وضعها (ديكرو) و(أنسكومبر) منذ منتصف السبعينات تهدف إلى تحقيق أغراض مختلفة، وقد سميت بالتداولية المدمجة حيث تتأثر الدلالات بشروط استخدام اللغة[2]. ووضعت هذه النظرية في إطار لسانيات التلفظ، وذلك بمقتضى مناهجها وقضاياها وأغراضها، حيث تمت إعادة تحديد مفهوم الحجة والحجاج تحديدا جذريا يختلف عن المفاهيم الكلاسيكية، بل يتناقض معها أحيانا. و"تتميز أعمالهما عن النظريات التداولية الأخرى بمصادرة مخصوصة؛ إنهما يعتبران القطبيات الحجاجية ليست مضافة إلى الملفوظ، ولكنها مسجلة في اللغة بوصفها أساسا لكل دلالة. إنّ الحجاج في نظر هذين اللسانيين لم يعد نشاطا لسانيا من بين أنشطة أخرى، ولكنه أساس المعنى نفسه وأساس تأويله في الخطاب"[3]. وتذهب التداولية الحجاجية(المدمجة) من هذا المنظور إلى أنّ الخطاب عبارة عن روابط لغوية حجاجية، ويركز (ديكرو) على منطق الكلام باستكشاف القواعد الداخلية للخطاب التي تتحكم في ترابط النص وتسلسله واتساقه وانسجامه. ومن هنا، فالحجاج ليس خارجا عن اللغة أو يضاف إليها، بل هو موجود في داخل اللغة وعبرها وفي بنيتها الضمنية. كما أنّ الجملة باعتبارها مورفيمات ومونيمات وتعابير وصيغ، بالإضافة إلى محتواها القضوي الإخباري، يمكن أن توجه للمتلقي تأثيرات اقناعية حجاجية سلبية أو ايجابية. من هنا، يمكن مدارسة النص، في ضوء المقاربة الحجاجية، عن طريق استكشاف الروابط الحجاجية اللغوية التي تتحكم في بناء النص وترابطه، مع تبيان البعد الحجاجي والاقناعي في النص، بالتشديد على السلم الحجاجي الذي يعنى بدراسة مسار الحجاج انطلاقا من قول الحجة وصولا إلى نتيجتها، مع تبيان طريقة التلازم، والتعاقد، وسلم التفاضل بين الحجج من حيث القوة والضعف، والكم والكيف...الخ.

---

[1] Ducrot, Les Échelles argumentatives, les éditions de minuit paris p.11.

[2] آن ريبول و جاك موشلار، التداولية اليوم علم جديد في التواصل، ص: 47.

[3] صابر الحباشة، التداولية والحجاج مداخل و نصوص، صفحات للدراسات والنشر، دمشق، ط1، 2008، ص: 18.

فالحجاج، كما سبقت الإشارة، متعدد الأشكال والجوانب، ويتخذ أشكالا مختلفة في طريقة الإقناع، كما يتضمن بنية خاصة تشمل مستويات مختلفة، ويذهب الباحث حبيب اعراب إلى هذا بالقول بأنّ تشعب مفهوم الحجاج راجع لتشعب مجالاته وتعدد استعمالاته، وتباين مرجعياته (الخطابة، الخطاب، الفلسفة..) ويستمد معناه وحدوده ووظائفه من مرجعيته، ومن خصوصية الحقل التواصلي الذي يندمج مع استراتيجياته، ولا غرابة والحال هذه، أنّ هناك حجاجا خطابيا (لسانيا)، وحجاجا خطابيا بلاغيا، وآخر قضائيا، أو سياسيا، أو فلسفيا[1]. وعلى هذا الأساس، فإنّ التداولية تركز على موضوع الحجاج لما له من أهمية، إذ أنّ هدف الخطاب، بالدرجة الأولى، هو التأثير في المتلقي والتحليل التداولي للحجاج هو الكفيل بالكشف عن آليات هذا التأثير.

4-أ- ضوابط التداول الحجاجي:

لتحقيق العملية الحجاجية الغاية المرجوة منها تفترض في المرسل ضوابط، منها[2]:

- أن يكون الحجاج ضمن الثوابت مثل الثوابت الدينية والثوابت العرفية.
- أن تكون دلالة الألفاظ محددة، والمرجع الذي يحيل عليه الخطاب محددا ،لئلا ينشأ عن عدم التحديد مشكلة في تأويل المصطلحات.
- ألا يقع المرسل في التناقض بقوله أو فعله.
- موافقة الحجاج لما يقبله العقل، وإلا بدا زيف الخطاب ووهن الحجة.
- توفر المعارف المشتركة بين طرفي الخطاب، مما يسوغ قبول المرسل إليه لحجج المرسل أو إمكانية مناقشتها أو تنفيذها.
- مناسبة الخطاب الحجاجي للسياق العام ؛لأنّه هو الكفيل بتسويغ الحجج الواردة في الخطاب من عدمها .
- ضرورة خلو الحجاج من الإبهام والمغالطة والابتعاد عنهما.
- امتلاك المرسل لثقافة واسعة، خصوصا ما يتعلق بالمجال الذي يدور ضمنه الحجاج.

[1] الحجاج والاستدلال الحجاجي، عالم الفكر، ع1، المجلد 30، جويلية- سبتمبر 2001، ص: 97، 98.

[2] الشهري، استراتجيات الخطاب، ص: 465،466.

4-ب- تقنيات الحجاج:

يمكن تقسيم تقنيات الحجاج إلى:

الأدوات اللغوية الصرفة: مثل ألفاظ التعليل، الأفعال اللغوية، الوصف، القسم، الاستفهام.

الآليات البلاغية: مثل الاستعارة، التمثيل، الكناية، الطباق، الجناس.

الآليات شبه المنطقية: مثل الروابط والعوامل الحجاجية: لكن، حتى، فضلا عن، أدوات التوكيد، الإحصاءات، السلم الحجاجي...[1].

يمكن القول ممّا سبق، أنّ الحجاج شكل من أشكال التواصل يسعى المتكلم من خلاله التأثير على السامع "عن طريق الحجاج بالصور البيانية، والأساليب الجمالية لإقناع المتلقي عن طريق استمالة فكره ومشاعره حتى يتقبل قضية ما[2]، وعلى هذا الأساس، كان حضور الحجاج في البلاغة العربية التي شكل الإقناع أحد مباحثها، ويتضح أن وظيفة البلاغة التي تقوم على الإبلاغ بما يستلزم من وضوح و إقناع يجعل من الحجاج جانبا حيويا في البلاغة العربية، ويظهر ذلك جليا في تعريفات من أشاروا إلى الحجة في تعريف البلاغة، من ذلك ما أورده الجاحظ عن ابن المقفع "حينما سئل ما البلاغة ؟ قال: البلاغة اسم جامع لمعان تجري في وجوه كثيرة منها ما يكون في السكوت، منها ما يكون في الاستماع، منها ما يكون في الإشارة، منها ما يكون في الاحتجاج، منها ما يكون جوابا، منها ما يكون ابتداء، منها ما يكون شعرا، منها ما يكون سجعا وخطبا، ومنها ما يكون رسائل..."[3]. ويذهب الجاحظ إلى ذلك الاعتبار في تركيزه على الجانب الحجاجي في البلاغة بقوله: وليس، حفظك الله، مضرّة سلاطة اللسان عند المنازعة، وسقطات الخطل يوم إطالة الخطبة، بأعظم مما يحدث عن العي من اختلال الحجة، وعن الحصر من فوت درك الحاجة. والناس لا يعيّرون الخرس، ولا يلومون من استولى على بيانه العجز. وهم يذمون الحصر، ويؤنبون العي، فإن تكلفا مع ذلك مقامات الخطباء، وتعاطيا مناظرة البلغاء، تضاعف عليهما الذم وترادف عليهما التأنيب. ومماتنة العي الحصر للبليغ المصقع، في سبيل مماتنة المنقطع المفحم للشاعر المفلق؛ وأحدهما ألوم من صاحبه والألسنة إليه أسرع[4].

---

[1] الشهري، استراتجيات الخطاب ، ص: 477 وما بعدها.

[2] هاجر مدقن، آليات تشكل الخطاب الحجاجي، ص:172.

[3] البيان والتبيين، ج1، ص: 115، 116.

[4] المصدر نفسه، ص: 12.

5- نظرية أفعال الكلام LES ACTES DE PAROLE:

مرّ في البحث أنّ النظرية التداولية استطاعت أن تعيد النظر في مجموعة من القضايا التي كان يرتكز عليها البحث اللساني، فعندما ننظر في الموقف الابستمولوجي الذي اتخذه (سوسير) من مفهوم الكلام حيث أقصاه من حقل البحث اللساني حين نعته بالظاهرة الفردية الخالصة، وكذلك عندما ننظر في اللسانيات التوليدية مع (تشومسكي) الذي أعطى الأسبقية للقدرة على الانجاز، على أساس أن موضوع هذه النظرية هو القدرة المستترة التي يمتلكها مستعمل اللغة، والتي تتكون من معجم ومن نسق من القواعد النحوية، فإننا سندرك أن المقاربة التداولية للغة، قد جاءت لتحل محل كل من اللسانيات البنيوية والتوليدية. فعلى العكس منهما جاءت المقاربة التداولية لتمد الجسور نحو لسانيات جديدة، وهي لسانيات التلفظ مع كل من (بنفنيست) و(أوستن). ففي إطار التداولية – خاصة تداولية الأفعال الكلامية– لم يعد التمييز هو القائم بين اللسان باعتباره نسقا تجريديا؛ والكلام باعتباره تحققا فرديا. ولا بين القدرة والانجاز هو المعتبر، بل انصب الاهتمام على العلاقة القائمة بين الملفوظ وعملية التلفظ، أي بين نتيجة القول وفعل القول ذاته.

وانطلاقا من هذه الرؤية، تعد نظرية الأفعال الكلامية من أهم جوانب اللسانيات التداولية لما تحويه من أفكار ورؤى لسانية مهمة، وما تضمه من آليات تشترك فيها مع بقية جوانب اللسانيات التداولية (القصد، والإفادة والحجاج...)، ولذلك لقيت اهتماما بالغا في الدراسات اللسانية الحديثة. فنظرية أفعال الكلام أحد أهم مجالات التداولية، ولقد كانت التداولية في نشأتها الأولى مرادفة للأفعال الكلامية، ترى (فرانسوز أرمينكو) أنّ نظرية أفعال الكلام تعد دراسة نسقية للعلاقة بين العلامات ومؤوليها و يتعلق الأمر بمعرفة ما يقوم به مستعملو التأويل، وأي فعل ينجزون باستعمالهم لبعض العلامات. وتعرف بأنّها أصغر وحدة تحقق فعلا عن طريق الكلام، فنظرية أفعال الكلام تؤكد أنّ كل ملفوظ يخفي بعدا كلاميا، أي الفعل والذي تشّكله واقعة الكلام بالذات، فنحن لما نستخدم أمرا مثلا لا نتحدّث بجملة تتضمّن أمرا فحسب، بل نصدر أمرا، وهنا نقوم بفعل[1].

فنظرية أفعال الكلام تنطلق من مبدأ أنّ الأقوال الصادرة ضمن وضعيات محددة تتحول إلى أفعال ذات بعد اجتماعي. وقد لفتت هذه النظرية الانتباه إلى أنّ اللغة ليست للإخبار، ونقل الأفكار فقط، بل تؤدي وظيفة التأثير الاجتماعي في الآخرين عبر ما يعرف بصيغ العقود أو الصيغ الإنشائية

[1] فرانسواز أرمينكو، المقاربة التداولية، ص : 66.

...، وتعنى النظرية بتصنيف أنواع كالتفريق بين الأفعال الكلامية المباشرة وغير المباشرة، والوضعية و التخاطبية، والحرفية وغير الحرفية، ودراسة طرائق نجاح تلك الأفعال وإخفاقها، وتغيير معاني الجمل تبعا للسياق كتحول الخبر إلى الإنشاء مثلا[1].

وتأتي أهمية نظرية أفعال الكلام في كونها غيّرت النظرة التقليدية للكلام التي كانت تنحاز بشدّة للاستعمال المعرفي والوصفي له، ونظرت إلى اللغة في بعدها الدينامي، وهي بهذا ألغت الحدود القائمة بين الكلام والفعل حيث أنّ أي معلومة كما بقول (باختين) تقدم إلى شخص ما هي مثارة بواسطة شيء ما وتسعى إلى تحقيق هدف ما، و بعبارة أخرى هي حلقة ضمن سلسلة التبادل الكلامي الدائر في فلك الواقع الإنساني أو الحياة الاعتيادية.[2] فمن منظور نظرية الفعل الكلامي، لا تكن اللغة مجرد أداة للتواصل كما تتصورها المدارس الوظيفية، أو رموزا للتعبير عن الفكر كما تتصورها التوليدية التحويلية، وإنما هي أداة لتغيير العالم، وصنع أحداثه و التأثير فيه[3].

والحديث عن أفعال الكلام يؤدي بالضرورة إلى التطرق إلى"مساهمات كل من (أوستين) و(سيرل)، لأنّ جهودهما في مجال الحقل التداولي مهمة وفعالة ولعل المبحث الأساسي لأعمالهما التحليلية هو الأفعال الإنشائية(الإنجازية)، وشروط استعمالها في سياقات الحديث المختلفة، كالسؤال والتقرير، كما تبحث عن مختلف الوسائل اللسانية التي يتوفر عليها المتحدثون لكي يتواصلوا ويبلغوا فعل الكلام صراحة أو ضمنا، وبالأحرى تحليل فعل الكلام بالكشف عن النية أو القصدية الإنشائية التي يبلغها المتحدث إلى المستمع"[4].

5-أ- جهود (جون أوستين) في نظرية أفعال الكلام:

تعدّ نظرية أفعال الكلام فاتحة اللسانيات التداولية، ويعدّ (جون أوستين) الفيلسوف الإنجليزي المؤسس الأول لهذه النظرية، وواضع المصطلح الذي تعرف به الآن في الفلسفة واللسانيات المعاصرة، كان ذلك في المحاضرات التي ألقاها في جامعة أكسفورد في العقد الثالث من القرن العشرين، ثم في المحاضرات الاثني عشر التي ألقاها في جامعة "هارفارد "سنة 1955.

[1] محمد يونس علي، مقدمة في علمي الدلالة والتخاطب، ص: 35.

[2] نصيرة غماري، نظرية أفعال الكلام عند أوستين، مجلة اللغة والأدب، جامعة الجزائر، العدد 17، جانفي، 2006، ص: 80.

[3] مسعود صحراوي، التداولية عند علماء العرب، ص:11.

[4] نعمان بوفرة ، محاضرات في المدارس اللسانية المعاصرة ، ص : 194 .

لقد كان هدف (أوستين) في البداية على الأقل أن يتحدى ما كان يعتبر مغالطة وصفية، وهي فكرة أنّ الوظيفة الوصفية الفلسفية المهمة الوحيدة للغة هي إنتاج عبارات خبرية صادقة أو كاذبة، وعلى نحو أدق، كان يتهجم على رأي التحقق المرتبط بالفلسفة الوضعية المنطقية التي تفيد أنّ الجمل تكون ذات معنى فقط إذا كانت تعبر عن قضايا يمكن التحقق منها أو تفنيدها[1]، فجاءت أبحاثه ردا على هؤلاء اللذين حصروا مهمة اللغة في إنتاج تراكيب تقبل الحكم عليها بالصدق والكذب إذا طابقت الواقع الخارجي، وبالكذب إذا لم تطابقه، وأهملت الجمل غير الوصفية وأخرجتها من منهج دراستها؛ لأنّها لا تحمل معنى، فكانت محاضراته ترمي إلى تفكيك أواصر هذه النظرة التقليدية وتفند مزاعمها.

لذا، أصبح مفهوم الفعل الكلامي نواة مركزية في الكثير من الأعمال التداولية فحواه أنّه كل ففعل كلامي ينهض على نظام شكلي دلالي إنجازي يعد نشاطا ماديا ونحويا يتوسل أفعالا قوليه لتحقيق أغراض إنجازيه وغايات تأثيرية تخص ردود فعل المتلقي كالرفض والقبول، ومن ثم فهو يطمح أن يكون فعلا تأثيريا، أي يطمح للتأثير في المخاطب، اجتماعيا أو مؤسساتيا، ومن ثم انجاز شيء ما.[2]

5-أ-1- المرحلة الأولى من تفكير (أوستين) :التفريق بين الأقوال الوصفية (التقريرية) والأقوال الإنجازية.

انطلاقا من معارضة (أوستين) لآراء فلاسفة اللغة الذين اعتبروا الأقوال الوصفية هي أقوال لا معنى لها، ولا يوجد داع لدراستها حيث أطلق مفهوم "الوهم الوصفي"؛ لأنها حصرت اللغة في الجمل الوصفية فقط، وهذا دفعه إلى التمييز بين نوعين من الأقوال:

- **الأقوال الوصفية (التقريرية) constatif[3]**: تتمثل في تلك الأقوال التي تصف حالا معينا لشيء أو لشخص ما، وتسمى الأقوال التقريرية وتكون صادقة أو كاذبة.
- **الأقوال الإنجازية (الإنشائية)performatif**: تنجز بها في ظروف ملائمة أفعال، ولا توصف بصدق أو كذب، بل تكون هذه الأفعال موفقة أو غير موفقة؛ إذ لا تكون هذه الأفعال موفقة إلا إذا تحققت لها شروط[1]:

[1] جون ليونز، اللغة والمعنى والسياق، ترجمة عباس صادق الوهاب، دار الشؤون الثقافية العامة ،بغداد،العراق، 1987، ط1، ص: 191.

[2] مسعود صحراوي، التداولية عند العلماء العرب، ص: 40.

[3] محمود أحمد نحلة، آفاق جديدة في البحث اللغوي المعاصر، ص: 43.

1. وجود إجراء عرفي مقبول أي توفر المواضعة على أن تشمل التلفظ بكلمات محددة من قبل أشخاص محددين وفي ظروف محددة.
2. أن يكون أولئك الأشخاص مناسبين لهذا الإجراء المحدد.
3. ينبغي أن ينفذ الإجراء من قبل جميع المشاركين.
4. ينبغي أن ينفذ الإجراء تنفيذا كاملا.
5. الصدق في النية و القصد حتى لا يفشل في أداء الفعل الكلامي.
6. يجب على المشاركين الالتزام بالنتائج.

يؤكد (أوستين)–في المرحلة الأولى– أنّ معيار صادق/كاذب يشمل الجملة الوصفية فقط، فهي صادقة إذا كانت المطابقة حاصلة بينها وبين ما تصفه، وكاذبة إذا كانت غير ذلك. مثال "الشمس طالعة"، فهذه الجملة تكون صادقة إذا كانت الشمس في الواقع والخارج طالعة، وان لم تكن كذلك سمي الكلام كذبا، ويلاحظ هنا أنّ الجمل الوصفية، بالمعنى الذي ذكر، توافق تماما ما ذكره البلاغيون في حد الخبر بأنّه ما احتمل الصدق والكذب لذاته بقطع النظر عن المخبر، وإنما ينظر في احتمال الصدق والكذب إلى الكلام نفسه لا إلى قائله، فمطابقة النسبة الكلامية للنسبة الخارجية ثبوتا ونفيا صدق وعدم المطابقة كذب. وهذه الرؤية التي تبناها (أوستين) تتقابل مع الذي تحدث عنه علماء البلاغة والنحو والمفسرون والأصوليون حول الجملة الخبرية والجملة الإنشائية.

أمّا الجمل الإنجازية تخضع لمعيار(نجاح /فشل)، وبالاستناد إلى هذا المعيار، نميز بين نوعين من الجمل: الجمل الإنجازية ذات القيد القوي، والنوع الثاني الجمل الإنجازية ذات القيد الضعيف فالأولى تعرف بأنها تلك التي تخضع في انجازها لعادات ثقافية محددة، ومثالها: "أنت طالق" فلكي تكون ناجحة يجب أن يكون المتلفظ بها الزوج، وان يكون ذلك أمام عدلين .أمّا النوع الثاني فانه لا يخضع لقيود ثقافية مثل: أوصي بما أملك لابني الأكبر، فنجاح هذه الجملة مرتبط بكون مفهوم الوصية متعارف عليه داخل الجماعة اللغوية[2]. وبالتالي فإن (أوستين) حاول ترسيخ ثنائية: الوصف – الإنجاز، محددا الجمل الوصفية بأنها نوع من الجمل لا يتجاوز فيها القول إلى الفعل، أما الجمل الإنجازية فليست التي قيل عنها أنها خالية من المعنى، بل هي جمل تنجز قولا وفعلا في الوقت نفسه.

---

[1] صلاح إسماعيل عبد الحق، التحليل اللغوي عند مدرسة أكسفورد، دار التنوير للطباعة والنشر، بيروت، لبنان،1993، ط1 ص: 142-143.

[2] العياشي أدراوي، الاستلزام الحواري، منشورات دار الاختلاف، الجزائر، دار الأمان، المغرب، ط1، 2011، ص: 83-84.

5-أ-2- المرحلة الثانية: من الوصف إلى الإنجاز.

توصل (أوستين) قي هذه المرحلة، وبعد مراجعاته للمعايير التي وضعها للتمييز بين الوصف والإنجاز، إلى أنّه لا فرق بين بينهما، فمعيار الصدق والكذب مرتبط بمعيار الفشل والنجاح والعكس صحيح، وتوصل إلى أنّ الجمل اللغوية يمكن أن تقوم بحسب المعيارين معا، فما لبث أن تخلى عن التمييز بين القول والفعل، معتبرا الوحدات الكلامية الخبرية صنفا من صنوف الوحدات الكلامية الإنشائية، وبالتالي يستحيل التفريق بين الأقوال الوصفية والأقوال الإنجازية (الإنشائية)، حيث أدرج جميع الجمل اللغوية في إطار وصف وتنظير شامل شكّل ما يسمى بنظرية " أفعال الكلام"، وبالتالي يمكن اختزال وتصنيف جميع الأفعال الكلامية تحت نوع واحد وهو"الأقوال الإنجازية (الإنشائية)"، قسمها إلى نوعين من الأقوال[1] محاولا اعتماد المقياس النحوي لتمييز الإنشاء عن الخبر المحض وقاده ذلك إلى تمييز الإنشاء الصريح من الإنشاء الأولي[2]:

الأقوال الإنجازية الصريحة PERFORMATIF EXPLICIT: حيث تكون فيها بنية القول اللغوية شاملة للعناصر الدالة على الإنشاء، وتتحقق بإسناد الفعل الدال على الزمن الحاضر؛ أي إسناد الفعل المضارع إلى ضمير المتكلم المفرد، مثل: أعد، أهب.

الأقوال الإنجازية الضمنية (الأولية) PERFORMATIF PRIMAIRE: تعرف بكونها غير صريحة أو غير مباشرة، وتحقيقها يتوقف على عوامل معينة من السياق، ويتسنى تأويلها ببنية نحوية يتصدرها فعل إنجازي صريح تمثله مختلف الصيغ الإنجازية التي لا يسمها فعل، ويرى (أوستين) "أنّ الإنشاء الصريح نشأ عن الإنشاء الضمني"[3]. ومثل هذه الأقوال الإنشاء غير الطلبي في البلاغة العربية.

إنّ هذا التصنيف للأقوال الإنجازية هو الذي قاد إلى المرحلة الثالثة من نظرية (أوستين)، حيث ركزّ فيه بشكل دقيق على المقصود من القول، وقد أقرّ أنّ مكونات أي عمل لغوي(فعل كلامي) ثلاثة أفعال[4]:

---

[1] أوستين، نظرية الأفعال الكلامية العامة، ترجمة عبد القادر قينيني، إفريقيا الشرق، المغرب، 1991، ص:85 وما بعدها.

[2] خالد ميلاد، الإنشاء في العربية بين التركيب والدلالة، ص: 495.

[3] أوستين، نظرية الأفعال الكلامية العامة، ص: 89 ،90.

[4] ينظر: أوستين، نظرية أفعال الكلام العامة، ص: 115 وما بعدها، وخالد ميلاد، الإنشاء في العربية بين التركيب والدلالة، ص: 497. ومحمود أحمد نحلة، أفاق جديدة في البحث اللغوي المعاصر: ص: 67-68، ومسعود صحراوي، التداولية عند العلماء العرب، ص: 42،41.

- **فعل القول ACTE DE LOCUTION:** أو القول في حد ذاته وهو الفعل إنتاج الأصوات وتركيب الكلمات في بناء يلتزم بقواعد اللغة ويحمل دلالة معيّنة[1]. ويلاحظ هنا أنّ هذا الفعل يعني التلفظ دون قصد، وبالتالي لا ينجز فعلا.
- **الفعل المتضمّن في القول ACTE D ILLOCUTION :** أو الإنجازي فالمتكلم حين يتلفظ بقول ما فهو ينجز معنى قصديا وتأثيرا مقصودا وهو ما سمّاه (أوستين) "القوة الإنجازية" أو هو عبارة عن الحدث الذي يتعلق بالأغراض التي تصاحب النطق في موقف اتصالي معين، بحيث يمكن أن نحقق وعدا أو تحذيرا أو تقريرا.
- **الفعل الناتج عن القول ACTE DE PERLOCUTION :** وهو تأثير النطق على السامع مثل إحداث الخوف أو التوقف عن عمل شيء ما.

أدرك (أوستين) أنّ الفعل القولي لا ينعقد الكلام إلا به، وأنّ الفعل التأثيري لا يلازم الأفعال جميعا، فمنها ما لا تأثير له في السامع أو المخاطب، من ثمّ كان الفعل "المتضمّن في القول" عنده أهمها جميعا فوجّه إليه اهتمامه حتى أضحى محور هذه النظرية.[2] وهذا الفعل المتضمّن في القول أو الإنجازي عنده له جملة من الخصائص ، أهمها:[3]

- إنه فعل دال.
- إنه فعل إنجازي (أي ينجز الأشياء والأفعال الاجتماعية بالكلمات).
- إنه فعل تأثيري (أي يترك آثارا معينة في الواقع ، خصوصا إذا كان فعلا ناجحا).

واستنادا إلى مفهوم القوة الإنجازية، قدّم (أوستين) تصنيفا للأفعال الكلامية، فجعلها خمسة أصناف، لكنه لم يتردد في القول بأنه غير راض عن هذا التصنيف:[4]

- **الحكميات LES VERDICTIFS:** وهي التي تعبر عن حكم يصدره محلّف أو محكّم أو محكم، وليس من الضروري أن تكون الأحكام نهائية مثل قدّر، حكم على... .
- **القراريات (التنفيذيات) LES EXCERCITIFS:** التي تعبر عن اتخاذ قرار في صالح شيء أو شخص أو ضده ، مثل: يأذن، يطرد، يحرم، يجند... .

[1] جان سرفوني، الملفوظية ، ص:97.

[2] محمود أحمد نحلة، آفاق جديدة في البحث اللغوي المعاصر، ص: 69.

[3] مسعود صحراوي، التداولية عند العلماء العرب، ص : 44.

[4] محمود أحمد نحلة، آفاق جديدة في البحث اللغوي المعاصر، ص: 69.

- **الوعديات LES PROMISSIFS:** وهي التي تعبر عن التزام المتكلم بفعل شيء ما أو إلزام نفسه به مثل: أعد، أتعهّد، أضمن... .
- **السلوكيات LES COMPORTATIFS:** وهي التي تعبّر عن رد فعل لسلوك الآخرين ومواقفهم، ومصائرهم كالاعتذار، والشكر، والتعاطف، والفقد، والمواساة ... .
- **التوضيحيات (العرضيات) LES EXPOSITIFS:** وهي الأفعال التي تستخدم في توضيح وجهة النظر أو بيان الرأي، وذكر الحجة مثل الإثبات، والإنكار.

صفوة القول، أنّ (أوستين) لم يكن – من خلال محاضراته – يهدف إلى تأسيس اختصاص فرعي للسانيات بقدر ما كان يهدف إلى تكوين تخصص فلسفي جديد هو فلسفة اللغة[1]، منطلقا من ملاحظاته أن كثيرا من الجمل التي ليست استفهامية أو تعجبية أو أمرية، ولا تصف أي شيء، ولا يمكن احكم عليها بمعيار الصدق أو الكذب ولا تستعمل لوصف الواقع، بل لتغييره، مفرقا في بداية بحثه بين الأفعال الإنشائية والأفعال التقريرية، وخلص في نهاية بحثه إلى أنّ كل قول عمل، ولا يوجد إن أمعنا النظر جمل وصفية، مثل:"آمرك بالصمت، فقائلها يسعى إلى تحقيق فعل عملي، وهو فرض الصمت، وبالتالي الانتقال من حال الضجيج إلى حال السكون"[2].

وإذا كانت نظرية الأفعال الكلامية قد انبثقت من فلسفة اللغة، فقد ألهمت اللسانيين أيضا، ومثلت أساس تطور البحوث الأولى في التداولية اللسانية[3]، وفتحت بذلك جهود (أوستين) مجال البحث التداولي واسعا، ليتفرع اتجاهه في دراسة اللغة إلى ثلاث توجهات[4]:

أ – دراسة الأعمال في ذاتها، وأشهر أعلامها (سيرل).

ب– دراسة الأعمال عن طريق المحادثة وسبيل المتكلم في التعبير عن نفسه بصورة تجعل المُخَاطَب قادرا على فهم مقصده باستعمال عمليات ذهنية معينة، وأشهر أعلامه (غرايس).

ج– دراسة متضمنات القول، والافتراضات المسبقة، والمحاججة، وأشهر أعلامه (ديكرو).

---

[1] آن ريبول وجاك موشلار، التداولية اليوم علم جديد في التواصل، ص: 29.

[2] المصدر نفسه، ص: 30.

[3] المصدر نفسه، ص: 34.

[4] نعمان بوقرة، محاضرات في المدارس اللسانية المعاصرة، ص: 196.

وكامتداد للاتجاه الأوستيني ظهرت مجموعة من التيارات التي تنطلق من أفكار (أوستين) في الكثير من القضايا، وتكون خارج هذا الاتجاه أيضا تيار يضم مجموعة من الباحثين الذين تخلوا عن أهم مبادئ (أوستين)، ولم يكن التيار الذي انضووا تحته إلا نتيجة لحركته التداولية.

5-ب- جهود (جون سيرل) في إحكام نظرية أفعال الكلام (منطق الإنجاز):

انطلق (سيرل) في بناء نظريته، متخذا جهود سلفه (أوستين) نقطة انطلاق، وذلك بتحديده لعدة مفاهيم أساسية أهمها "الفعل الإنجازي" وهو محور نظرية أفعال الكلام، وقد قام (سيرل) بتطوير هذه المفاهيم فيما بعد وتحديدا في كتابه (SPEECH ACTS)، ويشمل عمله على بعدين من أبعادها الرئيسية: المقاصد والمواضعات[1]؛ باعتبار الأعمال اللغوية والجمل التي أنجزت بواسطتها وسيلة تواضعية للتعبير عن مقاصد وتحقيقها[2]. نقد (سيرل) تصنيف (أوستين) للأعمال المتضمنة في القول، أولها، أنّه لم يقدم تصنيفا للأعمال المتضمنة في القول، بل هو تصنيف للأفعال بعضها لا يمت بصلة للأفعال الدالة على قوى متضمنة في القول، أضف إلى ذلك أنّ هذا التصنيف الذي وضعه (أوستين) لا يقوم على أي مبدأ واضح أو حتى جملة من المبادئ ممّا أدى إلى تداخل الأصناف؛ إذ تنتمي بعض الأفعال إلى عدة أصناف مختلفة، وبعض الأصناف تتضمن أفعالا مختلفة اختلافا شديدا، لا يستجيب جزء منها للتعريفات التي وضعها (أوستين)[3].

يعتمد (سيرل) في نظريته على مبدأ " فلاسفة اللغة العادية" والذي تلخصه عبارة "القول هو العمل ، "فالقول في نظره شكل من أشكال السلوك الاجتماعي الذي تضبطه قواعد، وهي نوعان[4]:

قواعد معيارية: موضوعها السلوكيات أو الأعمال التي توجد مستقلة عنها مثل: قواعد اللباقة والتأدب التي تحكم العلاقات بين الأفراد.

قواعد تكوينية: بالمقابل هي التي تخلق الأنشطة التي ليس لها وجود مستقل مثل القواعد التي تحكم الألعاب.

---

[1] آن ريبول وجاك موشلار، التداولية اليوم علم جديد في التواصل، ص: 33.

[2] المصدر نفسه، ص: 33.

[3] خالد ميلاد، الإنشاء بين التركيب و الدلالة ، ص : 500 ، وينظر: آن ريبول و جاك موشلار، القاموس الموسوعي للتداولية، ص: 75-76.

[4] محمود أحمد نحلة، آ فاق جديدة في البحث اللغوي المعاصر، ص: 69.

5-ب-1- مرحلة الأفعال الكلامية المباشرة:

قام (سيرل) بتعديل التقسيم الذي قدّمه (أوستين) للأفعال الكلامية فجعله أربعة أقسام[1]؛ إذ أبقى منها على قسمين الإنجازي والتأثيري، لكنه جعل القسم الأول وهو الفعل القولي قسمين: أحدهما الفعل اللفظي (النطقي، التعبيري)، ويشمل الجوانب الصوتية والنحوية والمعجمية. أمّا الثاني الفعل القضوي يشمل المتحدث عنه أو المرجع، والمتحدّث به(الإسناد)، ونصّ على أنّ الفعل القضوي لا يقع وحده، بل يستخدم دائما مع فعل إنجازي في إطار فعل كلامي مركّب؛ لأنك لا تستطيع أن تنطق بفعل قضوي دون أن يكون لك مقصد من نطقه. كما نصّ على أنّ الفعل الإنجازي هو الوحدة الصغرى للاتصال اللغوي، ورأى أنه عند النطق بأي جملة ينجز المتكلم ثلاثة أنواع من الأفعال في وقت واحد، لإيضاح ذلك نذكر الجمل الآتية[2]:

1 قرأ زيد الكتاب. 2 .أيقرأ زيد الكتاب؟

3.يا زيد اقرأ الكتاب. 4. لو يقرأ زيد الكتاب.

5-ب-2- تقسيم الفعل الكلامي عند (سيرل) :

1)الفعل القولي : ويتمثل في التلفظ بعبارة لغوية ما طبقا للقواعد الصوتية والتركيبية لتلك اللغة على نحو صحيح (وهو يضمّ كل من الفعل الصوتي والتركيبي عند أوستين).

2) الفعل القضوي: يقابل الفعل الدلالي عند (أوستين) الذي كان جزءا من "فعل القول" بالإضافة إلى الفعل الصوتي والتركيبي، إلا أن (سيرل) جعله قسما مستقلا عن هذه الأفعال، وينقسم الفعل "القضوي" حسبه إلى فرعين أساسيين وهما:

فعل الإحالة: يسهم في ربط الصلة بين المتكلمين.

فعل الحمل: هو الإسناد؛ أي أن نسند نسبة المحمول أو الحمل إلى الموضوع المحال عليه.

[1] محمود أحمد نحلة، آ فاق جديدة في البحث اللغوي المعاصر ، ص: 72،71.

[2] المصدر نفسه، ص: 73،72.

3) ا **لفعل الإنجازي(الفعل المتضمن في القول):** هو الفعل الذي يتحقق في الواقع بمجرد التلفظ به؛ فقد يكون أمرا مثلا أو تهديدا أو نصحا أو تمنيا مثل "آمرك، أنصحك، أعدك". فهذه الأفعال من شأنها تغيير العلاقة بين المتكلمين (التوكيد، الوعيد، ...).

4) **الفعل التأثيري(الفعل الناتج عن القول)** : يتمثّل فيما يمكن أن يحدثه الفعل الإنجازي في متلقيه من تأثير على قناعاته، وأفكاره، ومشاعره، وعواطفه، ويظهر أثره في سلوك المتلقي. فالإستفهام – مثلا– قد يكون هدفه تملق مخاطب أول، إظهار التواضع لمخاطب ثاني، أو مضايقة مخاطب ثالث... .

لا يهتم (سيرل) إلا بالأعمال المتضمنة في القول. فلقد شك في وجود أعمال تأثير بالقول ولم يحفل بحق، على سبيل المثال، بالأعمال القولية. يتمثل إسهامه الرئيسي في التمييز داخل الجملة بين ما يتصل بالعمل المتضمن في القول في حد ذاته، وهو ما يسميه واسم القوة المتضمنة في القول، وما يتصل بمضمون العمل(الفعل) وهو ما يسميه واسم المحتوى القضوي. وعلى هذا النحو فإننا في جملة "أعدك بأن أحضر غدا" نجد أنّ "أعدك" هو واسم القوة المتضمنة في القول وأن "أحضر غدا" هو واسم المحتوى القضوي. وهكذا فإنّ القائل الذي يتلفظ بجملة "أعدك بأن أحضر غدا" يقصد في مقام أول الوعد بأن يحضر غدا، ويحقق هذا المقصد بفضل قواعد لسانية تواضعية تحدد دلالة جملة "أعدك بأن أحضر غدا". وبعبارة أخرى فإن للقائل نية الوعد غدا ويحقق هذه النية بإنتاج جملة "أعدك بأن أحضر غدا"، لأنه ينوي وهو يتلفظ بهذه الجملة أن يبلغ مخاطبه بقصده الوعد بأن يحضر غدا لما لمخاطبه من معرفة بالقواعد المتحكمة في معنى عبارات اللغة التي يتكلمانها. وعلى هذا النحو، فإنّ للقائل مقصدين هما:

أ) الوعد بالحضور غدا؛

ب)إبلاغ هذا المقصد من خلال إنتاج جملة "أعدك بالحضور غدا" بموجب القواعد التواضعية المتحكمة في تأويل هذه الجملة في اللغة المشتركة[1].

يشير (سيرل)، من خلال ما سبق، إلى أنّه توجد دلائل متنوعة تدل على القوة الإنجازية تسمى بدليل القوة الإنجازية "indicateur de la force illocutionnaire "يبين لنا نوع الفعل الإنجازي الذي يؤديه المتكلم بنطقه للجملة، ويتمثل في اللغة الإنجليزية في النّبر accent، والتنغيم

[1] آن ريبول و جاك موشلار، التداولية اليوم علم جديد في التواصل، ص: 33، 34.

intonation، وفي علامات الترقيم ponctuation في اللغة المكتوبة، وصيغة الفعل mode وما يسمّى بالأفعال الأدائية performatif[1].

يذهب (سيرل) إلى أن كل جملة معنى، و بالإمكان تّسخير هذا المعنى لانجاز فعل أو مجموعة أفعال لغوية، بالنظر إلى أنّ معنى الجملة مستقل عن الأفعال الإنجازية والتأثيرية التي تنجزها الجملة؛ ذلك أنّ اللغة التي يستعملها المتكلم تتكون من ألفاظ ذات دلالات معجمية غير خاضعة لإرادة المتكلم[2]، وقد تمكّن من التمييز بين نوعين من الدلالة الحملية: الدلالة العامة للحمل، والدلالة الخاصة للحمل:

- الدلالة العامة للحمل (الإسناد): تتمثل في المعنى العام المستفاد من ضم المحمول إلى الموضوع ومتعلقاتهما في جملة ما، فهو معنى ساكن لا يتجاوز الدلالة الحرفية للجملة، ولا يتغير بتغير مقامات القول.
- الدلالة الخاصة للحمل: تتمثل في ما يضيفه المتكلمون على ملفوظاتهم أثناء التلفظ بها بحيث تصطبغ مضامين القول بمواقف المتحدث وآرائه وأفكاره الخاصة وبمعتقداته وثقافته وتقاليده، فيكون المعنى بذلك متغيرا بتغير مواقف المتحدثين وشخصياتهم أثناء العملية التواصلية.

وعليه، فهو يميز بين الدلالة المقالية والدلالة المقامية، أمّا الدلالة الأولى فثابتة في حين تعد الثانية متغيرة لتغير مقامات القول[3]. ومعنى هذا أنّ المعنى الحرفي – في نظر (سيرل)– معنى وارد أثناء عملية الوصف اللغوي. لذلك عدّ أقرب الفلاسفة اللغويين إلى تشومسكي؛ لأنه يعترف بوجود دلالة لاصقة بالجملة.[4]

فهو يؤسّس صيغته لنظرية الأفعال الكلامية على مقولة تعتبر أنّ لقائل جملة ما مقصدا مزدوجا يتمثل في إبلاغ محتوى جملته، والإعلام بهذا المقصد الأول بموجب قواعد تواضعية تتحكم في تأويل هذه الجملة في اللغة المشتركة، وتشبه هذه الرؤية جزئيا ما اقترحه (غرايس)[5].

[1] محمود أحمد نحلة، آفاق جديدة في البحث اللغوي المعاصر، ص: 73.

[2] العياشي أدراوي، الاستلزام الحواري، ص: 92.

[3] يحي بعيطيش، نحو نظرية وظيفية للنحو العربي، ص: 169.

[4] العياشي أدراوي، الاستلزام الحواري، ص: 93.

[5] آن ريبول و جاك موشلار، التداولية اليوم علم جديد في التواصل، ص: 54.

ممّا سبق، يبدو أنّ محصلة النظر في نظرية الفعل الكلامي عند (سيرل) تكمن في التفريق بين غرض الفعل ومحتواه القضوي وقوّته، فأما الغرض "الإنجاز" فيعني به القصد من الفعل، فإذا قيل:

*متى سيأتي محمد؟ كان الغرض استفهاما.

*سيأتي محمد غدا. كان الغرض إخبارا.

*محمد لن يأتي غدا. كان الغرض نفيا.

أمّا المحتوى القضوي (المعنى الأصلي للقضية)، فهو قاسم مشترك بينها يعبر عن قضية إتيان محمد. أمّا قوة الفعل فهي جزء من معناه الدلالي والمراد بها: الشدة أو الضعف اللذان يمكن أن يعرض بأحدهما غرض إنجازي واحد في سياق بعينه من سياقات استعمال المنطوق.

5-ب-3- شروط الملاءمة:

يتمثل هذا الإسهام الثاني لـ(سيرل) في تحديده للشروط التي بمقتضاها يكلل عمل متضمن في القول بالنجاح. فيميز بين القواعد التحضيرية ذات الصلة بمقام التواصل (يتحدث المتخاطبون اللغة نفسها، ويتحدثون بنزاهة... الخ)، وقاعدة المحتوى القضوي (يقتضي الوعد من القائل أن يسند إلى نفسه إنجاز عمل في المستقبل)، والقواعد الأولية المتعلقة باعتقادات تمثل خلفية (يتمنى من تلفظ بأمر أن ينجز العمل الذي أمر به، وليس بديهيا أن ينجز دون هذا الأمر)، وقاعدة النزاهة ذات الصلة بالحالة الذهنية للقائل (ينبغي عليه أن يكون عند الإثبات أو الوعد نزيها)، والقاعدة الجوهرية التي تحدد نوع التعهد الذي قدمه أحد المتخاطبين (يقتضي الوعد أو التقرير التزام القائل بخصوص مقاصده أو اعتقاداته)، وقواعد المقصد والمواضعة التي تحدد مقاصد المتكلم والكيفية التي ينفذ بها هذه المقاصد بفضل المواضعات اللغوية، كما ذكر آنفا. ومكن هذا التحديد (سيرل) من تقديم تصنيف جديد للأعمال اللغوية كان أساسا لمنطق الأعمال المتضمنة في القول[1].

[1] آن ريبول وجاك موشلار، التداولية اليوم علم جديد في التواصل، ص: 34.

5-ب-4- معايير تصنيف الأفعال الكلامية عند (سيرل):

قدّم (سيرل) مجموعة من المعايير لتصنيف الأفعال المتضمنة في القول حصرها في اثني عشر بعدا يختلف بها كل فعل إنجازي عن الآخر، وهي[1]:

- الهدف من العمل: ويوافق الهدف المتضّمن في القول الشروط الأساسية في تحليل (سيرل) للأعمال اللغوية وهو يمثل جزء من القوة المتضمنة في القول.
- اتجاه المطابقة بين الكلمات والعالم: ويتعلق الأمر بالمحتوى القضوي للعمل وهو جزء من هدفه المتضمن في القول أو انعكاساته، ففي الإخباريات يجب أن تطابق الكلمات العالم وفي الوعد بالمقابل يجب أن يطابق العالم بواسطة أعمال المتكلم الكلمات.
- الحالات النفسية المعبر عنها: وتوافق تحليل الأعمال اللغوية.
- القوة التي يعرض بها الهدف المتضمن في القول: كثيرا ما ترتبط بدرجة التصريح بالعمل قوة وضعفا أو بالفعل الإنشائي المستعمل إذا كان العمل صريحا.
- منزلة كل من المتكلم والمخاطب وتأثيرها في قوة القول المتضمنة في القول: ويوافق هذا الشرط أحد الشروط التمهيدية في الأعمال اللغوية.
- علاقات القول بمصالح المتكلم والمخاطب: ويوافق هذا أيضا أحد الشروط التمهيدية .
- العلاقات مع بقية الخطاب: يتعلق أساسا بالتبيينيات(التوضيحيات) في تصنيف (أوستين) أي الأقوال من نوع: أجاب واستخلص واعترض... .
- الاختلافات في المحتوى القضوي والتي تحددها آليات مرتبطة بالقوة المتضمنة في القول: كالاختلاف بين الإخبار و التوقع.
- الاختلافات بين الأعمال التي لا يمكن أن تتحقق إلا بواسطة أعمال لغوية و الأعمال التي يمكن أن تتحقق أيضا بطرق أخرى: يمكننا أن نتّخذ قرارا أو أن نعرض تشخيصا الخ...، دون أن نقول إننا نفعل ذلك في حين أنه لا يمكننا أن نقسم دون أن نقول إننا نقسم.
- الاختلافات بين الأعمال التي تتطلب مؤسسات غير لغوية لتحقيقها والأعمال التي لا تتطلّب ذلك: نستحضر هنا إعلان الحرب، والزواج ....الخ.
- الاختلافات بين الأعمال التي يوافق الفعل فيها استعمالا إنشائيا والأعمال التي لا يستعمل فيها هذا الاستعمال: مثل أفعال: تبّجح، وهدد.

[1] آن ريبول وجاك موشلار، القاموس الموسوعي للتداولية، ص: 75،74.

- أسلوب تحقيق العمل، مثل الفرق بين أعلن وأسرّ.

5-ب-5- تصنيف (سيرل) للأفعال الكلامية: تجاوز (سيرل) في مراحل مختلفة تصنيف أوستين للأعمال التي ننجزها بالقول ليضع تصنيفا أعم وأشمل لما نفعله باللغة[1]، وقدّم تصنيفا بديلا يقوم على ثلاثة أسس منهجية وهي[2]:

1) الغرض الإنجازي.
2) اتجاه المطابقة.
3) شرط الإخلاص(الصدق).

واستنادا لهذه الأسس جعل هذه الأصناف خمسة[3]:

الإخباريات أو التمثيليات(التقريريات) LES ASSERTIFS: الهدف المتضمن في القول فيها التزام المتكلم بصدق القضية المعبر عنها، وتطابق الكلمات العالم، والحالة النفسية هي الاعتقاد، وترتبط درجة الالتزام بالفعل المستعمل.

التوجيهيات(الطلبيات) LES DIRECTIFS : الهدف المتضمن في القول للتوجيهيات هو أنّ المتكلم يسعى إلى أن يجعل المخاطب يقوم بشيء ما واتجاه المطابقة من العالم إلى الكلمات والموقف الموافق لشرط النزاهة هو الرغبة، والمحتوى القضوي هو أن المخاطب يجب أن يفعل شيئا ما.

الوعديات LES PROMISSIFS: الهدف المتضمن في القول للوعديات هو التزام المتكلم بتحقيق عمل ما واتجاه المطابقة من العالم إلى الكلمات، ويتعلّق شرط النزاهة بالقصد، والمحتوى القضوي هو أن المتكلم سيقوم بشيء ما.

التعبيريات (الإفصاحيات، البوحيات)LES EXPRESSIFS: الهدف المتضمن في القول للتعبيريات هو التعبير عن الحالة النفسية التي يخصصها شرط النزاهة بالنسبة إلى حالة الأشياء التي يخصصها المحتوى القضوي، وتخلو التعبيريات من اتجاه المطابقة، وصدق القضية المعبّر عنها صدق محتواها.

الإيقاعيات(التصريحيات) LES DECLARATIFS: تتميز بكونها تحدث صدق محتواها القضوي، وهي الأعمال التي في بداية نظرية الأفعال الكلامية ضمن صنف الانشائيات (الإنشاء غير

[1] خالد ميلاد، الإنشاء بين التركيب والدلالة، ص: 504.
[2] محمود أحمد نحلة، آفاق جديدة في البحث اللغوي المعاصر، ص: 49.
[3] آن ريبول وجاك موشلار، القاموس الموسوعي للتداولية، ص: 76.

الطلبي بالمفهوم التراثي البلاغي)، وتستلزم مؤسسة غير لغوية، ومنازل خاصة لكل من المتكلم والمخاطب، واتجاه المطابقة مزدوج فهو من الكلمات إلى العالم، ومن العالم إلى الكلمات، والغرض منها إحداث تغيير في العالم الخارجي.

5-ب-6- مرحلة الفعل الكلامي غير المباشر:

مرّ في البحث أنّ مقالة (غرايس) (1975) مثلت بداية لتناول ظاهرة الفعل الكلامي غير المباشر، فإذا كانت أعمال (أوستين) ركزت على إنجازية الأفعال المباشرة من خلال المعنى الحرفي الذي يكشف عن المقاصد، فإنّ جهود (سيرل) ركزت بالأساس على الجانب المرتبط بأفعال اللغة المباشرة وغير المباشرة، أمّا (غرايس) فانطلق من خلال اعتقاده أنّ الفعل اللغوي المباشر لا يمثل حلا لمشكل المعنى، ورأى" من خلال الأمثلة التي عرضها أنّ تأويل جملة ما غالبا ما يتجاوز كثيرا الدلالة التي تعزوها إليها بالمواضعة[1]. وعليه، يمكن عد أعمال (غرايس) و(سيرل) تطويرا لنظرية الأفعال الكلامية بعد (أوستين). للإشارة، فانّ الفعل اللغوي غير المباشر من الظواهر التي تصدى لها الفلاسفة التحليليون، وأكدوا على أنّ الظاهرة لا يمكن أن تهمش في إطار النظرية اللغوية بالنظر إلى انّه يلاحظ وجود احتمال تأويلين دلاليين للجملة يمكن حسب المقام الذي أنجزت فيه أن تقوم بفعلين لغويين:

فعل لغوي مباشر (دلالة لغوية مباشرة)، فعل لغوي غير مباشر(دلالة لغوية غير مباشرة).

فعادة ما توجد في اللغة جمل تحتمل تأويلين دلاليين[2]:

- تأويلا دلاليا يطفو على سطح الجملة، وتدل عليه قرائن لفظية.
- تأويلا دلاليا لا يطفو على سطح الجملة، ولا توجد قرائن لفظية تدل عليه.

ففي مثل هذه الجمل، وضمن سياقات معينة نقوم بفعلين كلاميين اثنين: فعل كلامي مباشر، وفعل كلامي غير مباشر. مثال ذلك قوله تعالى:{ رَبَّنَا لَا تُؤَاخِذْنَا إِنْ نَسِينَا أَوْ أَخْطَأْنَا} [البقرة، 286] فالآية تنجز فعلا كلامي مباشرا، هو النهي، غير أنّ المنجز للآية في السياق القرآني الذي وردت فيه ينجز فعلا كلامي غير مباشر يتمثل في المعنى المشتق من المعنى الأصلي وهو الدعاء، سمى (غرايس) هذه الظاهرة بالاستلزام الحواري، وصار يميز بين القوة الإنجازية الحرفية والقوة الإنجازية

[1] آن ريبول وجاك موشلار، التداولية اليوم علم جديد في التواصل، ص: 55.

[2] العياشي أدراوي، الاستلزام الحواري، ص: 96.

المستلزمة، الأولى مدركة مقاليا، والثانية مدركة مقاميا، ولا قرائن تدل عليها في صورة الجملة، ويحيل هذا إلى أننا بصدد ثلاث مستويات دلالية:

- المحتوى القضوي (معاني المفردات التي تكون الآية).
- القوة الإنجازية الحرفية(النهي).
- القوة الإنجازية المستلزمة(الدعاء).

فالاستلزام الحواري إذا، آلية تمكن المتخاطبين من الانتقال من المعنى الحرفي إلى المعنى المستلزم عند خرق أي قاعدة من قواعد الحوار مادام مبدأ التعاون قائما، وما دامت هناك خلفية معرفية مشتركة بين المتخاطبين، وقد استثمرت هذه الآلية من لدن (سيرل) لتعميق وشرح ظاهرة الأفعال الكلامية غير المباشرة، فَعُدَّ، بذلك، من الأوائل الذين اهتموا بدراسة الأفعال الكلامية غير المباشرة والتي يرى أنها الحالات التي يكون فيها معنى القول مخالفا تماما لمعنى الجملة بطرق وكيفيات مختلفة. بجدر التنبيه أنّ النظر إلى التعبير عن القصد من لدن المرسل هو ما يمكن أن يكون الأساس في تقسيم الباحثين الأفعال الكلامية إلى أفعال كلامية مباشرة وأخرى غير مباشرة مثلما سنرى عند (سيرل)؛ "إذ اشترط جعل القصدية وسيلة للتمييز بين أنواع الخطاب"[1]، كما "تجلى ذلك عند (غرايس) في خرق أي من قواعد مبدأ التعاون، الذي ينشأ عنه الاستلزام الحواري، ليضيف بعدا قصديا لنظريات المعنى، وذلك من خلال طرحه هذا المبدأ في الحوار، والتأكيد على أهمية قواعده في الاستلزام الحواري"[2]، كما مرّ في البحث.

ففي الأفعال الكلامية غير المباشرة ينجز المتكلم إضافة إلى الدلالة الحرفية للجملة دلالة أخرى غير حرفية، دلالة مدركة مقاميا وسياقيا. يرى (سيرل) أن القائل في عمل لغوي من قبيل "هل بإمكانك أن تناولني الملح" لا ينجز عملا لغويا واحدا، بل اثنين: عملا أوليا وهو الالتماس الذي ينجز بواسطة عمل ثانوي وهو الاستفهام، وبالتالي هناك قوتان إنجازيتان:

- قوة إنجازيه حرفية(غير مقصودة، دلالة حرفية، دلالة طبيعية عند (غرايس)).
- قوة إنجازيه مستلزمة(مقصودة، دلالة غير حرفية، دلالة غير طبيعية عند (غرايس)) .

[1] محمد مفتاح، تحليل الخطاب الشعري، المركز الثقافي العربي، لبنان ، المغرب ، ص : 166 .

[2] الشهري، استراتيجيات الخطاب ، ص : 44 .

فالقوة الإنجازية الحرفية نستدل عليها من القرائن اللفظية "أداة الاستفهام" و"علامة الاستفهام" أمّا القوة الإنجازية المستلزمة فتفتقر إلى القرائن المقالية، وتتمثّل هذه القوة الإنجازية في معنى الالتماس،" وعلى المخاطب أن يتبين ذلك، بعد أن أدرك أن القائل لا يستفهم عن قدرته واستطاعته، وإنما يلتمس في المقام القيام بالفعل"[1]، ففي الفعل الكلامي غير المباشر" يفترض (سيرل) أن يبلغ المتكلم إلى السامع معطيات أكثر مما يقول فعليا باعتماده على معلومات تمثل خلفية مشتركة بينهما، وهي معلومات لغوية وغير لغوية في آن معا"[2]، والمشكلة في هذا النوع من الأفعال هو كيف يقول المتكلم شيء ويعني شيئا آخر؟ ثم كيف يكون ممكنا أن يسمع المخاطب شيئا له معنى، ويفهم منه معنى آخر؟ لقد حاول (سيرل) لحل هذا الإشكال أن يستثمر المفاهيم التي جاء بها (غرايس) المتمثلة في مبدأ التعاون الحواري بين المتكلم والسامع، وقدرة المخاطب على الاستدلال، ومبادئ نظرية أفعال الكلام. وأورد مثالا لتوضيح معنى الفعل الكلامي غير المباشر:

(س): لنذهب إلى السينما هذه الليلة.

(ع): يجب أن أراجع دروسي.

تتضمّن العبارة (1) اقتراحا بالذهاب إلى السينما استنادا إلى معناه الحرفي والقرائن الدالة عليه في حين تمثّل العبارة (2) إنجازا لفعلين أحدهما مباشر وهو الإخبار بموعد الامتحان والآخر غير مباشر وهو الاعتذار عن عدم تلبية الدعوة.

والسؤال المطروح هو كيف تمكّن (س) من فهم رد (ع) على أنه يمثل ردا سلبيا على دعوته؟ يسمي (سيرل) رفض (ع) لدعوة (س) بالفعل الإنجازي الأولي الذي يخفي وراءه فعلا آخر يسميه الفعل الإنجازي الثانوي وهو إدعاؤه المراجعة، والفعل الإنجازي غير المباشر بنوعيه محوّل عن الفعل الإنجازي المباشر، ومن ثم" فإن الفعل الإنجازي غير المباشر يتضمّن الفعل المباشر، ولا ينعكس"[3]. ويقترح (سيرل) مجموعة من الاستدلالات للانتقال من الإثبات إلى الرفض[4].

[1] آن ريبول و جاك موشلار، التداولية اليوم علم جديد في التواصل، ص: 267- 268.

[2] آن ريبول و جاك موشلار، القاموس الموسوعي للتداولية، ص: 220.

[3] محمود أحمد نحلة ، آفاق جديدة في البحث اللغوي المعاصر ، ص : 84

[4] مبدأ الاستدلال عنصر مهم في مسار الفهم يثيره (سيرل) عندما يقترح صياغة صريحة لمراحل فهم فعل كلامي غير مباشر ، حول هذه الخطوات الاستدلالية ، ينظر : فيليب بلانشيه ، التداولية من أوستين إلى غوفمان ، ص : 152 .

تجدر الإشارة في هذا المقام أنّ بعض الباحثين لاحظ أننا نتواصل بالأفعال الإنجازية غير المباشرة أكثر من الإنجازية المباشرة، فالأفعال الإنجازية التي لا تستخدم إلا مباشرة قليلة جدا، وهي تقتصر في الغالب على ما يسمى الأفعال المؤسساتية أو التشريعية كالتوكيل، والوصية، والتوريث، والإجارة ونحوها؛لأن الأفعال الكلامية إن استخدمت هنا غير مباشرة فسوف تؤدي إلى اللبس وضياع الحقوق. على أنه من الممكن وضع بعض الضوابط للتمييز بين هذين النوعين من الأفعال (المباشرة وغير المباشرة) بتحديد ثلاثة فروق جوهرية[1]:

- القوة الإنجازية للأفعال المباشرة تظل ملازمة لها في مختلف المقامات. أما الأفعال الإنجازية غير المباشرة فموكولة إلى المقام لا تظهر قوتها الإنجازية إلا فيه.
- القوة الإنجازية للأفعال الإنجازية غير المباشرة يجوز أن تلغى فإذا قال لك صاحبك : أتذهب معي إلى المكتبة ؟ فقد تلغى القوة الإنجازية غير المباشرة وهي الطلب ليقتصر الفعل على قوته الإنجازية المباشرة و هي الاستفهام.
- القوة الإنجازية غير المباشرة لا يتوصل إليها إلا عبر عمليات ذهنية استدلالية متفاوتة البساطة والتعقيد، أما القوة الإنجازية المباشرة فتؤخذ مباشرة من التركيب نفسه. من هنا لم تعن النظريات الشكلية إلا بالقوة الإنجازية المباشرة أو الحرفية.

ونظرا لأهمية هذا النوع من الأفعال الكلامية(غير المباشرة) فقد تطرق (دوروتي فرنك) إلى الوظيفة الاجتماعية للأفعال غير المباشرة ويرى أنّ من بين وظائفها: تحاشي المحظورات، التحايل على حواجز غير مرغوب فيها، تفادي مطلب غير مبرر، أو خلق إمكانيات واسعة تمكن من الاهتداء إلى مخرج[2]، أو وجود العديد من المحظورات التي تمنع المتكلم من التصريح كالدين والعادات والأخلاق والسياسة، وقد يتجلى ذلك في وجود بعض الألفاظ المحاطة بِـ"قانون الصمت" والتي يمتنع المتكلمون عن التصريح بها، كما يلجأ بعض المتكلمين إلى استعمال متضمنات القول حتى لا يجرحوا مشاعر المستمع[3]. ويعدّ (سيرل) التوجيهيات directives المجال الأصلح لدراسة الأفعال الإنجازية غير المباشرة[4]؛ لأن متطلبات الحوار العادي وأدبياته لا تقتضي التلفظ بجمل أمرية خالصة يفهم منها نوع

[1] محمود أحمد نحلة، آفاق جديدة في البحث اللغوي المعاصر، ص: 82 – 83.

[2] الجيلالي دلاش، مدخل إلى اللسانيات التداولية، ص: 31.

[3] عمر بلخير، تحليل الخطاب المسرحي في ضوء النظرية التداولية، ص: 111.

[4] محمود أحمد نحلة، آفاق جديدة في البحث اللغوي المعاصر، ص: 81.

من الفرض والإجبار، ففي مثل هذه الأفعال يكون توخي التأدّب هو السبب في العدول عن الأساليب الإنجازية المباشرة إلى الأساليب غير المباشرة.

إذن، يمكن القول أنّ الجهد الذي بذله (سيرل) في عرض الأفعال الكلامية المباشرة وغير المباشرة عمل يجمع بين القيمة الفلسفية واللغوية للنظرية، لاسيما تحليله للمكونات والأسس التصنيفية لعناصر القوة المتضمنة في القول، واعتماده على القصد والمواضعة في التحليل، ونزوعه في ذلك إلى التدقيق وتقصّي الجزئيات،رغم ذلك، فقد عرفت نظريته كثيرا من الانتقادات المتداخلة، والتي تدعو إلى إعادة النظر في بعض ما جاء فيها. من ذلك، "أنّ بعض مصطلحاتها مبهمة ومتداخلة وبعضها غير واضح، كما أنّها قصرت تمييزها بين أفعال الخطاب على النتاج اللغوي فقط ومفهوم السياق العرفي، وهو الهدف المركزي لهذه النظرية، والبحث يقتضي أن تشمل أنظمة التواصل والإشارات اللغوية وغير اللغوية"[1]. وحاول (فوندرليش) الاهتمام بتحليلات (سيرل) ومقولات (أوستين)، واهتم أكثر بناحية المتلقي في الحدث الكلامي، وأشار بعناية إلى أنّ على المستمع أو المتلقي أن يتبع قواعد محددة للتلقي من حيث مراعاته للموقف أو للعرف الاجتماعي الذي تفرضه الجماعة، كما يلزمه أن يأخذ الافتراضات التي يفرضها حدث المتكلم بعين الاعتبار، وهنا يحمل (فوندرليش) قصة الحدث الكلامي شأنا أعلى للمتكلم والسامع، وعليه فإنه حدّد نوعين أساسيين من التفريق هما[2]:

1. التفريق بين التلقي و القبول(في جانب المستمع).
2. التفريق بين التوصيل، وتحقيق الهدف(في جانب المتكلم).

والفرق في الأول يتضح بمساعدة ردود الفعل الممكنة عند السامع، فإنّ السامع إذا لم يفهم فإنه سيطلب من المتكلم أن يعلّل أو يذكر أساسا لكلامه، وعندما يفهم ويقبل، فإنه سيعلن أنه مستعد لإنجاز الحدث، أو ينجزه بالفعل، وبهذه الموافقة من خلال السامع يوصف الحدث الكلامي بالنجاح ويوسم أنه قد أنجز بالفعل. ويتأكد المتكلم من توصيله المراد للسامع، وأنّ هدفه تحقق بالإنجاز[3].

وأولى إشارات (فوندرليش) هنا هو تأكيده على العلاقة بين قبول المستمع من ناحية وبين نجاح المتكلم في إنجاز غرضه، تلك العلاقة تجعل الفصل بين الفعل المتضمن في القول والفعل التأثيري محل تساؤل، فبينما افترض (أوستين) و(سيرل) أنّ الفعل المتضمن في القول وحده الذي

[1] محمود عكاشة، النظرية البرغماتية اللسانية، مكتبة الآداب، القاهرة، ط1، 2013، ص: 110.

[2] الطلحي، دلالة السياق، ص: 231.

[3] المصدر نفسه، ص: 231.

يخضع لقواعد اللغة الاجتماعية، يرى (فوندرليش) أنّ الفعل التأثيري يخضع أيضا إلى حد ما لذات القواعد الاجتماعية.[1]

لقد عرفت اللسانيات التداولية تطورا كبيرا بعد (أوستين) و(سيرل)، وذلك باتساع مجال دراستها حيث أصبحت تهتم بالعملية التواصلية، والعوامل المساهمة في نجاحها كالسياق والمواضعات اللغوية والاجتماعية، إضافة إلى الدور الذي يلعبه المتخاطبون شركاء التفاعل في إنجاح العملية التواصلية، وهي أمور تطرقا إليها في دراستهما للأفعال الكلامية، غير أنها تظهر بشكل أكبر مع (غرايس) من خلال اهتمامه بالمحادثة.

إنّ نظرية الأفعال الكلامية نظرية فلسفية لغوية، حققت انجازات علمية وفكرية من خلال تأسيس فعلي لحقل التداولية، ذلك أنها صنفت الأفعال حسب مقامات استخدامها، وخلقت مستوى جديد في توزيع الجمل تجاوز المستوى التركيبي والدلالي، هو المستوى التداولي؛ فمثلا جملة "هل أستطيع مساعدتك" ؟ لها مستوى تركيبي هو الاستفهام، ومستوى دلالي هو عملية المساعدة، ومستوى تداولي يتمثل في الاستدلالات الناتجة عن عملية المساعدة (الحقيبة ثقيلة، البحث عن شيء ...).

ويمكن القول أيضا، أنّ جهد (أوستين) في نظرية أفعال الكلام يتمحور حول خطاب إنجازي يحقق دلالة إنجازية مباشرة من خلال الأفعال المباشرة، في حين ارتكز الجهد الذي بذله (غرايس) في تداولية الخطاب الحواري الذي يحقق الدلالة التواصلية عبر نظرية الاستلزام الحواري. ويمكن القول كذلك أنّ "نظرية (غرايس) ومدرسته، ونظرية (سيرل) تتخذان الذات(المتكلم) منطلقا لخلق عملية التواصل، وإذا كان (غرايس) ميكانيكيا يحصر مقاصد المتكلم للتأثير في المتلقي بناء على ميثاق بينهما فإن (سيرل) بنى عليه، ولكنه عقد النظرية لتشمل كثيرا من الظواهر الإنسانية واللغوية، وأدمجها في نظرية الفكر والعمل، ومع ذلك، فهو يرجع بالدراسات اللغوية إلى منطلق فيزيولوجي ونفساني، وقلل من أهمية الطرف المجتمعي الذي يخلق التعابير ويعطيها معناها"[2].

ويضاف إلى ذلك، أنّ الوحدة الأساس في التحليل من منظور نظرية أفعال الكلام ليست هي الكلمة معزولة عن سياقها، ولا هي الجملة باعتبارها بناء نظريا صوريا، وإنما هي الملفوظ منظورا إليه داخل السياق اللساني ومقامه التداولي؛ فالتداولية حينما تبنت المفهوم نظرت إليه على أساس أنه

[1] الطلحي، دلالة السياق ، ص: 231.

[2] محمد مفتاح، تحليل الخطاب الشعري، ص: 166.

"محمل بمعنى ثابت، ذلك الذي يحمله إياه المتكلم، هذا المعنى هو الذي يفك شفرته المتلقي، والذي يملك نفس الشفرة ويتحدث نفس اللغة مع الباث"[1]، في هذا المفهوم للنشاط اللساني يكون المعنى مضمنا في الملفوظ، بحيث يكون الفهم مرتبطا معرفة قواعد الصرف والنحو، ولكن السياق يلعب دورا أساسيا محيطا (Périphérique) بحيث يمنح المعطيات التي تمكن من رفع الغموض عن الملفوظات[2].

حاصل النظر ممّا سبق، أنّ نظرية أفعال الكلام ترى" أن اللغة أسلوب عمل وليست تصديقا للتفكير"[3]، وتنطلق من المنطوقات المنجزة في سياقات معينة، وبطريقة معينة، ولذلك تتداخل دلالات المنطوقات بين التقرير والانجاز، وترتبط مباشرة بالسياق الذي تقال فيه. يقول (ليونز): "يتوجب علينا في تحليل الأعمال الكلامية أن نحسب حسابا لحقيقة أنّ الجمل تنطق ضمن سياقات معينة، وأنّ جزءا من معنى نقش الكلام المنطوق يستمد من السياق الذي نتج فيه ويتضح هذا تماما في إثارة التعابير المؤشرة التي سيشملها السياق"[4]. إلى جانب ذلك، فإنّ النظرية ضاربة بجذورها في الفكر اللساني القديم(وهذا ما يحاول البحث النظر فيه في الصفحات الموالية)، وكان ميدانها في دراسة اللغات الطبيعية من حيث كونها لغات تتيح لمستخدميها التعبير عن مقاصدهم بطرق ملتوية، على اعتبار أنّ الكلام العادي يلجأ في حالات كثيرة إلى إجراءات الصياغة غير المباشرة للأفعال الكلامية، بمعنى المواقف التي يخرج فيها مستعملو اللغة العادية بملفوظاتهم في الدلالة على المعنى الصريح إلى الدلالة على المعنى الإضافي الخفي، وهو بحاجة إلى تأويل، مع القيام بعملية استدلالية للوصول إلى مقاصد المتكلم. ولقد زاد (سيرل) ما سماه "معنى المتكلم"[5]؛ إذ كيف يقول شيئا ويعني شيئا آخر؟ وكيف يكون ممكنا أن يسمع المخاطب شيئا له معنى، ويفهم منه معنى آخر؟ كما حاول أن يضع الضوابط للتمييز بين الأفعال المباشرة وغير المباشرة، ومثل هذه الأسئلة وغيرها مازالت تبحث عن أجوبة شافية، وستشكل بالتأكيد حافزا لتطوير الفكر الإنساني الذي يسعى دائما للإحاطة بموضوع اللغة.

[1] Dominique Maingueneau : Analyser les textes de communication. Nathan. - Paris. 2000.p.5.

[2] Analyser les textes de communication: p06.

[3] بالمر، علم الدلالة، ترجمة مجيد الماشطة، الجامعة المستنصرية، بغداد، العراق، 1985، ص: 61.

[4] اللغة والمعنى والسياق، ص: 200.

[5] محمود أحمد نحلة، آفاق جديدة في البحث اللغوي المعاصر، ص:51.

الفصل الثالث :

نظرية الخبر و الإنشاء في التراث العربي تداوليا .

1. علم المعاني في الموروث البلاغي.
2. معايير التميز بين الخبر و الإنشاء .
3. قرينة القصد بين القدماء والتداوليين.
4. أقسام الفعل الكلامي بين القدماء و التداوليين .
5. معايير تصنيف الأقوال بين القدماء و التداوليين .
6. الأفعال الكلامية المباشرة عند القدماء .
7. الأفعال الكلامية غير المباشرة عند القدماء .

توطئة :

مرّ في البحث أنّ الحديث عن نظرية الأفعال الكلامية عند (أوستين) و(سيرل) يستجلي معاني الكلام وعلاقتها بالخارج على نحو شبيه إلى حد ما بقضايا الخبر والإنشاء في الدّرس التراثي، ومطابقة الخبر للخارج فيكون صدقا أو مخالفته له فيكون كذبا، أو عدم علاقته بالخارج ابتداء وهو الإنشاء. وإن كانت النظرية نشأت ابتداء على رفض التقسيم التقليدي (الخبر والإنشاء)، ومن ثم الاحتكام إلى معيار الصدق والكذب للفرق بينهما.

ونتيجة لهذا التقارب بين النظريتين، فقد بُحثت ظاهرة الأفعال الكلامية في تراثنا العربي ضمن ثنائية الخبر والإنشاء، واهتم بذلك كثير من العلماء، نحاة وبلاغيين وأصوليين، بل وفلاسفة ومنطقيين، ما جعل مقابلة هذه الآراء للمناهج الحديثة ضرورة معرفية، كما فرض هذا الواقع إعادة قراءة هذه الظاهرة قراءة معاصرة منفتحة على ما أفرزته الدراسات الحديثة من جهاز مفاهيمي، مع الابتعاد عن التكلف والتعسف في تطبيق ذلك على مفاهيم التراث تطبيقا قسريا، سعيا إلى إبراز البعد التواصلي الإبلاغي للظواهر الخطابية للّغة العربية.

لذلك، يجمع الباحثون على أنّ الأفعال الكلامية من أهم المفاهيم التداولية التي خاض فيها العلماء العرب في مختلف العلوم، وتندرج هذه الظاهرة التداولية ضمن مباحث عام المعاني، وهو العلم الذي" ليس شيئا إلا توخي معاني النحو ووجوهه وفروقه بين معاني الكلم"[1] ،وبالضبط مبحث "الخبر والإنشاء"، فمن أهم ما قدّم العلماء العرب أثناء خوضهم في مختلف الدراسات اللغوية تصورا قريبا من "نظرية الأفعال الكلامية" في الدراسات الحديثة، مع وجود بعض الاختلاف الذي تفرضه طبيعة أبحاثهم، دون نسيان التطورات التي خضعت لها الدراسات اللغوية منذ نشأتها إلى اليوم، يقول الباحث مسعود صحراوي:"وتندرج ظاهرة الأفعال الكلامية تحديدا ضمن الظاهرة الأسلوبية المعنونة بـ"الخبر والإنشاء" وما يتعلق بها من قضايا وفروع وتطبيقات ولذلك تعتبر نظرية الخبر والإنشاء عند العرب من الجانب المعرفي العام مكافئة لمفهوم الأفعال الكلامية"[2].

[1] عبد القاهر الجرجاني، دلائل الإعجاز، قرأه وعلق عليه محمود محمد شاكر، مكتبة الخانجي، القاهرة، مصر، ط5، 2004، ص: 525.

[2] التداولية عند العلماء العرب، ص: 49.

1 –علم المعاني في الموروث البلاغي:

قبل الحديث عن نظرية الخبر والإنشاء (التي هي جزء من علم المعاني) وعلاقتها بالأفعال الكلامية، وجبت الإشارة إلى أنّ مصطلح المعاني جاء عند البلاغيين ليدل على الوظائف النحوية للتراكيب، وقد كانت نشأة هذا المصطلح متأخرة نسبيا، على الرغم من أنّ البحث في مسائله قديم، يرجع إلى بداية تناول الأوضاع النحوية للتراكيب، فقد خصّ –مثلا– ابن فارس معاني الكلام بباب في كتابه الصاحبي، فقال: "وهي –أي معاني الكلام– عند بعض أهل العلم عشرة: خبر، واستخبار، وأمر، ونهي، ودعاء، وطلب، وعرض، وتحضيض، وتمن، وتعجب"[1].

أمّا عبد القاهر الجرجاني(ت471 هـ) فلم يكن يخطر بباله تقسيم البلاغة هذا التقسيم الذي عرفت به عند العلماء المتأخرين، لكنه وهو بصدد تفسير نظريته النظم والتدليل على الإعجاز بها، وضع أصول علم المعاني وأسس قواعده[2]. فحينما عرض الجرجاني للبلاغة عرضها وبحث فيها ككل، فالصور البيانية (تشمل علم المعاني عند المتأخرين) التي بحثها في الدلائل لم يبحثها بحثا بلاغيا منفصلا عن بقية البحوث، وإنّما بحثها ليطبق عليها فكرة النظم، وما يستتبعها من دلالات إضافية.[3]

فمع عبد القاهر الجرجاني يلاحظ أيضا استعمال عبارة معاني النحو بشكل أوسع حيث كانت المحور الأساسي الذي تدور عليه نظرية النظم؛ فقد عالج كثيرا من المباحث التي تدور في فلك معاني النحو كالذكر والحذف، والتقديم، والتأخير.... بهدف إدراك الفروق الدقيقة التي تتجلى في الاستعمالات المختلفة للتراكيب. لقد" وردت نصوص كثيرة تؤكد المعنى الذي يريد عبد القاهر إثباته من أنّ النظم في جوهره هو النحو في أحكامه، لا من حيث الصحة والفساد، بل من حيث المزية والفضل[4]"، فعلى عكس النحويين تجاوز الجرجاني الصيغة إلى المعنى، وعالج الترابط القائم بين الخصائص الشكلية والخصائص التداولية للعبارات والأساليب النحوية، فعبد القاهر اهتم بالتراكيب وتعلق الكلام بعضه ببعض، ومنذ البداية يشرح نظريته في النظم قائلا: "معلوم أنّ ليس النظم سوى تعليق الكلم يعضها

[1] الصاحبي في فقه اللغة، علق عليه ووضع حواشيه أحمد حسن بسج، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، 1997، ط1، ص: 133.

[2] عبد الفتاح لاشين، التراكيب النحوية من الوجهة البلاغية عند عبد القاهر، دار المريخ للنشر، الرياض، السعودية، دط، دت، ص: 192.

[3] المصدر نفسه، ص: 193.

[4] عبد القادر حسين، أثر النحاة في البحث البلاغي، دار غريب للطباعة والنشر والتوزيع، القاهرة، 1998، ص: 382.

ببعض، وجعل بعضها بسبب من بعض. والكلم ثلاث: اسم وفعل وحرف، وللتعليق فيها طرق معلومة، وهو لا يعدو ثلاثة أقسام: تعلق اسم باسم، وتعلق اسم بفعل، وتعلق حرف بهما"[1].

فنظرية النظم عند الجرجاني تقوم على أساس أن التعالق القائم بين الجملة تعالق نحوي بلاغي، وأنّ اللفظ تابع للمعنى ويعكس ترتيبه في النطق ترتيب المعاني في النفس: "وأما نظم الكلم فليس الأمر فيه كذلك، [أي لا يشبه نظم الحروف]، لأنك تقتفي في نظمها آثار المعاني، وترتبها على حسب ترتيب المعاني في النفس.فهو إذا نظم يعتبر فيه حال المنظوم مع بعض، وليس هو النظم الذي معناه ضمّ الشيء كيف جاء واتفق"[2]. ثم يضيف قائلا:"والفائدة في معرفة هذا الفرق أنك إذا عرفته عرفت أنّ ليس الغرض بنظم الكلم أن توالت ألفاظها في النطق، بل أن تناسقت دلالتها والتقت معانيها على الوجه الذي اقتضاه العقل"[3].وليس النظم عند الجرجاني إلا توخي معاني النحو وأحكامه: "اعلم أنّ ليس النظم إلا أن تضع كلامك الوضع الذي يقتضيه علم النحو، وتعمل على قوانينه وأصوله، وتعرف مناهجه التي نهجت له فلا تزيغ عنها، وتحفظ الرسوم التي رسمت لك، فلا تخل بشيء منها ....ويتصرف في التعريف والتنكير، والتقديم والتأخير في الكلام كله، وفي الحذف والتكرار، والإضمار والإظهار، فيصيب بكل من ذلك مكانه، ويستعمله على الصحة وعلى ما ينبغي له"[4]. ففي" هذه الفقرة أخطر ما في الكتاب، وأعظم أثرا علي اللاحقين، لأنها ضمت أبحاث علم المعاني كلّه، ولم تترك منه شيئا – وهذا إذا استثنينا الطلب – وهي فقرة بناها على أبواب النحو ووجوهه وفروقه[5]، وفيها دليل على أنّ عبد القاهر له الفضل في بناء علم المعاني[6].

ما أردنا التأكيد عليه من خلال هذه الإشارات عن نظرية النظم –التي سوف نستنطقها في محطات لاحقة من البحث– أنّها مثلت منهجا للتفكير اللغوي عند الجرجاني، وعكست ثقافته اللغوية التي انطلقت من البحث في الإعجاز القرآني، وتوسعت ليصل صداها إلى حدود الثقافة اللسانية المعاصرة من خلال تماشيها مع ما وصل إليه علم اللسان الحديث من آراء، حيث يقرّر الجرجاني ما

[1] الجرجاني، دلائل الإعجاز، ص: 4.
[2] المصدر نفسه، ص: 49.
[3] المصدر نفسه، ص: 49.
[4] المصدر نفسه، ص: 81، 82.
[5] عبد القادر حسين، أثر النحاة في البحث البلاغي، ص: 388.
[6] المصدر نفسه، ص: 390.

يقرره علماء اليوم من أنّ اللغة ليست مجموعة من الألفاظ، بل مجموعة من العلاقات، وعلى هذا الأساس العام بنى عبد القاهر كل تفكيره اللغوي.

وهكذا، تتحول معاني النحو شيئا فشيئا إلى علم المعاني، ليظهر المصطلح "علم المعاني" عند الزمخشري(ت 538 هـ) في كشافه الذي "طبق فكر عبد القاهر تطبيقا دقيقاً، استطاع من خلاله أن يقف على الخصائص البنيوية والدلالية للتراكيب القرآنية، وأن يظهر جمالها وروعتها[1]، ونسجل هنا "أنّ مسائل العلمين (علم المعاني وعلم البيان) لم تكن محددة عنده تحديدا تاما، فنجده أحيانا يطلق علم المعاني على مباحث علم البيان، ويطلق علم البيان على مباحث المعاني"[2]. ويأتي السكاكي(ت626) ليتلقف هذا المصطلح، ويعرّفه بأنّه "تتبع خواص تراكيب الكلام في الإفادة، ما يتصل بها من الاستحسان وغيره، ليحترز بالوقوف عليها من الخطأ في تطبيق الكلام على ما يقتضي الحال ذكره" [3]، ويجعل منه اسما لقسم كبير تدور حوله بحوث البلاغة، وقد حظي باهتمام كبير؛ لأنه يتناول كل ما يتعلق بصياغة التراكيب من الظواهر والعناصر التي يتكون منها الأسلوب. ولم يبتعد القزويني (ت739هـ) عمّا جاء به السكاكي، فعرف علم المعاني بأنه: "علم يعرف به أحوال اللفظ العربي التي بها يطابق مقتضى الحال"[4]. وليس ثمة فيما يبدو تباينا كبيرا بين التعريفين لما بينهما من الدلالات المشتركة، فعلم المعاني هو العلم الذي يعرفنا صياغة التعبير صياغة تناسب تماما المقام الذي تقال فيه، وتعبر تعبيرا دقيقا عن القصد الذي تبتغيه، ذلك أنّ "عبقرية اللغة تكمن في مرونتها، وطواعيتها وإفادتها دقيق المعاني، بوجوه وفنون الصياغة، فتصف بهيئة الكلمة وتشير بخصوصية التركيب"[5].

ليتجه علماء البلاغة –على هدي من منظور السكاكي– إلى البحث في مكونات الجملة على غرار ما كان في النحو فانحصر ميدان علم المعاني في الأحوال النحوية للألفاظ، ووقف عند حدود أوضاع اللفظ التي يطابق بها مقتضى الحال؛ لذا فقد بدأوا بالتمييز بين نوعين من الكلام؛ هما الخبر والإنشاء، وعقدوا علم المعاني عليهما، وعلى ما يتفرع عنهما من جزيئات، يقول السكاكي: "إنّ التعرّض لخواص تراكيب الكلام موقوف على التعرض لتراكيبه ضرورة، لكن لا يخفى عليك حال

[1] عبد الحميد السيد، التراكيب النحوية من الوجهة التداولية، مؤتة للبحوث والدراسات، المجلد 16، العدد 2، 2001، ص: 72.

[2] عبد الله محمد سليمان هنداوي، من جهود اللغويين والمفسرين في البحث البلاغي، مطبعة الأمانة، شبرا، مصر، 1986 ط1، ص: 202 وما بعدها.

[3] مفتاح العلوم، تحقيق وتقديم عبد الحميد هنداوي. دار الكتب العلمية، بيروت،لبنان، ط1، 2000، ص: 247.

[4] الإيضاح في علوم البلاغة، حققه ووضع حواشيه إبراهيم شمس الدين، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط1، 2003، ص: 23.

[5] محمد أبو موسى، خصائص التراكيب، مكتبة وهبة، القاهرة، ط4، 1996، ص: 77.

التعرض لها منتشرة، فيجب المصير إلى إيرادها تحت الضبط بتعيين ما هو أصل لها وسابق في الاعتبار، ثم حمل ما عدا ذلك عليه شيئا فشيئا على موجب المساق. والسابق في الاعتبار في كلام العرب شيئان: الخبر، والطلب... وما سوى ذلك نتائج امتناع إجراء الكلام غلى الأصل[1].

ولم يذكر السكاكي السبب في حصر علم المعاني في هذين القسمين سوى ما ذكره من أنّ ذلك ما جرى عليه كلام العرب، ولكن الخطيب القزويني حرص على تعليل هذا الحصر حين قال: "وجه الحصر أنّ الكلام إما خبر أو إنشاء؛ لأنه إمّا أن يكون لنسبته خارج تطابقه، أو لا تطابقه. أو لا يكون لها خارج. الأول الخبر، والثاني الإنشاء"[2]. وهذا التعليل يفصل بين نوعي الكلام باعتبار انتماء الكلام إلى معادل خارجي، أو لا انتمائه، فإن كان للكلام معادل في الخارج يمكن وصفه بأنه مطابق له، أو غير مطابق فهو الخبر، وإن لم يكن فهو الإنشاء.

وهذا الذي تقدّم، يقود إلى الحديث عن ظاهرة الخبر والإنشاء؛ إذ يجد الباحث أن المفهوم لم يكن موحّدا عند القدماء، "فاللاحقون للسكاكي من نحاة وبلاغيين، لم يتفقوا على مسمي واحد "الإنشاء"، ومن أبرز الشواهد على ذلك أن الرضي الإستراباذي(ت 686 ه) يصرح بأنّ الجملة غير الخبرية إما إنشائية، نحو: بعت، طلقت، أو طلبية كالأمر والنهي والاستفهام والتمني، فقد جعل الإنشاء قسيما لـ"الطلب" وقرينا له في مخالفته للخبر"[3].

لقد تعدّدت تقسيمات العلماء لهذه الطاهرة كل بحسب رؤيته ، وعليه، تم تقسيم القدماء للكلام بحسب دلالته ومعناه على أقوال كثيرة أقواها القسمة الثنائية، وهذا ما أجمله السّيوطي(ت911ه) بقوله: "اختلف الناس في أقسام الكلام... قال كثيرون: أقسامه ثلاثة خبر وطلب وإنشاء. قالوا: لأن الكلام إمّا أن يقبل التصديق والتكذيب أو لا، الأول: الخبر، والثاني: إن اقترن معناه بلفظه فهو الإنشاء، وإن لم يقترن بل تأخر عنه فهو الطلب. والمحققون على دخول الطلب في الإنشاء، وأنّ معنى (اضرب) مثلا، وهو طلب الضرب مقترن بلفظه، وأمّا الضرب الذي يوجد بعد ذلك فهو متعلق الطلب لا لنفسه. وقال قطرب: أقسام الكلام أربعة: خبر واستخبار –وهو الاستفهام– وطلب ونداء،فأدرج الأمر والنهي تحت الطلب،وضعف بأنّ (الاستخبار) داخل تحته أيضا، نحو: بعت واشتريت خارج منه. وقال

[1] مفتاح العلوم، ص: 251.

[2] الإيضاح في علوم البلاغة، ص: 24.

[3] مسعود صحراوي، التداولية عند العلماء العرب، ص: 55.

بعضهم: خمسة: خبر وأمر وتصريح، طلب، ونداء. وقال الأخفش: ستة: خبر واستخبار، وأمر ونهي ونداء، وتمن، وقال بعضهم: عشرة نداء ومسألة وأمر وتشفع، تعجب، قسم، وشرط، ووضع، شك، واستفهام. وقال بعضهم بإسقاط الاستفهام لدخوله في المسألة، وقال بعضهم: ثمانية بإسقاط التشفع لدخوله فيها، وقال بعضهم سبعة، بإسقاط الشك لأنه من قسم الخبر وقال بعضهم: ستة عشر: أمر نهي خبر، استخبار، طلب، جحود، وتمن، وأغلاط، وتلهف، واختيار وقسم، وتشبه، مجازاة، ودعاء، وتعجب واستثناء، والتحقيق انحصاره في القسمين الأولين، ورجوع بقية المذكورات إليهما"[1].

وقد حاول معظم العلماء وضع تعريف محدد لمفهومي "الخبر والإنشاء"، حتى توصلوا إلى مفهوم شاع بينهم، فهذه الأساليب التي تنحصر في قسمين كبيرين: خبرية وإنشائية وجه الحصر فيها "أنّ الكلام إذا احتمل الصدق والكذب لذاته، بحيث يصح لقائله إنه صادق أو كاذب، سمي كلاما خبريا، والمراد بالصادق ما طابقت نسبة الكلام فيه الواقع، وبالكاذب ما لا تطابق نسبة الكلام فيه الواقع، وأنّ الكلام الإنشائي بخلاف ذلك، أي لا يحتمل الصدق والكذب لذاته، ولا يصح أن يقال لقائله إنه صادق أو كاذب، لعدم تحقق مدلوله في الخارج وتوقفه على النطق به"[2]. كما يلاحظ أنّ مصطلح الإنشاء عرف تضاربا، فاستعمل بادئ الأمر بمفهوم الإيقاع للمعنى في الخارج باللفظ، وتنهض به صيغ العقود، من ذلك ما مرّ عند الرضي الإستراباذي، ثم ما لبث أن استقر الإنشاء قسيما للخبر، يقوم التفريق بينهما على أسس مختلفة تعلّق بها الدارسون لما تعذر عليهم تعريفهما تعريفا حديا، واهتدوا إلى وضع عدة معايير، من أهمها: التمييز بحسب قبول الصدق والكذب، والتمييز بحسب مطابقة النسبة الكلامية النسبة الخارجية، والتمييز بحسب إيجاد النسبة في الخارج[3].

2- معايير التمييز بين الخبر والإنشاء:

[1] همع الهوامع في شرح جمع الجوامع، تحقيق أحمد شمس الدين، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، 1998، ط1، ج1، ص:46-47.

[2] عبد السلام محمد هارون: الأساليب الإنشائية في النحو العربي، مكتبة الخانجي، ط5،2001 م، ص: 13.

[3] ينظر: طالب سيد هاشم الطبطبائي، نظرية الأفعال الكلامية بين فلاسفة اللغة المعاصرين و البلاغيين العرب، مطبوعات جامعة الكويت، الكويت، 1994، ص : 47-60، وينظر: مسعود صحراوي، التداولية عند العلماء العرب، ص: 57 و ما بعدها.

2-أ- التمييز بحسب قبول الصدق والكذب:

يعدّ احتمال الصدق والكذب أظهر الاعتبارات للتمييز بين الخبر والإنشاء عند البلاغيين والنحاة وغيرهم[1]، والذي كان محل إجماع القدماء في تلك المرحلة، فالكلام إجمالا إذا احتمل الصدق والكذب لذاته سمي كلاما خبريا، والصادق ما كان واقع يطابقه والكاذب ليس له واقع يطابقه، أما الإنشاء فلا يحتمل صدقا أو كذبا، أي لا يوجد له واقع يطابقه أو لا يطابقه. وقد جرّهم هذا التعريف إلى الخوض في معنى كل منهما، وهل الصدق مطابقة مدلول الكلام للواقع الخارجي والكذب انتفاء هذه المطابقة؟ أو أنّ الصدق هو مطابقة الخبر لاعتقاد المخبر ولو كان غير مطابق للواقع، والكذب فقدان هذه المطابقة؟ وما توارثته كتب البلاغة والأصول من أراء يعكس هذا الجدل، وممّا يدلّ على أنّ مفهوم الصدق والكذب، وإن كان أشهر المفاهيم، مفهوما ملتبسا، ما نقلته كتب البلاغة ممّا نسب إلى الجاحظ[2]، وكذلك ما ذكره أبو حامد الغزالي(ت505 هـ) من أنّ الخبر ثلاثة أقسام: القسم الأول: ما يجب تصديقه، وهي سبعة: ما أخبر عنه عدد التواتر (الأخبار المتواترة)،وما أخبر الله تعالى عنه، وما أخبر الرسول عليه السلام به، وأخبر عنه الأمة (كل شخص ذكر أنه صادق)، وكل خبر يوافق ما أخبر عنه لله تعالى أو رسول صلى الله عليه وسلم، وكل خبر صح أنه ذكره المخبر بين يدي رسول الله صلى الله عليه وسلم وبمسمع منه ، وكل خبر ذكر بين يدي جماعة أمسكوا عن تكذيبه.

والقسم الثاني من الأخبار: ما يعلم كذبه، وهي أربعة: ما يعلم خلافه بضرورة العقل، أو النظر أو الحس، أو المشاهدة، أو أخبار التواتر. والثاني ما يخالف النص القاطع من الكتاب والسنة المتواترة وإجماع الأمة. والثالث: ما صرح بتكذيبه جمع كثير، يستحيل -في العادة- تواطؤهم على الكذب. والرابع: ما سكت الجمع الكثير عن نقله، والتحدث به مع جريان الواقعة بمشهد منهم، ومع إحالة العادة السكوت عن ذكره لتوفر الدواعي على نقله.

والقسم الثالث: ما لا يعلم صدقه ولا كذبه، فيجب التوقف فيه، وهو جملة الأخبار الواردة في أحكام الشرع والعبادات ممّا عدا القسمين المذكورين[3].

---

[1] حول اعتماد النحاة معيار الصدق والكذب للتمييز بين الخبر والإنشاء، ينظر: خالد ميلاد، الإنشاء في العربية بين التركيب والدلالة، ص: 231 -233.

[2] مسعود صحراوي، التداولية عند العلماء العرب: ص: 92 ، 93 ، 94.

[3] المستصفى من علم الأصول، ج1، ص: 264 -271.

أمّا عبد القاهر الجرجاني فلم يخض كثيرا في قضايا تقسيم الكلام، وذكر "أنّ معاني الكلام كلها معان لا تتصور إلا في ما بين شيئين والأصل والأول هو الخبر، وإذا حكمت العلم بهذا المعنى فيه عرفته في الجميع"[1].

لكنه مع ذلك يدلي بدلوه فيقسّم الكلام كما قسّمها القدماء إلى خبر وإنشاء حين يقول:"فإنّك تعلم أنّ قائلا لو قال: الخبر مثل قولنا "زيد منطلق" ورضي به وقنع لو تطالبه نفسه بأن يعرف حدّا للخبر إذا عرفه تميّز في نفسه من سائر الكلام حتى يمكنه أن يعلم هاهنا كلاما لفظه لفظ الخبر وليس هو بخبر ولكنّه دعاء كقولنا: رحمة اللّه عليه وغفر الله له، ولم يجد في نفسه طلبا لان يعرف أنّ الخبر هل ينقسم أو لا ينقسم، وأنّ أوّل أمره في القسمة أنه ينقسم إلى جملة من الفعل والفاعل وجملة من مبتدأ وخبر، وانّ ما عدا هذا من الكلام لا يأتلف، نعم ولم يحب أن يعلم أن هذه الجملة يدخل عليها حروف بعضها يؤكد كونها خبرا وبعضها يحدث فيها معاني تخرج بها عن الخبرية واحتمال الصدق والكذب[2].

وذكر أنّ وصف الخبر بالصدق والكذب لا يتعلق بالخبر نفسه، وإنما يشمل المُخبَر به كذلك، يقول في المخبر به: "كذلك لا يتصور أن يكون خبر حتى يكون له مخبر يصدر عنه ويحصل من جهته، ويكون له نسبة إليه، وتعود التبعة فيه عليه، فيكون هو الموصوف بالصدق إن كان صدقا، وبالكذب إن كان كذبا...."[3] وأمّا بوصف الخبر، فيقول: "والدليل على أنّ اللفظ من قول الكاذب يدل على نفس ما يدل عليه من قول الصادق، أنهم جعلوا خاص وصف الخبر انه يحتمل الصدق والكذب..."[4].

يلاحظ هنا، أنّ أقوال الجرجاني في تقسيم الكلام تقارب ما ذكره (أوستين) حينما قال: "ومع ذلك نستطيع أن نتمكن، من امتناع أنفسنا بان هذا التمييز جازم نهائي، وخاصة إذا رجعنا إلى التصور القديم الذي ينص على أنّ الجملة الخبرية إمّا صادقة أو كاذبة، وأنّ العبارة الإنشائية تكون إمّا مناسبة

[1] دلائل الإعجاز، ص : 526، 527.

[2] أسرار البلاغة، تحقيق عيد فتحي عبد اللطيف، الأندلس الجديدة للنشر والتوزيع، القاهرة، ط1، 2010، ص: 222.

[3] الجرجاني، دلائل الإعجاز، ص: 528

[4] المصدر نفسه، ص: 533

الاعتبار ومقبولة أو غير مناسبة الاعتبار.... وجملة (إني راكض) وهي حال يتعلق الصدق فيها بكونه منشغلا بالركض أو هو على هذه الهيأة أو الصفة من الركض"[1].

من جهة أخرى، ظهر مصطلحان جديدان عند الجرجاني عندما قسّم المعاني إلى (عقلي وتخييلي)، معتمدا في التمييز بينهما على أساس الصدق والكذب. يقول الجرجاني:... ويجب أن نتكلم أولا عن المعاني، وهي تنقسم أولا قسمين: عقلي وتخييلي، وكل واحد منهما يتنوع، فالذي هو العقلي على أنواع: أولها: عقلي صحيح مجراه في الشعر والكتابة والبيان والخطابة، مجرى الأدلة التي يستنبطها العقلاء، والفوائد التي تثيرها الحكماء، ولذلك تجد الأكثر من هذا الجنس منتزعا من أحاديث النبي صلى الله عليه وسلم وكلام الصحابة رضي الله عنهم، ومنقولا عنهم من أثار السلف الذين شأنهم الصدق، وقصدهم الحق، أو ترى لهم أصلا في الأمثال القديمة... وأعلى مناسبه وأنورها، وأجلها وأفخرها قول الله تعالى[2]. وهذه المصادر التي ذكرها لا يحتمل أن تحمل غير الصدق. وهذا القسم يتطابق مع ما ذكره الغزالي في قسمه الأول من الأخبار. أما التخييلي:"فهو الذي لا يمكن أن يقال أنّه صدق، وإنّ ما أثبته ثابت وما نفاه منفي، وهو مفتن المذاهب، كثير المسالك، لا يكاد يحصر إلا تقريبا، ولا يحاط به تقسيما وتبويبا، ثم أنّه يجيء طبقات، ويأتي على درجات، فمنه ما يجيء مصنوعا قد تلطف فيه، واستعين عليه بالرفق والحذق، حتى أعطي شبها من الحق، وغشي رونقا من الصدق باحتجاج تمحّل، وقياس تصنع فيه وتعمل،...[3].

فالجرجاني بهذين المصطلحين اللذين يشملان معاني الخبر والإنشاء يلتقي مع تقسيم (اوستين) للأقوال عندما" وسم الملفوظ الخيالي بكونه ملفوظ غير جاد[4]، ومثل هذا التعريف الذي قدّمه (أوستين) فتح مسلكا لـ(سيرل) الذي أخذه عنه وعمقه[5]. فقد قسّم (سيرل) الأقوال وجعلها ضربا من الأعمال اللغوية فقسمها إلى الخطاب الجاد (غير التخييلي) والخطاب غير الجاد (التخييلي)، فالجمل الجادة أو تم التلفظ بها بجد هي الأعمال المتضمنة في القول، ويقصي (أوستين) و(سيرل) من مجال الأعمال المتضمنة في القول الجمل الواردة في خطاب غير نزيه كالخطاب التخييلي [6]؛ إذ يرى (سيرل) أنّ

[1] نظرية أفعال الكلام العامة ، ص : 70 .

[2] أسرار البلاغة، ص: 224.

[3] المصدر نفسه، ص: 227.

[4] فيليب بلانشيه، التداولية من أوستين إلى غوفمان، ص: 192.

[5] المصدر نفسه، ص: 193.

[6] آن ريبول وجاك موشلار، التداولية اليوم علم جديد في التواصل ، ص : 37 .

الكذب والتخييل نشاطان لغويان يتخذان غالبا شكل الإخبار أو الإثبات دون أن يكونا مع ذلك إخبارا أو إثباتا خالصين، لأنه لا يتم احترام القواعد المتحكمة في نجاح عمل الإخبار أو إخفاقه عند التخييل.[1] " فالمتكلم في القول التخييلي يدعى الإخبار وهو يقصد ادعاء القيام بإخبار، لكنه لا يقصد مغالطات مخاطبيه، وقد يدّعي الكاذب الإخبار ولكنه قد يضمر في الآن نفسه نية ادعاء الإخبار وقصد مغالطة مخاطبه. وبعبارة أخرى، أنّ المتكلم في القول التخييلي يدعي الإخبار دون أن يسعى إلى حمل مخاطبه على الاعتقاد بأنه إخبار خالص، في حين يدعي الكاذب أن يقوم بعمل إخبار حمل مخاطبه على الاعتقاد بأنه إزاء إخبار خالص"[2]. فتقسيم (سيرل) مطابق لتقسيم عبد القاهر من ناحية المصطلحات، فالجاد عند (سيرل) (غير التخييلي) يقابل (العقلي) عند عبد القاهر، أمّا الخطاب غير الجاد (التخييلي) فيقابل أيضا ما يسمى بـ (التخييلي) عند عبد القاهر.

2-ب- التمييز بحسب مطابقة النسبة الكلامية النسبة الخارجية:

يميز القزويني بين الخبر والإنشاء بأنّ الكلام "إما أن يكون لنسبته خارج تطابقه، أو لا يكون لها خارج، الأول خبر والثاني إنشاء"[3]. ما يلاحظ هنا، أنّ هذا التعريف مستنتج من تعريف المرحلة الأولى عن طريق نقل المفهوم من مستوى البساطة المفهومية إلى التحليل المنطقي القائم على تحليل مدلول كل من الصدق والكذب وقابلية أو عدم قابلية النوعين لذلك[4].

وإذا كان هذا الحد الاصطلاحي الذي وضعه القزويني شائع بين الدارسين، وهو الكلام الذي لا يحتمل الصدق والكذب لذاته، لأنه ليس له خارج يطابقه أو لا يطابقه، فإنه لم يحصل به حد الإنشاء في نظر البلاغيين المتأخرين، وأشاروا إلى ما فيه من وجه الضعف الذي دفعهم إلى بيان خلله بدءا من التفتازاني(ت792 هـ) الذي تنبّه لذلك عندما عرض لشرح قول القزويني في مصنفه" المطول في شرح تلخيص المفتاح"، فقال معقبا على ذلك: "وتحقيق ذلك أنّ الكلام إمّا أن تكون نسبته بحيث تحصل من اللفظ، ويكون اللفظ موجدا لها من غير قصد إلى كونه دالا على نسبة حاصلة في الواقع بين الشيئين وهو الإنشاء، أو تكون نسبته بحيث يقصد أنّ لها نسبة خارجية تطابقها وهو الخبر"[5].

---

[1] آن ريبول وجاك موشلار، التداولية اليوم علم جديد في التواصل ، ص: 37.

[2] المصدر نفسه، ص: 37 ، 38.

[3] الإيضاح في علوم البلاغة، ص : 24.

[4] مسعود صحراوي، التداولية عند العلماء العرب، ص: 63.

[5] المطوّل في شرح تلخيص المفتاح، ص: 171- 173.

من جهته، أورد الدسوقي أيضا إشكالا على تعريف القزويني هو أنّ الإنشاء كالخبر له نسبة خارجية يمكن أن تطابقها النسبة الكلامية أو لا تطابقها، فنحو "هل زيد قائم" تكون النسبة الكلامية لها طلب الفهم من المخاطب، والنسبة الخارجية لها هي الطلب النفسي للفهم[1]، فإن كان الطلب النفسي ثابتا للمتكلم في الواقع كان الخارج مطابقا للنسبة الكلامية. وإن كان الطلب النفسي غير ثابت للمتكلم في الواقع كان الخارج غير مطابق، واقترح الدسوقي لحل هذا الإشكال إدخال مفهوم القصد في تعريف الخبر والإنشاء، فيكون الخبر "ما كان لنسبته خارج تقصد مطابقتها له". والإنشاء"ما كان لنسبته خارج تطابقه أو لا تطابقه لكن لم يقصد"[2].

2-ج- التمييز بحسب إيجاد النسبة في الخارج :

يقول السّبكي(ت773 هـ):" الكلام إمّا أن يمكن أن يحصل للمخاطب من غير ما يستفاد من المتكلم مثل زيد المنطلق فإنه يمكن علمه بالمشاهدة، أو لا يمكن أن يحصل للمخاطب إلا بالاستفادة من المتكلم نحو: "اضرب" أو "لا تضرب" فالأول خبر والثاني إنشاء... والظاهر أن مرادهم إما أن يحصل في الوجود بالكلام أو بغيره، فالأول الإنشاء والثاني الخبر"[3].

جملة القول، إنّ في كلام الدسوقي زيادة شرح وإيضاح لكلام التفتازاني، وكلامهما إنّما هو توجيه لاستقامة كلام القزويني، فقد جعلوا قيد " القصد " معتبرا في النسبة الخارجية للخبر، وغير معتبر في النسبة الخارجية للإنشاء، ولذا أمكن حمل كلام القزويني في عدم اعتداده بالنسبة الخارجية للإنشاء، فمثلا قولك: أكرم بصيغة الأمر له نسبة كلامية، وله نسبة خارجية. فالأولى طلب الإكرام من المخاطب والثانية الطلب النفسي للإكرام عند المتكلم، فإن كان الطلب النفسي ثابت للمتكلم في الواقع، كانت هناك مطابقة بين الخارج والنسبة الكلامية، وإلا فلا، فتحقيق هذه المسألة أنّ النسبة الخارجية للإنشاء موجودة، ولكنها غير مقصودة. ومعناها غير مقصودة أي: أنها غير حاكية لمعنى حاصل في الخارج، بل هي موجدة لهذه النسبة بخلاف الخبر الذي يحكي نسبة حاصلة في الخارج. فقيد قصد الحكاية هو الذي يفرق بين الأساليب الإنشائية والخبرية، حتى ولو وردت بعض المعاني الخبرية في الأساليب الإنشائية، أو معاني إنشائية في أساليب خبرية، أمكن التفرقة بينهما.

---

[1] الدسوقي، حاشية الدسوقي على مختصر سعد الدين التفتا زاني، دار البيان العربي، ط4، 1992 ،ج1، ص: 166.

[2] المصدر نفسه، ج 1، ص: 166.

[3] بهاء الدين السبكي، عروس الأفراح في شرح تلخيص المفتاح، ضمن شروح التلخيص، تحقيق عبد الحميد هنداوي، المكتبة العصرية، صيدا، بيروت، ط1، 2003،ج1، ص: 105.

ومن قبيل هذا ما سنشير إليه عند الحديث عن الدلالة الاستلزامية للجملة ، ومنه ما ذهبب إليه محمد أبو موسى حين بحث هذه المسألة بالشواهد في وجه التفرقة بين هذه المعاني ولو وردت على غير أساليبها، فقال: "الفرق بين الضربين هو ما تحسّه في العبارة من قصد المتكلم إلى الحكاية والخبر أو إيجاد النسبة ووقوعها"[1]، ونبّه عقب إيراده أمثلة لمعان إنشائية في قوالب لفظية خبرية فقال: "والمهم هنا أنّ القالب اللفظي ليس فيصلا بين الخبر والإنشاء، وإنما يجده السامع من طبيعة المعنى وقصد المتكلم به"[2]. إنّ ذلك هو الفارق الجوهري بين النوعين، أمّا فيما عداه فإنّ الخبر والإنشاء يلتقيان من حيث أنهما كلام، يتكون من عناصر نحوية تأتي على هيئات مختلفة، تحكمها أحوال متشابهة. وبهذا المنظور يلتقي البلاغيون مع (أوستين) والتداوليين المعاصرين في أخدهم بمفهوم القصد، ممّا مثل نقلة نوعية في نقل التفكير اللغوي العربي من مستواه المنطقي إلى أفق تداولي.

إجمالا، يمكن القول ممّا سبق" أنّ الخبر قول يحتمل الصدق والكذب لذاته؛ لأنه صيغة كلامية تحكي نسبة حاصلة في الواقع أو غير حاصلة. أما الإنشاء فقول لا يحتمل الصدق والكذب لذاته؛ لأنه صيغة كلامية لا تحكي نسبة خارجية، بل هو إنشاء معنى بلفظ يقاربه في الوجود. يمكن القول أيضا أنّ مدلول الخبر يراد به أن يكون حكاية عن أمر حاصل في الواقع، أو يراد منه مطابقة النسبة الكلامية للنسبة الخارجية، أمّا مدلول الإنشاء فيراد منه إيجاد أمر لم يحصل، أو إنشاء معنى بلفظ بقاربه في الوجود، فالنسب الخبرية حاكية لأمر حاصل في الواقع، والنسب الإنشائية موجدة لمعناها بألفاظها"[3]. أو أنّ "الخبر هو الخطاب التواصلي المكتمل إفاديا، والذي يريد المتكلم من نسبته الكلامية أن تطابق نسبته الخارجية، والإنشاء هو الخطاب التواصلي المكتمل إفاديا، والذي يريد المتكلم من نسبته الكلامية أن توجد نسبته الخارجية"[4].

تجدر الإشارة إلى نقطة مهمة التفت إليها النحاة –من منظور منهجهم في التحليل النحوي– وهي أنّ من الجمل ما يحتمل الخبر والإنشاء وذلك كقولنا: رزقك الله و عافاك الله، فهذا يحتمل الدعاء والإخبار، ونحو بعت واشتريت، فإذا كان ذلك بمعنى العقد كانت إنشاء، وإلا كان خبرا، ويذهب ابن هشام إلى التأكيد على أنّ التمييز بين الخبر والإنشاء حاسم وضروري في تحديد الوظائف النحوية

[1] دلالات التراكيب، مكتبة وهبة ، ط2 ، 1987 ، ص : 189 .

[2] المصدر نفسه والصفحة نفسها. يمكن الرجوع إلى هذه الأمثلة قي ذات المصدر في الصفحات : 186،187،188 .

[3] عيسى علي العاكوب، المفصل في علوم البلاغة العربية، منشورات جامعة حلب، سوريا ، 2000، ص: 69، 70.

[4] مسعود صحراوي، التداولية عند العلماء العرب ، ص: 81 ، 82.

بالقول: "من الجمل ما يحتمل الإنشائية والخبرية، قد يختلف الحكم باختلاف التقدير، من ذلك قوله تعالى: {قَالَ رَجُلَانِ مِنَ الذِينَ يَخَافُونَ أَنْعَمَ الله عَلَيْهِمَا} [المائدة، 23] فإنّ جملة أنعم الله عليهما تحتمل الدعاء فتكون معترضة والإخبار فتكون صفة ثانية[1].

والخلاصة، أنّ العبرة بمقصود العبارة لا بصورتها، مثل ما مرّ في الحديث عن معايير التمييز بين الخبر والإنشاء، فإن كان مدلولها إنشاء كانت إنشاء، وإن كان مدلولها خبرا كانت خبرا، بغض النظر عن صورة الوضع اللغوي؛ "فقولك: "صبرك يا خالد" طلب سواء قدرت اصبر صبرك، أم أسألك صبرك، وقوله تعالى: {غُفْرَانَكَ رَبَّنَا} [البقرة، 285] طلب، سواء قدرت الكلام: اغفر غفرانك أو أسألك غفرانك"[2].

3- قرينة القصد بين القدماء والتداوليين:

تأكيدا لما سبق، نجد حين النظر في التراث العربي بوضوح أنّ اعتبار القصد حاضر في عموم النظرية التراثية منذ بواكير النظر اللغوي، من ذلك ما يتضح بجلاء ممّا ذكره الشاطبي(ت790هـ) من أنّ سيبويه ضَمَّنَ كتابه مقاصد العرب في خطابها، وأنحاء تصرفاتها ولم يقتصر فقط على بيان أنّ الفاعل مرفوع، يقول:"وكتاب سيبويه يتعلم منه النظر والتفتيش، والمراد بذلك أنّ سيبويه وإن تكلم في النحو فقد نبّه في كلامه على مقاصد العرب وأنحاء تصرفاتها في ألفاظها ومعانيها، ولم يقتصر فيه على بيان أنّ الفاعل مرفوع والمفعول منصوب ونحو ذلك، بل هو يُبين في كل باب ما يليق به، حتى أنه احتوى على علمي المعاني والبيان ووجوه تصرفات الألفاظ والمعاني[3]. ويضيف الشاطبي متلمسا البعد القصدي في المنهج الأصولي:"إنّ الأعمال بالنيات، والمقاصد معتبرة في التصرفات من العبادات والعادات، والأدلة على هذا المعنى لا تنحصر، ويكفيك منها أنّ المقاصد تفرق بين ما هو عادة وما هو عبادة، وفي العبادات بين ما هو واجب وغير واجب. وفي العادات بين الواجب والمندوب، والمباح والمكروه والمحرم، والصحيح والفاسد، وغير ذلك من الأحكام. والعمل الواحد يقصد به أمر فيكون عبادة، ويقصد به شيء آخر فلا يكون كذلك، بل يقصد به شيء فيكون إيمانا، ويقصد به شيء آخر

[1] مغني اللبيب عن كتب الاعاريب، تحقيق محمد محي الدين عبد الحميد، المكتبة العصرية صيدا، بيروت، 1991، ج2، ص: 494.

[2] فاضل صالح السامرائي، الجملة العربية، دار الفكر ناشرون وموزعون، عمان، الأردن، ط2، 2007 ، ص: 181.

[3] الموافقات، ضبط و تعليق أبو عبيدة منصور بن حسن آل سلمان، دار ابن عفان للنشر والتوزيع، الخبر، السعودية، ط1997،1، ج5، ص: 54.

فيكون كفرا، كالسجود لله أو للصنم[1]. فهذا الكلام يشير إلى أنّ الأصوليين يربطون- من منظور منهجهم في البحث اللغوي- دلالة الكلام بقصد المتكلم، يقول ابن قيم الجوزية(ت751 هـ): "وهذا الذي قلناه من اعتبار النيات والمقاصد في الألفاظ وأنّها لا تلزم بها أحكامها حتى يكون المتكلم بها قاصدا لها مريدا لموجباتها، كما أنه لابد أن يكون قاصدا للتكلم باللفظ مريدا له فلا بد من إرادتين: إرادة المتكلم باللفظ اختيارا، وإرادة موجبه ومقتضاه، بل إرادة المعنى أكد من إرادة اللفظ، فإنه المقصود واللفظ وسيلة"[2].

فالأصوليون يعدّون القصد "محدّدا عند المتكلم وثابت لا يتغير وهو يتخذ من الوسائل الكلامية والمقامية ما يعين السامع على إدراك ما يريد، ولكن مراتب السامعين تتفاوت في إدراك مقصود المتكلمين تبعا لتفاوت قدراتهم العقلية واللغوية والثقافية[3]، و"هو المحرك للخطاب وتحديد نوعه إن كان إبلاغيا أو اقتضائيا أمرا أو نهيا أو طلبا. ... وعلى المتلقي معرفته وتحديده، ويكون ذلك عن طريق الوحدات الكلامية ذاتها التي يتفوه بها المتكلم"[4]. يقول ابن قيم الجوزية:"والألفاظ لم تقصد لذواتها، وإنما هي أدلة يستدل بها على مراد المتكلم فإذا ظهر مراده ووضح بأي طريق كان عمل بمقتضاه سواء كانت إشارة أو كتابة أو بإيماءة أو دلالة عقلية أو قرينة حالية أو عادة له مطردة لا يدخل بها، وإنما هي مقصودة للمعاني والتوصل بها إلى معرفة مراد المتكلم"[5]. ويرى ابن القيم أنّ المتلقين للوحدة الكلامية ليسوا على درجة واحدة، بل هم يتفاوتون في مراتب الفهم في النصوص، وأنّ منهم من يفهم من الآية حكما أو حكمين، أو من يفهم عشرة أحكام أو أكثر من ذلك، ومنهم من يقتصر في الفهم على مجرد اللفظ دون سياقه ودون إيمائه وإشارته وتنبيهه واعتباره، وأخصّ من هذا وألطف ضمه إلى نص آخر متعلق به فيفهم من اقترانه به قدرا زائدا على ذلك اللفظ بمجرده"[6]. ومن كلام ابن قيم الجوزية يمكن ملاحظة أمرين[7]: "أحدهما يتعلق بالوحدة الكلامية وهو احتمالها لأكثر من معنى، واستنباط هذه المعاني منوط بقدرة المتلقي العقلية وبمعرفته لنظام اللغة التي يتكلمها. والأمر الثاني،

---

[1] الموافقات ، ج3، ص: 7-9.

[2] إعلام الموقعين عن رب العالمين، إعلام الموقعين عن رب العالمين، تحقيق محمد محي الدين عبد الحميد، دار الفكر، بيروت، لبنان، 1977، ط2، ج3، ص: 75.

[3] محمود أحمد نحلة، أفاق جديدة في البحث اللغوي المعاصر: ص: 89 – 91 .

[4] موسى بن مصطفى العبيدان، دلالات تراكيب الجمل عند الأصوليين ، ص :271 .

[5] إعلام الموقعين عن رب العالمين، ج1، ص: 217.

[6] المصدر نفسه، ج1، ص: 354.

[7] موسى بن مصطفى العبيدان، دلالات تراكيب الجمل عند الأصوليين، ص: 272 .

يتعلق بطريقة المتلقي في استنباط المعاني، فمتلق يقتصر في فهمه على المعني الحرفي للوحدة الكلامية، فهو يكتفي بظاهر النص، وآخر يتجاوز ذلك مستعينا بالسياق لاستنباط المعاني المحتملة للوحدة الكلامية. وبناء على ذلك، فإنّ الأصوليين يرون أنّ الوحدة الكلامية تقوم بوظيفة مزدوجة فهي وسيلة للتعبير عن القصد، وهي من جانب آخر وسيلة لمعرفته وفهمه". وبهذا، فقد اتّجه المنهج الأصولي إلى أنّ الدلالة ينبغي أن تكون تابعة لإرادة المتكلم وقصده، لا إلى ما تدل عليه الألفاظ في ظاهرها. ممّا جعل البحث والاستدلال العلمي عند الأصوليين منصباً على الدلالة التصديقية، لا الدلالة التصورية، حيث كان همّهم البحث عن مراد الشارع في نصوص التشريع؛ لأن" منهجهم يقوم على أنّ الفهم السليم للكلام لا يقاس بفهم معنى الجمل فقط، بل الإدراك السليم لمراد المتكلم منه، وربما يعود هذا الرأي إلى الاعتقاد بأنّ الغاية الأساسية والأخيرة لعلم الأصول هو بلوغ تفسير سليم لمراد الله تعالى، ورسوله[1].

كذلك، نجد ذلك التوجّه في نظرية النظم، فالجرجاني من أكثر العلماء الذين ردّدوا مصطلح القصد، بل كان محور نظريته، بوصف سبب العدول عن التركيب الأصل هو لبيان قصد المرسل بالاستجابة للسياق تداوليا"[2]. يقول الجرجاني: "وجملة الأمر أنّ الخبر وجميع الكلام، معان ينشئها الإنسان في نفسه، ويصرفها في فكره، ويناجي بها قلبه، ويراجع فيها عقله، وتوصف بأنّها مقاصد وأغراض"[3]. ويظهر القصد عند ابن سينا(ت428هـ) الذي ركّز في دراسته ثنائية الخبر والإنشاء على هدا البعد التداولي، الذي يربط بين قصد المتكلم وغرضه من الخطاب من جهة، وبين استجابة المخاطب وردة فعله من جهة أخرى. يقول مميزا بين الخبر والإنشاء: "وذلك أنّ الحاجة إلى القول هي الدلالة على ما في النفس، والدلالة إمّا أن تراد لذاتها، وإمّا أن تراد لشيء آخر يتوقع من المخاطب فيكون منه، والتي تراد لذاتها هي الإخبار، إمّا على وجهها وإمّا محرفة كتحريف التمني والتعجب وغير ذلك، فإنّها كلها ترجع إلى الإخبار والتي تراد لشيء يوجد من المخاطب ، فإمّا أن يكون ذلك أيضا دلالة أو فعلا غير الدلالة، فإن أريدت الدلالة فتكون المخاطبة استعلاما واستفهاما، وإن أريد عمل من الأعمال وفعل من الأفعال غير الدلالة فهو طلب"[4].

[1] محمد يونس علي، علم التخاطب الإسلامي، ص: 28.

[2] الشهري، استراتيجيات الخطاب، ص:201.

[3] دلائل الإعجاز، ص: 528.

[4] الشفاء المنطق العبارة، تحقيق محمود الخضيري، دار الكتاب العربي للطباعة والنشر، القاهرة، مصر، ج1، ص:31.

ويراد بالقصد عند النحاة، الغاية التواصلية التي يريد المتكلم تحقيقها من الخطاب وقصده منه. وعليه ،تكون "مراعاة الغرض من الكلام" قرينة تساعد في تحديد الوظيفة النحوية للكلمة وبيان دورها في التحليل النحوي للجملة[1]، وإنّه من الواجب على المتكلم البليغ وعلى النحوي أثناء تحليله للتراكيب العربية ومحاولة فهمها فهم الغرض من الكلام ومراعاة قصد المتكلم وحال المتلقي، وإلا كان تحليل الجملة خطأ. في هذا المنحى نستدل بكلام الرضي عندما يتحدث عن الفائدة من تقديم الخبر حين يقول: "إنّ كل واحد من المبتدأ والخبر متقدم على صاحبه من وجه متأخر عنه من وجه آخر، فإذا اختلفت الجهتان فلا دور، أما المبتدأ فإنّ حق المنسوب أن يكون تابع للمنسوب إليه وفرعا له وأما تقدم الخبر فلأنه محط الفائدة وهو المقصود من الجملة، لأنك إنما ابتدأت بالاسم لغرض الإخبار عنه، والغرض وان كان متأخرا في الوجود إلا انه متقدم في القصد وهو العلة الغائية وهو الذي يقال فيه: أول الفكر آخر العمل، فيرفع كل منهما صاحبه بالتقدم الذي فيه[2]. ويضيف في موضع آخر: "وإذا كان تقديم الخبر يفهم منه معنى لا يفهم بتأخيره وجب التقديم نحو قولك: تميمي أنا، إذا كان المراد التفاخر بتميم أو غير ذلك ممّا يقدّم له الخبر"[3]، حيث فسّر الرضي تقديم الخبر على المبتدأ بناء على الغرض المراد من المتكلم وهو التفاخر بنسبه إلى تميم. ويبدو أنّ الرضي "أدرك أنّ القصد مفهوم يخرج النحو والإعراب ليجعلهما ينبنيان على ما ينشئه المتكلم المعرب من علاقات مع الكون الخارجي في المقامات المختلفة وهو مفهوم يقحم المتكلم في عمل الإعراب ويبوؤه في مستوى الإنجاز مركزا محوريا عند إنشاء المعاني[4].

أمّا القصد في الدرس التداولي فيبرز قرينة تداولية حينما اهتم (سيرل) به، ويشمل –عنده– هذه الحالات الشعورية من الاعتقادات والرغبات، والمقاصد والإدراكات، وكذلك ضروب الحب والمكاره، والمخاوف والآمال. فالقصد إذا هو المصطلح العام لجميع الأشكال المختلفة التي يمكن أن يتوجه بها العقل، أو يتعلق، نحو الأشياء أو الحالات العقلية في العالم[5]، وقد ميز في كتابه Intentionality بين القصد الذي يكون واعيا وبين المقصدية التي تنبني على مجموعة من الثنائيات: الوعي واللاوعي، اللغوي وغير اللغوي، المقصدية الحاصلة أثناء العمل وتلك التي تحصل قبله. وفي كتابه هذا

[1] مسعود صحراوي، التداولية عند العلماء العرب ، ص : 200 –201 .

[2] شرح الرضي على الكافية، ج1، ص: 66–67 .

[3] المصدر نفسه، ص: 263.

[4] خالد ميلاد، الإنشاء في العربية بين التركيب و الدلالة ، ص : 237 .

[5] سيرل، العقل واللغة والمجتمع، ترجمة سعيد الغانمي، منشورات الاختلاف، المركز الثقافي العربي، ط1، 2006، ص: 128.

تفصيلات أخرى للقصدية والإدراك والمقصد والفعل والسبب القصدي[1]. يقول (سيرل) في علاقة القصد بإنجازية الفعل: "يجب أن تؤدى الأفعال التمريرية (الإنجازية) قصديا، إذا لم تقصد أن تعطي وعدا، أو تصدر حكما، إذا أنت لم تطلق وعدا أو حكما، غير أن الأفعال التأثيرية لا يجب أن تؤدى قصديا بالضرورة، قد تقنع شخصا ما بشيء ما، أو تدفعه إلى فعل شيء، أو تزعجه أو تحيره، دون أن تقصد ذلك، وكون الأفعال التمريرية (الإنجازية) هي قصدية في الجوهر، بينما الأفعال التأثيرية قد تكون وقد لا تكون قصدية، هي نتيجة مترتبة على كون الفعل التمريري هو وحدة المعنى في الاتصال"[2].

لقد تناولت الدراسات التداولية المقاصد والنوايا في الخطاب، في سياق دراساتها للأفعال اللغوية وهي قضايا تدخل في صميم البحث عن مقاصد المتكلم قي الخطاب، وهي مقاصد تختلف باختلاف نوايا المتكلم، والوضعية السياقية التي تكشف خطابه، فالأفعال اللغوية من هذه الوجهة تعد مبحثا أساسا لدراسة مقاصد المتكلم، فالقصد يحدد الغرض من أي فعل لغوي، لأن" السلوك اللغوي مشتق من المقصدية وليس العكس، فهي التي تتحكم في الأفعال الكلامية بتحديد أشكالها وخلق إمكانية معناها"[3]، كما يحدّد هدف المرسل من وراء سلسلة الأفعال اللغوية التي يتلفظ بها وهذا ما يساعد المتلقي على فهم ما أرسل إليه. ومن ثم يصبح توفر القصد والنية مطلبا أساسيا وشرطا من شروط نجاح الفعل اللغوي، الذي يجب أن يكون متحققا ودالا على معنى، والبحث عن مثل هذه الشروط يعد من الوظائف الأساسية التداولية، التي تتجاوز ذلك أيضا إلى البحث في المميزات المطلوبة في الجمل حتى نتمكن من استعمالها كأفعال لغوية. و"هناك نقطة جوهرية، من وجهة النظر التداولية، وهي أنّ الأفعال اللغوية أفعال إرادية؛ إذ يقصد المرسل إنجازها، ويريد أن يدرك المرسل إليه هذا القصد"[4].

وإذا كل خطاب ينطوي على قصد، فإنّ هذه القصدية في الخطاب تأتي على مستويات[5]، الأول: ما هو خاص بقصد (توليد المنطوق)، أي القصد الحاصل في بناء الخطاب وتأليفه وتشكيله. الثاني: ما هو خاص بقصد إشباع المنطوق، أي تحقيق استجابة غائية للخطاب، والتماس الفاعلية والقابلية له في الواقع، وهو قصد المعنى. الثالث: قصد الاتصال: والغاية منه المتلقي خاصة. وفي

[1] إدريس مقبول، البعد التداولي عند سيبويه، ص: 269.

[2] سيرل، العقل واللغة والمجتمع، ص: 203.

[3] محمد مفتاح، تحليل الخطاب الشعري، ص: 165.

[4] الشهري، استراتيجيات الخطاب، ص: 42.

[5] هيثم مصطفى، القصدية الإنجازية في الخطاب النحوي عند سيبويه، مجلة أبحاث كلية التربية الأساسية، جامعة الموصل، العراق، المجلد 11، العدد 3، 2012، ص :224.

هذه النقطة تحديدا يشير (سيرل) إلى عدم الخلط بين قصد المعنى وقصد الاتصال، يقول: "ولا يجب خلط قصد التكلم المحمل بالمعنى والفائدة في الكلمات بقصد توصيل ذلك المعنى للمستمع. في العادة تتمثل نقطة التكلم بأسرها في الاتصال بالمستمع، بيد أنّ قصد الاتصال لا يتماهى بقصد المعنى، أي القصد الذي يجب أن ينطوي فيه المنطوق على شروط الصدق وشروط إشباع أخرى[1]. ولفهم بنية الحالات القصدية داخل الخطاب بصورة أعمق ينبغي التمييز بين (محتوى الخطاب) و(نمط الخطاب). أمّا محتوى الخطاب فهو المستوى أو النظام المعنوي الثابت الذي يستدعي بعدا واحدا ينتمي إلى دائرة القدرة والتمكن على صعيد اللغة، أمّا نمط الخطاب فهو الأداء الاستعمالي المتغير، يتلبسه التركيب وفق الحالات القصدية المناسبة، وبين محوري الخطاب ونوعيه تتلون القصدية، فتبرز الفروق التداولية للأشكال التركيبية المختلفة أملا في تحقيق التفاعل والتواصل المناسبين في الخطاب[2].

إذن، التداوليون المعاصرون لا يدرسون الأفعال الكلامية مجردة من سياقها الكلامي أو الحالي، أو معزولة عن غرض المتكلم، وإنما يدرسون إنجازية تلك الأفعال ولا يعتبرونها أفعال كلامية إلا بشرط أن تتحقق هويتها الإنجازية في السياق عبر الاستعمال... وإنما المرجع النهائي لأولئك التداوليين في تحديد المجال الدلالي والتداولي لتلك الأفعال لن يكون إلا السياق الكلامي، والسياق الحالي، ومقصدية المتكلم؛ إذ هي من أكبر القرائن على فهم غرض الكلام[3]. وفي هذا تلتقي التداولية مع الدرس التراثي، فبالنسبة للتداولية ليست هناك أهمية للتمييز بين الأنماط اللغوية(خبر أو إنشاء) ما دامت تحقق إنجازية الفعل المرتبطة أساسا بالقصد والاستعمال الذي يؤطره السياق،" بل أنّ كل المقاربة التداولية تحتوي على هذه الإشكالية الجديدة، لأن المقصد يقع في صميم شروط النجاح و كذا في صميم القوة المتضمنة في القول، وحتى في مفهوم العمل ذاته وفي النظرية التداولية للدلالة[4].

محصول القول ممّا سبق نوجزه في النقاط التالية:

– القصدية Intention شكّلت الأساس الذي انبنت عليه نظرية الفعل الكلامي برمتها، وتتجلى ذلك انطلاقا من الربط بين العبارات اللغوية وغرض المتكلم أو مقصده؛ إذ أصبح ينظر إلى الإنجاز بوصفه جانبا قصديا لفعل كلامي في سياق الموقف الكلي التداولي التواصلي، فكل فعل كلامي يقوم على

[1] العقل واللغة والمجتمع، ص: 211– 212.

[2] هيثم مصطفى، القصدية الإنجازية في الخطاب النحوي عند سيبويه، ص: 225.

[3] مسعود صحراوي، التداولية عند علماء العرب، ص: 53.

[4] فيليب بلانشيه، التداولية من أوستين إلى غوفمان، ص: 147.

قصد معين له تأثير ودور في ضبط القوة الإنجازية المستهدفة. و"القصدية" مبحث مهم من مباحث التداولية، حيث تعد عاملا مهما في استعمال اللغة وتأويلها، وتنوع دلالة الأفعال اللغوية محكوم بقصد المرسل الذي يحدده السياق، وهذا أحد عوامل توسع الدرس التداولي.

– مفهوم الخبر والإنشاء في التراث العربي يقف على قدم المساواة مع ما تعرضه نظرية أفعال الكلام لـ(أوستين) التي طورها من بعده (سيرل)، فالخبر ما قبل الحكم عليه بالصدق أو الكذب انطلاقا من مطابقته للخارج أو عدم مطابقته، والإنشاء ما لا يقبل ذلك الحكم ويتميز بأنّ مجرد النطق به هو تحقيق له وإنجاز على أرض الواقع، و"بالتالي فإن منطلق التفكير واحد"[1]، ف(أوستين) ميز بين نوعين من العبارات: الأولى تخبر عن وقائع العالم الخارجي وتحتمل الصدق أو الكذب، والثانية تنجز بها أفعال فلا تحتمل صدقا ولا كذبا، فالأفعال الكلامية تكون إما "إخبارية" أو "أدائية" (إنشائية)، وهكذا يدخل الخبر حسب تصنيف (سيرل) ضمن "التقريريات" Assertifs، ويدخل الإنشاء ضمن الأصناف الكلامية الأخرى التي بحثها (سيرل) وهي كثيرة ومتشعبة، فمنه ما يندرج ضمن التوجيهيات "الطلبيات "Directifs" كالأمر والنهي والاستفهام، ومنه ما يندرج ضمن "الإيقاعيات" "التصريحيات" "Déclaratifs" كألفاظ العقود، ومنه ما يندرج ضمن التعبيريات "الإفصاحيات Expressifs". كالشكر والتهنئة والترحيب والتمني.

– يلاحظ تعويل العلماء العرب على خاصية "الإفادة Pertinence" أثناء تحليلاتهم للجملة والنص، باعتبارها مناط التواصل بين مستعملي اللغة، فإذا تحققت "الإفادة" حدث التواصل، ومن أجل تحقيق "الإفادة" اقتصروا على التراكيب الدالة المفيدة، أي التي لها دلالات مباشرة "المنطوق" أو غير مباشرة "المفهوم" تفهم منها أو ملازمة لها بتعبير السكاكي حين وضع فهمه لخواص تراكيب الكلام الواردة في تبيانه لموضوع علم المعاني، بقوله: "وأعني بخاصية التركيب ما يسبق منه إلى الفهم عند سماع ذلك التركيب، جار مجرى اللازم"[2]، وأبعدوا المركبات غير التامة من دراستهم؛ لأنها لا تحمل أي فائدة تذكر؛ بل تضيف لبسا في فهم المعنى، والسبب عدم ربطه بسياق القول، ومن هنا يبرز البعد الوظيفي الاستعمالي لتناول ظاهرة الخبر والإنشاء عند القدماء، وهذا ما فعله التداوليون الذين ربطوا السياق بعملية إنتاج المعنى حتى تتحقق عملية التواصل بين مستعملي اللغة.

[1] محمود أحمد نحلة، آفاق جديدة في البحث اللغوي المعاصر، ص: 97.

[2] مفتاح العلوم، ص: 247.

4- أقسام الفعل الكلامي بين القدماء و التداوليين :

قد مرّ في البحث أن (أوستين) قسّم الفعل الكلامي تقسيما ثلاثيا: (1- فعل القول. 2-الفعل المتضمن في القول. 3- الفعل الناتج عن القول). و"فعل القول هو فعل إنتاج الأصوات وتركيب الكلمات في بناء يلتزم بقواعد اللغة و يحمل دلالة معيّنة[1]. يعني هذا أنّ فعل القول يتكون من ثلاثة أفعال فرعية: فعل تصويتي، فعل تركيبي يتمثل في إصدار متواليات الأصوات وفق نظام النحو، فعل دلالي(إحالي) يقوم على ارتباط الوحدات التركيبية بمراجع خارجية.

4-أ- أقسام الفعل الكلامي بين عبد القاهر الجرجاني والتداوليين :

عند البحث في النّصوص التّراثية التي أشارت إلى تقسيم القدماء الفعل الكلامي إلى فروع كما فعل التداوليون، نجد شيئا من ذلك عند عبد القاهر الجرجاني. لكن قبل التفصيل، يلاحظ أنّ الجرجاني في نظرية النظم يميز بين ثلاثة أشياء في تحليل المعنى؛ (أوّلها) الألفاظ، وهي أصل المعنى الحرفي، و(ثانيها) معاني النحو وهي مستتبعات التراكيب، أي دلالات النظم والأسلوب، و(ثالثها) المعاني الثواني أو معنى المعنى. وحين النظر نرى أنّ الجرجاني تناول الفرع الأول من فعل القول عند (أوستين) عندما فرّق بين نظم الحروف، وبين نظم الكلام، حينما قال: "وممّا يجب إحكامه... الفرق بين قولنا، حروف منظومة، وكلم منظومة. وذلك أنّ نظم الحروف هو تواليها في النطق، وليس نظمها بمقتضى عن معنى، ولا الناظم لها بمقتف في ذلك رسما من العقل اقتضى أن يتحرى في نظمه لها ما تحراه فلو أنّ واضع اللغة كان قد قال: "ربض" مكان "ضرب"، لما كان في ذلك يؤدي إلى فساد"[2].

أمّا الفرع الثاني عند (أوستين)، فهو نظم الكلام عند الجرجاني، يقول الجرجاني: "وأما نظم الكلم، فليس الأمر فيه كذلك، لأنك تقتفي في نظمها آثار المعاني، وترتبها على حسب ترتب المعاني في النفس. فهو إذن نظم يعتبر فيه حال المنظوم بعضه مع بعض، وليس هو (النظم) الذي معناه ضمّ الشيء إلى الشيء كيف جاء واتفق، ولذلك كان عندهم نظيرا للنسج والتأليف والصياغة والبناء والوشي والتحبير وما أشبه ذلك"[3].

[1] جان سرفوني، الملفوظية، ص: 97.

[2] دلائل الإعجاز، ص : 49.

[3] المصدر نفسه والصفحة نفسها.

أما الفرع الثالث عند (أوستين)، فهي اعتبار الأجزاء مع بعضها عند الجرجاني عندما يقول: "ممّا يوجب اعتبار الأجزاء بعضها مع بعض حتى يكون لوضع كلي حيث وضع، علة تقتضي كونه هناك، وحتى لو وضع في مكان غيره لم يصلح"[1].

فالفرع الأول من تقسيم (أوستين) ينسجم مع كلام عبد القاهر عندما فرق بين نظم الحروف ونظم الكلام، يعني أنه ليس هناك علاقة عقلية بين المفردة اللغوية ومعناها ، ولا هي بمقتضى قانون معين، فالعلاقة عرفية أو اعتباطية اصطلح عليها واضعو اللغة . كما أنّ الأصوات شيء ودلالتها شيء آخر. ونظم الكلام بحسب مصطلح عبد القاهر يعد الفرع الثاني في طريق انجاز الفرع الثالث؛ لأن النظم عند الجرجاني ليس إلا توخي معاني النحو وأحكامه، فالنحو يقوم بدور مركزي؛ إذ أنّ قواعده وأحكامه تعد الأداة الرابطة بين البنية اللفظية والدلالة التي يتوخاها المتكلم ويريد تبليغها سواء كانت إخبارا أم أمرا أم نهيا أم استخبارا، يقول الجرجاني: "اعلم أنّ ليس النظم إلا أن تضع كلامك الوضع الذي يقتضيه علم النحو، وتعمل على قوانينه وأصوله، وتعرف مناهجه التي نهجت له فلا تزيغ عنها، وتحفظ الرسوم التي رسمت لك، فلا تخل بشيء منها... ويتصرف في التعريف والتنكير، والتقديم والتأخير في الكلام كله، وفي الحذف والتكرار، والإضمار والإظهار، فيصيب بكل من ذلك مكانه، ويستعمله على الصحة وعلى ما ينبغي له"[2]. بالإضافة إلى ذلك، أوضح عبد القاهر أنّ الفرع الأول والثاني خادمان للمعاني (الفعل الدلالي) عن طريق التعليق. يقول: "وإن أردت أن ترى ذلك عيانا فاعمد إلى أي كلام شئت، وأزل أجزائه عن مواضعها، وضعها وضعا يمتنع معه دخول شيء من معاني النحو فيها فقل في:

قفا نبك من ذكرى حبيب ومنزل

من نبك قفا حبيب ذكرى منزل ثم انظر هل يتعلق منك فكر بمعنى كلمة منها؟"[3]

ويضيف في موضع آخر: "وليت شعري، كيف يتصور وقوع قصد منك إلى معنى كلمة من دون أن تريد تعليقها بمعنى كلمة أخرى؟ ومعنى القصد إلى معاني الكلم، أن تعلم السامع بها شيئا لا يعلمه. ومعلوم أنك، أيّها المتكلم، لست تقصد أن تعلم السامع معاني الكلم المفردة التي تكلمه بها، فلا

[1] دلائل الإعجاز، ص : 49.

[2] دلائل الإعجاز، ص: 81، 82 .

[3] المصدر نفسه، ص : 410.

تقول: خرج زيد لتعلمه معنى خرج في اللغة، ومعنى (زيد) كيف ؟ ومحال أن تكلمه بألفاظ لا يعرف هو معانيها كما تعرف. ولهذا لم يكن الفعل وحده من دون اسم، ولا الاسم وحده من دون اسم آخر أو فعل، كلاما وكنت لو قلت: خرج، ولم تأت باسم، ولا قدرت في ضمير الشيء، أو قلت: زيد، ولم تأت بفعل ولا اسم آخر ولم تضمره في نفسك، كان ذلك وصوتا تصوته سواء، فاعرفه"[1].

فالكلام من غير نظم يساوي الفعل التصويتي، وذكر أنّ نظم الكلم لا يعتمد على اللّفظة المنفردة دون ترتيب المعاني في النفس، يقول الجرجاني: "ولو حفظت صبيا شطر كتاب العين أو الجمهرة من غير أن تفسّر له شيئا منه، وأخذته بأن يضبط صور الألفاظ و هيآتها، و يؤديها كما يؤدى أصناف أصوات الطيور، لرأيته ولا يخطر له ببال أن من شأنه أن يؤخر لفظا و يقدم آخر، بل كان من حاله حال من يرمي الحصى ويعد الجوز. اللّهم إلا أن تسومه أنت أن يأتي بها على حروف المعجم ليحفظ نسق الكتاب... ولو كان القصد بالنّظم إلى اللّفظ نفسه، دون أن يكون الغرض ترتيب المعاني في النفس، ثم النطق بالألفاظ على حذوها، لكان ينبغي أن لا يختلف حال اثنين في العلم بحسن النظم أو غير الحسن فيه، لأنهما يحسان بتوالي الألفاظ في النطق إحساسا واحدا، ولا يعرف احدهما في ذلك شيئا يجهله الآخر"[2].

وذكر أيضا، أنّ الألفاظ لو خلت من معانيها تتجرد أصواتا وأصداء حروف"... وأنّ الكلم تترتب في النطق بسبب ترتب معانيها في النفس، وإنها لو خلت من معانيها حتى تتجرد أصواتا وأصداء حروف، لما وقع في ضمير ولا هجس في خاطر، أن يجب ترتيب ونظم"[3].

أمّا في الدرس التداولي، فنجد أنّ لـ(أوستين) رأي مقارب لما ذكره الجرجاني بأنّ الفعل التصويتي إذا لم ينطق مع باقي الألفاظ بشكل مخصوص يكون مجرّد أصوات مقروعة في الهواء ويجب أن تدخل هذه الأصوات بشكل معين حتى تؤدي فعلها الدلالي، يقول (أوستين): "ولقد كنّا أتينا على ضروب من تمييز الوجوه الدقيقة على نحو مقتضب بين الفعل الصوتي، والفعل الكلامي والفعل الخطابي. فأمّا الفعل الفونطيقي فهو مجرد فعل التلفظ ببعض الأصوات المقروعة المحمولة في الهواء. وأمّا الفعل الكلامي فهو النطق ببعض الألفاظ أو الكلمات أي إحداث أصوات على أنحاء مخصوصة متصلة على نحو ما بمعجم معين، ومرتبطة به، ومتمشية معه، وخاضعة لنظامه. أمّا الفعل الخطابي

[1] دلائل الإعجاز، ص : 412. .

[2] المصدر نفسه، ص: 50،51.

[3] المصدر نفسه، ص: 56.

فهو طريقة تأدية الانجاز، وكيفيته باستعمال تلك الألفاظ"[1]، ويضيف: "هاهنا ألفاظ مستعملة، ومألوفة لدينا، ولكن ينقصها التركيب النحوي، وعلى ذلك في العبارات المشهورة في (قصة الفتاة أليس وراء المرآة)، نجد تركيبا نحويا صحيحا وألفاظه غريبة والعبارة هي: ضرب من الحيوان المسمى بالغرير بصحن الهواء"[2]. معنى هذا أنّ هناك بعض الألفاظ مستعملة ولكنها لا تعطي معنى مفيد لعدم دخولها ضمن تركيب نحوي صحيح، وهذا ما قاله عبد القاهر: "فلو أنك عمدت إلى بيت شعر أو فصل نثر فعددت كلماته عدا كيف جاء واتفق، وأبطلت نضده و نظامه الذي عليه بنى، وفيه أفرغ المعنى وأجرى، وغيرت ترتيبه الذي بخصوصيته أفاد ما أفاد، وبنسقه المخصوص أبان المراد، نحو أن تقول في:" قفا نبك من ذكرى حبيب ومنزل، منزل قفا ذكر من نبك حبيب"، أخرجته من كمال البيان، إلى مجال الهذيان، نعم، وأسقطت نسبته من صاحبه، وقطعت الرحم بينه وبين منشئه، بل أحلت أن يكون له إضافة إلى قائل، ونسب يختص بمتكلم، وفي ثبوت هذا الأصل ما تعلم به أنّ المعنى الذي له كان هذه الكلم بيت شعر أو فصل خطاب، هو ترتيبها على طريقة معلومة، وحصولها على صورة من تأليف مخصوصة، وهذا الحكم–أعني الاختصاص في الترتيب– يقع في الألفاظ مرتبا على المعاني المرتبة في النفس، المنتظمة فيها على قضية العقل، ولا يتصور في الألفاظ وجوب تقديم وتأخير، وتخصص في ترتيب وتنزيل، وعلى ذلك وضعت المراتب والمنازل في الجمل المركبة وأقسام الكلام المدونة"[3].

أما الفعل المتضمن في القول (الإنجازي)، فيمكن مناقشته من خلال الأفعال الإنجازية غير المباشرة ممثلة في معنى المعنى عند الجرجاني. لقد أشرنا سابقا إلى أنّ النص الأدبي وتحديدا الخيالي(التخييلي) شد اهتمام (أوستين) الذي وسمه بكونه ملفوظ غير جاد[4]، ومثل هذا التعريف الذي قدمه (أوستين) فتح مسلكا لـ(سيرل) الذي أخذه عنه وعمقه[5].

فـ(سيرل) يقدّم الخطاب الخيالي (التخييلي) بوصفه عملا لغويا غير مباشر... فدلالته تتجاوز الملفوظ ذاته، وترتكز على مواضعات مضمرة خاصة وعلى عقد واقع بين الكاتب والقارئ. إنها طريقة

[1] نظرية أفعال الكلام العامة، ص: 116.

[2] المصدر نفسه، ص:117.

[3] أسرار البلاغة، ص: 15.

[4] فيليب بلانشيه، التداولية من أوستين إلى غوفمان، ص: 192.

[5] المصدر نفسه، ص: 193.

مخصوصة في اللعب مع العلامة، بما أنّ التلفظ ينشئ واقعا و مرجعا مكان الإحالة على واقع موجود (ما يسميه سيرل وجهة المعنى). وبالمرة، فإن الكتابة الأدبية تلتحف بإطار التواصل، ومن ثم بإطار التلفظ وحتى بالتلفظ المشترك. وفي الواقع فالقراءة تلفظ مكمل حسب الرسم النظري الذي تضعه التداولية للدلالة، حيث يحتل المسار التأويلي مكانا رئيسيا، فالكاتب ينضوي تحت التلفظ المشترك وهو مدين بمقصد تواصلي، وهذا الرسم يلح على الاستدلالات نحو الضمني، حيث تلتقي جميع ظواهر التناص[1]. فـ(سيرل) يطور نظريته في الأفعال غير المباشرة انطلاقا من القواعد التي أرساها في كتابه (الأعمال اللغوية) مركزا برهنته على كفاءات السامع العامة في العقلانية والاستدلال، ويثير مبدأ استدلاليا عند اهتمامه بصفة أخص بالاستعارة، وبتفسير الانتقال من المعنى الحرفي إلى الدلالة غير المباشرة[2]. ونجد في حديث (سيرل) إشارة إلى معنى المعنى على حد تعبير الجرجاني. وهنا، يجب أن نقف لنتعرف على مفهوم (معنى المعنى) عند عبد القاهر(الأفعال الإنجازية غير المباشرة) ونرى علاقتها بنظرية (أوستين) و(سيرل) خصوصا ما قصده (سيرل) باللعب مع العلامة.

ميّز الجرجاني في نظريته بين المعنى ومعنى المعنى. فهو يقسم الكلام على ضربين "ضرب: أنت تصل منه إلى الغرض بدلالة اللفظ وحده... وضرب آخر أنت لاتصل منه إلى الغرض بدلالة اللفظ وحده، ولكن يدلك اللفظ على معناه الذي يقتضيه موضوعه في اللغة، ثم تجد لذلك المعنى دلالة ثابتة تصل بها إلى الغرض. ومدار هذا الأمر على الكناية، والاستعارة والتمثيل"[3]. ويضيف: "وإذ قد عرفت هذه الجملة، فهاهنا عبارة مختصرة وهي أن تقول: المعنى، ومعنى المعنى، تعني بالمعنى المفهوم من ظاهر اللفظ والذي تصل إليه بغير واسطة ومعنى المعنى، أن تعقل من اللفظ معنى ثم يفضي بك ذلك المعنى إلى معنى آخر كالذي فسرت لك"[4].

وقال أيضا: "وإذا قد عرفت ذلك، فإذا رأيتهم يجعلون الألفاظ زينة للمعاني وحلية عليها، أو يجعلون المعاني كالجواري... فأعلم أنّهم يصفون كلاما قد أعطاك المتكلم أغراضه فيه من طريق

[1] فيليب بلانشيه، التداولية من أوستين إلى غوفمان، ص: 194،195.

[2] المصدر نفسه، ص: 152 .

[3] دلائل الإعجاز، ص 262 .

[4] المصدر نفسه، ص :263.

معنى المعنى"[1]. ويضيف: "وأنّ المعرض وما في معناه، ليس هو المنطوق به ولكن معنى اللفّظ الذي دللت به على المعنى الثاني، كمعنى قوله: *فإني جبان الكلب مهزول الفصيل*.

الذي هو دليل على انّه مضياف، فالمعاني الأولى المفهومة من أنفس الألفاظ... والمعاني الثواني التي يومأ إليها بتلك المعاني..."[2]، ويضيف في موضع آخر: "ذاك لأنّه لا يخلو السّامع من أن يكون عالما باللغة وبمعاني الألفاظ التي يسمعها، أو يكون جاهلا بذلك. فإن كان عالما لم يتصور أن يتفاوت حال الألفاظ معه فيكون معنى لفظ أسرع إلى قلبه من معنى لفظ آخر، وإن كان جاهلا كان ذلك في وصفه أبعد".[3] ولا سبيل للوصول إلى معنى المعنى –المعنى المستلزم– إلا عن طريق الاستدلال، يقول الجرجاني: "فإنك في جميع ذلك لا تفيد غرضك الذي تعني من مجرد اللفظ، ولكن يدل اللفظ على معناه الذي يوجبه ظاهره، ثم يعقل السامع من ذلك المعنى على سبيل الاستدلال معنى ثانيا هو غرضك كمعرفتك من كثير رماد القدر أنه مضياف، ومن طويل النجاد أنه طويل...[4].

فهذا الكلام النفيس الذي يحيل على وجود المتلقي في ذهن المتكلم، يبرز بوضوح الأبعاد التداولية في نظرية النظم التي أراد من خلالها إبراز تلك التفاعلية داخل الخطاب والتي تنطلق من المعنى الظاهر وتنتقل إلى المعنى المضمر الذي يحتاج في تشكله إلى كفاءة كل من المتكلم والمخاطب، وما يحيط بهما، لأن الألفاظ –في نظر عبد القاهر– لم توضع من اجل أن تطلق المسميات على الأشياء فقط، بل من اجل أداء وظيفة التواصل والإبلاغ أثناء تضام الكلمات بعضها ببعض. وهذا المنحى تؤيده التداولية نظرا لارتباطه بالمعقولية، وبالاستدلالات تكون في طبيعتها قضايا افتراضية، فإنه يستخدم قواعد الاستنباط المنطقي وينطلق من مقدمات تتكون في الآن نفسه من معارف متواضع عليها، كما تتكون من إدراك الشيء مع الكلمة المرتبطة به، ويستخلص من هذه المقدمات نتيجة تمثل بدورها فرضية حول المقولة التي ينتمي إليها الشيء المعني، "وبدون هذه القدرة على الاستدلال والاستنتاج التي يعول عليها الباث، ضمن غيرها من المواضعات الخطابية، يصبح أي تواصل مستحيلا"[5]. فهذه الأساليب البيانية البلاغية التي أفاض الجرجاني في تحليلها في"دلائل

[1] دلائل الإعجاز ، ص : 263.

[2] المصدر نفسه، ص: 263.

[3] المصدر نفسه، ص: 267.

[4] المصدر نفسه، ص: 262.

[5] فيليب بلانشيه، التداولية من أوستين إلى غوفمان، ص: 154.

الإعجاز"و" أسرار البلاغة" ممثلة في الاستعارة والكناية والتمثيل (يسميها سيرل طرق مخصوصة في اللعب مع العلامة) تجعل المخاطب أو المتلقي يسهم في إنتاج المعنى المقصود بدل إعطائه إياه جاهزا، وذلك بواسطة عمليات استدلالية ينتقل فيها من خلال اللفظ ومعناه الظاهر المتعارف عليه إلى المعنى الذي يقصده المتكلم. فالمعقولية والاستدلال اللذان أشار إليهما الجرجاني في أكثر من موضع عند حديثه عن المعاني الثواني نجدهما عند (سيرل) عندما عرف الاستدلال بأنه "عملية منطقية لربط المعطيات الملفوظة والسياقية والمحادثية والتداولية، من أجل إنشاء الدلالة، أن نستدل هو أن نحسب وأن نستنتج انطلاقا من عناصر دالة متعددة، لكي نؤول ونقف على دلالة، ويقع مفهوم الاستدلال أساسا من جهة المتقبل، غير أنّ الاستدلال ليس مجرد تفكيك ولا هو منبت عن الباث، لأن الدلالة هي حصيلة تلفظ مشترك في السياق ... وبهذا يبدو الاستدلال ظاهرة جوهرية في التفاعل اللغوي[1].

هناك نقطة أخرى تسترعي الانتباه انبنت عليها نظرية النظم جاءت في إطار المناقشات الطويلة حول إشكالية العلاقة بين اللفظ والمعنى، وهي أنّه كما تكون الألفاظ دالة في النطق فإن المعاني تكون في النفس، أي أن مفهوم (معنى المعنى) وغيره، مفهوم نفسي، وأنّ المزية للمعاني وليس للألفاظ، لأن الألفاظ تابعة للمعاني وخادمة لها. يقول الجرجاني:"...إنّ الألفاظ إذا كانت أوعية للمعاني فإنها لا محالة تتبع المعاني في مواقعها،فإذا وجب لمعنى أن يكون أولا في النفس وجب اللفظ الدال عليه أن يكون مثله أولا في النطق" [2]. ويضيف قائلا:" وأنك إذا فرغت من ترتيب المعاني في نفسك لم تحتج إلى أن تستأنف فكرا في ترتيب الألفاظ، بل تجدها تترتب لك بحكم أنها خدم للمعاني، وتابعة لها ولاحقة بها، وأنّ العلم بمواقع المعاني في النفس، علم بمواقع الألفاظ الدالة عليها في النطق"[3]. ويضيف: "انه يرتب المعاني في نفسه، وينزلها، ويبني بعضها على بعض، كما يقولون: يرتب الفروع على الأصول، ويتبع المعنى المعنى ويلحق النظير بالنظير"[4]. ويضيف: "وجملة الأمر أنّ الخبر وجميع الكلام، معان ينشئها الإنسان في نفسه، ويصرفها في فكره، ويناجي بها قلبه، ويراجع فيها عقله، وتوصف بأنّها مقاصد وأغراض"[5].

[1] فيليب بلانشيه، التداولية من أوستين إلى غوفمان ، ص: 153 ، 154.

[2] دلائل الإعجاز، ص: 52.

[3] المصدر نفسه، ص: 54.

[4] المصدر نفسه، ص: 53.

[5] المصدر نفسه، ص: 528.

نشير في هذا المقام أنّ الجانب النفسي الذي تحدث عنه الجرجاني حظي بعناية غيره من القدماء، وذلك" لأن البيان والبلاغة لهما صلة وثيقة بقضايا النفس"[1]، و"لم يفت البلاغيين القدماء والمهتمين بالدّراسات الأدبية والنقدية الارتباط العضوي لأساليب البلاغة بالنفس، فقد بدأ التفاتهم إليه من تحديدهم بلاغة الكلام بمدى مطابقته لحال الخطاب"[2]، ومن شواهد الاهتمام بهذا الجانب صنيع الرماني (ت 386هـ) في رسالته" النكت في إعجاز القرآن"، وكذلك الخطابي (ت 388هـ) حين بحث هذا الجانب فلجأ إلى الأثر النفسي فقال:" في إعجاز القرآن وجه آخر ذهب عنه الناس، فلا يكاد يعرفه إلا الشاذ من آحادهم، وذلك صنيعه بالقلوب، وتأثيره في النفوس،فإنك لا تسمع كلاما غير القرآن منطوقا ولا منثورا إذا فزع السمع خلص له إلى القلب من اللذة والحلاوة في حال ومن الروعة والمهابة في أخرى ما يخلص منه إليه، تستبشر به النفس، وتشرح له الصدور، حتى إذا أخذت حظها منه عادت مرتاعة[3].

أمّا في الدرس التداولي، فنجد (أوستين) في مفهومه للمعنى النفسي يقول: "حينما تتنازع في فائدة أي عبارة متلفّظ بها كيفما كان نوعها، وعلى ذلك يجب ألا أكون مثلا مازحا، هازلا أو في حال كتابة قصيدة ولكن أحيانا قد ينتابنا شعور بأنّ جدية العبارة، إنما جاءت من كونها قد تلفظ بها فقط لاعتبارات خارجية ولقرائن الأحوال وأمارة ظاهرة تعرب كلها عن قصد باطني"[4]. ويضيف: "إن التلفظ بكلمات معينة أكثر ممّا يمكن أن يكون أداء لأمر باطني نفسي مغاير، وهو الكلام النفسي المغاير لما تدل عليه في الخارج الألفاظ المسموعة . ويكاد يكون من الصعب البرهنة على ذلك إلا انه يجب أن ادّعي أنّ هذا أمر واقعي يشهد له العيان"[5]. يظهر من هذا الكلام أنّ (أوستين) أكد على المعنى الباطن أو ما سماه بالكلام النفسي، ولا يستطيع المتلقي أن يفهم كلام المتكلم إلا من خلال القرائن والأحوال والألفاظ الدالة عليه. وهو بهذا يلتقي بما جاء به عبد القاهر من ناحية المفهوم ومن ناحية التسميات أيضا.

خلاصة الكلام، أنّ (أوستين) يرى أنّ فعل القول متعلق بالمعنى الوضعي، وذلك هو المعنى الأوّل، أو أصل المعنى كما تقدم عند عبد القاهر. أمّا الفعل الإنجازي، فارتباطه يكون مع القصد،

[1] فضل حسن عباس، البلاغة فنونها وأفنانها، ص: 193.

[2] جبير صالح حمادي، التصوير الفني في القرآن الكريم، مؤسسة المختار للنشر والتوزيع القاهرة، ط1، 2007، ص: 201 .

[3] المصدر نفسه، ص: 202 –203 .

[4] نظرية أفعال الكلام العامة، ص: 19.

[5] المصدر نفسه، ص: 26.

من خلال تحديد قصد الملفوظ من الاستعمال كالوعد والتحذير والأمر والإخبار والاستفهام... الخ، والفعل الإنجازي يتحقق عادة بمجرد إدراك أو استيعاب المخاطب لما يسميه (سيرل) للقصد الانعكاسي للمتكلم، "ف(أوستين) ركّز على كون ما يحدّد العمل المتضمن في القول (الإنجازي) هو تأويل المقصد الصحيح؛ لأنّ العمل المتضمن في القول يجسده الأثر المتضمن في القول عند المتقبل، فمن زاوية النظر هذه، يتعلق نجاح عمل متضمن في القول في قسم منه بإظهار الباث له تسهيلا على المتقبل أمر التعرف على مقصد الباث، وبالمقابل، ففي الحالات التي تكون فيها القوة المتضمنة في القول أقل أهمية، فإن الضمني يحتل قسما أكبر"[1]، فمن هذا المنظور، تظهر قرابة تداولية بين الاتصال والفهم الحاصل لدى المتلقي عبر الخطاب ومغزاه، فيكون القصد من الاتصال وفق تعبير (سيرل)" هو أن أولد لدى المستمع المعرفة بمعناي يجعله يتعرف على قصدي في توليد تلك المعرفة عنده[2].

أمّا عبد القاهر فقد ميز بين المعاني الوضعية للألفاظ وبين (معاني النحو) أو (النظم) أو ما يسميه بـ(توخي معاني النحو)، وهي مستتبعات التراكيب والخصوصيات التي تتولّد في المعنى نتيجة اختيار تراكيب أو ألفاظ معينة. وهذا التمييز بين المعنى التركيبي والخصوصيات المضافة، لا يخرج عن نطاق فعل القول، فهو يقابل تمييز (أوستين) بين (الفعل التركيبي) و(الفعل الدلالي).

ومن خلال هذا، نرى أنّ تقسيم عبد القاهر للألفاظ والمعاني وعلاقة بعضهما ببعض يقارب نظرية الفعل الكلامي عند (أوستين)، ومن أهم عناصرها فعل القول والفعل الإنجازي المرتبط بالقصد(خصوصا الفعل الإنجازي غير المباشر حيث يصبح التمييز بين الخبر والإنشاء غير ضروري). وهنا، تجدر الإشارة إلى أنه من منظور (أوستين) يصبح "القول l'énonciation يشتمل على هذه الأعمال(أقسام الفعل الكلامي عند أوستين) جميعا في الوقت ذاته بدرجات مختلفة، وهذا التّمشي يعتبر بمثابة البديل لتمييز الخبر عن الإنشاء، ذلك أنّ ما يمكن تسميته أخبارا محضة أو إثباتات ، وإن بدت مجرد عمل قول، فإنها لا تخلو في الحقيقة من عمل مقصود بالقول، لا فرق بينها وبين الإنشاءات، وأكثر ما يمكن أن يختص به محض الإخبار أنّه عمل لغوي قد لا يكون له أثر لدى المخاطب، فالإثبات الخبري عمل لغوي إنجازي مجراه مجرى سائر الأعمال الإنشائية الإنجازية، وقد اعتبره (أوستين) كذلك؛ لأن مجال البحث لديه ليس دراسة الجملة، وإنما هو دراسة إنتاج فعل القول في

[1] فيليب بلانشيه، التداولية من أوستين إلى غوفمان، ص: 149.

[2] سيرل، العقل واللغة والمجتمع، ص: 213.

مقام خطاب[1]. وهذه النقطة نجد شيئا منها عند الجرجاني، وإن بدا مخالفا (لأوستين) عندما اعتدّ بالتركيب الخبري واعتبره أصل الإنشاء، عكس ما ذهب إليه التداوليون الذين يرون بتغليب الجانب الإنجازي للخبر من خلال فلسفتهم اللغوية التي ترفض تقسيم الأقوال إلى خبر وإنشاء بالاحتكام إلى معيار الصدق والكذب، واستطاعوا أن يستوعبوا الملفوظات (خبر أو إنشاء) ضمن ما يسمى القوة الإنجازية، إلا أنّ الجرجاني يظهر للناظر مدركا أنّ الخبر يحتوي على فعل كلامي محمّل بقوة إنجازية، وهذا ربما يفسر عدم خوض الجرجاني في وضع معايير وحدود للتمييز بين الخبر والإنشاء كما فعل البلاغيون اللاحقون له.

4-ب- أقسام الفعل الكلامي بين الرضي الاستراباذي و التداوليين :

من النّصوص التراثية التي تلفت النظر في أوجه التقارب بين القدماء والتداوليين ما نجده عند الرضي الاستراباذي في شرحه لكافية ابن الحاجب، لكن قبل ذلك، تجدر الإشارة إلى تقسيم الرضي الكلام بصفة عامة تقسيما ثلاثيا -كما أشير سابقا- إلى إخباري وطلبي وإيقاعي، وعند غيره يُضَمُّ النّوعان الأخيران (الطلبي ،الإيقاعي) في مجموعة واحدة هي الإنشائيات، وعرّف الرضي هذه المفاهيم تعريفات تداولية، فقارب بذلك المفهوم العام لنظرية الفعل الكلامي، وانتبه إلى أنّ الخبر يحتوي على فعل كلامي عدا عمّا يحمله من محتوى قضوي يحتمل الصدق والكذب، فعرّف الفعل الكلامي الإخباري بأنه لفظ مقصود من الإخبار فتراه يقول:"أنك أوجدت بهذا اللفظ الإخباري[2] في تفصيل يشبه ما أورده التداوليون في تفسير الفعل الكلامي (الإخباريات) ويجعله "يطرد ذلك في جميع الأخبار"[3].

ويعرّف الفعل الإنشائي بأنه"يحصل في الحال بهذا اللفظ وهذا اللفظ موجد له[4]. ومثّل بلفظ (بعت) فجعل البيع حاصلا بمجرد التلفظ، يقول:"البيع يحصل في الحال بهذا اللفظ"[5]. يقارب (الرضي) مفهوم الفعل الكلامي عند (أوستين) الذي يقول:" وعندما أقول في الكنيسة أو عند من يكتبون العقد:

[1] خالد ميلاد، الإنشاء في العربية بين التركيب و الدلالة ، ص : 497-498 .

[2] شرح الرضي على الكافية، ج4، ص: 238.

[3] المصدر نفسه والصفحة نفسها.

[4] المصدر نفسه، ص: 12.

[5] المصدر نفسه والصفحة نفسها.

"نعم أنا اقبل الزواج بها "فانا في هذا المقام لا أذيع خبرا ولا انشره ، بل إنّ لسان حالي يقول:"رضيت بالزواج "[1].

وفي نقطة أخرى يقول الرّضي في موضوع حديثه عن إنشائية أفعال "المدح والذم": "قوله: ما وضع لإنشاء مدح أو ذم " هذا، كما تقدم في باب الكنايات في بيان أن (كم) الخبرية متضمنة للإنشاء وذلك أنك إذا قلت: " نعم الرجل زيد " فإنما تنشئ المدح وتحدثه بهذا اللفظ وليس المدح موجودا في الخارج في احد الأزمنة مقصودا مطابقة هذا الكلام إياه، حتى يكون خبرا، بلى، تقصد بهذا الكلام مدحه على جودته الحاصلة خارجا، ولو كان إخبارا صرفا عن جودته خارجا لدخله التصديق والتكذيب، فقول الأعرابي لمن بشره بمولودة وقال نعم المولودة: "والله ما هي بنعم الولد" ليس تكذيبا له في المدح إذ لا يمكن تكذيبه فيه، بل هو إخبار بان الجودة التي حكمت بحصولها في الخارج ليست بحاصلة، فهو إنشاء جزؤه الخبر وكذا الإنشاء التعجبي، والإنشاء الذي في " كم" الخبرية وفي "رب".[2]

يقول (أوستين): "العبارة المتلفظ بها (نعم) "إني اقبل أن تكون هذه المرأة زوجتي الشرعية، كما تنطق بها أثناء مراسم حفلة الزواج ويجب أن نقول هنا أننا عندما نتحدث بهذا الكلام، فنحن في حال انجاز شيء ما، وبعبارة أوضح في حال إنشاء الزواج أكثر ممّا نحن في حال الإخبار بالشيء"[3].

ويزيد الرضي الفعل الإيقاعي تفصيلا من حيث مقصود المتكلم والإفادة الحاصلة للمتلقي، فيقول:" كل كلام لابد فيه من حامل للمتكلم به عليه وحامله على الكلام الخبري: إفادة المخاطب بمضمونه ... وأمّا الحامل على الكلام الطلبي، لكون المطلوب مقصودا للمتكلم أما لذاته أو لغيره .. وأما الخبر فانه إذا ورد، حمله المخاطب على انه إنما تكلم به المتكلم لإفادة المخاطب مضمونه.[4]

ويحدّد خصائص الفعل الذي يتضمنه الفعل الكلامي الإيقاعي فيقول: "وأكثر ما يستعمل في الإنشاء الإيقاعي من أمثلة الفعل هو الماضي نحو: "بعت" و"اشتريت"[5]. ويذهب بهذا عكس تحديد (أوستين) الذي خصّ الفعل المضارع المسند لضمير المتكلم لهذا الفعل الكلامي كما رأينا في الفصل الثاني. ويبدو أنها خاصية من خصائص اللغة الانجليزية، أمّا في العربية فإنّ الفعل الماضي يغلب

[1] نظرية الأفعال الكلامية العامة، ص: 17.

[2] شرح الرضي على الكافية، ج4، ص:237-238.

[3] نظرية أفعال الكلام العامة، ص: 26

[4] شرح الرضي على الكافية، ج4، ص: 117 .

[5] المصدر نفسه، ص : 11

على الفعل الكلامي الإيقاعي كما حدّده الرضي في أمثلته السابقة وان كان يقع بغيره، ذلك أنّ هذه الصيغ نحو: بعت، وهبت، استأجرت، رهنت، أنا بائع. نوع من التعبير يراد به الإيجاب والقبول بين طرفين في مختلف المعاملات، سواء كان ذلك في البيع أو الشراء أو عقود الزواج أو الإيجار أو غيرها ممّا يقتضي عقد الاتفاق بين طرفين، ويكون ذلك نابعا عن إرادة وقصد، ويتم الإفصاح عن هذه النية بشكل من أشكال التعبير الذي يكون متعارفا عليه، ومن ذلك ما يتم به عقد الزواج من ألفاظ مثل قول الخاطب:"زوجني ابنتك"، فيعبر وليّها عن قبوله بالقول:" قبلت زواجك منها" أو "قبلت زواجها منك"، أو يقول:" قبلت زواجكما"، أو يقول:" قبلت تزويجك إياها"، أو" تزويجها إياك"، أو ما إلى ذلك من الصيغ التي تنجز المقصود، ويتم بها تمام الاتفاق، ويلاحظ أنّه قد تستعمل صيغة الأمر من الخاطب بقوله: زوجني ابنتك، أو صيغة النهي: "لا ترد طلبي للزواج من ابنتك". فهذه الصيغ ليست طلبية في نظر البلاغيين؛ لأنها متصلة بإجراء عقود مترتبة عليها مقصودة لذاتها من قبل المتكلم، وما حمل الخاطب على استخدام الطلب إنما التعبير عن شدّة تعلقه، واهتمامه ورجائه.

من جهة أخرى، استعمل الرضي مصطلحا محدّدا للدلالة على الفعل المتضمن في القول في عدة مواضع، منها قوله: "وأنّ معنى: ما دلّ على معنى في نفسه، أي: لا باعتبار غيره، كقولهم: "الدار قيمتها في نفسها كذا" أي: باعتبار نفسها لا باعتبار كونها في وسط البلد أو غير ذلك... وقد يكون اللفظ الذي فيه معنى الحرف مفردا.... وقد يكون جملة، كما في: "هل زيد قائم؟ "لأنّ الاستفهام معنى في الجملة، إذ قيام زيد مستفهم عنه، وكذا النفي في: "ما قام زيد" إذ قيام زيد منفي فالحرف موجد لمعناه بلفظ غيره[1]. ويقول: "ولا شك أن التخصيص والعرض والاستفهام والنفي والشرط والنهي معان تليق بالفعل"[2]. فهذه المعاني التي أشار إليها الرضي أصبحت تسمى في المنظور التداولي أفعالا كلامية، كالأمر والنهي والنداء والمدح والذم وغيرها.

4-ج- أقسام الفعل الكلامي بين ابن القيم الجوزية والتداوليين:

من النّصوص التراثية التي ذكر فيها تقسيم الفعل الكلامي ما ورد عن ابن قيم الجوزية، فقد ذكر أنّ "الكلام له نسبتان: إلى المتكلم به نفسه، ونسبة إلى المتكلم فيه إما طلبا وإما خبرا، وله نسبة ثالثة... إلى المخاطب"[3]. فابن القيم في هذا النص قسّم الأفعال الكلامية تقسيما ثلاثيا لا يختلف عمّا

[1] شرح الرضي على الكافية ، ج1، ص: 36.

[2] المصدر نفسه، ج 1، ص: 470.

[3] ابن قيم الجوزية، بدائع الفوائد، تحقيق: علي بن محمد العمران، دار عالم الفوائد للنشر والتوزيع، المجلد الثاني، ص: 609.

ذكره (أوستين) في المرحلة الأولى. فالنسبة الأولى عند ابن القيم التي تكون بين القول والمتكلم هي: فعل القول عند (أوستين)، والفعل اللفظي عند (سيرل). والنسبة الثانية بين القول والغرض أو موضوع الحديث عند ابن القيم هي: الفعل المتضمن في القول. أمّا النسبة الثالثة عند ابن القيم التي تقع بين القول والمخاطب، فهي: الفعل الناتج عن القول عند (أوستين)، والفعل التأثيري عند (سيرل). وقد صرّح ابن القيم أنّ هذه النسبة الثالثة للإنشاء فقط، ولكن الحكم يشمل الخبر؛ "لأن التحقيق أنّ الإخبار لا يعدو أن يكون عملا يصدر عن المتكلم، ويحصل من جهته، وهو لا يختلف من هذه الناحية عن مختلف ضروب الإنشاء كالاستفهام والتعجب والأمر ونحوها، بدليل أنّ ما تجده من فروق بين الإخبار والاستفهام،لا يزيد عن الفوارق التي بين الاستفهام ونظيره التعجب باعتبارهما من الإنشائيات، فقولك مثلا: هل جاء زيد؟ يكافئ قولك: جاء زيد، وما الفرق إلا من حيث كون الأول يمثل فعل الاستفهام، والثاني يمثل فعل الإخبار(الإثبات). أمّا أن يكون الأول غير إنشاء والثاني إنشاء فلا،لأنّ الاستفهام كالإثبات تماما، معنى يحدثه المتكلم، وينشئ بنيته. فهو لمتأمله، من كثب، إنشاء أيضا، أي فعل إنجازي، الأول أنجاز إثبات الخبر، والثاني إنجاز استفهام عن الخبر، ولا يختلفان إلا من حيث تعجيم محل الفعل الكلامي في بنية الاستفهام، وعدم ذلك حين الإخبار في معنى الإثبات دون النفي؛ إذ يصير محل الفعل الكلامي في هذا الأخير موسوما باللفظ أيضا"[1].

4-د- الإسناد بين القدماء و(سيرل):

هناك نقطة أخرى تسترعي البحث عن علاقتها بالمدونة التراثية، نجدها عند (سيرل) عندما جعل المحتوى القضوي قسما مستقلا عن فعل القول مخالفا في ذلك (أوستين)، ولكن قبل ذلك تجب الإشارة إلى مصطلحات: الإسناد والجملة والكلام والقول وعلاقتها بالإفادة، وإن كانت هذه المصطلحات استنفذت حظها من الدرس والتحليل في قديم البحث اللغوي وحديثه، وشكلت شطرا مهما ممّا عالجه الدرس النحوي.

أمّا الإسناد فقد ارتبط بتعريفات الجملة منذ بدايات التأليف النحوي في التراث اللغوي، من ذلك ما أشار إليه سيبويه(ت180هـ) عندما ذكر تحت عنوان "هذا باب المسند و المسند إليه" قوله: وهما ما لا يغني واحد منهما عن الآخر، ولا يجد المتكلم منه بدا، فمن ذلك: الاسم المبتدأ والمبني عليه، وهو

[1] صلاح الدين ملاوي، نظرية الأفعال الكلامية في البلاغة العربية، مجلة كلية الآداب والعلوم الإنسانية والاجتماعية، جامعة محمد خيضر، بسكرة، الجزائر، ع4، يناير 2009، ص: 15،16.

قولك: عبد الله أخوك، وهذا أخوك، ومثل ذلك: يذهب عبد الله، فلا بد للفعل من الاسم، كما لم يكن للاسم الأول بد من الآخر في الابتداء[1]؛ فالإسناد يعكس الصورة المثلى للجملة، فاصطلح على المسند إليه "المحكوم عليه"، أو"المخبر عنه" أو صاحب الأمر المتحدث عنه، وهو المبتدأ أو ما قام مقامه في الجملة الاسمية، والفاعل أو ما قام مقامه في الجملة الفعلية. واصطلح على المسند "المحكوم به" وهو الأمر المعطى إلى المسند إليه، وهو الخبر أو ما قام مقامه في الجملة الاسمية، والفعل أو ما قام مقامه في الجملة الفعلية، والعلاقة المعنوية الرابطة بينهما تسمى إسنادا. وتفهم فكرة الإسناد عند النحاة من خلال تعريفهم للجملة، فهي "عبارة عن الفعل وفاعله كـ "قام زيد"، والمبتدأ والخبر "كزيد قائم" وما كان بمنزله أحدهما نحو: "ضرب اللص" و"أقائم الزيدان؟"، وكان زيد قائما، وظننته قائما"[2]. فالإسناد لا ينحصر في مجرد الربط بين عنصرين، وإنما يمتد إلى غاية تحقيق المعنى الذي يحسن السكوت عنده (الفائدة). وقد جعل ابن يعيش(ت642هـ) الإسناد أعم من الخبر "لأنّ الإسناد يشمل الخبر، وغيره من الأمر والنهي والاستفهام، فكل خبر مسند وليس كل مسند خبرا"[3].

وإذا كان ابن هشام في نظر الكثيرين هو أوّل من أدرك فائدة تخصيص باب النظر في الجملة باعتبارها قاعدة الكلام و وحدته الأساسية، وقد أفرد لها بابا في كل من كتابيه "مغني اللبيب" و"شرح مقدمة الإعراب"[4]، كما نجد في أمهات الكتب ترددا بين مصطلحين لا يميز بينهما النحاة وهما الكلام والجملة، يقول ابن جني: "أمّا الكلام فكل لفظ مستقل بنفسه، مفيد لمعناه،وهو الذي يسميه النحويون الجمل...فكل لفظ استقل بنفسه، وجنيت منه ثمرة معناه فهو كلام .و أمّا القول فأصله أنه كل لفظ مذل به اللسان، تاما كان أو ناقصا، فالتام هو المفيد أعني الجملة و ما كان في معناها، من نحو صه، والناقص بضد ذلك، نحو زيد، فكل كلام قول، وليس كل قول كلاما، وهذا أصله ثم يتسع فيه فيوضع القول على الاعتقادات والآراء... فأما تسميتهم الاعتقادات والآراء قولا ؛ فلأن الاعتقاد يخفي فلا يعرف إلا بالقول، أو بما يقوم مقام القول من شاهد الحال، فلما كانت لا تظهر إلا بالقول سميت قولا"[5]. ونرى الزمخشري وابن يعيش يردّدان ما ذكره ابن جني، فيقول الأول: "والكلام هو المركب من كلمتين أسندت

[1] الكتاب، تحقيق عبد السلام محمد هارون، مكتبة الخانجي، القاهرة، 1988، ط3، ج1، ص: 23.

[2] ابن هشام، مغني اللبيب، ج2، ص: 431.

[3] ابن يعيش، شرح المفصل، تقديم إيميل بديع يعقوب، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ، 2001، ج1، ط1 ، ص: 72.

[4] عبد القادر المهيري، نظرات في التراث اللغوي العربي، دار الغرب الإسلامي، بيروت، لبنان، 1993، ط1 ، ص: 33.

[5] الخصائص، دار الكتاب العربي، بيروت، لبنان، دت، ص: 17.

إحداهما إلى الأخرى، وهذا لا يتأتى إلا في اسمين، أو فعل و اسم، ويسمى الجملة"[1]. ويضيف الثاني قائلا: "والكلام عبارة عن الجمل المفيدة وهو جنس لها فكل واحدة من الجمل الفعلية والاسمية نوع له بصدق إطلاقه كما أن الكلمة جنس للمفردات"[2]. يلاحظ في كلام ابن يعيش محاولة للتمييز بين المصطلحين تقوم على اعتبار الكلام أعم من الجملة، ولعل هذا الفرق هو أساس التمييز الذي يشير إليه ابن هشام: "الكلام هو القول المفيد بالقصد والمراد بالمفيد ما دل على معنى يحسن السكوت عليه والجملة عبارة عن الفعل وفاعله والمبتدأ وخبره وبهذا يظهر لك أنهما ليسا بمترادفين كما يتوهمه كثير من الناس، والصواب أنها أعم منه؛ إذ شرطه الإفادة بخلافها"[3].

لقد حاول القدماء تحديد مفهوم الإسناد تحديدا يزيل كل لبس. فابن يعيش يقارنه بتركيب الإفراد ويستنتج من ذلك أنّه عن التركيب الإسنادي ينشأ في الجملة التحام يجعل منها لا مجموعة معان يضاف بعضها إلى بعض، بل معنى جديدا كليا موحدا[4].

إذن، أدرك القدماء أنّ للإسناد جهتين: صناعية ومعنوية، الأولى تطلبها الصناعة النحوية، والثانية جهة يطلبها المعنى. فأمّا الصناعة فإنها تقتضي أنّ الفعل "قم" مسند إلى المخاطب (أنت). وأمّا المعنى –حسب ابن يعيش– فهو إسناد الفعل في الحقيقة إلى المتكلم الذي عبر عنه بقوله: "اطلب قيامك[5]. والذي يذهب إليه ابن يعيش أبعد من هذا؛ إذ يشكل الإسناد لديه تصورا شاملا من العلاقات المعتمدة إذ تتفرع روابطه لتضم الإنشاء والخبر وللاستفهام والأمر والنهي، حيث يمثل الإسناد جوهر العملية الابلاغية. كما يلاحظ في كلام ابن يعيش أنّه أدرك الفرق بين الإسناد أو الخبر الذي يدل على المحتوى القضوي، وبين الخبر بمعنى الفعل الإنجازي الذي يعرف في التصنيف الأوستيني بالتقريريات.

وعليه، تجاوز القدماء النظرة المنطقية للإسناد، فهي عند المناطقة (يعني الجملة) عبارة عن موضوع و محمول أي شخص أو شيء ينسب إليه أمر من الأمور؛ ففي مثل "النار محرقة" يقولون: إنّ النار أمر قد وضع أمام العقل ليحكم عليه حكما من الأحكام ولذلك يسمونه الموضوع، ويقولون: إنّ

[1] شرح المفصل، ج1، ص: 72–73.
[2] المصدر نفسه، ص: 75.
[3] مغني اللبيب، ج2، ص: 431.
[4] شرح المفصل ج1، ص: 72 .
[5] المصدر نفسه والصفحة نفسها .

"محرقة" هي الكلمة التي تكمل ذلك الحكم، وهي التي تفيدنا تلك الصفة المعينة في النار، وهي في اصطلاحهم محمول. ويتضح من هذا أنّ المنطقي لا يعنيه من أمر معنى الجملة إلا ركناها الأساسيان المرتبطان بعلاقة تضمنية، ولا يعنيه من هذين الركنين إلا استخراج الحكم المستفاد من ارتباط أحدهما بالآخر والذي يخضع للتحقق كما مر عند (فيتغنشتاين) قبل أن يتحول عن الوضعية المنطقية، أو لقابلية الإختبار عند (كارناب). أمّا التداوليون فقد أقاموا منهجهم على دحض هذه العلاقة المنطقية القائمة على مجرد هذه العلاقة التضمنية، وقد مرّ في البحث أن الفعل القضوي عند (سيرل) وفعل القول عند (أوستين) يمثل نسبة المسند إلى المسند إليه والعلاقة بينهما في أصل الكلام، وهذه العلاقة تعكس التصور العقلي (المنطقي) ودوره في تفسير الظواهر المحيطة به؛ إذ أنه العلاقة الخفية بين طرفي الجملة هما: المسند والمسند إليه، فهما يعكسان المفهوم ويعملان على نقله إلى المتلقي بتشكيل صورة ذهنية تنقل عن طريق تخير اللفظ. ومرّ أيضا، أنّ (سيرل) فصل بين الفعل الإنجازي والمحتوى القضوي، والقصد من ذلك عنده هو أنّ الإسناد الذي يربط بين المسند والمسند إليه يدل دلالة أولية على محتوى قضية منفصلة عن الفعل الإنجازي الذي ينشأ من الربط بين تلك القضية، وبين موقف كل من المتكلم والمخاطب منها. فالمحتوى القضوي قضية يعبر عنها الفعل الإنجازي، وهي جزء من أداة الفعل الإنجازي. وذكر أنّ المحتوى القضوي قاسم مشترك بين أحداث إنجازية مختلفة في أشكالها ووظائفها. لقد أدرك القدماء هذا الفرق بين المحتوى القضوي والغرض الإنجازي، ونرى ذلك في الحوار بين الكندي والمبرد، فالكندي المنطقي لم يفهم من المنطوقات إلا معناها القضوي، في حين أدرك المبرد المعنى الإنجازي. ويظهر أيضا ذلك الالتقاء بين ما ذهب إليه (سيرل) في عدم الاعتداد بالمحتوى القضوي (نمط الخطاب)، ما تضمنته إشارة ابن جني عندما عرف اللغة بأنها "أصوات يعبر بها كل قوم عن أغراضهم"[1]، في بلورة مفهوم التلفظ ودوره، ومن الأدلة على ذلك ربطه فعل التلفظ بالقصد. فقد يتضح مفهوم التلفظ عند تفريقه بين الكلام والقول، في قوله: "أما الكلام فكل لفظ مستقل بنفسه، وجنيت منه ثمرة معناها فهو كلام... فكل كلام قول، وليس كل قول كلاما، وهذا أصله ثم يتسع فيه فيوضع القول على الاعتقادات والآراء... فأما تسميتهم الاعتقادات والآراء قولا فلأن الاعتقاد يخفي فلا يعرف إلا بالقول، أو بما يقوم مقام القول من شاهد الحال، فلما كانت لا تظهر إلا بالقول سميت قولا"[2]. ففي هذا الكلام إشارة إلى"وجوب عدم الخلط بين التلفظ بوصفه النطق الصوتي الضروري

[1] الخصائص، ج1، ص: 33.

[2] المصدر نفسه، ص:17.

لإنتاج الخطاب مع مستوى التراكيب والدلالة، فهو مجرد تصويت لا يحدد سمات الخطاب التداولية، وبين التلفظ بوصفه فعلا في السياق. فقد يكتفي المتكلم، لإنتاج خطاب مناسب للسياق، بما يعادل قول ابن جني، لأنه يحيل طرفي الخطاب إلى السياق، لإفهام المتلقي قصد المتكلم"[1]. وكأننا نلمس من خلال تمثيله غلى القول والكلام، أنّ القول هو الانجاز الذي لا يمكن مقاربته دون قصد المتكلم. يدل على ذلك تفريقه بين الكلام والقول في: حلفت بالله. فهي كلام، من ناحية، لأنها إخبار وقع في الماضي، وهي قول؛ لأنها إنجاز فعل القسم حين التلفظ[2].

4-هـ-الإسناد بين عبد القاهر الجرجاني و(سيرل):

الرؤية التداولية في وصف الفعل الكلامي التي تتجاوز التصور المنطقي للقضية التي تحصر قضية الإسناد في مجرد تضمن المسند في المسند إليه نجدها -كما رأينا عند ابن يعيش- عند عبد القادر الجرجاني؛ إذ يقول: "اعلم أن معاني الكلام كلها معان لا تتصور إلا فيما بين شيئين. والأصل والأول هو الخبر. وإذا أحكمت العلم بهذا المعنى فيه، عرفته في الجميع. فمن الثابت في العقول والقائم في النفوس أنه لا يكون خبر حتى يكون مخبر به.. ولما كان كذلك وجب أن لا يعقل إلا من مجموع جملة: فعل واسم كقولنا خرج زيد أو اسم واسم كقولنا زيد منطلق. فليس في الدنيا خبر يعرف من غير هذا السبيل، ويغير هذا الدليل، وهو شيء يعرفه العقلاء في كل جبل وأمة، وحكم يجري عليه الأمر في كل لسان ولغة[3]. ويضيف: "وإذا قد عرفت أنه لا يتصور الخبر إلا فيما بين شيئين مخبر به ومخبر عنه -أي المسند و المسند إليه- فينبغي أن تعلم أنه يحتاج من بعد هذين إلى ثالث، أنه كما لا يتصور أن يكون هاهنا خبر حتى يكون مخبر به ومخبر عنه كذلك لا يتصور حتى يكون له مخبر يصدر عنه ويحصل من جهته، وتعود التبعة فيه عليه، فيكون هو الموصوف بالصدق إن كان صدقا، وبالكذب إن كان كذبا. أفلا ترى أنّ من المعلوم ضرورة أن لا يكون إثبات ونفي حتى يكون مثبت وناف يكون مصدرهما من جهته... ويكون بهما موافقا ومخالفا، ومصيبا ومخطئا، ومسيئا ومحسنا[4]. ويضيف: "وجملة الأمر أنّ الخبر و جميع الكلام، معان ينشئها الإنسان في نفسه، ويصرفها في فكره،

[1] الشهري، استراتجيات الخطاب، ص: 29.

[2] المصدر نفسه، ص: 576.

[3] دلائل الإعجاز، ص: 526 ، 527،528.

[4] المصدر نفسه، ص: 528.

ويناجي بها قلبه، ويراجع فيها عقله، وتوصف بأنها مقاصد وأغراض"[1]. ويضيف:".. وكان ممّا يعلم ببدائه العقول أنّ الناس إنّما يكلم بعضهم بعضا ليعرف السامع غرض المتكلم ومقصوده"[2]. يشير الجرجاني في هذه النصوص إلى أنّ الإخبار يختلف عن الإسناد بين الكلمتين، وأنّ الإخبار بحاجة إلى مخبر به ومخبر عنه، كما ألمع الجرجاني إلى أنّ الأغراض أساس كل كلام، والخبر غرض من أغراض المتكلم، وأنّ التركيب الخبري الذي يتكون من مسند ومسند إليه، وإن كان ظاهريا يدل على الخبرية إذا كان خاليا من أدوات الإنشاء فإنه لا يلزم أن يدل على الخبرية في كل الأحوال، إذ يمكن أن يدل على الإنشاء (الانجاز) بدلالة السياق وتقدير غرض المتكلم، وهذا دليل على أنّ دلالة التراكيب المرتبطة بالأغراض كالخبرية والطلبية وغيرها مستفادة من السياق، ولا ترتبط بالدلالة الحرفية للتركيب. "وبالنظر إلى مقاصد المتكلمين تتحدد طبيعة الأفعال في مستوى الإنجاز، وتتخالف قوة وضعفا بسبب اختيار المادة اللسانية التي منها يتشكل القول. وهو ما حرص أبو الهلال العسكري (ت 395 هـ) على التأكيد عليه في كتابه "الفروق في اللغة"؛ إذ بين اختلاف السب عن الشتم، والثناء عن المدح"[3]، ومتلقي الخطاب والدارس اللغوي الذي يقوم بتحليله في حاجة إلى اعتبار الغرض لفهم المعنى المقصود بالعبارة اللغوية، وأغراض المتكلمين كثيرة ومتنوعة وتندرج تحت الخبر والإنشاء على وجه العموم. وقد أوضح عبد القاهر أهمية اعتبار المتكلم أو المنشئ في فهم المعنى المراد من التركيب، إذ لا يكون خبر بدونه. وتكمن أهمية كلام الجرجاني في نقطتين: أولاهما: أنه ينظر إلى الأغراض(الانجاز) أكثر من النظر في الإسناد الذي يمثله المحتوى القضوي عند (سيرل). أمّا النقطة الثانية، فإنه ينظر إلى الإسناد من وجهة الاستعمال، فالإسناد يظهر أنّه الرابطة المعنوية والدلالية التي ينجز بها المعنى في القول، وذلك بتوارد العلاقات بين الألفاظ بحسب السياق، وهو ما سمّاه الجرجاني التعليق الذي يدور عليه مصطلح النظم ، فالإسناد يظهر في القول في صيغة الانجاز، وذلك بالربط بين أجزاء الكلام لحصول معنى المتكلم . لهذا فإنّ الإسناد يحمل ضروب القول من خبر ونهي وأمر...لتصبح فيما بعد ركيزة لإنجاز أفعال كلامية ترتبط بالسياق التخاطبي. وهناك إشارة مهمة في كلام الجرجاني تبدو في رؤيته بأنّ وظيفة اللغة هي التواصل ونقل ما يقصده المتكلم إلى السامع، ويظهر من خلال هذا الكلام أنّ المعنى المستفاد من الخطاب يتحدد أثناء العملية التواصلية، ويخضع إلى عامل خارج اللغة وهو قصد المتكلم. والقصدية –كما سبق– شكلت الأساس الذي انبنت عليه

[1] دلائل الإعجاز، ص: 528.

[2] المصدر نفسه، ص: 530.

[3] نعمان بوقرة، محاضرات في المدارس اللسانية المعاصرة، ص: 205.

نظرية الفعل الكلامي، وتتجلى انطلاقا من الربط بين العبارات اللغوية وغرض المتكلم ومقصده؛ إذ يجب أن ينظر إلى الإنجاز بوصفه جانبا قصديا لفعل كلامي في سياق الموقف الكلي التداولي التواصلي، فكل فعل كلامي يقوم على قصد معين، وله تأثير ودور في ضبط القوة الإنجازية المرادة. إذن، الجرجاني يبرز من خلال هذه الأفكار المتقدمة الأبعاد التداولية للعربية في النحو والبلاغة حين سلك" في تحليله للقول مسلكا إبداعيا، وأعطى للمقولات البلاغية أبعادا تداولية ومعان جديدة ووظائف تأثيرية[1].

وبذلك، يلتقي الجرجاني مع (سيرل) الذين بنى نظريته علي دراسة الملفوظ من منطق الإنجاز والقصد؛ إذ نجد للفعل الكلامي الإنجازي محتوى قضوي وأنماط كذلك نفرق بينهما داخل الخطاب حال استعماله، وذلك بالتفرقة بين محتوى الفعل الإنجازي والقوة التي يمتلكها، أو بعبارة أخرى النمط الذي يأتي عليه الفعل الإنجازي بدلالته التأثيرية المتباينة في المقام؛ لنتأمل هذه الأمثلة[2]:

هلا زرتني الليلة. يجب أن تزورني وتمر عندي مساء. أتمنى زيارتك لي غدا. ما رأيك بزيارتي اليوم. يلاحظ عند النظر في هذه التراكيب، أن جميعها يتمحور حول محتوى قضوي مشترك، وهي قضية الزيارة والتأكيد عليها، إلا أنّ هذه التراكيب تباينت في أنماطها، ففي الأول تحضيض، وفي الثاني أمر، وفي الثالث تمن، وفي الرابع عرض، وتبعا لهذه الأنماط التداولية المتعددة (الأداء الاستعمالي المتغير المتعدد)، فإنّ القوة الإنجازية، ومن ثم التأثيرية التي تمتلكها هذه المنطوقات تتغير هي الأخرى في دلالتها من خلال الغاية التداولية التي يرمي إليها في كل منها، وهذه الأنماط تخضع للقصدية، والفعل الكلامي هو الذي يحيط بهذه الأنماط والحالات من حيث إيجادها و بناء فاعليتها لغة وصيغة. ومن هنا، تعد القصدية المحرك والمعتمد والآلية الرئيسة لأي فعل كلامي، تليها شروط التنفيذ التابعة للفعل الإنجازي، ثم شروط الصدق في مدى امتلاك الخطاب مصداقية التحقيق نسبة إلى العالم الخارجي، ثم شروط الإشباع في مدى الفعالية التأثيرية التي يبلغها الخطاب بمحتواه الخبري عن طريق أنماطه القصدية المختلفة:

فعل كلامي ⟵ القصدية ⟵ التنفيذ ⟵ الصدق ⟵ الإشباع

[1] عبد السلام عشير، عندما نتواصل نغير، ص: 74.

[2] هيثم محمد مصطفى، القصدية الإنجازية في مضمون الخطاب النحوي عند سيبويه، ص: 225.

5- معايير تصنيف الأقوال بين القدماء والتداوليين:

مرّ سابقا أنّ (سيرل) عدّ مقياس الغرض الإنجازي مقياسا رئيسيا لتصنيف الأفعال الكلامية، بالإضافة إلى مقياس اتجاه المطابقة ومقياس الصدق، وانتهى إلى أنّ الطرق التي تبيّن ارتباط مضمون القضية مع العالم الخارجي، ويحدّد على أساسها أغراض الفعل الكلامي، هي[1]:

- اتجاه المطابقة من القول إلى العالم: وهذا الاتجاه يناسب (الإخبار).
- اتجاه المطابقة من العالم إلى القول: وهذا اتجاه يناسب الطلب(الإنشاء).
- اتجاه المطابقة المزدوج: ويختص به الإنشاء (الإيقاعي).
- اتجاه المطابقة الفارغ:وتختص به (أسماء الأفعال ونحوها)،

ويبدو أنّ النحاة كانوا يدركون هذا المقياس، وهذه الاتجاهات تعكس تصور بعض النحاة لعلاقة الأقوال بالخارج لدى تقسيمهم الكلام إلى خبر، ويوافق الاتجاه الأول، وطلب يوافق الاتجاه الثاني، وإنشاء إيقاعي يوافق الاتجاه الثالث، وقد تركوا أسماء الأفعال وأسماء الأصوات على حده، وهي توافق الاتجاه الرابع[2].

أمّا عند البلاغيين –كما سنرى عند السكاكي–، فكان واضحا مراعاتهم لاتجاهات المطابقة هذه، منذ أن قسّموا الكلام قسمة ثنائية (خبر وإنشاء)، ومنذ أن حاولوا أن يجدوا لكل منهما تعريفا لتمييزه عن الآخر. وما ذكر عن البلاغيين من المعايير الثلاثة للتمييز بين الخبر والإنشاء يدخل في هذا المعيار عند (سيرل). ويبدو جليا أنّ البلاغيين العرب أخذوا التمييز بين الخبر والإنشاء من معيار "التمييز بحسب قبول الصدق والكذب". وهذا يوافق ما ذكره (سيرل) في معياره "مراعاة اتجاه المطابقة"؛ لأن اتجاه المطابقة للخبر يكون من القول إلى العالم وبسببها يقبل الصدق والكذب. ولذلك يمكن أن يكون القول صادقا أو كاذبا في تمثيل الواقع الخارجي ونقله إلى المتلقي، فما كان منطبقا بهذا الشرط سموه خبرا، ومقابل الإنشاء الذي يكون اتجاه مطابقته من العالم إلى القول، وبسببها لا يكون صدقا ولا كذبا. والمعيار الثاني عند البلاغيين (مطابقة النسبة الخارجية) مستنبط من المعيار الأول، ولا يختلف عنه في شيء. والمعيار الثالث عند البلاغيين العرب (وهو إيجاد النسبة في الخارج) يلتقي مع ما ذكره (سيرل) من مراعاة اتجاه المطابقة أيضا؛ لأنّ ما ذكروه يتطابق مع ما أثبته (سيرل) من أنّ اتجاه

[1] صلاح إسماعيل عبد الحق، نظرية الأفعال الكلامية بين فلاسفة اللغة المعاصرين و البلاغيين العرب، ص :29 ، وخالد ميلاد، الإنشاء في العربية بين التركيب والدلالة، ص: 503-504 .

[2] خالد ميلاد، الإنشاء في العربية بين التركيب و الدلالة ، ص : 504 .

المطابقة للطلب (الاستفهام ، الأمر، التمني...) يكون من العالم إلى القول. فمستخدم الطلب (الإنشاء) يطالب بناء العالم الخارجي وفق قوله، وحد الإنشاء والخبر عند بعض البلاغيين يعتمد هذا المعيار، فما انطبقت عليه هذه الشروط فهو إنشاء، وما لم تنطبق عليه فهو خبر.

ويلتقي المعيار الثالث عند (سيرل) (شروط الصدق) مع تحليلات القدماء، من ذلك ما نقله طه عبد الرحمان عن أبي الحسن الماوردي(ت458هـ) من شروط الكلام حين عقد مقارنات بين شروط الكلام عند الماوردي الواردة في كتابه" أدب الدنيا والدين"، ومبدأ التعاون عند (غرايس) القائم على الجانب التبليغي بهدف وصول المعنى للمتلقي، وذكر أربعة شروط للكلام عند الماوردي، هي[1]:

1-أن يكون الكلام بداع يدعو إليه إما في اجتلاب نفع أو دفع ضرر(يتفق مع مبدأ التعاون).
2-أن يأتي به في موضعه، ويتوخى به إصابة فرصته(يتفق مع قاعدة المناسبة).
3-أن يقتصر منه على قدر حاجته(يتفق مع قاعدة الكم).
4-أن يتخير اللفظ الذي به يتكلم (يتفق مع قاعدة الكيف).

وقريب من هذا التصور لطبيعة الخطاب الصريح الذي ينسجم مع مبدأ التعاون ما أورده الزمخشري(ت538هـ) في تفسير قوله تعالى: {أُدْعُ إلى سَبيل رَبِّكَ بالحكمة والموْعظَة الحَسنةً وجَادلْهمْ بالَّتي هيَ أَحْسَن} [النحل،125]، قال الزمخشري: (إلى سبيل ربك) إلى الإسلام.(بالحكمة) بالمقالة المحكمة الصحيحة، وهي الدليل الموضح للحق المزيل للشبهة. (والموعظة الحسنة) وهي التي لا يخفى عليهم انك تناصحهم بها وتقصد ما ينفعهم فيها. (و جادلهم بالتي هي أحسن) بالطريقة التي هي أحسن طرق المجادلة في الرفق واللين من غير فظاظة ولا تعنيف"[2]. فقدم الزمخشري تصوّرا لأحوال التواصل، وتوضيح مقامات الدعوة بالحكمة والموعظة، وفق أغراض الخطاب ووضوح القصد، وهذا ما تضمن مفهوم (غرايس) لمبدأ التعاون، فمفهوم (غرايس) هذا يلتقي مع تفسير الزمخشري، فيظهر أنّ قاعدة الكم تقابل المقالة المحكمة، وقاعدة النوع تقابل المقالة المحكمة الصحيحة، وقاعدة الكيف تقابل طرق المجادلة من رفق ولين.

ويظهر كذلك حضور مبدأ التعاون في تحليلات النحاة، من ذلك حديث الرضي عن بيان مواضع دخول الفاء في جواب الشرط، يقول الرّضي: "ولا يصدر الماضي شرطا بلا، فلا يجوز (إن لا

[1] اللسان والميزان أو التكوثر العقلي، ص: 249-250.

[2] الكشاف عن حقائق التنزيل وعيون الأقاويل في وجوه التأويل، تعليق خليل مأمون شيحا، دار المعرفة، بيروت، لبنان،2009، ط3، ص: 588.

ضرب ولا شتم) لقلة دخولهما في الماضي، فعلى هذا لا تقول: "إن ستفعل وإن لن تفعل وان ما تفعل وان قد فعلت، وان قد تفعل وان ما فعلت"[1]، فتفسيره يستند إلى أنّ معلومات مشتركة يقترض بطرفي الخطاب أن يكونا على علم بها على نحو يسهل التواصل بينهما تسهيلا يقوم على(قاعدة الكم) التي تقضي بعدم احتواء التركيب على معلومة تتعارض مع استقر لدى أبناء البيئة اللغوية مع كيفيات التراكيب والمعاني التي يفترض أن تؤديها.

وفي تحليله للصلة والعائد يظهر حضور (قاعدة النوع) التي تحدث عنها (غرايس)، يقول الرضي:" إنّ الصلة ينبغي أن تكون معلومة للسامع في اعتقاد المتكلم قبل ذكر الموصول على ما تقدم: أنّ الحكم الذي تضمنته الصلة، ينبغي أن يعتقد المتكلم في المخاطب انه يعلم حصوله للموصول، فلا يقال: (أنا الذي دوخ البلاد) إلا لمن يعلم أنّ شخصا دوخها"[2]. فهنا فسّر عدم جواز (أنا الذي دوخ البلاد) على أساس أن الصلة يجب أن تكون معلومة للسامع في اعتقاد المتكلم قبل ذكر الموصول، وأنّ الحكم الذي تضمنته الصلة معروف لدى المخاطب حسب اعتقاد المتكلم، فهو على هذا لم يجز (أنا الذي دوخ البلاد) إلا في ظل ظرف يتساوى فيه المتكلم والمخاطب في العلم بمن يصفه الموصول مع صلته.

وفي سياق حديثه عن خصائص أفعال القلوب، يقول الرضي: "اعلم أنّ حذف مفعولين معا في باب (أعطيت)، يجوز بلا قرينة دالة تعيينها فتحذفها نسيا منسيا، تقول: (فلان يعطي ويكسو) إذ يستفاد من مثله فائدة من دون مفعولين بخلاف مفعولي باب (علمت وظننت) فانك لا تحذفهما معا نسيا منسيا، فلا تقول (علمت ولا ظننت) لعدم الفائدة، لأنه من المعلوم أنّ الإنسان لا يخلو في الأغلب من علم أو ظن، فلا فائدة من ذكرها من دون مفعولين[3]، فقد فسّر عدم جواز حذف مفعولي (علمت وظننت) بأنّ البيئات اللغوية لا تخلو من استعمال هذين المفعولين (علمت وظننت) فبدون ذكر المفعولين لا يتحدد قصد المتكلم من خطابه. فالتبليغ قائم على ذكر الفائدة من الخطاب، ولا تتحقق الفائدة إلا بذكر المفعولين حتى يتمكن السّامع من إدراك ما يقصده المتكلم من خطابه، فإن يكون من إنسان معين إعطاء وكساء للآخرين وذلك ممّا قد ينكر مثله، ولا ينكر مثله إلا بقيد مفعولي كل منهما، وعليه، لا تكون المشاركة ملائمة لعدم ذكر مفعولي (علم) و(ظن)، في حين تكون المشاركة ملائمة

[1] اشرح الرضي على الكافية، ج 4، ص: 109.

[2] المصدر نفسه، ج3، ص: 09.

[3] المصدر نفسه، ج 4، ص: 154-155 .

في الإبلاغ بكل من (يعطي)، و(يكسو) ولو لم يذكر مفعول كليهما، وعليه يكون الإبلاغ بمجرد (العلم) و(الظن) غير مقبول تداوليا، في حين هو مقبول تداوليا عند الإبلاغ بمجرد (الإعطاء) و(الكساء)؛ لأن فيه مناسبة بين المقام والمقال(علاقة المناسبة).

وفي سياق حديثه عن (خبر كان وأخواتها) يقول:" فممّا قيل انّه من خصائص ما ذهب إليه (ابن درستويه) وهو أنّه لا يجوز أن يقع الماضي خبر كان، فلا يقال:(كان زيد قام)، ولعل ذلك لدلالة كان على المضي فيقع المضي في خبره لغوا، فينبغي أن يقال: (كان زيد قائما أو يقوم) وكذا ينبغي أن يمنع نحو:(يكون زيد يقوم) لمثل تلك العلة سواء"[1].لقد فسّر عدم جواز (كان زيد قام، ويكون زيد يقوم) بالاستناد إلى (قاعدة الكيف) التي تقضي بترتيب الكلام، فلا يجوز الإخبار عن (كان) بالماضي لأن (كان) دالة على الماضي، ولا يجوز الإخبار عن (يكون) بالمضارع لأن (يكون) دالة على الحاضر أو التجديد ،فعلى هذا يكون التبليغ بترتيب الكلام على نسق يكون فيه الإخبار مخالفا لزمن الفعل (كان،يكون).

هناك نقطة نشير إليها في هذا المقام الذي نتحدث فيه عن مبدأ التعاون وحضوره في المدونة التراثية، تتعلق بما ذكر عند الحديث عن الضمنيات عند الأصوليين، وظهر أنّ ثنائية منطوق /مفهوم يوازيه حديث التداوليين عن الاقتضاء والقول المضمر، وتظهر نقطة التقاء قوية بين الفريقين عندما وضع الأصوليون شروطا عند تقدير المحذوف(الذي يرادف المقتضى)[2] يجب أن تؤخذ في الاعتبار بهدف إعادة تكوين الوحدة الكلامية ذهنيا عند المخاطب لتحقيق الفائدة التواصلية بينه وبين صاحب الرسالة، نلاحظ أن هذه الشروط لا تختلف كثيرا عما ذكره (غرايس) من مبدأ التعاون وما تفرع عنه من قواعد، ذلك أنّ للكلام دلالات غير ملفوظة يدركها المتحدث والسامع دون علامة معلنة أو واضحة، من بين هذه المبادئ[3]:

– المكانية: ويقصد بها أنّ تقدير الجزء المحذوف في مكانه الأصلي من الوحدة الكلامية التي بعيد العقل ترتيبها ذهنيا، فيجب –مثلا– أن يقدر متعلق بباء البسملة في قولنا: (بسم الله الرحمن الرحيم) ويجب الالتزام بهذا الجانب حتى لا يوضع الجزء المقدر في غير موضعه.

[1] المصدر السابق، ج 2، ص: 142–143.

[2] حول أوجه العلاقة بين الحذف والمقتضى، ينظر: موسى بن مصطفى العبيدان، دلالات تراكيب الجمل عند الأصوليين، ص: 282–283 .

[3] حول هذه المبادئ والأمثلة الموضحة لها ، ينظر: المصدر السابق، ص: 284- 285 .

-الكمية: ويقصد به المقدار الممكن تقديره من الكلمات المحذوفة، وهذا ينبغي تقليله ما أمكن لمنع احتمال مخالفة، فلا يقدر شيء زائد عن الحاجة يؤدي إلى تغيير معنى الوحدة الكلامية الذي يقصده المتكلم.

-النوعية: ويقصد بها أن يكون اللفظ المقدر من نوع لفظ المذكور ما أمكن.

6- الأفعال الإنجازية المباشرة عند القدماء:

6-أ- الأفعال الإنجازية المباشرة عند السكاكي:

تناول القدماء-على اختلاف مشاربهم-الأفعال الكلامية، وذلك في إطار دراستهم للأساليب الكلامية وأغراضها التي تنحصر عموما في الخبر والإنشاء، وتقف جهود السكاكي كنموذج لإسهامات القدماء في مجال دراسة الأفعال الكلامية التي درسها في إطار "علم المعاني" الذي يعرّفه بقوله: "اعلم أن علم المعاني هو تتبع خواص تراكيب الكلام في الإفادة، وما يتصل بها من الاستحسان وغيره، ليحترز بالوقوف عليها من الخطأ في تطبيق الكلام على ما يقتضي الحال ذكره"[1]. فعلم المعاني يهتم بمقولات من قبيل مقولة الإفادة، ومطابقة الكلام لمقتضى الحال (حال السامع)، والمعنى السابق إلى الفهم أثناء العملية التواصلية، وبالقواعد التي تحكم عملية الانتقال من الأغراض الأصلية إلى الأغراض الفرعية. ويميز السكاكي بين الخبر والطلب-كما ذكر سابقا- استنادا إلى معايير الهدف (الغرض الإنجازي)، واتجاه المطابقة مع الواقع، والحالة النفسية للمتكلم، وطبيعة العلاقة القائمة بينه وبين المخاطب، والصيغة ومضمون العبارة اللغوية[2]. ويربط الكلام بسياقاته المختلفة حين يقول:"لا يخفى عليك أن مقامات الكلام متفاوتة، فمقام الشكر يباين مقام الشكاية، ومقام التهنئة يباين مقام التعزية، ومقام المدح يباين مقام الذم، ومقام الترغيب يباين مقام الترهيب، ومقام الجد في جميع ذلك يباين مقام الهزل. وكذا مقام الكلام ابتداء يغاير مقام الكلام بناء على الاستخبار أو الإنكار، ومقام البناء على السؤال يباين مقام الكلام على الإنكار،جميع ذلك معلوم لكل لبيب، وكذا مقام الكلام مع الذي يغاير مقام الكلام مع الغبي، ولكل من ذلك مقتضى غير مقتضى الآخر"[3].

[1] مفتاح العلوم، ص: 247.

[2] نعيمة الزهري، الأمر والنهي في اللغة العربية، منشورات كلية الآداب والعلوم الإنسانية، جامعة الحسن الثاني دط، دت ص:55.

[3] مفتاح العلوم، ص: 256.

فإذا كان الخبر، في نظر السكاكي،لا يعدو أن يكون "الحكم بمفهوم لمفهوم"[1]، فإنّ له استعمالات متباينة لتباين مقامات ورودها. فمن المقامات ما يقتضي إطلاق الحكم، ومنها ما يقتضي تأكيده، ومنها ما يلزم تخصيص المسند، ومنها ما يتطلب الإيجاز، ومنها ما يتطلب الإطناب. وقد فرق بين الأخبار بحسب حال المخاطب إلى ثلاثة أضرب، سنتعرف عليها في قانونه الأول، وكل هذا النظر في إطار الإفادة في كلام العرب التي تكمن في النظر أساسًا في أحوال المتخاطبين أثناء الحديث، وحال الخطاب.

قسّم السكاكي الكلام إلى خبر وطلب: "إنّ السابق في الاعتبار في كلام العرب شيئان: الخبر والطلب"[2]. ووضع قانونين، وشروطاً مقامية تتحكم في إنجازهما على ما يقتضيه الحال، ويتفرع عن هذين النوعين أغراض يدلّ عليها الكلام في حال ما إذا أجري في غير مقامه" مستعينا بالمنطق في تقسيم المعاني بحسب الأغراض والمقاصد (قرائن تداولية) إلى خبر وطلب (إنشاء) جاعلا لكل من القسمين أغراضا تواصلية ومقاصد ذات معان خاصة، يساق إليها الكلام وتختلف التراكيب بحسبها"[3].

ثم قام بتحليل "الاعتبارات النصية التركيبة الراجعة إلى الكلام خبرا في تأليفه وظهور عناصره أو حذفها أو تقديرها، وتقديمها أو تأخيرها وتعريفها أو تنكيرها (...) وتجاوز تأليف الكلام في الجمل ليدرس جهات الوصل والفصل بينها"[4]، كما أنّ معيار التصنيف بين الأسلوبين بحسب قبول الحكم عليها بالصدق والكذب[5] استنادا للواقع الخارجي يعد معيارا تداوليا وقرينة هامة – كما مرّ في البحث– ذلك أنّه يستند في دراسة الكلام إلى مدى مطابقة الواقع من عدمها (العالم الخارجي)، بمعنى يدرس مدى مطابقة الكلام للاستعمال في الخارج من عدمها كي يكون خبرا، وإلا فهو طلب يتحقق بفعل لغوي يستدعي من السامع إنجاز عمل ما، وهذا جوهر ما تبحثه اللسانيات التداولية.

6-أ-1-قانون الخبر: أمّا الخبر فيعرّفه بقوله: "العلم بالصادق والكاذب.. موقوف على العلم بالخبر الصدق، والخبر الكذب"[6]، فحكم الصدق والكذب يعود إلى معرفة المخاطب ذاته بالصادق والكاذب.

---

[1] مفتاح العلوم ، ص: 254.

[2] المصدر نفسه، ص: 251 .

[3] باديس لهويمل، مظاهر التداولية في مفتاح العلوم ، ص : 123 .

[4] المصدر نفسه، ص: 124.

[5] آن ريبول وجاك موشلار، التداولية اليوم علم جديد للتواصل ص: 30.

[6] السكاكي، مفتاح العلوم، ص 252.

ويذكر قول العرب: "الخبر هو الكلام المحتمل للصدق والكذب أو التصديق والتكذيب"[1]. وعن مرجع الخبر فيقول: "اعلم أنّ مرجع الخبرية واحتمال الصدق والكذب إلى حكم المخبر الذي بحكمه في خبره بمفهوم لمفهوم"[2]. فإنّ احتمال الصدق والكذب يرجع إلى حكم المخبر ذاته. مرجع كونه صدقًا أو كذبا هو مطابقة ذلك الحكم للواقع أم لا، والسبب الذي يحصر الخبر في احتماله للصدق والكذب هو إمكانية تحقق ذلك الحكم مع كل وّاحد منها، أي صدقًا أو كذبا.

يلاحظ أنّه من الجوانب التداولية التي اهتم بها القدماء مراعاة حال المخاطب أو المتلقي في بنية الخطاب لدى المنتج. ومراعاة حال المخاطب تدخل في اعتبار السياق، وهي جزء من غرض المتكلم، فمنتج الخطاب يراعي حالة المتلقي من حيث إلمامه بالموضوع وعدمه، فإن كان ملما به فمن حيث موافقته ورفضه، أو شكه فيه، وكذلك يراعي العلاقة بينه وبين المتلقي، هل هي علاقة رسمية أم حميمية؟ وينظر من حيث ثقته فيه من عدمها، فيختار عباراته بناء على متطلبات ذلك كله، وهو ما أطلق عليه البلاغيون العرب بالمقام أو مقتضى الحال، ويطلق عليه المحدثون مصطلح السياق[3]. ويعدّ كلام أبي العباس المبرد للكندي الفيلسوف نصا مرجعيا مؤسسا في اعتبار البلاغيين العرب أثر مراعاة حال المخاطب في استعمال اللغة. "قال الكندي: إنّي أجد في كلام العرب حشوا، يقولون عبد الله قائم، وإنّ عبد الله قائم، وإنّ عبد الله لقائم، والمعنى واحدا "فرد عليه المبرد بقوله: بل المعاني مختلفة، فـ"عبد الله قائم" إخبار عن قيامه، و"إن عبد الله قائم" جواب عن سؤال سائل، و"إن لعبد الله لقائم" جواب عن إنكار منكر"[4]. وذكر البلاغيون العرب اعتبار حال المخاطب في بنية الخطاب في كثير من أبواب النحو والبلاغة كحذف الكلمة أو الجملة لورودها في الكلام سابقا أو لحضورها في ذهن المخاطب، وكذلك حديثهم عن التقديم والتأخير فأغلبه يندرج تحت مراعاة حال المخاطب، وأظهر ما اعتبره البلاغيون مراعاة لحال المخاطب يقع في حديثهم عن تأكيد القول وعدم تأكيده، واصطلحوا عليه بـ"أضرب الخبر"[5].

---

[1] مفتاح العلوم ، ص:252 .

[2] المصدر نفسه، ص: 254.

[3] الشهري، استراتيجيات الخطاب، ص : 40-42 .

[4] الجرجاني، دلائل الإعجاز، ص: 315، والسكاكي، مفتاح العلوم، ص: 259، والقزويني، الإيضاح في علوم البلاغة، ص:28- 29.

[5] السكاكي، مفتاح العلوم، ص: 258-259، والقزويني، الإيضاح في علوم البلاغة، ص: 29 .

وإيراد الخبر لا يكون دائما جاريا وفيق هذه الأضرب الثلاثة، إنّما هناك اعتبارات تدعو المتكلم إلى إيراد الخبر على صور تخالف ظاهرها، حيث يقول في هذا الصدد: "إنّ مقامات الكلام متفاوتة، فمقام التشكر يباين مقام الشكاية، ومقام التهنئة يباين مقام اليتعزية، ومقام المدح يباين مقام الذم... وكذا مقام الكلام مع الذكي يغاير مقام الكلام مع الغبي، ولكل حّد ينتهي إلى الكلام مقام... وارتفاع شأن الكلام في باب الحسن والقبول، وانحطاطه في ذلك بحسب مصادفة الكلام لما يليق به وهو الذي نسميه مقتضى الحال"[1].

ويظهر جليا أنّ العارف بصياغة الكلام كما يقول السكاكي يدرك أنّ هذه الأمثلة: إنّ زيدا منطلق، وزيد منطلق، ومنطلق، تعد تراكيب نحوية سليمة تدل على معان معينة بحسب قصد المتكلم والمقام في كل منها[2]. وأنّ هذه التراكيب بمعايير (أوستين) و(سيرل) تشكل أفعالا إنجازية مختلفة بحسب قصد المتكلم والمقام؛ ولذلك تم استعمالها في صيغ مختلفة، فالمثال الأول يحوي قوة إنجازية دالة على رد الإنكار أو نفي الشك لمخاطب شاك ومنكر للكلام، والمثال الثاني ورد خاليا من أدوات التوكيد ليدل على مجرد القصد إلى الإخبار فقط، فهو فعل إنجازي منوط به الإخبار عن انطلاق زيد وإثباته له، والمثال الثالث يعد أيضا فعلا لغويا يفيد الإخبار عن انطلاق زيد لكن حذف فيه المسند إليه (زيد) مراعاة للمقام، وما الفرق بين هذه الأفعال اللغوية سوى في درجة الشّدة بحسب الغرض المتضمن في القول[3].

ما يمكن قوله من خلال ما سبق نوجزه في النقاط التالية :

* إنّ النّص على قدر السامع لا المتكلم أي على وفق حال المتلقي، وبهذا يرتبط المقام بالمقال على نحو يتحدد فيه المقال بالمقام، ويستكشف فيه المقام من خلال المقال. وبناء على هذا نرى أنّ التركيب اللغوي يساعد كثيرا في معرفة المقام الذي أنجبه، وفي معرفة حالة المتلقي عندها.

* يتم الإذعان لمنطق العقل في موضوع الحديث عن أضرب الخبر مثلما حدث في المعايير المعتمدة في التمييز بين الخبر والإنشاء، فالأضرب الثلاثة إنما هي وليدة القسمة العقلية البحتة، فضلا عن أنّه يرتكز أساسا على نوع الحالة الذهنية للمخاطب الذي يوجه إليه الخبر، ومن ثم، فإنّ المُخاطَب الذي يكون خالي الذهن من الحكم الذي تضمنه الخبر يلقى إليه الخبر خاليا من أي تأكيد، وإن كان

[1] السكاكي، مفتاح العلوم، ص: 256.

[2] باديس لهويمل، مظاهر التداولية في مفتاح العلوم، ص: 128.

[2] المصدر نفسه، ص: 128.

المخاطب متردّدا في الحكم حسن تأكيد الكلام له بمؤكد واحد، كأن المخاطب يطلب تأكيد الحكم، وإن كان المُخاطَب منكرا للحكم وجب توكيد الخبر له، ويتفاوت التأكيد حينئذ كثرة وقلة بقدر قوة الإنكار وضعفه، و"الذي يبدو لنا أنّ هذا التقسيم يعكس أوضاعا معينة لسوق الكلام الخبري، بحيث تتوزع أنواعه السابقة وفقا لهذه الأوضاع المعروفة، وهو أنّ هناك مخاطبا يعرفه المتكلم، ويعرف سلفا موقفه الذهني مما يسوق إليه من أخبار، وقصة الكندي مع المبرد توجز ذلك. ومثل هذه الأوضاع تظهر في الكلام الذي يتداوله الناس في مواقف الحياة اليومية ويتحدد فيه المتكلم والمخاطَب وتتعين فيه العلاقة بينهما"[1].

6-أ-2- قانون الطلب:

أمّا بخصوص حديث السكاكي في باب الإنشاء فقد اقتصر على الإنشاء الطلبي فقط، ربما لكون الطلب تتولد عنه معان تستفاد من السياق وينتقل فيه من الدّلالات الحقيقية إلى الدلالات المتحولة عنها بما يكسب الكلام قيمة جمالية وتداولية مهمة. يلاحظ هنا، أنّ السكاكي لم يميز بين أنواع الإنشاء، وبالتالي فمصطلح الطلب عنده عام يشمل الإنشاء الطلبي وغير الطلبي، ثم قيّد صحة الطلب بشرطّين يتضحان من قوله: "لا إرتياب في أن الطلب من غير تصور إجمالا أو تفصيلا لا يصحّ، وأنه يستدعي مطلوبا لا محالة، ويستدعي، فيما هو مطلوبه أن لا يكون حاصلا وقت الطلب"[2].

فالشرط الأوّل: هو أنّ الطلب يجب أن يشتمل على تصور للأشياء في الخارج دون الحكم بأمر على أمر (والتصور إجمالا هو تصور النسبة بين شيئين من غير حكم، أو تصورها على سبيل الشك أو الإمكان، أمّا التصوّر تفصيلا فهو تصور الأشياء أو الكليات مفردة كتصور أحد طرفي النسبة في الذهن)، وأمّا الشرط الثاني فهو أنّ الطلب يستدعي مطلوبا لا يكون حاصلا وقت الطلب. فمن شروط الطلب إذن، أن يكون أصله صور، وأن يكون له مطلوب. هذا المطلوب لا يتحقق وقت الطلب.

وللطلب -حسب السكاكي- نوعان، هما:

النوع الأول: ما لا يستدعي في مطلوبه إمكان الحصول وهو طلب شيء لا يرجى ولا يتوقع حصوله ويقول فيه: "أمّا النوع الأول من التمّني أو ما ترى كيف تقول :ليت زيدا جاءني، فتطلب كون غير الواقع فيما مضى واقعا فيه مع حكم العقل بامتناعه، أو كيف تقول :ليت الشباب يعود، فتطلب عود

[1] شفيع السيد، البحث البلاغي عند العرب تأصيل وتقييم، دار الفكر العربي، د ت، د ط. ص: 147-148.

[2] مفتاح العلوم، ص: 414.

الشباب مع جزمك بأّنه لا يعود..."[1]. إنّ الطلب هنا هو طلب لما هو غير واقع، هذا الطلب يكون في حالات ميؤوس منها مع إدراكنا بعدم تحقيقها. وقد حصر السكاكي هذا النوع في باب واحد هو التّمني الذي يقول فيه: "اعلم أن الكلمة الموضوعة للتمني هي" ليت" وحدها. أما "لو" و"هل" في إفادتهما معنى التمني"[2]، ويورد –إلى جانب كلمة التمني –حروف التنديم، والتحضيض والتي تتمثل في"هلا " "ألا" "لولا" "لوما".

النوع الثاني: وهو ما يستدعي فيه إمكان الحصول أو هو طلب حصول الشيء الذي يتوقع أو يمكن حصوله، ويقسمه إلى نوعين من الحصول:

1- الحصول في الذهن:

نتحدث هنا عن الاستفهام، فالسّكاكي يبرز توجهه في هذا الباب انطلاقا من عرض أوجه الفرق بينه وبين باقي أنواع الطلب[3] حين يقول: "إنّك في الاستفهام تطلب ما هو في الخارج ليحصل في ذهنك نقش له مطابق، وفي ما سواه تنقش في ذهنك ثم تطلب أن يحصل له في الخارج مطابق، فنقش الذهن في الأوّل تابع وفي الثاني متبوع"[4]. وقد تمّ تقسيم الاستفهام إلى قسمين: طلب تصوّر وطلب تصديق، الأول هو طلب حصول صورة الشيء في العقل بسيطا، أي له طرف واحد، والثاني هو طلب حصول نسبة بين الشيئين، أي له طرفان، ولكل نوع أداة أو أكثر تختص به وتؤدي معناه. ويوضح السكاكي ذلك بالقول: "والاستفهام لطلب حصول في الذهن، والمطلوب حصوله في الذهن، إما أن يكون حكما بشيء على شيء أو لا يكون، والأول هو التصديق ويمتنع انفكاكه من تصور الطرفين والثاني هو التصور، ولا يمتنع انفكاكه من التصديق..."[5]، فمثلا قولنا: هل الأرض متحركة؟ فحكمنا على الأرض بالحركة فيه تصديق لكلا الطرفين، وإمّا تصور، وبالتالي لا يمتنع إدراك طرفيه في هذه الحال، نحو: ما الأرض؟ فالحكم هنا ليس واردا، وعلى الذهن أن يتصور هذا الطرف الناقص وهو محكوم به على الشيء ، فيكون هذا الطرف الثاني إما: كوكبا، أو مستوى أو كرة...

[1] مفتاح العلوم، 415.

[2] المصدر نفسه، ص: 418.

[3] الأمر والنهي والنداء خاصة

[4] مفتاح العلوم، ص: 415-416.

[5] المصدر نفسه ، ص: 415 .

تجدر الإشارة إلى أنّ نجاح فعل الاستفهام في العملية التواصلية يتوقف على توافر عدّة شروط ومواصفات مجتمعة، يتعلق بعضها بالمستفهم عنه، وبعضها الآخر بأطراف الاستفهام، واختص بعضها بالمستفهم به. وتحقق الفعل في الجمل الاستفهامية رهين بتحقيق المخاطب لعمل ما، وهو في هذا الصدد إجابة لفظية مناسبة، وعلى أساس هذه الإجابة المرجوة يميز (غاردنر)[1] بين نمطين من الاستفهام: الاستفهامات التي تتطلب تصديقا، ويمكننا أن نجيب عنها بنعم أو لا، والاستفهامات التي تتطلب تصورا، وينبغي أن يجيب فيها المخاطب عن مسألة معينة. والملاحظ أنّ هذا التمييز يمكن إقامته أيضا على أساس الإسناد: ففي الاستفهامات التي تتطلب تصديقا يكون المسند نفسه مستفهما عنه وموضوع الشك، وفي الاستفهامات التي تتطلب تصورا لا يكون المسند مستفهما عنه وليس محل الشك[2].

2- الحصول في الخارج:

ويقول عنه السكاكي: "... أما الأمر والنهي، والنداء فلطلب الحصول في الخارج، إمّا حصول انتفاء متصور كقولك في النهي للمتحرك :لا تتحرك .فإنّك تطلب بهذا الكلام انتفاء الحركة في الخارج، وإمّا حصول ثبوته، كقولك في الأمر"قم" وفي النداء"يا زيد" فإنّك تطلب بهذين الكلامين حصول قيام صاحبك، وإقباله عليك في الخارج ..."[3].

وعن الحصولين: الذهني والخارجي يوضح قائلا: "وبالنظر إلى كون الحصول ذهنيا وخارجيا يستلزم انقساما إلى أربعة أقسام: حصولين في الذهن، وحصولين في الخارج، ثم إن لم يزد الحصول في الذهن على التصور والتصديق، لم يتجاوز أقسام المطلوب ستة: حصول تصور أو تصديق في الذهن، حصول انتفاء تصور أو تصديق فيه، وحصول ثبوت تصور أو انتفائه في الخارج"[4].

[1] تعد أعماله ممهدة لنظرية (أوستين) حول أفعال الكلام حين انطلق في تصوره من التمييز بين اللسان والخطاب. ينظر البحث، ص: 11-12.

[2] آن ريبول وجاك موشلار، القاموس الموسوعي للتداولية، ص :54، هذا التصنيف قريب من الذي نجده عند البلاغيين حين ميزوا بين استفهام التصوّر واستفهام التصديق.

[3] مفتاح العلوم، 415.

[4] المصدر نفسه، ص : 414.

6 – ب–الأفعال الكلامية في التناول الأصولي:

ليس هناك شك في أثر الأصوليين في تطور عموم البحث اللغوي، فقد أسهم هؤلاء الأصوليون خصوصا في إثراء البحث الدلالي والبلاغي، وقادهم منهجهم إلى العناية بعلم المعاني وخصوصا الحقيقة والمجاز والخبر والإنشاء، وتبدو عنايتهم بعلم المعاني من منطلق الصلة الوثقى بين علمي المعاني وأصول الفقه، فالخبر والإنشاء هما موضوع غالب مباحث الأصوليين بما درسوا من منطوق ومفهوم، فدلالة الإنشاء على الأمر والنهي والاستفهام وغيرها، ودلالة الخبر على الشرط أو الاستثناء وغيرها، ومسائل الإخبار والعموم والخصوص والإطلاق والتقييد والإجمال والتفصيل كلها ترجع إلى علم المعاني، ونتيجة لمنهجهم –الذي سنشير إليه في الفصل الرابع – لم تخل أبحاثهم من الأبعاد التداولية، "بل كانوا من أحسن المستثمرين لظاهرة الخبر والإنشاء التي يمكن ربطها بما يعرف بالأفعال الكلامية في الدرس التداولي، حيث اعتمدوا على مقولات ومبادئ سياق الحال ووضع المتكلم وموقعه من العملية التواصلية، وغرضه من الخطاب وطبقوها على النصوص الشرعية بدراسة المعاني الوظيفية لها، وكيفية تغيرها بتغير المقام وعلاقتها بقائلها وظروف القول[1]. وكان" مدخلهم إلى دراسة الإنشاء من طريق سعيهم إلى ضبط أحكام الشريعة بالاستناد إلى دلالات الألفاظ وتراكيبها، فاهتموا اهتماما خاصا بأحكام التكليف، وبوّبوا معاني الأوامر والنواهي تبويبا اعتمدوا فيه أحكام النحو ومعانيه، ولكنهم استعملوا مصطلحات شرعية، فعوضوا الإلزام بالوجوب والنهي بالتحريم والتخيير بالندب، وتعمقوا في دراسة الإنشاءات وتمييزها عن الأخبار في الإيقاعيات، وذلك بتمييزهم المعاني الإفرادية المعجمية للأفعال عن المعاني النحوية التركيبية التي تكون للحروف الموجدة لمعناها في ما تدخل عليه من جمل والمبرزة لقصد الإيجاد والإنشاء[2]. فأبانوا، بذلك، عن ماهية الفعل الكلامي، خصوصا عبر تحليل مبحث الأمر والنهي تحليلا دقيقا يكشف عن عمق دراسة المعنى، ذلك أنّ هذا المبحث –بالذات– يعد جوهر القضية الاجتهادية في تفسير النصوص، ومن بين المسائل المهمة عندهم البحث في صفة الأمر والنهي، ودلالاتهما في المواضعة والاستعمال، وعطف الأوامر والنواهي وتكرارها، وإمكان تراخيها في الزمان والمكان، وهذا ما يعكس غرضها الإنجازي بالدرجة الأولى. كما شكّل الاستفهام محطة مهمة في عنايتهم بالفعل الطلبي، ويبدو أنّ معيار اتجاه المطابقة الذي يجمع (سيرل) والقدماء –كما رأينا– في التمييز بين أغراض الكلام نجده عند الزركشي عندما يميز بين فعل الاستفهام، وفعل

[1] مسعود صحراوي ، التداولية عند العلماء العرب، ص : 168 .

[2] خالد ميلاد، الإنشاء في العربية بين التركيب والدلالة، ص: 468–469.

الأمر، إذ الفرق عنده بين الطلب في الاستفهام والطلب في الأمر والنهي والنداء واضح، فالاستفهام طلب ما في الخارج أو تحصيله في الذهن[1].

وإذا كان البلاغيون–كما سنرى في المبحث الموالي– ذوي عناية بالمعاني التي تدل عليها الصيغ في سياقاتها بمعونة القرائن والمقام، فإنّ الأصوليين أدركوا أنّ الفعل الطلبي قد يتجاوز الدلالة الحرفية إلى دلالات تابعة لمقاصد المتكلمين وغرضهم من الخطاب، فالبلاغيون لم يستطيعوا أن يقدّموا في دراستهم، مثلا –لأسلوب الأمر والنهي– ما قدّمه الأصوليون من المعاني التي يفيدها الأمر والنهي، فقد تجاوزت دلالة الأمر ثلاثين وجها من وجوه المعاني الثواني المستلزمة، وبلغت دلالة النهي خمسة عشر وجها، وذلك يفوق ما قدّمه البلاغيون، إلى غير ذلك من الدقائق ذات العلاقة الوثقى بخصائص التراكيب ودلالاتها[2].

7– الأفعال الإنجازية غير المباشرة في الدرس التراثي:

شغل الاهتمام بالمعنى القدماء على اختلاف ميادينهم وتظهر قضية المعنى عند العرب في اهتمامهم بالتعبير عن المعاني الأولى (المطروحة للجميع)، بغية الوصول إلى المعاني الثانية المتضمَّنة. لذلك، فإنّ الباحث في النظرية اللغوية التراثية يلاحظ –من غير عناء– أنّ القدماء عبّروا عن ظاهرة الأفعال غير المباشرة بما يعرف بالمعنى الفرعي أو الضمني أو معنى المعنى، ومرادهم أن يفهم من اللفظ معنى، ثم يفيد ذلك المعنى معنى آخر. ومن الأوائل الذين التفتوا إلى ذلك –كما مر عند الحديث عن النظم– عبد القاهر الجرجاني؛ إذ يقول مفرقا بين المعني الحرفي والمعنى غير الحرفي لبعض المنطوقات بقوله: "الكلام على ضربين: ضرب أنت تصل منه إلى الغرض بدلالة اللفظ وحده، وذلك إذا قصدت أن تخبر عن زيد مثلا بالخروج على الحقيقة ،فقلت خرج زيد، وبالانطلاق عن عمرو، فقلت: عمرو منطلق... وضرب آخر أنت لا تصل منه إلى الغرض بدلالة اللفظ وحده، ولكن يدلك اللفظ على معناه الذي يقتضيه موضوعه في اللغة، ثم تجد لذلك المعنى دلالة ثانية تصل بها إلى الغرض[3]. فالضرب الأول هو الذي تدل هيئته التركيبية على ما يقصده المتكلم، أمّا الضرب الثاني من الأفعال هو الذي لا تدل هيئته التركيبية على ما يقصده المتكلم، فكأنه يقول شيئا ويعني شيئا آخر، ويمكن القول، أنّ القدماء– بهذا التنظير– تصدوا لدراسة ظواهر لغوية تعدّ من صميم

[1] البرهان في علوم القرآن، ص: 515.

[2] الطلحي، دلالة السياق، ص: 157 و ما بعدها، وينظر ذات المصدر، ص:527 وما بعدها.

[3] دلائل الإعجاز، ص: 262.

الدرس التداولي، واتسمت دراستهم لهذه الظواهر بالدقة، والشمول؛ ويبدو ذلك واضحا عند عبد القاهر في "أنّ التركيب النحوي ليس مرادا لما يدل عليه من معان أولى، وأنّ التعبير اللغوي فيها لم يقصد منه ما يعطيه من دلالات ظاهرية، وإنّما الغرض ما وراء ذلك المعنى الظاهري، وما يتبع هذا التركيب اللغوي من معان ثانية لطيفة ومقصودة، ومن أجلها سيق الكلام"[1].

لقد تم الانتباه في الفكر اللغوي العربي القديم إلى الظواهر الضمنية، ومنها ظاهرة الاستلزام الحواري، ليس من حيث كونها مفهوما، وإنّما باعتبارها إشكالا دلاليا ،يبرز من حين لآخر أثناء الخطاب، لذا طرحت جملة اقتراحات لوصفه واستقصائه .وخاصة في علمي البلاغة والأصول. بيد أنّ هذه الاقتراحات بقيت في نطاق ملاحظة الظاهر والتمثيل لها ثم وضع مصطلحات تتباين بتباين العلوم المعنية ك"الأغراض التي تؤديها الأساليب"، "ودلالة المفهوم" و"المعنى المقامي" و"المعنى الفرعي"[2].

لقد أدرك القدماء من هذه المعاني الضمنية نوعا يستلزمه الحوار، ومنه ما يسمى أسلوب الحكيم، وهو فهم خلاف المقتضى من المذكور، أو بمعنى "التداوليين" هو ما يستلزمه المنطوق من دلالات غير مذكورة فيه، وذلك بحمل كلام المتكلم على غير مراده، تنبيها على أنّه أولى بالقصد، ومن ذلك قول "القبعثري" للحجاج لما قال له متوعدا بالقيد "لأحملنك على الأدهم" فقال متغابيا:"مثل الأمير يحمل على الأدهم والأشهب. فإنّه أبرز وعيده في معرض الوعد، وأراه بألطف وجه أن من كان على صفته في السلطان وبسطة اليد جدير بأن يعطى لا يقيّد[3]. فظاهرة أسلوب الحكيم "تحمل مظهرا تداوليا مهما من خلال عنايتها بقصد المتكلم وتوجيه المتلقي نحوه (استراتيجية توجيهية)، بطريقة غير مباشرة تحمل المتلقي على الاستعانة بأنواع من العمليات الاستدلالية (التي رأيناها عند الجرجاني)، لكي يصل إلى مقصدية مخاطبه والمعاني المستلزمة من كلامه في سياق الحوار، وهي أفكار ومعان لا نحسب أنّ تحليلها وبحث كيفية حدوث الخرق الدلالي فيها، قد تم في الدراسات اللغوية الحديثة بخاصة الشكلية منها بالصورة نفسها"[4].

[1] عبد الفتاح لاشين، التراكيب النحوية من الوجهة البلاغية عند عبد القاهر، ص: 193-194.

[2] العياشي أدراوي، الاستلزام الحواري، ص: 25.

[3] السكاكي، مفتاح العلوم، ص: 436.

[4] باديس لهويمل، مظاهر التداولية في مفتاح العلوم ، ص : 195 .

وعدّ منه البلاغيون تلقي الخطاب بغير ما يترقب به السائل بتنزيل سؤاله منزلة غيره، تنبيها على أنه الأولى بحاله أو المهم له[1]، ومنه قوله تعالى: {يَسْأَلُونَكَ عَنِ الأَهِلَّةِ قُلْ هِيَ مَوَاقِيتُ لِلنَاسِ والحَجِّ}[البقرة 189]، فكان للمراد من السؤال تفسير تغير أشكال الهلال، وهذا لا يفيد الناس في حياتهم، فجاء الجواب {هِيَ مَوَاقِيت لِلنَاسِ والحَجِّ} فبين ما كان يجب أن يسأل عليه، وهو فائدتها ووظيفتها. من ذلك أيضا قوله تعالى: {يَسْأَلُونَكَ مَاذَا يُنفِقُون قُل مَا أَنْفَقْتُمْ مِّن خَيرٍ فَلِلْوَالِدَينِ وَالأَقْرَبِين وَاليَتَامَى وَالمَسَاكِين وَابْنِ السَبِيل} [البقرة، 215] سألوا عن بيان ما ينفقون، فأجيبوا ببيان المصرف، ينزل سؤال السائل منزلة سؤال غير سؤاله؛ لتوخي التنبيه له بألطف وجه، على تعديه عن موضع سؤال هو أليق بحاله أن يسأل عنه، أو أهم له إذا تأمل[2]. ومنه حديث رسول الله صلى الله عليه وسلم عندما سأله أعرابي عن الساعة قائلا: "مَتَى السَاعَةُ؟"، فَقَالَ النَبِي صَلَى الله عَلَيهِ وَسَلَّمَ: "وَمَاذَا أَعْدَدتَ لَهَا؟"[3] فجاء جوابه صلى الله عليه وسلم على غير منطوق اللّفظ وإنّما أجاب مبيناً ما كان ينبغي أن يسأل عليه السائل، وفي هذا النوع خرق لمبدأ العلاقة (المناسبة) عند (غرايس)، لأنه لما كانت الإجابة المناسبة للسؤال غير مفيدة للمتلقي، عدل المتلقي في إجابته عما سئل عنه.

فالقدماء، بهذا، سبقوا إلى ما يسمى في الدرس التداولي بظاهرة الاستلزام الحواري، فلم يغفلوا عن التمثيل للمعاني المقامية الثواني التي تخرج عن أصل الوضع، وتتولد من امتناع إجراء الكلام على الأصل بدليل قرائن الأحوال، وهي التي يدعوها عبد القاهر الجرجاني بمعنى المعنى؛ إذ ميز القدماء بين مقتضى الظاهر، وما يخرج عن مقتضى الظاهر وهو ما عبر عنه الجرجاني بمعنى المعنى.

وحين توجهت عناية القدماء –على اختلاف تخصصاتهم– إلى التفريق بين الجملة الخبرية والإنشائية إلى الطريقة التي تبنى بها الجملة، أو إلى ما تضمنته من عناصر شكلية بنوية، تبين أنّ الخصائص الشكلية غير كافية، وتبين لهؤلاء أنّ الأصل في الجملة أن يتفق لفظها مع معناها، بيدا أنّ هذا الأصل خولف في الاستعمال، ولم يرتبط التمييز بين الأسلوبين بالصيغة اللغوية، ومن ثم قالوا بوجود جملة إنشائية لفظا وخبرية معنى، وبوجود جملة خبرية لفظا وإنشائية معنى، فقول أحد الطلاب

[1] السكاكي، مفتاح العلوم، ص: 435.

[2] المصدر نفسه، 435 –436.

[3] أبو الحسين مسلم بن الحجاج، صحيح مسلم، ترتيب محمد فؤاد عبدالباقي، دار ابن حزم للطباعة والنشر والتوزيع، القاهرة، ط1، 2008، حديث رقم 2639، ص: 742.

عند اقتراب المدرّس: "حضر الأستاذ"، يتضمن طلبا بالكف عن الكلام، ويزداد الأمر وضوحا إذا كرّر الطالب جملته، لأن التكرار حسب (أوستين) من الوسائل اللغوية التي تتحقق إنجازية العبارة.

7-أ- الدلالة الإستلزامية للجملة:

مرّ في البحث أن الخبر في أصل دلالته يفيد المخاطب أمرا عبر علاقة الإسناد التي تضارع العلاقة المنطقية بين (المحمول والموضوع)، وهما في اللغة المسند والمسند إليه،وهذه الفائدة تكون مباشرة(فائدة الخبر) (الدلالة الوضعية) أو ضمنية (لازم الفائدة)، والخبر إنّما يلقى باتجاه المخاطب، وفيه لابد من مراعاة حال المخاطب من حيث موقفه من القضية المعبر عنها إيجابا أو سلبا، وهو ما عبرت به الصياغات المختلفة لأسلوب الخبر(أضرب الخبر) من حيث تجرّده أو اشتماله على المؤكدات، وهو ما ورد في القصة المشهورة بين أبي إسحاق الكندي الفيلسوف، وأبي العباس المبرّد، مثل ما مر في البحث.

وهذا التقسيم الذي اعتمده البلاغيون العرب لتقسيم أغراض الخبر عند المتكلم يقوم على المعرفة المشتركة بين المتخاطبين، فإن كان مضمون الجملة الخبرية غير حاصل في ذهن المتلقي، فغرضه إفادة تلك النسبة، أو تحصل ما أطلق عليه البلاغيون فائدة الخبر، ويطلق عليه المحدثون الدلالة المباشرة، وإن كان مضمون الجملة حاصلا في ذهنه ولا يحتاج إلى إعلامه وإخباره، حمل اللفظ على غير ظاهره، وحصل ما اصطلح عليه البلاغيون بلازم فائدة الخبر. ويسميه التداوليون بالدلالة السياقية أو الإستلزامية أو الدلالة غير الحرفية أو غير المباشرة، فجملة "الشمس طالعة" قد تدل على التوبيخ في مقام معين، مع أنّ بناءها الشكلي يستخدم للتقرير؛ لأنّ المعاني من إخبار، وأمر، ونهي، ونحوها، قد تؤدى بجملة واحدة، والمحدد لهذه المعاني-كما مر في البحث- هو الاستعمال والقصد. وهذا التقسيم الذي وضعه البلاغيون وغيرهم لأغراض الخبر نجده عند التداوليين حينما قسموا دلالة الجملة إلى دلالة حرفية ودلالة إضافية. وقد دلت هذه المحاولات على وقوف القدماء على كثير من الدلالات والتنوعات في أغراض استعمال اللغة. وهذا الاستعمال مرتبط أشد الارتباط بالسياق؛ لأن القدماء نظروا إلى استعمالات اللغة في السياق من خلال الخطابات التي ينتجها المستعملون من أجل إنجاز أعمال لا تنجز إلا في اللغة وباللغة.

وإذا كان القدماء -وخصوصا البلاغيين- قد اجتهدوا في وضع معايير للتمييز بين الخبر والإنشاء من حيث الوضع اللغوي، إلا أنهم وقفوا جميعا في صعيد واحد عندما أقرّوا بأنهما يتبادلان

موقعيهما من حيث الاستعمال؛ فهما و إن كانا نمطين متمايزين من التعبير، ولكل منهما وظيفته الدلالية، غير أن كل منهما قد يقع موقع الآخر مؤديا وظيفته الدلالية، وبيان ذلك:

قد يخرج الخبر خروجا دلاليا (التركيب الخبري الذي يراد منه الإنشاء، أو خروج الخبر على خلاف مقتضى الظاهر) عن معناه الأصلي (إفادة الحكم) إلى أغراض أخرى، من تلك الأغراض ما ذكره ابن فارس[1]: الأمر، كقوله تعالى: {وَالمُطَلَقَاتُ يَتَرَبَصْنَ بِأَنفُسِهِنَ ثَلَاثَةَ قُرُوءٍ} [البقرة،228]، ونحو قوله تعالى:{وَالوَالِدَاتُ يُرْضِعنَ أَولَادَهُنَّ حَولَينِ كَامِلَينِ} [البقرة،233]. والدعاء، نحو قوله تعالى: {قُتِلَ الخَرَّاصُون} [الذاريت،10] وقوله تعالى: {عَفَا الله عَنْك} [التوبة،43]. والوعيد، كقوله تعالى: {سَنُرِيهُم آيَاتِنَا فِي الآفَاق} [فصلت،53]. والتعظيم، كقوله تعالى: {سُبحَانَ الله} [الصافات،159]. والتحقير، في قوله تعالى: {ذُق إِنَّكَ أَنتَ العَزِيزُ الكَرِيم} [الدخان، 49].

لقد نبّه البلاغيون إلى أنّ الخبر غالبا ما يقصد به أغراض تتجاوز حدود الفائدة ولازمها، ويذهب التفتازاني إلى ذلك الاعتبار بقوله:"كثيرا ما تورد الجملة الخبرية لأغراض أخرى سوى إفادة الحكم ولازمه، كقوله تعالى حكاية عن امرأة عمران: {رَبِّ إِنِي وَضَعتُهَا أُنثَى} [آل عمران، 36] إظهارا للتحسر على خيبة رجائها وعكس تقديرها والتحزن إلى ربها؛ لأنها كانت ترجو وتقدر أن تلد ذكرا. وقوله تعالى حكاية عن زكريا عليه السلام: {قَالَ ربِّ إِنِّي وَهَنَ العَظمُ مِنِّي} [مريم، 4] إظهارا للضعف والتخشع. وقوله تعالى: {لَا يَستَوِي القَاعِدُونَ مِنَ المُؤمِنِينَ غَيرَ أُولِي الضَّرَرِ وَالمُجَاهِدُونَ فِي سَبِيلِ الله} [النساء، 95] تبيانا لما بينهما من التفاوت العظيم، ليأنف القاعد ويرتفع بنفسه عن انحطاط منزلته. ومثله قوله تعالى: {قُل هَل يَستَوِي الذِينَ يَعلَمُونَ وَالذِينَ لَا يَعلَمُون} [الزمر،9] تحريك لحمية الجاهل، وأمثال هذا أكثر من أن يحصى"[2].

وقد يخرج الخبر من مراعاة حال المخاطب إلى مراعاة قصد المتكلم، فينزّل المتكلم المخاطب منزلة غير منزلته، ويظهر مثل ذلك في تحليل القزويني لقوله تعالى: {ثُمَّ إِنَكُم بَعدَ ذَلِكَ لَمَيِّتُونَ* ثُمَّ إِنَكُم يَومَ القِيَامَةِ تُبعَثُون} [المؤمنون،15-16]، حيث أكد إثبات الموت تأكيدين وإن كان ممّا لا ينكر، لتنزيل المخاطبين منزلة من يبالغ في إنكار الموت لتماديهم في الغفلة والإعراض عن العمل لما بعده... وأكد إثبات البعث تأكيدا واحدا، وإن كان ممّا ينكر؛ لأنه مما كانت أدلته ظاهرة كان جديرا بأن

[1] الصاحبي في فقه اللغة، علف عليه ووضع حواشيه أحمد حسن بسج، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط1، 1997. ص: 133.

[2] التفتا زاني سعود بن عمر، المطول في شرح تلخيص المفتاح، تحقيق عبد الحميد هنداوي، دار الكتب العلمية بيروت. 2013 ، ط3 ص: 179- 180.

لا ينكر، بل إما أن يعترف به، أو يتردد فيه، فنزّل المخاطبين منزلة المترددين تنبيها لهم على ظهور أدلته، وحثا على النظر فيه[1].

ومن الأمثلة على هذا المستوى، بالإضافة إلى ما ذكر، ألفاظ العقود أو الإيقاعيات التي اهتدى إليها (أوستين) في نظريته، ومن أمثلتها ما يسمى بالأحكام الشرعية عند الأصوليين، نحو بعت، وطلقت...، ويعتمد على دلالة السياق اللفظي في نقل هذه الصيغ الخبرية إلى الإنشاء (الإنشاء الإيقاعي)، و يلاحظ هنا " أنّ بعض الأفعال الكلامية تؤثر صيغتها في إيقاعها الإنجازي مثل ألفاظ العقود، لهذا لا يقول الأصوليون بتوحيد صيغ الأفعال الكلامية، فالإنشاء في الشهادة بالمضارع، وفي العقود مثل البيع بالماضي، وفي الطلاق بالماضي واسم الفاعل، فصيغ العقود كبعت، واشتريت، وطلقت، وزوجت، إنشائية إذا لم يتم وقوع فعلها في الماضي، فإن وقع فعلها في الماضي لم تعد إنشاء، بل إخبارا[2].

وممّا يعضد ما ذهب إليه الأصوليون، ما ورد عن النحاة العرب بخصوص هذه الصيغ: أنّ الأصل فيها استخدام ألفاظ الماضي للعدول عن الخبرية إلى الإنشائية. وذكروا أنّ" الفعل الماضي ينصرف إلى الحال وذلك إذا قصد به الإنشاء كبعت واشتريت، إذ إنها عبارة عن إيقاع معنى بلفظ يقارنه في الوجود"[3]. ويشير كلام السيوطي إلى نقطة جوهرية –أشرنا إليها سابقا– وهي ارتباط إنجاز الأفعال الكلامية بالمقاصد، فالصيغة تدل على الماضي من الناحية الشكلية، ولكن الإنجاز اللغوي، باستعماله، يختلف بين الإخبار تارة، والإنشاء فعلا تارة أخرى، وبهذا "يكون للماضي أربع حالات: أن يتعين معناه للمضي، وهو الغالب.

الثاني: أن ينصرف إلى الحال، وذلك إذا قصد به الإنشاء..."[4].

وممّا يعبر به عن الخبر بلفظ الإنشاء، ما يقع بعد همزة التسوية أو غيرها من أدوات الاستفهام مما يفهم خبرا[5]، كقوله تعالى{ إِنَّ الذِينَ كَفَرُوا سَوَاءٌ عَلَيهِم أَأَنذَرتَهُم أَم لَم تُنذِرهُم لَا يُؤمِنُون } [البقرة،6]

[1] الإيضاح في علوم البلاغة ، ص:31 .

[2] مسعود صحراوي، التداولية عند العلماء العرب، ص: 170. حول الأفعال الكلامية المنبثقة عن الخبر عند الأصوليين ، ينظر ذات المصدر ص: 133 وما بعدها.

[3] السيوطي، همع الهوامع ، ص : 37 .

[4] المصدر نفسه. ص: 37.

[5] فاضل صالح السامرائي، الجملة العربية، ص: 181.

أي سواء عليهم الإنذار وعدمه مجردة للتسوية مضمحلا عنها معنى الاستفهام[1]، ومنه قوله تعالى: {اِستَغفِر لَهُم أَو لَا تَستَغْفِر لَهُم إِن تَستَغْفِر لَهُم سَبعِينَ مَرَّةً فَلَن يَغفِرَ الله لَهُم} [التوبة، 80]. ويورد السكاكي بيتا لكثير عزة شاهدا على ذلك[2]: أسيئي بنا أو أحسني لا ملومة...

ومن ذلك التحول قوله تعالى: {قُل مَن كَانَ فِي الضَّلَالَةِ فَليَمْدُد لَهُ الرَّحمَنُ مَدًّا} [مريم، 75] أي يمد له[3]. والأمثلة على هذا التحول أكثر من أن تحصى[4]. ويدخل الاستفهام الإنكاري والاستفهام التقريري في هذا الاعتبار[5].

ممّا سبق، تجدر الإشارة إلى نقطتين:

* إنّ هذا الاستعمال للتركيب الخبري للمعنى الإنشائي استعمال عارض في السياق و في مقام معين[6]. ومن ما يميز هذا المستوى من الاستعمال اللغوي أن دلالة التركيب مازالت خبرية وضعا، والذي يدعو المتلقي إلى حمل اللفظ على غير ظاهره هو السياق فقط، حيث أنه ليس هناك علامات لغوية ظاهرة في مستوى البنية يمكن أن يستدل بها على عدول اللفظ عن الدلالة الخبرية الأصلية. وبالتالي يمكن أن يدل على معنى خبري نفس التركيب الذي يدل على معنى إنشائي في سياق أخر.

* خروج الطلب إلى أغراض أخرى غير مستفادة من الدلالة الحرفية يخضع كذلك للمعطيات السياقية، من ذلك ما ذكره البلاغيون أن معنى الأمر في قوله تعالى: {اِعْمَلُوا مَا شِئتُم إِنَّهُ بِمَا تَعمَلُونَ بَصِير} [فصلت،40]، هو التهديد، فالمعنى الحرفي غير مقصود، أمّا المعنى المقصود فهو المستفاد في ضوء المقام الخاص من خلال ما يكشفه السياق القرآني الذي ورد فيه؛ فقد ورد في سياق الآية التي تصف هؤلاء الذين انطوت نفوسهم على الحقد والضغينة ومقت الإسلام، فاندفعوا يحرفون آيات القرآن، و يزيفون في تأويلها بخبث وسوء نية، فقد سبق الأمر بقوله تعالى: {إِنَّ الذِينَ يُلحِدُونَ فِي آيَاتِنَا لَا يَخْفَونَ عَلَينَا أَفَمَن يُلقَى فِي النَارِ خَيرٌ أَم مَّن يَأتِي آَمِنًا يَومَ القِيَامَة اِعمَلُوا مَا شِئْتُم إِنَّهُ بِمَا تَعمَلُونَ بَصِير}[فصلت،40]. فهذه الآية تصف هؤلاء بالضلال والإلحاد في تأويل آيات الله، وإلحادهم

[1] الزركشي، البرهان في علوم القرآن، ص: 521.
[2] مفتاح العلوم، ص: 434.
[3] الزركشي، البرهان في علوم القرآن، ص: 843.
[4] المصدر نفسه، ص: 841.
[5] المصدر نفسه، ص: 516 و ما بعدها.
[6] خالد ميلاد، الإنشاء في العربية بين التركيب والدلالة، ص: 462 ، 463.

ظاهر مكشوف؛ لأنه في آيات من لا تخفى عليه خافية، ففي قوله تعالى: {لَا يَخْفَوْنَ عَلَيْنا} "وعيد لهم على التحريف"[1]، تم تأتي المقابلة الواردة بأسلوب الاستفهام بين صورتين من صور يوم القيامة: صورة الملحدين في آيات الله وما ينتظرهم حيث العذاب الأبدي، وصورة المؤمنين بتلك الآيات حيث تتلاقاهم الملائكة بالحفاوة وتبشرهم بالأمن والطمأنينة والنعيم، تأتي تلك المقابلة حاملة في طياتها لهؤلاء الملحدين نذر العذاب وسوء المصير، ثم يأتي الأمر في النهاية متساوقا مع تلك المعاني المستفادة من السياق ومؤكدا إياها، فمن البديهي أنّ رب العزة لا يأمر هؤلاء بعمل ما تشاؤه نفوسهم؛ لأنّ نفوسا انطوت على الشر لا تشاء إلا شرا[2].

فالمعنى المستفاد من الأمر ليس راجعا إلى صيغته الحرفية، بل إلى السياق أو المقام بدليل أنّ العبارة السابقة وردت نفسها على لسان الرسول(ص)، فأفادت معنى آخر لاختلاف المقام الذي وردت فيه، قال رسول الله: "لَعَلَ الله اِطَّلَعَ عَلَى أَهلِ بَدْرٍ فَقَالَ: اِعمَلُوا مَا شِئتُم فَقَد غَفَرتُ لَكُم". فهذا النص جاء في سياق الحديث عن أهل بدر، هؤلاء الذين حقق الله على أيديهم أول نصر للمسلمين، فهي تدل على بث الطمأنينة في نفوس هؤلاء، وتثبيتهم على الحق، وتبشيرهم بالفوز بمغفرة الله ورضوانه.[3]

وهناك مستوى آخر ،وهو استخدام التركيب الخبري في المعنى الإنشائي استخداما لازما، ويحدث في بعض الأساليب الإنشائية التي وردت عن العرب بألفاظ خبرية، وذلك حين يكون في البنية الظاهرة للتركيب الخبري علامات تدل على انتقال اللفظ من الدلالة الخبرية إلى الإنشائية وضعا وسياقا دائما، ومن هذه العلامات التي تكون في بنية التركيب الخبري والتي يستدل بها على عدول اللفظ عن الخبرية إلى الإنشائية تكون على مستويات مختلفة، تجمعها جميعا الألفاظ الدالة على ضروب الإنشاء غير الطلبي (التعجب، القسم، التكثير، المدح والذم)، ولا يمكن حمله على الخبرية بحال من الأحوال، وأغلب أساليب الإنشاء غير الطلبي تدخل في هذا المستوى، وربما لهذا السبب أهمل البلاغيون العرب هذه الأساليب لاعتمادها على البنية لا على السياق والمقام في عدولها عن المعنى الأصلي الخبري إلى المعنى الإنشائي[4].

[1] الزمخشري، الكشاف، ص: 970 .

[2] حسن طبل، علم المعاني في الموروث البلاغي، ص: 16 .

[3] المصدر نفسه، ص:17 .

[4] خالد ميلاد، الإنشاء في العربية بين التركيب والدلالة، ص : 462 – 463 .

من العلامات الدالة على الخبر أو الإنشاء، نذكر[1]:

1 – *قد*: إذا دخلت قد على الإنشاء حولته خبرا، وذلك نحو قولك : عافاك الله و جزاك الله خيرا فإنّ هذا دعاء، فإذا قلت: قد عافاك الله و قد جزاك الله كنت مخبرا، وكذلك إذا قلت يغفر الله له ويرحمه الله، فإذا أدخلت قد فقلت: قد يغفر الله و قد يرحمه الله، كنت مخبرا على وجه التقليل.

2– *السين وسوف*: وهما يصيّران الكلام خبرا، وذلك نحو قولك يرحمه الله ويهديك الله، فإن هذا دعاء. فإن قلت: سيرحمه الله أو سوف يرحمه الله أو سيهديك الله كنت مخبرا لا داعيا.

3– *إن*: وهي إذا دخلت على الدعاء جعلته خبرا، لأنّ النواسخ لا تدخل على الدعاء، فقولك: ويل له أو الويل له أو رحمة الله عليه، كلها دعاء. فإن قلت: إنّ الويل له أو إنّ رحمة الله عليه كنت مخبرا لا داعيا.

4– *ما النافية*: وهي لا تدخل على الدعاء بخلاف لا، فإذا قلت: لا عافاه الله ولا فضّ الله فاك كنت داعيا، فإن قلت: ما عافاه الله أو ما فضّ الله فاك كنت مخبرا.

5– *الذكر والحذف*: الكلام بذكر الفعل يكون خبرا، وبحذفه يكون إنشاء، فالمصدر والفعل متعاقبان، إذا ذكر أحدهما ترك الآخر بحسب القصد، فقولك حمدا وشكرا عند تذكر النعمة، وقولك عند الشدّة صبرا لا جزعا، وهذا كله من الإنشاء، فإذا ذكر الفعل كانت أخبارا: أحمد الله حمدا، أصبر صبرا.

7–ب– الأفعال الإنجازية غير المباشرة عند السكاكي:

إذا كان السواد الأعظم من القدماء قد تنبّه إلى أنّ الخصائص الشكلية غير كافية لتحديد غرض المتكلم من خلال التسليم بظاهرة التبادل بين الخبر والإنشاء، إلا أنهم لم يجهدوا أنفسهم في البحث عن الكيفية التي يتم بها هذا التبادل، غير أنّ السكاكي نزع إلى بحث الظاهرة نزعة تقنينية عندما قسّم الكلام إلى خبر وطلب، "متجها في تأليفه اتجاها يروم التدقيق في مناقشة المسائل وعرضها، من جهة، والشمول من جهة ثانية، فلقد نظم عمله وفق مستويات، ينصب بعضها على دراسة ومناقشة العبارات اللغوية بالنظر إلى بنيتها المكونة لها من الداخل، فيما ينصب بعضها الآخر على الأغراض الكلامية المترتبة عند النطق بتلك العبارات، من منطلق كون الكلام إمّا أن يكون مفردا أو مركبا، وأنّ المركب

[1] فاضل صالح السامرائي، الجملة العربية، ص: 183،184.

يفترض فيه أن يكون مطابقا لمقتضى الحال، أي لما يجب أن يتكلم له[1]. وانطلاقا من هذه الرؤية وضع لكل قسم منهما (الخبر والطلب) شروطا مقامية تتحكم في إنجازه، أي في إجرائه بمقتضى الحال، ويتفرع عن هذه الأنواع نفسها أغراض تتولد في حال إجراء الكلام على خلاف ما يقتضي المقام، فهو بذلك يحرز تقدما منقطع النظير في مجال الدراسة اللغوية والدلالية والتداولية من خلال تأكيده "على التلاؤم القوي بين الإفادة وبين مطابقة الكلام لمقتضى الحال، الأمر الذي يوضح أهمية المزاوجة بين المعنى الحرفي والمعنى المقامي قصد الوصول إلى المعنى الشامل للعبارة اللغوية"[2]. وهذا يثبت أنّ هذه الظاهرة ليست جديدة على النظرية اللغوية التراثية، وينم ذلك عن وعي مبكر بها.

لقد انطلق السكاكي من تصوّره للمقامات التواصلية الأصلية للطلب بالنظر إلى أنّ الطلب نوعان: نوع لا يستدعي إمكان الحصول، ويمثله التمني. ونوع يستدعي في مطلوبه إمكان الحصول، وهو قسمان: طلب حصول تصور أو تصديق في الذهن، وطلب حصول تصور أو تصديق في الخارج. يتفرع القسمان، بناء على ثنائية الثبوت والانتقاء، إلى: طلب ثبوت تصور أو تصديق في الذهن، وطلب انتقاء تصور أو تصديق فيه، ويمثلهما الاستفهام، طلب حصول تصور أو تصديق في الخارج، يمثله الأمر والنداء، وطلب انتقاء حدوث طلب أو تصديق فيه ويمثله النهي[3]. فإذا امتنع إجراء هذه الأبواب الخمسة على الأصل، فإن الناتج معنى ثانوي مستلزم[4]. ولعلّ هذا المذهب هو الذي دعا السكاكي إلى حصر الطلب في الأبواب الخمسة مما يقتضي أنّ ما سواها تابع لها تبعية الفرع للأصل، والفرع معنى نحوي خصصه السياق المتمثل في القرائن النصية والحالية[5].

لقد أثارت هذه الجهود المتقدمة في وصف الظاهرة النظر من المحدثين، فقد قام المتوكل–في سبيل تقويم اقتراحات السكاكي– بدراسة ما يستلزمه الحوار عند السكاكي موضّحا أنّ ما تناوله قد تجاوز الملاحظة الصرفة إلى التحليل الملائم له والذي يربط بين المعنى الصريح والمعنى المستلزم مقاميا، ويصف آلية الانتقال من المعنى الأول إلى الثاني، بوضع قواعد استلزامية واضحة . كما وضّح أنّ تناول السكاكي لهذه الظاهرة كان يطمح لوصف لغوي شامل لجميع المستويات اللغوية

[1] العياشي أدراوي، الاستلزام الحواري، ص: 25– 26.

[2] المصدر نفسه، ص: 63.

[3] مفتاح العلوم، ص: 416 –417.

[4] المصدر نفسه، ص: 416 وما بعدها.

[5] خالد ميلاد، الإنشاء في العربية بين التركيب و الدلالة ، ص : 336 .

(أصوات، صرف، نحو، معاني، بيان، ...) ، ومن ثم وضّح المتوكل أنّ السكاكي اعتمد على تصنيف الكلام إلى (خبر، طلب)، فيفرع كلا من القسمين إلى أنواع، يضع لكل نوع منها شروطا مقامية تتحكم في انجازه، أي في إجرائه مطابقا لمقتضى الحال. ويتفرع عن هذه الأنواع نفسها أغراض تتولد في حالة إجراء الكلام على خلاف ما يقتضي المقام[1].

وقد وضّح احمد المتوكل كيفية الانتقال من المعنى الحرفي إلى غير الحرفي، مبينا الخطوات التي ينتهجها المتكلم والمتلقي لفهم مضمون الحوار بينهما مستعينا برأي السكاكي في عدول أنواع الطلب عن معانيها الأصلية إلى معان أخرى فرعية، ويتأتى ذلك بالخطوات التالية:

تحمل أنواع طلب معانيها الأصلية في حالة اتفاقها وشروط إجرائها على الأصل، ومن ثم لا تدل إلا على معناها الحرفي.

تنتقل أنواع الطلب عن معانيها الأصلية إلى معان أخرى، وذلك لمخالفة شروط إجرائها على الأصل. ويتم ذلك في مرحلتين متلازمتين:
الأولى: يؤدي عدم المطابقة المقامية إلى خرق أحد شروط إجراء المعنى الأصلي في متنع إجراءه.
الثانية: يتولد عن خرق المعنى الأصلي امتناع إجراء معنى أخر (يناسب المقام)[2].

وقد ينجم عن خرق المقام الملائم الانتقال من معنى طلبي أصلي إلى معنى طلبي أصلي آخر، فيخرج الاستفهام إلى التمني، والتمني إلى الاستفهام. وقد تخرج المعاني الطلبية الأصلية إلى معاني فرعية: كالإنكار، والتوبيخ، والالتماس، والتعجيز، والتهديد، والتعجب... .

وحسب تحليل السكاكي للأمثلة التي ساقها قد تحمل العبارة اللغوية الواحدة إضافة إلى قوتها الإنجازية الحرفية أكثر من قوة إنجازية مستلزمة، من خلال هذه الأمثلة يتبين أنّ العبارة اللغوية الواحدة يمكن أن تحمل في مقامات معينة قوى استلزامية متعددة بقطع النظر عن قوتها الإنجازية الحرفية.

[1] احمد المتوكل، دراسات في نحو اللغة العربية الوظيفي، ص: 96 – 103بتصرف.
[2] المصدر نفسه، ص: 98.

فالجملة: أما ذهبت بعد؟ تحمل الحمولة الإنجازية التالية:

أ- القوة الحرفية السؤال المنصبة على السؤال ذاته.

ب- والقوة المستلزمة السؤال المنصبة على تيسر الذهاب حيث ترادف: أما يتيسر لك الذهاب ؟

ج- والقوة المستلزمة التي تجعلها مرادفة للجملة: لقد أبطات في الذهاب.

د- وأخيرا القوة المستلزمة التحضيض التي تصبح على أساسها بمعنى الجملة: هلا ذهبت.

فالمخاطب يقوم بمجموعة من الاستدلالات انطلاقا من القوة الإنجازية المستلزمة التي يراها ملائمة لقصد المتكلم، ومبدأ الخرق يشكل أساس عملية "الاستدلال" أو "الاستلزام الحواري" كما يسمّيه (غرايس)، فالاستفهام -على سبيل المثال- قد يخرج وفي طبقات مقامية معينة إلى: التمني، والإنكار، والجزر، والتوبيخ، والوعد، والوعيد، والعرض،والاستبطاء، والتحضيض، والتقرير، والتعجب، والتعجيب، وما إلى ذلك[1].

7-ج- تداولية الاستفهام:

مرّ في البحث أنّ الطلب(الإنشاء الطلبي) يتضمّن خمسة أفعال إنجازية مباشرة تتفرع عنها أفعال إنجازية غبر مباشرة تقتضيها مقامات التواصل، نخصّص الحديث عن واحد من هذه الأفعال، يتعلق الأمر بالاستفهام، فمن المتفق عليه أنّ الاستفهام هو" طلب حصول صورة الشيء في الذهن، فإن كانت تلك الصورة وقوع النسبة بين الشيئين أو لا وقوعها فحصولها هو التصديق، وإلا فهو التصور[2]. معنى ذلك أنّ الاستفهام هو طلب العلم بشيء لم يكن معلوما، وسائل يجهل المعلومة ومسؤول يتوسم فيه امتلاك المعلومة، وتعبير لغوي موجه بأداة استفهام، أو تنغيم صوتي يقوم مقام الأداة وعناصر مقامية أخرى، فإذا توفرت هذه الشروط في انجاز جملة استفهامية ما، أجري الاستفهام على أصله، وكان استفهاما حقيقيا، وحين لا يطابق المقام شروط إجراء الاستفهام على أصله، يختل أحد هذه الشروط فيمتنع إجراء السؤال، وتنتقل الجملة من الدلالة على هذا الغرض الأصلي إلى الدلالة على الغرض الذي من شروط إجرائه عكس الشرط المختل. ففي المثال الذي ساقه السكاكي: هل لي من شفيع؟ في المقام لا يسع إمكان التصديق بوجود الشفيع. امتنع إجراء الاستفهام على أصله، وولد

[1] السكاكي، مفتاح العلوم، ص: .416-417-424-425 .

[2] التفتازاني، المطول في شرح تلخيص المفتاح، ص : 409 .

بمعونة قرائن الأحوال معنى التمني، والشرط المختل هنا هو شرط "ممكن الحصول" وحلول الشرط عكسه "غير ممكن الحصول".

وفي المثال التالي : إذا قلت لمن همّك كهمّه: ليتك تحدثني.

امتنع إجراء التمني، وولد بمعونة قرينة الحال معنى السؤال، والشرط المختل هنا هو شرط "غير ممكن الحصول" وحلول الشرط عكسه "ممكن الحصول".

إذن، إذا أنجزت الجملة الاستفهامية في مقام غير مطابق، فإنّ معناها الأصلي(طلب الفهم تصورا أو تصديقا) يخرج إلى معان أخر حسب مقامات الكلام، منها [1]: كالأمر في قوله تعالى: {فَهَل أَنْتُم مُّنتَهُون}[المائدة،91]، والنهي في قوله تعالى: {أَتَخشَونَهُم فَالله أَحَقُ أَن تَخشَوه}[التوبة،13]، والنفي في قوله تعالى: {هَل جَزَاءُ الإِحسَانِ إِلَا الإِحْسَان} [الرحمان،60]، والاستئناس في قوله تعالى: {وَمَا تِلكَ بِيَمِينِكَ يَا مُوسَى}[طه،17]، والتوبيخ في قوله تعالى: {أَم يَقُولُونَ اِفتَرَى عَلَى الله كَذِبًا} [الشورى،24]، والإنكار في قوله تعالى: {أَحَسِبَ النَّاسُ أن يُترَكُوا أنْ يقُولُواْ آمنَّا وهم لا يُفتنون} [العنكبوت،2]، والاستبطاء نحو: منذ كم دعوتك؟ والتهكم في قوله تعالى: {أَصَلواتُكَ تَأمُرُكَ أَن نتْرُكَ ما يَعْبُدَ آبَاؤُنَا أَوْ أَنْ نَفْعَلَ فِي أَمْوَالِنَا مَا نَشَاء} [هود،87]، والاستبعاد في قوله تعالى: {أَنّى لَهُم الذِكرى وقَد جَاءَهُم رسُولٌ مُبِين} [الدخان،13]، وهكذا، فقد تفرع عن معنى الاستفهام معان متولدة تتنوع بين الإنكار، التوبيخ، التشويق، التعجب، والتقرير..، وهذا التعدّد يشير إلى رحابة معنى الاستفهام في إيحائه بالمعاني الأخرى التي يمكن استخلاصها منه، فالمعاني التي تشيعها أداة الاستفهام أرحب وأوسع من أن نحدّدها تحديدا تاما، لذلك "نجد المتكلم يعمد أحيانا إلى الصوت ويرفعه أو يخفضه أو يوزع علوه وانخفاضه في تقطّعات وتنغيمات معينة يريد بذلك أن يحمل الأنغام ما أحس انه تفلت من الكلمات والتراكيب، بل أحيانا يشير بيده إشارات قصيرة هادئة أو طويلة قوية، وأحيانا يسخر تقاطيع وجهه فيقبض أو يبسط، أو يحرك رأسه، وما شابه ذلك ممّا يصاحب النطق وهو في حقيقته كلام غير منطوق[2]. نخلص من ذلك إلى أنّ الاستفهام أسلوب حواري يستلزم لتفسيره عناصر معينة، فإذا توفرت هذه العناصر بشروطها ومواصفاتها المذكورة، فذلك الاستفهام الحقيقي. أمّا إذا غاب ركن أو غاب القيد الوصفي للركن، فذلك مؤشر على كون المراد غير

[1] السيد أحمد الهاشمي، جواهر البلاغة، ص: 83-84 .

[2] محمد أبو موسى، دلالات التراكيب، ص: 218.

الاستفهام، فيبحث عن المراد في قرائن السياق، كالتعجب، أو السخرية، أو التمني، أو التوبيخ، أو الإرشاد...الخ، هذه المعاني أو الأغراض المختلفة أفاض فيها القدماء من خلال ما أسموه خروجا عن مقتضى الظاهر. نحاول في المبحث الموالي رصد دلالة الاستفهام من خلال النظر في الاستفهام (بمعنى الخبر) في سياق الترغيب والترهيب في الخطاب القرآني مسترشدين بالزمخشري في كشافه. ولكن قبل ذلك، تجدر الإشارة إلى أنّ الاستفهام الصادر من المولى عز وجل في القرآن يصطبغ بخصوصية معينة كونه أساليب يخاطب اللّه فيها مخلوقاته، وكل استفهام صدر من المولى عز وجل كان غير حقيقي، "لأنه واقع ممّن يعلم ويستغني عن طلب الإفهام، وإنّما يخرج الاستفهام في القرآن مخرج التوبيخ والتقرير..، فالله تعالى يستفهم عباده ليقررهم ويذكرهم[1]". ومن جملة المعاني نحاول الوقوف عند الاستفهام الإنكاري والاستفهام التقريري كفعلين كلاميين غير مباشرين القصد منهما التأثير في المخاطب بتبني موقف أو تغييره أو تعديله.

7-ج-1- الاستفهام الإنكاري: ومعناه أنّ ما بعد الأداة منفي، ويجيء لتعريف المخاطب أنّ ذلك المدعى ممتنع عليه، وقصد تكذيبه[2]. ومن ذلك قوله تعالى: ﴿أَفَأَنْتَ تُسْمِعُ الصُّمَّ أو تَهْدِي العُمْي﴾ [الزخرف، 40].

أ-**الإنكار التوبيخي** : ومعناه أنّ ما بعد الأداة واقع، ولكنه قُبِّحَ، وفاعله يستحق التوبيخ. يعدّ من أبلغ الأساليب؛ لأنّ فيه حث للمخاطب على التفكير،ولذلك كثر في الخطاب القرآني. من النصوص القرآنية المتضمنة أفعالا واقعة يراد توبيخ فاعلها، وبيان أنه ما كان ينبغي أن تقع، قوله تعالى: (قُل أَتَعْبُدُونَ مِن دُونِ الله مَا لَا يَملِكُ لَكُم ضَرًا وَلَا نَفعَا وَالله هُو السَّمِيعُ العَلِيم) [المائدة،76]. وقوله تعالى: (قَالَ أَتَعبُدُونَ مَا تَنْحِتُون) [الصافات،95].

ومنه، قوله تعالى:(أَتَأتُونَ الفَاحِشَةَ مَا سَبَقَكُم بِهَا مِن أَحَدٍ مِنَ العَالَمِين)[الأعراف، 80]. الآية عبارة عن استفهام مكوّن من: المستفهم (الله سبحانه وتعالى)، المستفهم (قوم لوط بصفة خاصة وكل مؤت للفاحشة المقصود بصفة عامة)، الموضوع المستفهم عنه (إتيان الفاحشة المتمثلة في استمتاع الرجال بالرجال).

[1] قيس إسماعيل الأوسي، أساليب الطلب عند النحويين والبلاغيين، منشورات جامعة بغداد، دت، دط، ص: 307.

[2] الزركشي، البرهان في علوم القرآن، ص:516.

إذا كان الأصل في الاستفهام أن يكون عن جهل في معلومة أو شك في أمر ما ، لكننا نجد في الآية أنّ الطرف الأول(السائل) لا يمكنه أن يسأل لأنه عالم بكل شيء، كما أنّ الطرف الثاني (المسؤول) لا يمكن أن يكون أعلم من السائل، لذا فطبيعة العلاقة بين الطرفين تقتضي الانتقال من الفعل الكلامي المباشر الذي يتجلى في المعنى الحرفي للاستفهام، إلى الفعل الكلامي غير المباشر الذي هو المعنى المستلزم الذي اقتضته العلاقة بين الطرفين والمقام، وهذا الفعل الكلامي غير مباشر هو الإنكار والتوبيخ، لأن «أتاتون الفاحشة»، استفهام جاء بطريق الإنكار التوبيخي، ويتمثل المضمون القضوي في مواجهة قوم لوط بجريمتهم وكشف حقيقتها، وشناعة أثرها وما يترتب عنها، ومن أدلة ذلك توظيف ضمير الخطاب (أنتم).

أمّا قوله تعالى: (مَا سَبَقَكُمْ بِهَا مِنْ أَحَد) فمكوناته ذات وظيفة توكيدية حجاجية، الغرض منها تشديد التوبيخ ، وتتمثل عناصر التوكيد في:

- عبارة" من أحد" مزيدة لتأكيد النفي قبلها (ما سبقكم)[1].
- "من العالمين" للتبعيض[2].

في هذه العلامات دلالة واضحة تدفع المخاطب إلى استنتاج شناعة الفاحشة ، ومن ثم التوبة والندم على ارتكابها.

من نماذج الإنكار التوبيخي، قوله تعالى: (وَ كَيفَ تَكْفُرُونَ وَأَنْتُم تُتْلَى عَلَيْكُم آيَاتُ الله وَفِيكُم رَسُولُهُ وَمَن يَعْتَصِم بِالله فَقَد هُدِيَ إِلَى صِرَاطٍ مُستَقِيم} [آل عمران، 101]، فهذه الآية جاءت متصلة بسياق ما سبقها من قوله تعالى:(يَا أَيُّهَا الذِينَ آمَنُوا إِن تُطِيعُوا فَرِيقًا مِّنَ الذِينَ أُوتُوا الكِتَابَ يَرُدُّوكُم بَعدَ إِيمَانِكُم كَافِرِين}[آل عمران، 100]. فقد نزلت الآيات حينما رأى بعض اليهود الأنصار من الأوس والخزرج مجتمعين، وقد أكرمهم الله بالإيمان، فغاضه اجتماعهم، فبعث إليهم من يذكرهم بما كان بينهم في الجاهلية، فاختلف القوم، وحملوا السلاح، فجاءهم النبي صلى الله عليه وسلم وقال: "أتدعون الجاهلية وأنا بين أظهركم بعد إذ أكرمكم الله بالإسلام و قطع به عنكم أمر الجاهلية وآلف بينكم"[3].

[1] الزمخشري، الكشاف، ص: 371-372.

[2] المصدر نفسه والصفحة نفسها.

[3] المصدر نفسه، ص: 185- 186.

فجاءت الآيات توبيخا على ما كان منهم، وإنكارا للواقع، لأنّه وقع منهم ما يؤدي بهم إلى الكفر، وهو قتل بعضهم بعضا.

ب – الإنكار التكذيبي: ومعناه أنّ ما بعد الأداة غير واقع، وأنّ مدعيه كاذب. من نماذج النصوص الاستفهامية المنكرة تكذيبا للمخاطب وترهيبا له من ادعائه، قوله تعالى:(أَفَأَصفَاكُم رَبُّكُم بِالبَنِينَ وَاتَخَذَ مِنَ المَلَائِكَةِ إِنَاثًا إِنَّكُم لَتَقُولُونَ قَولًا عَظِيما }[الإسراء،40].

الخطاب الاستفهامي في الآية "خطاب للذين قالوا الملائكة بنات الله، والهمزة للإنكار يعني: أفخصّكم ربكم على وجه الخلوص والصفاء بأفضل الأولاد، وهم البنون ولم يجعل فيهم نصيبا لنفسه، واتخذ دونهم وهي البنات، وهذا خلاف الحكمة وما عليه معقولكم وعاداتكم، فإن العبيد لا يؤثرون بأجود الأشياء وأصفاها ويكون أرداها وأدونها للسادات"[1]. فالإنكار التكذيبي في الآية بارز رسما ومعنى، وهذا يقتضي أنّ ما بعد الاستفهام غير واقع، وأنّ مدّعيه كاذب.

ويبدو تضافر العناصر اللغوية بحمولاتها الدلالية جليا لإنجاح الفعل الإنجازي المتمثل في حمل المخاطبين على الإقلاع عن معتقدهم وتغييره، ومن ثم الامتثال لأمره تعالى بعبادته وحده من خلال الجملة المتضمنة في الآية (إِنَّكُم لَتَقُولُونَ قَولًا عَظِيما) مما يدعّم هذا المسعى ترهيبا لهم مما ذهبوا إليه "بإضافة الأولاد إليه، وهي خاصة بالأجسام"،[2] فهي ملفوظ تقريري لمعنى الإنكار تضمن زيادة في المبنى تمثل في مجموعة مؤكدات حصلت بفضلها زيادة في المعنى، علاوة على القيمة الحجاجية المضافة، منها: المفعول المطلق، إن التوكيدية التي صدر بها الملفوظ، ولام التوكيد الملحقة بالفعل (لـ تقولون).

7-ج-2- الاستفهام التقريري: وهو"حملك المخاطب على الإقرار والاعتراف بأمر قد استقر عنده"[3]، أي" أن تقرر المخاطب بشيء ثبت عنده، لكنك تخرج هذا التقرير بصورة الاستفهام، ذلك لأنه أوقع في النفس، وأدل على الإلزام"[4]. ومنه قوله تعالى:(أَلَمْ يَجِدْكَ يَتِيمَا فَئَاوَى* وَوَجَدَكَ ضَالًّا فَهَدَى) [الضحى، 7،6]. يفيد الاستفهام التقريري معنى الإذعان للحق، وتثبيت الأمر في قرار المخاطب. ومن معناه اللغوي تتضح أنواعه بحسب أغراضه، من ذلك التحقيق والثبوت، وطلب الاعتراف، وهو أسلوب

[1] الزمخشري، الكشاف، ص: 598.

[2] المصدر نفسه والصفحة نفسها.

[3] الزركشي، البرهان في علوم القرآن، ص: 518.

[4] فضل حسن عباس، البلاغة فنونها و أفنانها، دار الفرقان للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 1997، ط4، ص: 190.

يستعمل في الإقناع، و"إلزام المخاطب بالحجة، وانتزاع الاعتراف منه بما بريده المتكلم، وفي ذلك غرض نفسي، لأن البيان والبلاغة لهما صلة وثيقة بقضايا النفس"[1].

أ- **تقرير التحقيق والتثبيت:** ويراد به إثبات مضمون الجملة، وإفادة أنه واقع، ومنه قوله تعالى: (أَلَم أَقُل لَكَ إِنَكَ لَن تَسْتَطِيعَ مَعِي صَبَرًا)[الكهف، 75]. ومنه قوله تعالى: (وَيَومَ يُعرَضُ الذِينَ كَفَرُوا عَلَى النَارِ أَلَيسَ هَذَا بِالحَقِ قَالُوا بَلَى وَ رَبِنَا قَالَ فَذُوقُوا العَذَابَ بِمَا كُنْتُم تَكْفُرُون) [الأحقاف، 34] جاءت الآية في سياق الحديث عن البعث، وتتضمن الآية فعلا كلاميا من التوجيهيات وهو استفهام تقريري أشر عليه بحرف الاستفهام "الهمزة" يراد منه إثبات مضمون القول وإفادة أنه الواقع، ومن ثم جعله في قرار المخاطب.

وفي جملة الاستفهام حذف، "لأنه محكي بعد قول مضمر، وهذا المضمر هو ناصب الظرف وهذا إشارة إلى العذاب بدليل قوله تعالى: فذوقوا العذاب، والمعنى: التهكم بهم والتوبيخ لهم على استهزائهم بوعد الله ووعيده وقولهم وما نحن بمعذبين[2]. وزيادة الباء في قوله تعالى: (أليس هذا بالحق) جاء لتشديد التحقق المستفاد من الاستفهام ، والبعد الحجاجي لهذه الزيادة هو التوكيد.

ب – **طلب إقرار المخاطب بما يريد المتكلم:** يراد بهذا الاستفهام التقريري دفع المخاطب إلى الاعتراف بحقيقة ثابتة لا تدفع، ومن أمثلته قوله تعالى: (وَسِيقَ الذِينَ كَفَرُوا إِلَى جَهَنَّمَ زُمَرًا حَتَى إِذَا جَاءُوهَا فُتِّحَت أَبْوَابُهَا وَ قَالَ لَهُم خَزَنَتُهَا أَلَم يَأتِكُم رُسُلٌ مِنكُم يَتلُونَ عَلَيكُم آيَاتِ رَبِكُم وَيُنْذِرُونَكُم لِقَاءَ يَوْمِكُم هَذَا قَالُوا بَلَى وَ لَكِن حَقَّت كَلِمَةُ العَذَابِ عَلَى الكَافِرِين)[الزمر،71]، فكان الجواب ببلى كما هو ظاهر في الآية، يقول الزمخشري:" قالوا بلى أتونا وتلوا علينا كلمة الله لأملأن جهنم لسوء أعمالنا كما قالوا غلبت علينا شقوتنا وكنا قوما ضالين، فذكروا عملهم الموجب لكلمة العذاب وهو الكفر والضلال"[3].

ومنه قوله تعالى:(وَ إِذ قَالَ الله يَا عِيسَى ابنَ مَرْيَم أَأَنْتَ قُلْتَ لِلنَاسِ اِتَخِذُونِي وَ أُمِي إِلَهَيْنِ مِن دُونِ الله قَالَ سُبْحَانَكَ مَا يَكُونُ لِي أَن أَقُولَ مَا لَيسَ لِي بِحَقٍ)[المائدة، 116].

ومنه قوله تعالى:(حَتَى إِذَا جَاءُوا قَالَ أَكَذَّبْتُم بِآيَاتِي وَلَم تُحِيطُوا بِهَا عِلْمَا أَمَّاذَا كُنْتُم تَعْمَلُون) [النمل،84]. تضمنت هذه الآية استفهاما من جملتين استفهاميتين، الجملة الثانية(أَمَّاذَا كُنْتُم تَعْمَلُون)

[1] فضل حسن عباس، البلاغة فنونها و أفنانها، ص: 193.
[2] الزمخشري، الكشاف، ص: 1016.
[3] المصدر نفسه، ص: 848.

جاءت "للتبكيت لا غير، وذلك أنّهم لم يعملوا إلا التكذيب، فلا يقدرون أن يكذبوا و يقولوا قد صدقنا بها وليس إلا التصديق بها أو التكذيب، ومثال ذلك أن "تقول لراعيك –وقد عرفته رويعي سوء– أتأكل نعمي، أم ماذا تعمل بها؟ فتجعل ما تبتدئ به وتجعله أصل كلامك وأساسه هو الذي صح عندك من أكله وفساده وترمي بقولك: أم ماذا تعمل بها ؟ مع علمك أنه لا يعمل بها إلا الأكل لتبهته، وتعلمه علمك بأنه لا يجيء منه إلا أكلها، وأنه لا يقدر أن يدعي الحفظ والإصلاح لما شهر من خلاف ذلك"[1].

يمكن عدّ الاستفهام في الآية بما تضمن من" استراتيجية توجيهية"[2] قد دلّ على إلزام المخاطب بالمحتوى المتضمن في القول، ومن ثم الاعتراف بالمضمون القضوي للآية . وتأكيدا للإنكار والتوبيخ، وتدعيما للقوة الإنجازية لفعل الاستفهام جيء بالقول: (ولم تحيطوا بها علما)" في موضع الحال كأنه قال: أكذبتم بها بادئ الرأي من غير فكر ولا نظر يؤدي إلى إحاطة العلم بكنهها وأنها حقيقة بالتصديق أو التكذيب[3].

ومن ذلك الاستفهام التقريري، قوله تعالى: (أَأَنْتَ فَعَلْتَ هَذَا بِآلِهَتِنَا يَا إِبْرَاهِيم) [الأنبياء، 62] يظهر أنّ الاستفهام الموجه لإبراهيم عليه السلام ليس القصد منه الاستفهام الحقيقي، وهو طلب المعلومة التي يجهلها المتكلم، بل كان قومه يعلمون أنه فعل ذلك، بدليل السياق الذي سبق الآية ممثلا في قوله تعالى : (وَتَاللهِ لَأَكِيدَنَ أَصْنَامَكُم بَعْدَ أَن تُوَلُّوا مُدْبِرِين) [الأنبياء،57]، و قوله تعالى: (قَالُوا سَمِعْنَا فَتًى يَذْكُرُهُم يُقَالُ لَهُ إِبْرَاهِيم) [الأنبياء،60]. فالقصد من الاستفهام أن يقرروا إبراهيم عليه السلام بما كان منه ؛ ليكون اعترافه دليلا وحجة على تقريعه.

إذن، من خلال ما سبق يمكن القول أنّ فعل الاستفهام في سياقه الاستعمالي المشار إليه (التقرير، الإنكار) مع ما صاحبه من تقنيات حجاجية شكل بما يحدثه من تأثيرات ونتائج في تغيير وعي المخاطبين ومراجعة أنفسهم، وتصحيح معتقداتهم وإقناعهم، محطة مهمة في إبراز البعد التداولي في توظيف النص القرآني لهذا الفعل الكلامي بما يحقق القصد من الخطاب. ويثبت أنّ نظرية أفعال الكلام التي تأسست على الفرضية القائلة أن التكلم هو تبادل للأفكار، لكنه أيضا وفي ذات الوقت تحقيق لأفعال لغوية محكومة بقواعد دقيقة، وهذه الأفعال يمكن أن ينتج عنها تغيير في وضعية

[1] الزمخشري، الكشاف ، ص: 791.
[2] الشهري، استراتيجيات الخطاب، ص: 352–355.
[3] الزمخشري، الكشاف، ص: 791.

المتلقي أو تعديل في نسق معتقداته، وبالمقابل فإنّ فهم أي ملفوظ يعني القدرة على إدراك المحتوى التواصلي لذلك الملفوظ، بالإضافة إلى القصد التداولي الخاص الذي يهدف إليه المتكلم.

الفصل الرابع:

قراءة تداولية لنظرية السياق في التراث العربي.

1. مكانة السياق في التحليل التداولي.
2. بنية السياق.
3. إنجازية الفعل الكلامي و السياق عند (أوستين).
4. السياق و التواصل.
5. عناصر السياق (الموقف التواصلي).
6. السياق(المقام) في التراث اللغوي.

1-مكانة السّياق في المقاربة التداولية:

مرّ في البحث أنّ موضوعات الدرس التداولي قد ارتبطت ارتباطا عضويا بركيزتين هما: السياق والقصد، ابتداء من الإشاريات باعتبارها من العناصر التي يفسرها السياق اللفظي والسياق الخارجي، إضافة إلى الكلام الضمني الذي هو وليد السياق الكلامي وملابسات الخطاب، مرورا بالاستلزام الحواري؛ إذ هو معنى مستفاد من السياق، يضاف إلى ذلك أنّ الحجاج لا يتم إلا في ضوء المعطيات التي يتضمنها السياق، أمّا إنجازية الفعل الكلامي (خبر أو إنشاء) فلا تتحقق إلا من خلال المعطيات السياقية، غير أن تحقيق القصد التواصلي الموجه نحو المتلقين مرهون بمعرفة عدد من عناصر السياق التي من بينها العلاقة بين المتخاطبين، وكذلك الزمان والمكان اللذين يتلفظ فيهما المرسل بخطابه، ليتخذ السياق بذلك مفهوم أكثر عمقا بمجيء الأبحاث التداولية؛ إذ أنه احتل دورا مهما في المجال التداولي الذي أولى الاهتمام بالمواقف التخاطبية المختلفة، فالسياق هو الإطار العام الذي يسهم في ترجيح أدوات لغوية بعينها، واختيار آليات مناسبة لعملية الفهم و الإفهام بين طرفي الخطاب، لأنّ المنظور التداولي يقوم على عد اللغة" ظاهرة اجتماعية، مرتبطة أشد الارتباط بثقافة مستعمليها، هذه الثقافة التي يمكن تحليلها بحصر المواقف الاجتماعية المختلفة والمسماة سياقات مقامية، ففكرة المقام هذه هي الأساس الذي ينبني عليه الشق أو الوجه الاجتماعي للغة، وهو الوجه الذي تتمثل فيه الأحداث والظروف والعلاقات التي تسود ساعة أداء المقال[1]. وهذا التصور التداولي يتعارض جذريا مع الفكرة القائلة بأنّ اللغة آلة (Instrument) لنقل وتوصيل المعلومات؛ فالتداولية من الأولويات التي تجعلها في مقدمة نشاطاتها هو الطابع التفاعلي للممارسة اللغوية، كما أنّها تصحّح وتصوب مجمل حالة التلفظ ..."[2].

فالدرس التداولي ارتكز على اعتبار اللغة ممارسة فعلية، إنجازية، تواصلية، تفاعلية تطمح من خلالها إلى تنجيع الخطاب، وتفسير علاقة الفهم بالأشخاص مستعملي الخطاب ومؤوليه؛ فتعدد المعاني يفضي إلى محاولة البحث بين علاقة العلامات اللسانية وغير اللسانية لحاضنتها الثقافية والاجتماعية بدل البحث في علاقة العلامات اللغوية بعضها ببعض (المستوى التركيبي للنص)، أو علاقة العلامات بالأشياء (المستوى الدلالي للنص)، حيث" لم تعد التداوليات ناجمة عن نظرية عامة

[1] تمام حسان ، اللغة العربية معناها و مبناها، ص: 337.

[2] D. MAINGUENEAU, Nouvelles tendance en analyse du discours, Ed. Hachette, 1987, p. 21.

للتواصل، وإنما عن نظرية معرفية"[1]، وعليه يتبين بوضوح استحالة الإبقاء على علم الدلالة وحده لحل المشكلات المطروحة، ومن ثمة ضرورة الأخذ بالمقومات التي تحيط بالاستعمال اللغوي، فالتداولية صنف من البحوث التي لا تفحص اللغة والكلام من الناحية الصوتية والدلالية والتركيبية، بل يتعدى هذا إلى محاولة دراسة السلوك اللغوي ضمن نظرية الفعل. ويرى التداوليون، نتيجة لهذه الرؤية، أنّه من المتعذر تفسير مفهوم المعنى اللغوي تفسيرا بدون الإحالة على مقام التواصل. وبالتالي عمق أصحاب الاتجاه التداولي مسألة السياق، "فتجاوزوا الإطار اللغوي الضيق إلى السياق الاجتماعي والنفسي والثقافي"[2]، والتداولية تسعى جاهدة لكشف العلاقة بين المتكلم والمتلقي، وربط اللغة بالعالم الخارجي.

وإذا كانت التداولية غالبا تعرف بعلم السياق فإنّ ذلك يشير إلى أنّ الأخذ بعين الاعتبار بمستوى التحليل الذي يشير إليه هذا المصطلح حاسم بالفعل لتوصيف التداوليات باعتبار البناء النظري[3]. ويُعَدُ الهولندي (هانسون) أنّه " أول من جرب التوحيد بطريقة نظامية، وتجزئة مختلف المكونات التي تطورت إلى حد الآن بطريقة مستقلة .فهو يميز ثلاث درجات للتداولية"[4]، ويشير إلى الانتقال من درجة إلى أخرى إلى التطور التدريجي من مستوى إلى آخر، وعند كل مّستوى يؤخذ قسم من السياق بعين الاعتبار، ويُثرى السياق ويتعّقد كّلما حدث هذا الانتقال.

فالتداولية أثبتت أنّ الوقوف على النص بجميع مستوياته الصوتية والصرفية والتركيبية والمعجمية لا يعطينا إلا المعنى المقالي، وهو معنى فارغ، وقد يكون غامضا مع وجود حالات كثيرة من الاحتمالات المتداخلة، ومن هنا تنشأ ضرورة اصطحاب السياق للوصول إلى المعنى محددا وواضحا ومقصودا، وهذه الحقيقة تؤكد أنّ تحليل سلسلة لغوية سواء أكانت جملة أم نصا، أم خطابا، تحليلاً كاملاً بدون مراعاة للسياق، أصبحت فكرة مستبعدة. كما أنّ التحليل التركيبي لأي سلسلة لا يخلو من اعتبارات يوليها للسياق من أجل معرفة مدى صحة تلك الأنساق النحوية واللغوية، ومدى ترابطها والتحامها لتشكيل المعنى العام للتركيب الكلي. ومرّ في البحث أنّ التوجه العام للدرس اللغوي

---

[1] العياشي أدراوي، الاستلزام الحواري، ص: 75.

[2] علي آيت أوشان، السياق والنص الشعري من البنية إلى القراءة، دار الثقافة للنشر والتوزيع، الدار البيضاء، المغرب، ط1، 2000، ص: 16.

[3] جورج اليا سرفاتي وماري آن بافو، النظريات اللسانية الكبرى، ص: 353.

[4] فرانسواز أرمينكو، المقاربة التداولية، ص: 38.

بدأ بالانفتاح على المعطيات السياقية منذ بروز جهود (فيرث)، لذلك فإنّ الجهود التي بذلت في بلورة هذا المفهوم لا تكاد تعد أو تحصى، ولا تكاد تخلو أي دراسة علمية اليوم من اعتبار السياق، لما له من أهمية قصوى في فهم المعنى، لأنّه لا يمكن بأي حال من الأحوال أن ننظر إلى الكلمة ككيان مستقل عن باقي الكلمات، ويتعذر فهمها بمعزل عن أخواتها اللواتي تؤازرها في الكشف عن المعنى، وهذا ما تفطن إليه العلماء العرب في وقت مبكر من الدراسات القائمة حول اللغة وعلى رأسهم الجاحظ، إذ يعدّ من أوائل البلاغيين الذين أسسوا لفكرة مقتضى الحال، والجرجاني الذي كان شغله الشاغل التأسيس لنظرية عربية تهتم بكل جوانب الخطاب وهي نظرية النظم؛ إذ أكد فيها على دور السياق في الوصول إلى المعنى، وعلى الرغم من أنّ أبحاث القدماء في مجملها لم تؤطر في قوالب نظرية، إلا أنهم كشفوا عن بعض جوانبه المهمة، ووضعوا أيديهم على الموضوع المحوري للسياق، حين أخذوا بعين الاعتبار الجوانب الاجتماعية والنفسية المؤثرة في استعمال اللغة، وهذا ما يحاول البحث التطرق له عند الحديث عن السياق في التراث.

تجدر الإشارة إلى أنّ الاهتمام بالسياق والتنظير له كعنصر إجرائي مهم في الدرس اللساني الحديث وليد علم الدلالة من خلال نظرية السياق، وهذا التوجه يتجاوز الطرح البلومفيلدي الذي "رأى الدلالة، وهي دراسة المعنى اللغوي، أقل جوانب علم اللغة خضوعا للمعالجة العلمية"[1].

2 -بنية السياق:

مادام السياق إنّما هو تجريد للموقف التواصلي، فماهي بنية السياق؟ وماهي عناصر الموقف التواصلي التي يشتمل عليها السياق؟

2- أ- السياق اللغوي:

يُعَرَّفُ على أنّه تجسيد لتلك التتابعات اللغوية في شكل الخطاب، من وحدات صوتية وصرفية، ومعجمية وما بينهما من ترتيب وعلاقات تركيبية[2]، أو هو مجموع تلك العلاقات الداخلية التي تتحكم في دلالة النص أو الخطاب أو حتى الجملة. فكل نتاج لغوي لا يمكن أن يكون رصفًا ميكانيكيا للوحدات المكونة له فحسب، بل يجب أيضا مراعاة القوانين الداخلية التي تسهم كثيرا في تماسك هذه

[1] روبنز، موجز تاريخ علم اللغة في القرن العشرين، ص: 309.

[2] الشهري، استراتيجيات الخطاب، ص: 40.

الوحدات وترابطها من أجل تحقيق غايتها التي هي المعنى؛ لأن المعنى شرط أساسي يجب أن تقوم عليه كل وحدة في أي مستوى من أجل تحقيق شكل لساني، ومعنى أي وحدة لسانية يتحدد بقدرة تأقلم هذه الوحدة مع وحدة أخرى ذات مستوى أعلى منها.

فالمعنى والدلالة لهما جانب من الارتباط بالسياق اللّغوي، فنحن نلجأ دائما إلى السياق في فك الغموض الذي يكتنف أي منتوج لغوي.ولهذا فإن (فيرث) يرى أن "المعنى لا ينكشف إلا من خلال تسييق الوحدة اللغوية، أي وضعها في سياقات مختلفة، فمعظم الوحدات الدلالية تقع في مجاورة وحدات أخرى ، وأنّ معاني هذه الوحدات لا يمكن وصفها أو تحديدها إلا بملاحظة الوحدات الأخرى التي تقع مجاورة لها..."[1]؛ فمثلا عند وقوع لبس في المعنى معجمي لكلمة ما، فإنه يعوّل على السياق في تحديد دلالتها وتفسيرها تفسيرا صحيحا "فهو بمثابة العنصر الفاعل في توضيح الكلام، بل في صحته والوصول به إلى درجة القبول في معناه ومبناه"[2].

وبهذا لا تكون أهمية السياق اللغوي مقصورة فقط على تحديد معنى الوحدات اللغوية، إنما أيضا في تحديد معنى الكلمة الذي يؤدي إلى فهم دلالة الجمل، التي تتماسك وتترابط فيما بينها لبناء الشكل اللغوي. فالسياق اللغوي يرتبط أكثر بجانب التركيب والنظم، فهو يساهم إلى حد كبير في فهم معاني الجمل والنصوص والخطابات، حين يكون السياق اللغوي هو الوحيد الذي يضمن الترابط والتماسك بين مختلف الوحدات والأجزاء .ويبقى واقع الأمر "أنّ أي جملة غير الجملة الأولى من مقطع خطابي تتأثر في فهمنا لها بالضرورة بالنص السابق لها"[3].

إذن، من أهم أهداف السياق اللغوي هو تحقيق الانسجام والتماسك بين أجزاء الجملة أو النص أو الخطاب، وبالتالي يستحيل تحليل عنصر أو وحدة بمعزل عن الإطار الذي وردت فيه؛ لأنّها في النهاية عناصر ووحدات ذات صلة وطيدة فيما بينها وليست مجرد أجزاء متضامة عشوائيا، وهذه الصلة هي التي تجعلها تدخل في إطار علاقات متنوعة فيما بينها .هذه العلاقات التي تدرس خاصة في مجالي علم المعاني والبيان.

---

[1] أحمد مختار عمر، علم الدلالة، عالم الكتب، مصر، ط 2، 1988، ص: 68 – 69 .

[2] كمال بشر، التفكير اللغوي بين الجديد و القديم، دار غريب، القاهرة، مصر، 2005م، ط1، ص: 35.

[3] ج.ب براون، ج.يول، تحليل الخطاب، ترجمة وتعليق. مصطفى لطفي الزليطني،.منير التريكي، جامعة الملك سعود، الرياض، 1997، ص: 57.

2-ب-السياق المقامي:

سبقت الإشارة عند الحديث عن مرجعيات التداولية أنّ (فيرث) من الذين اهتموا بسياق الحال، فهو يفضل أن ينظر إلى سياق الحال باعتباره جزءا من أدوات عالم اللغة، مثله مثل الفصائل النحوية التي يستخدمها، ولقد قدم أهم ما يتصل بالسياق المقامي .ولهذا اقترح الفصائل التي ينبني عليها سياق الحال والمتمثلة في: الملامح الوثيقة الصلة بالمشتركين: الأشخاص، الخصائص الذاتية المميزة، الحدث الكلامي للمشتركين، الحدث غير الكلامي للمشتركين، الأشياء ذات الصلة بالموضوع وتأثيرات الحدث الكلامي[1]. والتداولية تميز فيه بين أنماط مختلفة أو تشير، بصفة أكثر دقة، إلى مستويات مختلفة للسياق[2]:

- السياق الظرفي، وهو يوافق المحيط المباشر المادي للفاعلين (الفضاء، الزمان، طبيعة التواصل وبنيته).

-السياق الوضعي، يتوافق مع المحيط الثقافي للخطاب، وبصفته هذه فهو يحدد معايير للصدمة (هناك معايير ينظر إليها باعتبارها تعابير عادية في ثقافة معينة، ويتبين أنها غير لائقة في ثقافة أخرى).

-السياق التفاعلي، يحدد صور الخطاب، ونسق العلامات المصاحبة له(دورية الكلام، حركات).

-السياق المعرفي (أو التضمني)، يشمل مجموع المعتقدات والقيم المشتركة بين المتكلمين ، إما قبليا(ما قبل البناء) أو بعديا (بعد البناء).

إذن، السياق المقامي يلعب دورا بارزا في تحديد المعنى، ذلك لأنّ اللغة وليدة المجتمع والاحتكاك بين أفراده، ومن ثم فإن المجتمع يحيط باللغة. ومن هنا، أكد علماء اللغة أنّ اللغة نشاط اجتماعي للإنسان ،وبالتالي يكون المقام متمما للمعنى، ولا يمكن الاستغناء عنه في تفسير اللغة، حتى أنّ النحوي المهتم بالجملة وبنائها "إذا أراد أن يقدم أحكاما بشأن مدى "نحوية" جملة من الجمل أو يحدد ما إذا كانت الأنساق اللغوية التي يقدمها نحوه جملا لغوية صحيحة، فإنه يعتمد ضمنيا على اعتبارات ذات علاقة بالسياق ؛ إذ ماذا نفعل حين يطلب منا أن نحدد ما إذا كانت جملة معينة مقبولة

[1] ف.ر .بالمر، علم الدلالة، ص:63.

[2] جورج اليا سرفاتي و ماري آن بافو، النظريات اللسانية الكبرى، ص: 353 – 354.

أم لا؟ أو لسنا نلجأ مباشرة –وبصورة طبيعية تماما– إلى تشكيل عدد الظروف(أي السياق) ويمكن فيها لتلك الجملة أن تستعمل بشكل مقبول؟"[1].

ويؤكد (هايمز) دور السياق في الفهم بأنه يحصر من جهة عدد المعاني الممكنة وأّنه يساعد من جهة أخرى على تبني المعنى المقصود، حيث يقول:"إنّ استعمال صيغة لغوية يحدد مجموعة من المعاني وبإمكان المقام أن يساعد على تحديد عدد من المعاني. فعندما تستعمل صيغة في سياق ما فإنها تستبعد كل المعاني الممكنة لذلك السياق والتي لم تشر إليها تلك الصيغة، والسياق بدوره يستبعد كل المعاني الممكنة لتلك الصيغة التي لا يتحملها السياق"[2]. لأنه يمثل الإطار العام الذي يسهم في ترجيح أدوات لغوية بعينها، واختيار آليات مناسبة لعملية الإفهام و الفهم[3].

يشير الباحثون، كذلك، إلى أنّ العناصر السياقية قد تتسع حسب تصنيف (هايمز) لتشمل المتكلم، المخاطب، المشاركين، الموضوع، القناة المقام، السنن، جنس الرسالة، الحدث، المقصد؛ لأن النصوص تتم في سياق معين بمحدداته، كما أنها تزخر بمحددات سياقية، وكما ذكرنا سابقاً فقد قسم (هانسون) التداولية إلى درجات تباين تبعاً لتباين السياق، بهذا نكون أمام أنواع متعددة من السياق، ونظرا لارتباط التداولية بهذه الأنواع، فقد اعتبر (بريت) Parret أن تصنيف السياق هو أيسر الطرق لتصنيف التداوليات إلى عدة أنواع، إذ يقسم السياق إلى أكثر من قسم، وتنتج عن ذلك خمسة أنواع من السياق، يطابقها العدد نفسه من التداوليات[4]، وهي:

*السياق النصي: لقد تجاوزت الدراسات النصية، وتحليل الخطاب دراسة الجملة إلى العبارة، حيث أنهم "كشفوا عن علاقات تتجاوز الإحالة بين الجمل مثلا، فأعادوا بناء تماسك النص بوصفه نظاما أكبر في النحو، ليمكن المرسل إليه من اكتشاف دلالة هذه الوحدات الكبرى"[5]، ويطلق عليه سياق القرائن، حيث أنّه يهتم بمجموعة من العلاقات النصية والنفسية والاجتماعية الخارجية.

[1] ج.ب. براون و ج.يول، تحليل الحطاب ، ص: 32 .

[2] المصدر نفسه، ص: 47.

[3] الشهري، استراتيجيات الخطاب، ص: 18.

[4] المصدر نفسه، ص: 42.

[5] المصدر نفسه، ص: 42.

*السياق الوجودي: يتضمن هذا السياق المرجعي بطبعه (عالم الأشياء، حالتها، الأحداث)، والتي ترجع إليها التعبيرات اللغوية[1].

*السياق المقامي: "ونعبر هنا من شيء مادي خالص إلى وسيط ثقافيا، ويتميز (المقام) بالاعتراف به اجتماعيا كمتضمن لغاية أو غايات وعلى معنى لازم، تتقاسمه الشخصيات المنتمية إلى نفس الثقافة"[2]، ومن أمثلة ذلك المناقشات التي تدور بين الفقهاء حول حكم شرعي ما، إذ مقامها الشرعي هو الذي يحكم التخاطب.

*سياق الفعل: "تعد الأفعال اللغوية أصنافا جزئية من السياق المقامي، والأفعال اللغوية أفعالا إرادية إذ يقصد المرسل إنجازها، ويريد أن يدرك المرسل إليه هذا القصد"[3]، حتى يحدث تفاعل بينهما، وهكذا تتحقق عملية التواصل.

*السياق النفسي: إنّ الفعل اللغوي قصد مشروط، يقود إلى دمج الحالات الذهنية، والنفسية في نظرية تداولية اللغة، لتصبح المقاصد والرغبات حالات ذهنية مسؤولة عن برنامج الفعل والتفاعل[4]. هذه الحالات هي مناط اهتمام الوصف والتغير التداولي بوصفها السياق النفسي لإنتاج اللغة وفهمها. إنّ هذه الأنواع من السياق تترابط فيما بينها وتجمعها علائق لعل أهمها هو تسهيل التفسير التداولي للقضايا والمواقف التواصلية، لذلك أصبح للسياق دور بالغ الأهمية في تحديد المعنى أو ترجيحه على حساب معنى آخر، كما أنه يتحكم في تبدل المواقف التواصلية ويحولها من حال إلى حال آخر، فالسياق مهم في التواصل ويؤدي إلى تغيير مواقف المتخاطبين بتعديلها أو تبديلها.

وعموما فهذه الأنواع من السياقات متداخلة ومترابطة، فلا يمكن تفسير نوع دون اللجوء إلى الآخر، وهكذا تصبح السياقات التداولية كفيلة بدراسة الخطاب، والكشف عن شفراته من أجل الوصول إلى المعنى اللغوي الكامل.

[1] الشهري، استراتيجيات الخطاب ، ص: 42،43.

[2] علي آيت أوشان، السياق والنص الشعري ، ص: 60 .

[3] الشهري، استراتيجيات الخطاب، ص: 43.

[4] المصدر نفسه، ص: 44.

إذن، للحصول على تحليل واف لغويا وتفاعليا يجب تقسيم مصطلح السياق إلى شكلين مختلفين يتم تجربة السياق فيهما، واستخدامه من قبل المتحدث والمستمع[1]:

أ- السياق المستقل الحاضر في أذهان أطراف المحادثة والذي يمكن افتراضه مسبقا في التعبير اللفظي -التركيبي اللغوي- فينقل لنا هذا التركيب: سرور المتكلم أو كرهه، وينقل لنا أحاسيسه وانفعالاته بأساليب مختلفة، وعلم المعاني ومقاماته وأسلوب المدح أو الذم أو التعجب يمكن أن يقع تحت هذه الفئة، لكن في الوقت نفسه لابد أن نسلم أن ما يعنيه المتكلم بأية لفظة أو عبارة لا يعالجه الشكل اللغوي الملفوظ فقط.

ب- نواحي وجوانب السياق-التي لا تظهر في التعبير اللفظي- والتي تصبح ذات صلة وتؤخذ بعين الاعتبار بين مؤشرات ضمنية غير لغوية، أو أساليب بيانية في التعبير، تنبئ عن شعور المتكلم، كفرحه، وغضبه، وكرهه، وعلامات وجهه، وحركاته وإشاراته حيث توحي إلى مقصوده من كلامه، وهذا يعني أنّ مدى ارتباطها يتحدد فقط بعد أن ينتج هذا التعبير الكلامي، والتعابير المصاغة بأسلوب ضمني أو بياني تكون أكثر اعتمادا على السياق من اعتمادها على الجمل " التامة لغويا". فهذه الآليات التي شانها شأن مجالات أخرى من مجالات المعرفة اللغوية نستخدمها يوميا دون أن نعي ذلك وعيا صريحا.

وإذا كان الباحثون قد اختلفوا في تحديد عناصر السياق، فإنهم أجمعوا على أهميته في العملية التواصلية، فبدون فكرة السياق لا يمكن أن ندرس أجزاء الخطاب، كما لا يمكن أن ندرك العلاقة التي تربط بينها، والظروف التي أنتجت الخطاب. فالسياق يوفر لنا عوامل داخلية وخارجية لفهم فحوى الخطابات والنصوص، ومعرفة عناصر هذا السياق تسهم في التعبير عن المقاصد من قبل المتكلم، وتساعد المتلقي على الاستدلال لإدراكها؛ لأن "كل خطاب بطبيعته علاقة بين متكلم ومستمع، أي علاقة تؤطرها محددات اجتماعية وتفاعلية، فالتعابير الخطابية مهما كانت الأوضاع المقامية التي تنجز فيها، موجهة نحو الآخر، نحو مستمع معين ولو كان من حيث وجوده الواقعي غائبا"[2].

غير أنّ الاهتمام بالسياق في التحليل التداولي رافقه اهتمام آخر، إنه الاهتمام بما تحدثه اللغة من أثر في مستعمليها، فاللغة حسب (أوستين) لم تعد وسيلة تواصل فحسب، بل هي وسيلة للتأثير في

[1] منال سعيد نجار، نظرية المقام عند العرب في ضوء البرغماتية، ص: 21 -22.

[2] العياشي أدراوي ، الاستلزام الحواري، ص: 24.

الواقع وتغيير السلوك والمواقف، يتم بفضلها إنجاز جملة من الأفعال، وهو ما يعرف بالأفعال الكلامية؛ لأنه "من منظور نظرية الفعل الكلامي، لا تكن اللغة مجرد أداة للتواصل كما تتصورها المدارس الوظيفية، أو رموزا للتعبير عن الفكر كما تتصورها التوليدية التحويلية، وإنما هي أداة لتغيير العالم، وصنع أحداثه والتأثير فيه"[1].

3- إنجازيه الفعل الكلامي و السياق عند (أوستين): مرّ في أكثر من موضع أنّ السياق أو المقام أو سياق الحال يعد من أهم المعطيات التي لا يمكن التغافل عنها سواء في بناء الإنتاج اللغوي أو تأويله، وبالتالي باتت الحاجة إلى ضرورة الاهتمام بهذا المستوى في عموم الدرس اللساني. "وأدنى نظرة في نظرية الفعل الكلامي تشير إلى أنّ السياق قد شكل الفكرة المحورية التي تبلورت منها هذه النظرية بمختلف تصوراتها، انطلاقا من بيان ماهية الفعل الكلامي وطبيعته وكيفية إنتاجه وتصنيفه، وصولا إلى كيفيات تلقيه وتأويله، يقول (أوستين):" إنّ مقولة فعل الكلام كجنس كلي منظور إليها من موقف أو مقام كلامي هي فقط الظاهرة الوحيدة التي نسعى جهدنا لتوضيحها في نهاية الأمر[2]. وعلى هذا الأساس من المنظور التداولي لأفعال الكلام ، قدم (أوستين) مقولاته حول الإنجاز، وكان من أهم ما أشار إليه هو أن هناك مجموعة من الوسائل اللغوية التي يمكن للمرء أن يستخدمها للكشف عن أدائية(إنجازية) منطوق ما، من هذه الوسائل[3]:

1-صيغة الفعل: كالصيغة المشهورة للأمر، يقول (أوستين): "ومن أرجح معاني الأمر كونه يجعل من التلفظ بالصيغة دلالة على الوجوب أو الإباحة أو التهديد..، وهكذا عندما أقول: (أغلق الباب) فإنّه يفهم من السياق معاني متعددة :

- (أغلق الباب، أغلق الباب) يدل هذا التكرار على أني آمرك بالقيام بالفعل المأمور به، والإنشاء دال على الوجوب.
- (أغلق الباب إن أحببت) والأمر هذا للإباحة..."[4].

2-التشديد على الصوت وإيقاعه و تنغيمه بإمالته وغير ذلك من فنون القراءة[1]: ويقصد به طرق الأداء الشفوي من التنغيم، والنبر، وموسيقى الكلام، حيث يختلف معنى الجملة أو المنطوق باختلاف نغماته

[1] مسعود صحراوي، التداولية عند العلماء العرب، ص: 11.

[2] سامية بن يامنة، سياق الحال في الفعل الكلامي، أطروحة دكتوراه بإشراف أحمد عزوز، جامعة وهران،2011- 2012 ، ص: 101

[3] نظرية الأفعال الكلام العامة، 91 وما بعدها، صلاح إسماعيل عبد الحق ، التحليل اللغوي عند مدرسة أكسفورد، ص: 163 .

[4] أوستين، نظرية أفعال الكلام العامة ، ص: 91 .

والعناية صوتيا ببعض أجزائه دون البعض الآخر، ويشير أوستين[2] إلى أنّ هذه الوسيلة برغم وضوحها في الأداء الشفوي أو الصوتي، إلا أنه يتعذر نقلها إلى المكتوب.

3-الظروف النحوية وما تركب منها تركيبا إضافيا أو غير إضافي: حيث يقول (أوستين): "في لغة الكلام المكتوب، وحتى بعض جوانب من لغة الكلام الشفوي إلى حد ما، فنحن نعتمد على استعمال الظروف، وما تركب منها من صيغ تركيبا إضافيا أو مزجيا، وهكذا نستطيع أن نضيف تقوية للمعنى في العبارة (سأعمل) لفظا دالا على الجهة مفيدا للاحتمال والإمكان وأقول: "سأعمل جهد الإمكان..."أو" سأعمل على وجه التأكيد "ولعل المقصود بالظرف هنا ما يفيد بيان نوع الحدث من ناحية ، وتأكيد حدوثه أو إحتماليته من ناحية أخرى[3].

4-أدوات الربط: بين أجزاء المنطوق عبر وسائل ربط من نحو : (إذن ، بينما ، بالرغم من) كأن نقل مثلا: سآتي إليك بالرغم من نزول المطر، حيث يصبح الكلام وعدا قابلا للإنجاز[4].

5-ما يصاحب التلفظ بالكلام ومستتبعاته: يقول (أوستين): " قد يساعد التلفظ بالكلام استخدام الحركات والإشارات (من غمز بالعين، وتحريك للأيدي، ورفع للكتف، وتقطيب للوجه، وعبوسه، وغير ذلك). وهذا النوع من التعابير الحركية تستخدم أحيانا بدون أن يحرك الإنسان لسانه، وأهمية هذه الطرق والوسائط في التعبير واضحة لا تحتاج إلى شرح"[5].

6-ملابسات وأحوال التلفظ بالعبارة: "إن ظروف النطق بالعبارة هو أهم معين لنا على معرفة الغرض منها...، وهكذا فإن العبارتين (سأموت يوما) وإني (أوصي لك بساعتي هذه) إذا صدرتا من مخاطب سليم البنية، قويها فإن السياق يعمل أن يجعل فهما لهما مختلفا"[6].

يظهر بوضوح السياق اللغوي في الوسائل الأربعة الأولى، وهي تشمل المستويات اللغوية المختلفة مما يخص الصيغ المفردة (صيغة الفعل)، أو حتى المركبات والروابط. ممّا يدخل فيما هو أكبر علاقة من الصيغة، ثم التنغيم والتلوين والموسيقى للمنطوقات تبعا لاختلاف معانيها، أو قصد قائليها، كما يظهر السياق المقامي بوضوح حين أشار إلى معضدات الكلام من الحركات المصاحبة للمنطوقات،

---

[1] أوستين، نظرية أفعال الكلام العامة ، ص: 91.

[2] المصدر نفسه، ص: 92.

[3] المصدر نفسه والصفحة نفسها.

[4] المصدر نفسه، ص: 93.

[5] المصدر نفسه والصفحة نفسها.

[6] المصدر نفسه والصفحة نفسها.

حال المتكلم وهيئته بما يكشف غرضه من المنطوق، مما يمكن معه القبول بأن اتساقا ما يتم فيما بين المنطوقات الإنجازية والمواقف التي تقال بشأنها.

4-السياق و التواصل :

في العقود الأخيرة، انكبت الدراسات والأبحاث على الجانب التواصلي، وسعت الكثير من العلوم التقنية والإنسانية لتحقيق التواصل الإنساني، ففي المجال التقني توالت الأبحاث العلمية منذ أمد لتسهيل عمليات الاتصال، وما نشهده اليوم من التطورات التقنية المتسارعة و المتلاحقة في هذه الفترة التي يطلق عليها " الثورة المعلوماتية " خصوصا في العقود الأخيرة من الوسائل التقنية التي تسهم في نقل المعلومات و تدفقها يشهد على رغبة الإنسان في تحقيق التواصل، وتسخير طاقاته في سبيل ذلك. أما المعارف الإنسانية، فقد اهتمت النظريات اللسانية و خصوصا الوظيفية بالتواصل حين جعلته الوظيفة الأساسية للغة.

وهذا الاهتمام بالاتصال والتواصل الإنساني يقتضي وجود وسيط يسهل عملية التواصل، إنّه اللغة ، ولا يخفى على أحد أهمية اللغة في تحقيق التفاعل؛ إذ تشكل ملكا مشتركاً بين جموع البشر، قد شكلت أيضا عنصر بحث في المعارف المذكورة أعلاه، واتخذت لنفسها فضاءً علمياً مستقلاً مع منهج (سوسير). لتظهر التداولية درساً منح الأهمية الكبرى للكلام مركزاً على قضية الاستعمال، يظهر ذلك جلياً مع تعريف (موريس) بتمييزه بين فروع السيمياء وحديثه عن العلاقة بين العلامة ومؤوليها، وهذا بالضبط دور الدرس التداولي؛ لأنّ الحديث عن العلاقة بين العلامة ومؤوليها يشير ضمناً إلى مستخدميها، واستخدام العلامة يطرح جملة من المفاهيم تخص مقاصد المستخدمين، وظروف الاستخدام (السياق).

والاتصال عملية معلوماتية معقدة، يتم التعبير من خلالها بين مرسل ومستقبل عن المشاعر والأفكار والوقائع، بواسطة رسالة ذات أشكال مختلفة، عبر قنوات مختلفة، بهدف تحقيق وظائف متنوعة. والاتصال من حيث كونه حالة تواصل مفترضة أو مرغوبة، تحكمه وتسيره عناصر اللغة التي تتحرك من خلالها أهداف الاتصال النفسية والاجتماعية، وفق علامات وإشارات مستهدفة من قبل جماعة أو أفراد لتسيير حالتهم البيولوجية والاجتماعية النفعية أو التداولية، والعلاقة التي تصدر عن شخص بنية التواصل، أو بالأحرى يراد بها نقل لتصور ذاتي، أو لحالة نفسية في اتجاه شخص أخر وينبغي بطبيعة الحال كي تنجح عملية النقل أن نفترض قاعدة ما (أو سننا) تمكن المرسل أو المتلقي

من فهم الرسالة بالطريقة نفسها، وبهذا المعنى فإنّ الرايات، وإشارة المرور، والشعارات، والعلامات الصناعية والتجارية، والرموز والحروف الأبجدية هي علامات، ويمكن أن نعتبرها لغات أخرى، غير مكتوبة ولكنها محددة وواضحة، ويمكن فهمها من خلال سياق نفسي أو اجتماعي معين[1].

إنّ السياق النفسي أو الاجتماعي الخارجي أو الداخلي للفرد هو الذي يحدد طبيعة الهدف المقصود من اللغة التداولية أو التواصلية، كما ينفي احتمالات أخرى تكون واردة من خلال نفس الموقف، فاستعمال المتكلم اللغة يظهر ازدواجية الدلالة في العلامات اللغوية، ففي اللغة العادية تنم كل علامة عن إمكانية دلالية لا متناهية، وأنّ الكلام يعمل كسياق للكلمات. إلا أنّ سياق الموقف يفرض طبيعة الفهم وفق دلالته الخاصة بذلك الموقف[2].

وفي عملية الاتصال اللغوي، يحوّل المتكلم المعنى إلى مبني، ويحوّل المتلقي المبني إلى معنى، فالمتكلم هو صاحب المعنى ومنشئه وموجهه، وهو المسؤول عن وضوحه والتباسه. وبقدر ما يوفق المتكلم في اختيار المعاني المناسبة للسياق ولغرضه من الكلام، وبقدر ما يوفق في التعليق بين تلك المعاني وصحة الائتلاف والاتحاد بينهما، وبقدر ما يلتزم بالنظام اللغوي الذي اتفقت عليه الجماعة اللغوية، يكون هذا عونا للمتلقي على فهم المعنى المقصود، واستنتاج غرض المتكلم دون لبس، فالغاية من عملية الاتصال اللغوي هو نقل المعنى[3].

إنّ ما سبق، يقود بالضرورة إلى الحديث عن موضوع التواصل في التراث العربي لبيان الامتدادات المعرفية للمدونة العربية، بغية توضيح ما قدمته إلى الفكر الإنساني؛ ذلك أنّ الفكر العربي القديم يحمل وعيا تنظيريا على درجة كبيرة من الأهمية والعمق، أفاد الدرس اللغوي إفادة جليلة، فقد عرفوا أسرار التواصل معرفة عميقة، وكان لهم السبق في ذلك؛ إذ نجدهم قد تناولوا في زمنهم ما تناولته الدراسات الحديثة التداولية من مصطلحاته (التواصل) المتكلم، المخاطب، التخاطب، حال الخطاب، مقتضى الحال، المقام والوضع....الخ.

فلم يتخذ القدماء العبارة اللغوية موضوع دراسة مجردا مقطوعا عما يلابسه، بل ركنا من أركان عملية تواصل تامة تتضمن مقاما ومتخاطبين بالإضافة إلى المقام نفسه،ورأوا أنّ التواصل لا يتم

[1] فاطمة الشيدي، المعنى خارج النص ، دار نينوى للطباعة و النشر ، 2011 ، دط ، ص : 75،76 .

[2] المصدر نفسه، ص :76 ، 77 .

[3] المصدر نفسه، ص: 77.

بواسطة مفردات أو جمل، بل بواسطة نصوص باعتبار النص وحدة تواصلية متكاملة، وهم بذلك ميزوا بين القدرة التواصلية والقدرة اللغوية، كما أنّ نجاح التخاطب عندهم محكوم بخضوع الخطاب إلى مجموعة من الضوابط إن اختلت أدى اختلالها إلى تشويش أو إخفاق تام.يمكن أن نرجع هذه الضوابط إلى ضابطين أساسيين هما : ضابط"الإفادة" ، وضابط "الوضوح"[1].

ويظهر ذلك في قول بشر بن المعتمر(ت226 هـ) شيخ الجاحظ في بيان قدر اللفظ وعلاقته بالمعنى حتى يؤدي وظيفة التواصل على أكمل وجه: "وينبغي للمتكلم أن يعرف أقدار المعاني، ويوازن بينها وبين أقدار المستمعين، وبين أقدار الحالات، فيجعل لكل طبقة من ذلك كلاما، ولكل حالة من ذلك مقاما، حتى يقسم أقدار الكلام على أقدار المعاني، وأقدار المعاني على أقدار المقامات، وأقدار المستمعين على أقدار تلك الحالات.."[2].

المتأمل لهذا النص يجده يشمل عناصر العملية التواصلية بين المتكلم والمخاطب وما يترتب على ذلك من تأثير في الخطابات التي تنشأ بينهما، فينبغي للمتكلم:

-أن يعرف أقدار المعاني، ويوازي بينها وبين أقدار المستمعين، وبين أقدار الحالات فعندما يعرف المتكلم قيمة المستمع وقدره، سيعرف ما هي المعاني التي سيبلغه إياها حسبما تقتضي الأحوال.

-أن يجعل لكل طبقة من ذلك كلاما، ولكل حالة من ذلك مقاما، فبناء على معرفة المتكلم بمن يتكلم، أي بالمسامع يقوم باختيار الكلام المناسب في المكان والزمان والمقام المناسب.

-أن يكون كلامه في مستويات حسب أقدار المعاني وأقدار المقامات وأقدار المستمعين والحالات التي يكونون فيها، فلكل طبقة اجتماعية مستوى من الخطاب يليق بمقامها، على المتكلم أن يعرفه، لكي يختار الكلام الذي يقتضيه مقام التخاطب .

5- عناصر الموقف التواصلي التي يشتمل عليها السياق:

يشتمل السياق على مجموعة من العناصر المتفاعلة فيما بينها إلى درجة لا يمكن الفصل بينها لاستناد بعضها على بعض، لكونه يقتضي عناصر كثيرة ومختلفة ومتداخلة، من بين أهم عناصر

[1] أحمد المتوكل، المنحى الوظيفي في الفكر اللغوي العربي، ص:207 - 208.

[2] الجاحظ، البيان والتبيين، ج1، ص: 138-139.

السياق العناصر الشخصية المتمثلة في المتكلم والمتلقي وما يتميز به كل واحد منهم[1]، والعلاقات الرابطة بينهما إلى جانب الوقائع أو العوامل الخارجية الأخرى كالزمان والمكان والجانب الاجتماعي، السياسي، الاقتصادي، الثقافي للإطار الذي جاء فيه الخطاب ،وفيما يلي عرض لأهم عناصر السياق.

5 – أ – المتكلم :

إنّ الوظيفة التعبيرية للغة تتعلق قبل كل شيء بالمتكلم،ذلك لأنّ اللغة الطبيعية لا يمكن أن تتجسد أو تمارس دورها الحقيقي" إلا من خلال المرسل، بل يكون وجودها ذو فعل مناسب للسياق، فبدون المرسل لا يكون للغة فاعلية، فلأسباب لغوية بحتة شك كثيرا من اللغويين في إمكانية دراسة دلالة اللغة مستقلة عن مستعمليها، ويكفي أن ننظر في النظام اللغوي عن مقولات أنا، أنت، وهناك والآن لكي نتحقق من أن علم الدلالة في جانب لا بأس به يدخل تحت تعريف البراغماتية، بأنها علاقة العلامات بمستعمليها"[2]، وعليه يمكن القول أنّ الخطاب أو أي ملفوظ مهما كان نوعه لا يمكن فهمه إلا من خلال شخصية صاحبه، فلكل فرد منا خصائص معينة تؤثر في خطاباته وتجعل أسلوبه متميزا عن غيره ومن بين تلك الخصائص المرتبطة بشخص المتكلم والمؤثرة في الخطاب، طريقة الكلام، جنس المتكلم، المستوى الثقافي والاجتماعي[3].

5– ب– العناصر المشتركة بين المخاطِب والمخاطَب:

من عناصر الخطاب الأساسية العناصر المشتركة، مثل العلاقة بين طرفي الخطاب، والمعرفة المشتركة، والظروف الاجتماعية العامة، مما تثيره من الافتراضات المسبقة والقيود التي تؤطر عملية التواصل، وهذا العنصر هو أكثر العناصر المهيمنة على الخطاب؛ لما لآثاره من انعكاس على العناصر الأخرى، وبالتالي على تكوين الخطاب نفسه[4]. ومن أهم تلك العناصر العلاقة الموجودة بين طرفي الخطاب؛ إذ تعد "العلاقة بين طرفي الخطاب من أبرز العناصر السياقية التي تؤثر في تحديد استراتيجية الخطاب المناسبة واختيارها، إذ يراعيها المرسل دوما عند إنتاج خطابه، فلا يغفلها، وذلك بوصفها محددا سياقيا له دوره في إنجاح عملية التواصل وتحقيق هدف المرسل من عدمه (...) وتعدّ

[1] تناول البحث الحديث عن المُخَاطَب في سياق الحديث عن علاقة التداولية بالبلاغة في الفصل الأول. ينظر: ص : 33–34 .

[2] الشهري، استراتيجيات الخطاب: ص 45– 46.

[3] الطلحي، دلالة السياق، ص: 601– 608 .

[4] الشهري، استراتيجيات الخطاب، ص: 40.

المعرفة المشتركة من العناصر المؤثرة، وهي الرصيد المشترك بين طرفي الخطاب، فالمعرفة المشتركة هي الأرضية السياقية في إنتاج خطابه، كما يعوّل عليها المرسل إليه في تأويله، وذلك حتى يتمكنا من الإفهام والفهم، أو الإقناع والاقتناع..."[1] بمعنى أنّ طبيعة العلاقة بين طرفي العملية التخاطبية هي التي تفرض إستراتيجية معينة في بناء الخطاب وهو ما نلاحظه في ممارستنا اللغوية اليومية حيث يظهر جليا أننا نتبنى إستراتيجية مختلفة في بناء خطاباتنا اليومية وذلك حسب طبيعة العلاقة التي تربطنا بالآخر فالاستراتيجيات الخطابية التي نعتمدها مع الصديق الحميم تختلف عن تلك التي نعتمدها مع صديق عادي، كما تختلف عن تلك التي نستعملها مع الزميل أو الرئيس في العمل ومع إنسان غريب لا نعرفه حتى وإن كان الخطاب في كل هذه الحالات يدور حول القضية أو الموضوع نفسه.

أمّا فيما يخص المعرفة المشتركة فتتمثل في الرصيد المعرفي في كل المجالات لطرفي العملية التخاطبية ويمكن تقسيمها إلى قسمين هما:"معرفة عامة بالعالم، ومنها معرفة كيف يتصل الناس ببعضهم بعضا وكيف يفكرون، وكيف يستطيعون أن ينجزوا أفعالهم اللغوية داخل المجتمع مع إقامة الاعتبار لأطره العامة الدينية، الثقافية،الاقتصادية، والاجتماعية، و المعرفة بنظام اللغة في جميع مستوياتها، بما في ذلك دلالاتها، وعلاقتها بثقافتهما"[2].

ويندرج ضمن المعرفة العامة بالعالم معرفة آداب التعامل والتخاطب التي يندرج ضمنها جميع قوانين التخاطب (مبدأ التعاون ومبدأ التأدب)؛ إذ على المخاطِب مراعاة قواعد التخاطب في بناء خطابه مثل الصدق ومراعاة الكم، فالاسترسال في الكلام يؤدي في بعض الأحيان إلى نفور المتلقي منه؛ لأنّ الموقف لا يستدعي كل ذلك، والاختصار في أحيان أخرى يولد الغموض؛ لأن المتلقي ينتظر أكثر والموقف يتطلب أكثر أيضا كما على المخاطب أن يراعي الإطار العام لعملية التخاطبية (الأبعاد الثقافية، الدينية، الاقتصادية، السياسية والعادات والتقاليد)، كما على المتلقي عند تأويله للخطاب أن يراعي هذه الأبعاد عند مخاطِبه إذا أراد الوصول إلى المعنى الحقيقي لذلك الخطاب، وإلى جانب كل هذا تلعب المعرفة بنظام اللغة في الخطاب أو العملية التواصلية دورا هاما في إنجاح عملية التواصل، ذلك لأن نظام البناء اللغوي يختلف من لغة إلى أخرى ومن لهجة إلى أخرى، والاستعمالات

[1] الشهري، استراتيجيات الخطاب ، ص: 48،49.

[2] المصدر نفسه، ص: 49.

اللغوية لبعض الكلمات و العبارات تختلف من منطقة إلى أخرى حتى وإن كانت هذه المناطق تستعمل اللغة نفسها، بالتالي، فإنّ معرفة الفاعلين والمتفاعلين في العملية التواصلية بالنظام اللغوي المعتمد في خطابات نظرائهم يساهم إيجابيا في حصول الإفهام والفهم فيما بينهم.

ومن العناصر المشتركة بين المخاطِب والمخاطَب الزمان والمكان وهما عنصران يمكن إدراجهما ضمن المعرفة العامة بالعالم بحكم أنهما عاملان أو قيمتان خارجيتان تؤثران كثيرا في بناء الخطاب، فكلاهما مهم في بناء الخطاب، وبإنجاح العملية التواصلية.

6-السياق في التراث اللغوي:

ذكر سابقا أنّ التّحولات التي عرفتها الدراسات اللغوية أدّت إلى تطور نظرية السياق في الغرب حديثاً في إطار علم الدلالة، وتبدو غاية البحث في الصفحات الموالية التدليل على وجود عناصر تداولية في تناول القدماء للظواهر اللغوية التي لم يكونوا -على اختلاف تخصصاتهم- ببعيدين في تحليلها عن البحث الدلالي الحديث الذي يتضمن هذه النظرية، بل كان لهم فضل السبق في بيان أهمية السياق بعناصره المقالية والحالية، لأنه من الظواهر اللغوية القديمة التي لجأ إليها القدماء في تفسير ما اهتموا به من اللغة، ممّا يدل على وعيهم بأثر السياق في توجيه المعنى وتحديده.

6 – أ- السياق عند المفسرين:

كان المفسرون أكثر تناولا للقرآن الكريم من جوانبه كافة فيما يتعلق بكل ما تناوله القراء واللغويون والبلاغيون والفقهاء، فسعة تناولهم للقرآن هي من سعة علوم القران ولتنوع ضروبه الجمة. "فقد اهتموا بالسياق اهتماما كبيرا، واعتدوا به وسيلة لكشف المعنى[1]، وأشاروا إلى السياق بقرينتيه المتلازمتين: اللفظية والحالية، ممّا يفيد أنّ علماء التفسير لا يكتفون بالمعنى المعجمي، بل يجمعون إليه المعنى السياقي. ويظهر ذلك في وضعهم شروطا (سياقية) في المفسّر، تتمثل في إتقانه مجموعة من العلوم اللغوية، من ذلك معرفة الدلالة المفردة في أصل الوضع، كما اشترطوا "معرفته بتوجيه القراءات، وتبيين وجه ما ذهب إليه كل قارئ[2]، ليعرف به كيفية النطق بالقرآن، وترجيح بعض الوجوه المحتملة. وهذا ما يتصل بالتحليل الصوتي للنص. وبهذه الخاصية الصوتية يتميز النص القرآني عن سائر

[1] الطلحي، دلالة السياق، ص:130.

[2] الزركشي، البرهان في علوم القرآن، ص: 235.

النصوص المكتوبة، إذ حفظت طريقة أداءه ومواضع الوقف والوصل وغيرها، ممّا يؤثر في تحديد المعنى. ومنها ما يتصل بالتحليل الصرفي إتقان المفسر للتصريف؛ لأنه تتم به معرفة "حصول المعاني المختلفة المتشعبة عن معنى واحد، فالعلم بها أهم من معرفة النحو في تعرف اللغة، لأن التصريف نظر في ذات الكلمة، والنحو نظر في عوارضها"[1].

ومنها ما يتصل بالنحو لمعرفة دلالة التراكيب والأدوات ؛ لأن" الإعراب يميز المعاني ويوقف على أغراض المتكلمين، والإعراب فرع المعنى"[2]، لأن" معرفة الأحكام من جهة إفرادها وتركيبها، يؤخذ من علم النحو، وهو الذي يميز المعاني، وعلى الناظر في كتاب الله، الكاشف عن أسراره النّظر في هيئة الكلمة وصيغتها و محلها ككونها مبتدأ و خبر، أو فاعلة أو مفعولة أو في مبادئ الكلام أو في جواب، إلى غير ذلك من تعريف أو تنكير أو جمع قلة أو كثرة، إلى غير ذلك[3]. ومن ذلك معرفة علم البيان والبديع والمعاني؛ لأنه من أعظم أركان المفسر، فإنه لابد من مراعاة ما يقتضيه الإعجاز من الحقيقة والمجاز وتأليف النظم، وأن يواخي بين الموارد ويعتمد ما سيق له الكلام حتى لا يتنافر، قال الزمخشري: من حق مفسّر كتاب الله الباهر، وكلامه المعجز أن يتعاهد في مذاهبه بقاء النظم على حسنه، والبلاغة على كمالها، وما وقع به التحدي سليما من القادح، وإذا لم يتعاهد أوضاع اللغة فهو من تعاهد النظم والبلاغة على مراحل... لأنّ معرفة هذه الصناعة بأوضاعها هي عمدة التفسير.. لأنها تفيد قوة الإفهام على ما يريد الإنسان ويراد منه ليتمكن بها من اتباع التصديق به وإذعان النفس له[4]. فعلم المعاني لمعرفة خواص استعمالات التراكيب في إفادتها للمعاني. والبيان لمعرفة الوضوح والخفاء في الدلالة على المعنى، ومستويات التأثير المقترنة بذلك، والمتخذة قرينة في تحديد المعنى، والبديع كذلك لمعرفة وجوه تحسين الكلام.

وبعض هذه الشروط يتصل بالسياق اللفظي(الداخلي)، فألّفوا الكثير في بيان أسلوب القرآن كمعاني القرآن، وإعراب القرآن؛ لكي يتوصل إلى المعنى الكلي من خلال ذلك. ومن ذلك معرفة غريب

---

[1] الزركشي، البرهان في علوم القرآن ، ص: 208.

[2] السيوطي ، الإتقان في علوم القران، تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم، من إصدارات وزارة الشؤون الإسلامية والأوقاف والدعوة والإرشاد، دت، م2، ص: 260. الإعراب فرع المعنى قاعدة منهجية جعلت القدماء يدرسون اللغة دراسة وظيفية تداولية. ينظر: مسعود صحراوي، التداولية عند العلماء العرب، ص: 175.

[3] الزركشي، البرهان في علوم القرآن ، ص: 210.

[4] المصدر نفسه، ص: 217-218.

اللفظ، و"يحتاج الكاشف عن ذلك إلى معرفة علم اللغة، اسما وفعلا وحرفا...لأن معرفة هذا الفن ضروري للمفسر، وإلا فلا يحل له الإقدام على كتاب الله"[1].

ومن الشروط المتصلة بالسياق الداخلي التي حثّ عليها المفسرون معرفة علم المناسبة بين الآيات "التي تقوم على أساس أنّ النّص وحدة بنائية مترابطة الأجزاء، ومهمة المفسّر محاولة اكتشاف هذه العلاقات أو المناسبات الرابطة بين الآية والآية"[2]، لأنّ ذلك من أهم ما يحتاجه المفسر للوصول إلى معرفة الارتباط بين أوائل السور وأواخرها، وتعلق الآيات بآيات أخرى ، ممّا" يجعل الكلام بعضه آخذاً بأعناق بعض فيقوى بذلك الارتباط، ويصير التأليف حاله حال البناء المتلائم الأجزاء"[3].

ويظهر ارتباط علم المناسبة بقضية الإعجاز من حيث هي في حقيقتها بحث في آليات النص الخاصة التي تميزه داخل سياق الثقافة، فالفارق بين علم المناسبة وعلم أسباب النزول فارق بين درس علاقات النص في صورتها الأخيرة النهائية، وبين درس أجزاء النص من حيث علاقاتها بالظروف الخارجية أو السياق الخارجي لتكوّن النص وتشكّله[4]. إنه بعبارة أخرى فارق بين البحث عن جماليات النص، وبين البحث عن دلالة النص على الوقائع الخارجية، ومن هنا نفهم إصرار القدماء على أنّ علم أسباب النزول (علم تاريخي) في حين أنّ علم المناسبة علم أسلوبي، بمعنى انه يهتم بأساليب الارتباط بين الآيات والسور[5].

ومن ذلك أيضا، "معرفة الوقف والابتداء، لأن به تتبين الآيات، ويؤمن الاحتراز عن الوقوع في المشكلات"[6]. ويضاف إلى ذلك، العلوم الأخرى التي اشترطوها في التفسير، ومنها معرفة أصول الفقه؛ "لأنه من أعظم الطرق في استنباط الأحكام من الآيات"[7].

---

[1] الزركشي، البرهان في علوم القرآن ، ص: 204.

[2] خلود العموش، الخطاب القرآني دراسة في العلاقة بين النص والسياق، عالم الكتب الحديث، جدارا للكتاب العالمي، عمان، الأردن، 2008 ، ط1، ص :189.

[3] الزركشي، البرهان في علوم القرآن ، ص: 36.

[4] خلود العموش، الخطاب القرآني دراسة في العلاقة بين النص والسياق، ص: 188-189.

[5] المصدر نفسه، ص: 189.

[6] الزركشي، البرهان في علوم القرآن، ص: 227 .

[7] المصدر نفسه، ص: 333.

وممّا يتصل من تلك الشروط بسياق الحال أو السياق الخارجي، معرفة أسباب النزول، أي: الظروف والوقائع الملابسة للنص القرآني؛ إذ تساعد معرفتها على"الوقوف على المعنى وإزالة الإشكال، فبيان سبب النزول طريق قوي في فهم معاني القرآن"[1]، وتؤثر في تعميم الدلالات أو تخصيصها. فقد يكون اللفظ عاماً، لكن سبب النزول يفيد تخصيصه، فيزول كثير من الأشكال في فهم النصوص. ومثال ذلك ما أشكل على مروان بن الحكم من قوله تعالى: {لَا يَحْسِبَنَّ اَلذِينَ يَفْرَحُونَ بِمَا أَتَوْا وَيُحِبُّونَ أَنْ يُحْمَدُوا بِمَا لَمْ يَفْعَلُوا فَلَا تَحْسِبَنَّهُم بِمَفَازَةٍ مِنَ العَذَاب وَلَهُمْ عَذَاب أَلِيم} [آل عمران، 188]، فظن أنّ العذاب يشمل الجميع، فبين له أنّ الآية نزلت في أهل الكتاب، حين سألهم النبي –صلى الله عليه وسلم– عن شيء فكتموه إياه، واخبروه بغيره، واروه أنهم اخبروه بما سألهم عنه، واستحمدوا بذلك إليه[2].

ومن تلك الشروط المقامية، معرفة المكي والمدني، لأنّ به تتم معرفة الناسخ والمنسوخ[3]. وممّا يتصل بالسياق اللفظي العام اشتراطهم في التفسير استحضار جميع النص القرآني عند تفسير بعضه. ويضاف إلى ذلك الاستعانة بالحديث النبوي؛ لأنّ" القرآن والحديث أبدا متعاضدان على استيفاء الحق، وإخراجه من مدارج الحكمة حتى أنّ كل واحد منهما يخصص عموم الآخر ويبين إجماله[4]، فإن لم يجده في السنة رجع إلى أقوال الصحابة، فإنهم أدرى بذلك، لما شاهدوه من القرائن والأحوال عند نزوله. وعموما فإن مآخذ المفسّر كثيرة أمهاتها أربع: النقل عن رسول الله، الأخذ بقول الصحابة، الأخذ بمطلق اللغة، التفسير بالمقتضى من معنى الكلام والمقتضب من قوة الشرع[5].

يضاف إلى ما سبق، أنّ المفسّرين أدركوا أنّ الخطاب القرآني يتضمن عقيدة سلوكية عملية، كما ورد في القصص القرآني، ومنه قصة موسى عليه السلام والخضر في سورة الكهف، و"يظهر فيها أنّ أعمال الخضر الثلاثة (خرق السفينة، قتل الغلام، إقامة الجدار)، لها صورتان، صورة ظاهرية تبدو من الخارج، فتكون غير مقبولة، فيقوم المشاهد بإنكارها كما فعل موسى عليه السلام، وصورة باطنية حقيقية (مقصودة) تبدو فيها على حقيقتها، والذي يقف على هذه الصورة الباطنية يعرف الحكمة

[1] السيوطي، الإتقان في علوم القرآن ، م1 ، ص: 83.

[2] المصدر نفسه، ص: 82–83.

[3] الزركشي، البرهان في علوم القرآن، ص: 132.

[4] المصدر نفسه، ص: 404.

[5] المصدر نفسه، ص: 421.

الحقيقية منها"[1]، وقد وقف موسى عليه السلام على مقاصد أفعال الخضر من تحقيق معنى العدل، وحفظ المال لأصحاب الجدار، وإفساد الغلام لأبويه. وهذا ضرب من بيان أن القصد من الخطاب ليس لفظه ومعناه فحسب، بل ما ينجر عنه من أفعال أيضا. وهذا ما يركّز عليه البحث التداولي، أي على علاقة المعنى بالفعل المنجز من القول.

إذن، نرى أنّ الاعتبارات اللغوية التداولية التي اتخذها علماء التفسير أداة ضابطة للمعنى، تبيّن العلاقة القائمة بين الدّرسين التداولي والتفسيري القائمة على المزاوجة بين السياق اللفظي، ورصد كل ما يتعلق بالسياق الخارجي المحيط بالسور، أو السياق التاريخي أو السياق ألمقامي أو سياق الحال على اختلاف التسميات لدى الدارسين، وذكر المواقف التي اقتضت نزول الآية من مواقف اجتماعية أو تاريخية أي الاهتمام بـ(المقام والمقال)، ممّا يوضح الكثير من المقاصد في الجمل والألفاظ ، وتتخطى المعنى الحرفي وتخرج إلى معان ودلالات أخرى من خلال معرفة جميع الظروف النفسية والتاريخية والاجتماعية، وأحوال المخاطبين، وبيئة الخطاب المحيطة بالنص. وقد أدركوا كل ما يتصل بظروف التنزيل وملابساته وزمانه، ومكانه، والمخاطبين، وموضوع الخطاب،" وحاولوا في هذا اكتشاف الروابط العقلية أو الذهنية أو اللغوية، ولا يختلف هنا المستشرق (جاك بيرك) في تعقيبه على ترجمته للقرآن إلى اللغة الفرنسية عن منظور علماء القرآن من حيث اعتبارهم أن القرآن نص موحدٌ متجانس، وأمّا المستوى الثاني من مستويات السياق الداخلي فهو سياق الخطاب نفسه،أو سياق القول، فسياق القص مثلاً، وسياق الأمر والنهي، وسياق الترغيب والترهيب، وسياق الوعد والوعيد، وسياق الجدل والسجال، وسياق التهديد، والإنذار،وسياق الوصف، وسياق العقائد والتشريعات، وكل مستوى من مستويات الخطاب يتجلى في بنية لغوية داخل إطار النظام اللغوي العام للنص، الأمر الذي يعني أنّ تعددية النص على مستوى سياقه الداخلي بالإضافة إلى تعدد مستويات سياق الخطاب، يفرض تعددية في اللغات الثانوية للنص، وهو ما كان موضوعا أساسيا لدراسات الإعجاز القرآني"[2].

لقد وضح في أذهان هؤلاء المفسرين أنه" ينبغي التعامل مع هذه النصوص تعاملا كليا، ولا يجوز عزلها عن سياقاتها الداخلية. ولذا ينبغي النظر إلى القرآن على أنّه نص كامل، ونفس الأمر

[1] صلاح عبد الفتاح الخالدي ، التفسير و التأويل في القرآن ، دار النفائس للنشر و التوزيع ، عمان ، الأردن ، 1996 ، ط1 ، ص : 64 .

[2] خلود العموش، الخطاب القرآني دراسة في العلاقة بين النص والسياق، ص: 188.

ينطبق على السنة الشريفة، كما أنه لا يجوز فصل النصوص الشرعية عن سياقاتها الخارجية التي تشمل السنة كلها عند تفسير القرآن، والقرآن كله عند دراسة السنة، كما تشمل السياقات الخارجية كل ما يعتقد بصلته بمراد الله تعالى ورسوله ومن ذلك أسباب النزول، طريقة العرب في التفكير، وشؤون العرب وعاداتهم. وقد اعتمد هؤلاء على هذا المنهج لتجنب الأخطاء التي قد يقع فيها التحليل الذي يهمل السياق، سواء ذلك التحليل المؤسس على الجملة أو النص[1]. وبهذا، وقفوا أمام الآيات القرآنية وقفات تأمل من كل الجوانب، وهذه الوقفات جمعت مابين أفكار اللغويين والبلاغيين وغيرهم مما جعل تأملاتهم هذه تلتقي باللسانيات التداولية الحديثة إلى حد كبير.

من ذلك الحضور للسياق التداولي عند القدماء، ما نجده عند الزمخشري في تفسيره لقوله تعالى: {لِلَّه مُلْكُ السَّمَاوَاتِ والأَرْضِ يَخْلُقُ مَا يَشَاءُ يَهَبُ لِمَنْ يَشَاءُ إِنَاثًا وَيَهَبِ لِمَنْ يَشَاءُ الذُّكُور * أَوْ يُزَوِّجُهُم ذُكْرَانًا وَإِنَاثًا} [الشورى، 49-50] قال الزمخشري:" فإن قلت: لم قدم الإناث أولا على الذكور مع تقدمهم عليهن، ثم رجع فقدمهم؟ ولم عرف الذكور بعد ما نكر الإناث ؟ قلت: لأنه ذكر البلاء في آخر الآية الأولى (الاية48) وكفران الإنسان بنسيانه الرحمة السابقة عنده، ثم عقبه بذكر ملكه ومشيئته وذكر قسمة الأولاد، فقدم الإناث؛ لأن سياق الكلام انه فاعل ما يشاؤه لا ما يشاؤه الإنسان، فكان ذكر الإناث اللاتي من جملة مالا يشاؤه الإنسان أهم، والاهم واجب التقديم، وليلي الجنس الذي كانت العرب تعده بلاء ذكر البلاء، وأخر الذكور، فلما أخرهم تدارك تأخيرهم، وهم أحقاء بالتقديم بتعريفهم لان التعريف تنويه وتشهير؛ كأنه قال: ويهب لمن يشاء الفرسان الأعلام المذكورين الذين لا يخفون عليكم، ثم أعطى بعد ذلك كلا الجنسين حقه من التقديم والتأخير، وعرف أن تقديمهن لم يكن لتقدمهن، ولكن لمقتضى آخر فقال:{ ذُكْرَانًا وَإِنَاثًا} كما قال: {إِنَّا خَلَقْنَاكُم مِن ذَكَر وَأُنْثَى} [الحجرات،13]"[2]. في هذا الكلام كشف عن العلاقات الداخلية في النص، وإدراك للتفاعل بين النص وسياقه الخارجي من خلال ما صاحب التقديم من عناية واهتمام، وما صاحب التعريف من تنويه وتشهير بالمعرف، معلّلا ذلك بما كان عليه العرب من عادات وتقاليد وأعراف.

من ذلك، أيضا، تفسيره لقوله تعالى: {قُلْ هُوَ الرَّحْمَان آَمَنَا بِهِ وَعَلَيْه تَوَكَّلْنَا} [الملك،29]، حيث أخّر (به) عن (آمنا) وقدّم (عليه) على(توكلنا)؛ قال الزمخشري:"فإنّ الإيمان لما لم يكن منحصرا

[1] محمد يونس علي، علم التخاطب الإسلامي، دار المدار الإسلامي، بيروت، لبنان، 2006 ، ط1، ص: 29 ،30.

[2] الزمخشري، الكشاف، ص: 982،983..

في الإيمان بالله، بل لابد معه من رسله وملائكته وكتبه واليوم الأخر، مما يتوقف عليه صحة الإيمان عليه، بخلاف التوكل فانه لا يكون إلا على الله وحده...قدّم الجار والمجرور فيه ليؤذن باختصاص التوكل من العبد على الله دون غيره"[1]. فتأخير الجار والمجرور في (آمنا به) لم يرد به الحصر والاختصاص بخلاف تقديمه في (وعليه توكلنا)، فقد أراد اختصاص التوكل بالله، وهي قضية عقدية[2] خارجة عن السياق اللغوي.

إذن، يمكن القول أنّ دراسة المفسّرين وتفاسيرهم هي تداولية؛ لأنهم بحثوا في المعنى وأنواعه ، وأدركوا طرق تأليف اللفظ ووجه استعمال الكلام، و أبانوا عن فهم عميق لمقاصد الخطاب وسياقه وأغراضه.

6-ب- السياق عند الأصوليين:

هناك نقطة أشير إليها سابقا عند الحديث عن الضمنيات في الفصل الأول، واتضح أنّ ثنائية مقتضى/مفهوم عند الأصوليين تندرج ضمن ثنائية دلالة تصريحية/ دلالة حافة عند اللسانيين، ذلك أنّ المقتضى والدلالة التصريحية يتخذان مادتهما من اللغة، في حين أنّ المفهوم والدلالة الحافة ليسا من اللغة، بمعنى أنّ المفهوم رهين المقام، بخلاف المقتضى الثابت الدلالة على اختلاف المقامات وتنوعها بحكم علاقته بالملفوظ علاقة لزومية.

ونتيجة للضوابط التي تقيد بها الأصوليين في بحثهم هذه الثنائية، فقد امتلأت كتبهم بدراسة السياق (الداخلي والخارجي)، وفصلوا في عناصره، وأثر ذلك في تحديد المعنى، نجد ذلك في دلالة الأمر وتخصيص العام والحقيقة والمجاز والمشترك اللفظي وتقييد المطلق، والقرائن العقلية المتنوعة في توجيه معنى الخطاب. وأغلب ذلك يدخل في علم المعاني كما أشير إليه سابقا. وهذا النهج الذي ساروا عليه جاء نتيجة تفاعلهم مع النصوص الشرعية قراءة وفهما وتأويلا.

لقد أدرك الأصوليون على أنّ الألفاظ المفردة والتراكيب تتعرض لأنواع من التغير الدلالي، بسبب السياقات اللفظية والمقامية المختلفة، ممّا يدعو إلى ضرورة الاستعانة بأنواع السياق بجميع

[1] الزمخشري، الكشاف ، ص:1128.

[2] عبد الحميد السيد، التراكيب النحوية من الوجهة التداولية، ص: 73.

عناصره، الأمر الذي يتضح في دراستهم للفظ العام، إذ لا يراد به غالباً العموم؛ "لان العموم إنما يعتبر بالاستعمال، ووجوه الاستعمال كثيرة، ولكن ضابطها مقتضيات الأحوال التي هي ملاك البيان"[1].

وهناك نصوص صريحة تدل على اعتبارهم للسياق بأنواعه في الكشف عن المعنى بشكل دقيق، وإدراكهم لعناصره اللغوية والاجتماعية، فنجد الغزالي يتحدث عن وسائل فهم الخطاب الشرعي من أنّ "طريق فهم المراد تقدم المعرفة بوضع اللغة التي بها المخاطبة، ثم إن كان نصاً لا يحتمل كفى معرفة اللغة وان تطرق إليه الاحتمال فلا يعرف المراد منه حقيقة إلا بانضمام قرينه إلى اللفظ. والقرينة إما لفظ مكشوف كقوله تعالى: {وآتوا حَقَّه يَوْمَ حَصَادِه} [الأنعام،141]، والحق العشر. وإمّا إحالة على دليل العقل، كقوله تعالى: {وَالسَمَوَاتُ مَطْوِيَاتٌ بِيَمِينِه} [الزمر، 67]... وإمّا قرائن أحوال من إشارات ورموز وحركات وسوابق ولواحق لا تدخل تحت الحصر والتخمين، يختص بدركها المشاهد لها، فينقلها المشاهدون من الصحابة إلى التابعين بألفاظ صريحة، أو مع قرائن من ذلك الجنس أو من جنس آخر. حتى توجب علماً ضرورياً يفهم المراد، أو توجب ظناً... فكل ما ليس له عبارة موصوفة فتتعين فيه القرائن..."[2]. أمّا عند منكري صيغتي العموم والأمر فيتعين تعريف الأمر والاستغراق بالقرائن؛ لأنه قد تكون للأمر عادة مع المأمور، فالوجوب والندب إنّما تفهمه القرائن[3].

فالغزالي يجعل القرينة الحالية إحدى سبل معرفة المراد من الخطاب ، إضافة إلى ما في هذا القول من الاحتفال بالرواية وضبطها جيلا بعد جيل (من الصحابة إلى التابعين)، فإن فيه قضايا هامة هي بحسب أهميتها:

1- مراد المتكلم: وهو الذي يسعى إليه البحث الأصولي ومن أجله يحتفل بالقرائن الحالية على اختلافها للوصول إليه، وهو المعنى الذي هو غاية البحث الأصولي.
2- رواية القرائن الحالية إما باللفظ الصريح أو مع قرائن أخرى .
3- أن القرينة الحالية لا تدخل تحت الحصر والتخمين.

[1] الشاطبي، الموافقات، ج4، ص: 21.
[2] المستصفى من علم الأصول، ج2 ، ص: 22 -23.
[3] المصدر نفسه، ص: 23.

4-أن النماذج التي ساقها لقرائن الأحوال وهي الإشارات والرموز والحركات والسوابق واللواحق، نماذج تصلح أن تكون لغوية (الرموز) والسوابق واللواحق، وهي مما يحف بالمحتمل من بين يديه ومن خلفه سواء أكان معه في النص ذاته (الآية، الحديث) أو في غيره (آية أخرى، حديث آخر)[1].

كذلك، من تلك النصوص الدالة على وعي مبكر بفكرة السياق ما ذكره ابن القيم الجوزية: "تجرّد اللفظ عن جميع القرائن الدالة على مراد المتكلم ممتنع في الخارج، وإنما يقدره الذهن ويفرضه، وإلا فلا يمكن استعماله إلا مقيدا بالمسند والمسند إليه ومتعلقاتهما وأخواتهما الدالة على مراد المتكلم"[2]. ويضيف: "والسياق يرشد إلى بيان المجمل وتعيين المحتمل، والقطع بعدم احتمال غير المراد. تخصيص العام، وتقييد المطلق، وتنوع الدلالة، وهو من أعظم القرائن الدالة على مراد المتكلم، فمن أهمله غلط في نظره وغالط في مناظرته، فانظر إلى قوله {ذق إنك أنت العزيز الكريم} [الدخان، 49]. كيف تجد سياقه يدل على أنه الذليل الحقير[3]. وفي هذا الكلام إشارة إلى عدة نقاط، منها:

الأولى: أوضح استشهاده بالآية الكريمة المفارقة الصارخة التي يمكن أن تحدث بين دلالة اللفظ الوضعية، ومراد المتكلم منه. فقوله تعالى: {أنت العزيز الكريم}' دلالته الحرفية تقتضي مدحا، ثم حين يلاحظ أنّ هذا المدح يقال لمعذب، ويصدر عمن يعذبه يفهم من ذلك السياق والموقف أنه للتهكم والمبالغة في إهانته وتعذيبه نفسيا بعد العذاب الجسدي.

الثانية: عدّد ابن القيم كثيرا من المواضيع التي يحتاج فيها إلى اعتبار السياق للوقوف على مراد المتكلم.

الثالثة: السياق يشمل القرائن اللغوية وغير اللغوية كافة المساهمة في عملية الفهم.

الرابعة: "توخي الأصوليين توجيه الدلالة الثانية للألفاظ، والتي حددها عبد القاهر الجرجاني بدلالة النَّظْم، فأرادوا توجيهها بما يتفق وقصد الشارع"[4].

الخامسة: إنّ إهمال السياق يؤدي إلى الوقوع في الغلط والمغالطة.

---

[1] الطلحي، دلالة السياق، ص: 577- 578.

[2] ابن قيم الجوزية، بدائع الفوائد، ج4، ص: 1659.

[3] المصدر نفسه، ص:1314.

[4] السيد أحمد عبد الغفار، التصور اللغوي عند علماء أصول الفقه، ص: 112.

ومن تلك الشواهد على اعتبار السياق، ما ذكره الزركشي من ارتباط تنبيه الخطاب(المفهوم) بالمقام بالقول: "اعلم أنّ هذا النوع البديع ينظر إليه من ستر رقيق وطريق تحصيله فهم المعنى وتقييده من سياق الكلام، كما في آية التأفيف فإنا نعلم أنّ الآية إنما سيقت لاحترام الوالدين وتوقيرهما ففهمنا منه تحريم الشتم والضرب"[1].

ويكاد الشاطبي يغنينا عن الكلام عندما يوجز المنهج الأصولي في تمثل السياق في إدراك المراد من النص؛ إذ يؤكد ذلك قوله: "كلام العرب على الإطلاق لا بد فيه من اعتبار معنى المساق في دلالة الصيغ وإلا صار ضحكة وهزءة، ألا ترى إلى قولهم فلان أسد أو حمار أو عظيم الرماد أو جبان الكلب، وفلانة بعيدة مهوى القرط وما لا ينحصر من الأمثلة لو اعتبر اللفظ بمجرده لم يكن له معنى معقول، فما ظنك بكلام الله وكلام رسوله صلى الله عليه وسلم؟ "[2].

ومفهوم السياق عند الشاطبي يتسع ليشمل سياق السورة كله، والشريعة عموما، يقول الشاطبي: "فإن سياق الكلام يدل على أنّ المراد بالظلم أنواع الشرك على الخصوص فإنّ السورة من أولها إلى آخرها مقرّرة لقواعد التوحيد وهادمة لقواعد الشرك وما يليه والذي تقدم قبل الآية قصة إبراهيم عليه السلام في محاجته لقومه بالأدلة التي أظهرها لهم في الكوكب والقمر والشمس، وكان قد تقدم قبل ذلك قوله: {وَمَنْ أَظْلَمُ مِمَّن اِفْتَرَى عَلَى الله كَذِبا أَوْ كَذَّبَ بِآيَاتِه} [الأنعام، 21]، فبيّن أنه لا أحد أظلم ممن ارتكب هاتين الخلتين وظهر أنّهما المعنى بهما في سورة الأنعام"[3].

وفي نفس السياق يقول: "وإن كان قد جيء به مضمنا في الكلام العربي فله مقاصد تختص به يدل عليها المساق الحكمي أيضا، وهذا المساق يختص بمعرفته العارفون بمقاصد الشارع كما أنّ الأول يختص بمعرفته العارفون بمقاصد العرب"[4].

ويؤكد ما ورد في الرسالة للشافعي من كون السياق من معهود العرب في لغتهم الذي لا يمكن الاستغناء عنه في معرفة مدلولات النّصوص الشرعية قائلا: "وقد أشار الشافعي في رسالته إلى هذا المعنى وأنّ الله خاطب العرب بكتابه بلسانها على ما تعرف من معانيها، ثم ذكر ممّا يعرف من

[1] الزركشي، البرهان في علوم القرآن، ص: 341-342.

[2] الموافقات، ج3، ص: 419-420.

[3] المصدر نفسه، ج4، ص: 27.

[4] المصدر نفسه والصفحة نفسها.

معانيها اتساع لسانها وأن تخاطب بالعام مرادا به ظاهره وبالعام يراد به العام ويدخله الخصوص ويستدل على ذلك ببعض ما يدخله في الكلام وبالعام يراد به الخاص ويعرف بالسياق، وبالكلام ينبني أوّله عن آخره وآخره عن أوله، وأن تتكلم بالشيء تعرفه بالمعنى دون اللفظ كما تعرف بالإشارة، وتسمى الشيء الواحد بالأسماء الكثيرة والمعاني الكثيرة بالاسم الواحد، ثم قال: فمن جهل هذا من لسانها وبلسانها نزل الكتاب وجاءت به السنة فتكلف القول في علمها تكلف ما يجهل بعضه ومن تكلف ما جهل وما لم يثبته معرفة كانت موافقة الصواب إن وافقه من حيث لا يعرفه غير محمودة وكان بخطئه غير معذور إذا نطق فيما لا يحيط عليه بالفرق بين الصواب والخطأ فيه. هذا قوله وهو الحق الذي لا محيص عنه"[1].

إنّ ما سبق، يكشف عن دور السياق في الكشف عن مراد الشارع ضمن مباحث الأصوليين ويدفع إلى فهم ما يفسّر عنايتهم بالسياق المقالي والحالي، وإدراكهم لأبعاده نتيجة حاجتهم إلى فهم مقاصد النصوص، كما "أن علماء الأصول كان لهم وعي عميق بمفهوم المقام بالمعنى الذي يدلّ على أنه يتم استيعابه وتنميته داخل الخطاب"[2].

كما اقتضت ذات الحاجة في دراسات جمهور الأصوليين إلى الإلمام بأدوات المنهج التداولي والياته، واعتبار متطلباته السياقية واستحضارها،"فقد حظيت الجوانب التخاطبية والنصية بأولوية خاصة في فهم الكلام، دون إهمال للبنية الصورية للغة، ويمكن ملاحظة هذا بوضوح في عناية الأصوليين بأثر القرينة في استخدام اللغة و فهمها"[3]، كون دراستهم قائمة أساسا على البحث في خطابات متنوعة ذات سياقات مختلفة، من هنا كانت هذه الدراسات من أبرز الدراسات القديمة التي عالجت بعض جوانب المنهج التداولي. مثل ما يتعلق بإنتاج المعنى وتأويله وشروط ترجيح معنى آخر. والاعتماد على المعطيات الاستعمالية للغة التي تفرض الاستعانة بالقرائن غير اللغوية، إلى جانب مواضعات اللغة المحددة سلفا (الدلالات المعجمية للمفردات) بوصفها المتطلبات الأساسية للتخاطب،كما "أنّ القدرات الاستنتاجية للسامع لها أهمية في الفهم. على أساس أنه لا يمكن فهم الكلام دون استخدام القدرات العقلية للمخاطب، وقد يعزى هذا إلى الاعتقاد بأنّ اللغة مؤسسة على أمور مشتركة بين

[1] الموافقات ، ج5، ص: 56- 57.

[2] العياشي أدراوي، الاستلزام الحواري، ص: 45.

[3] محمد يونس علي، علم التخاطب الإسلامي، ص: 28.

المتخاطبين مثل المعارف اللغوية والادراكية، والأعراف اللغوية[1].وبالتالي، لم يرفض جمهور الأصوليين التأويل، واعتبروا أنّ أي عدول عن مفهوم اللفظ في اللغة هو واقع لغوي، وأنّ قصد المتكلم موجود في المعنى الظاهري والضمني للنّص.

6-ج- السياق عند النحاة :

الحديث عن السياق عند النحاة يعني أنهم أدركوا أهمية السياق في التحليل النحوي، غير أنّ التعويل على السياق بنوعيه في تحليل الجملة-عندهم- لم يكن منصباً على الجملة التامة، وإنما كان يتجه إلى الجمل الناقصة. ولم يكن اللغويون معنيين إلا بما يقدمه في الكشف عن المعنى المتعدد والمحتمل من الألفاظ المفردة. وإذا كان السياق (بنوعيه) يؤدي إلى القدرة على تقدير الناقص، فإن ذلك يفسر أنّ إشارات النحاة للسياق، أو القرينة الدالة، أو قرائن الأحوال لم تظهر إلا في باب الحذف، فحينما يتم الحديث مثلا عن الجملة الاسمية "يرى جمهور النحاة أن الأصل أن يذكر طرفا الإسناد في الجملة الاسمية، لكن قد توجد قرينة لفظية أو حالية تغني عن النطق بأحدهما أو بهما معا، ومن ثم يجوز حذف ما دلت عليه القرينة وأشارت إليه"[2]، ومن ثم يبدأ الحديث عما يخالف الأصل من فقدان لعناصر هذه الجملة (الحذف) وإعادة الترتيب (التقديم والتأخير)، وحينئذ يشرع في البحث عن القرائن الدالة عن المحذوف من كثرة الاستعمال، أو علم المخاطب، أو دليل مقالي أو حالي... وفي هذا الكلام دلالة على أنّ النحاة كان لهم إدراك في معرفة السياق بنوعيه، وأحيانا بعض عناصره، غير أنّ نظرية العامل التي سيطرت على النحو العربي تدل على أنّ غير النحاة من البلاغيين والأصوليين والمفسرين كانوا أكثر وعيا وتقديرا للسياق وأهميته في تحليل النصوص. وتبقى هذه العناية بالمقام عند النحاة على مستوى معين، في إطار ما ذكر، فلم يكن مبدأ أساسي في عملهم وهو أمر لا يعيب النحاة، فقد التزموا بغاية، أقاموا عليها منهجهم في وصف الظاهرة النحوية وتقعيد قواعدها وما يجب أن تكون عليه.

ولعل ما يؤيد ذلك ما جاء في الكثير من مسائل الخلاف بين النحاة، والتجويزات الإعرابية فلم يظهر في كثير منها احتفاء بالمقام على نحو يدلّ على أنّه أصل يحتكم إليه في التحليل، من ذلك، مثلا، ما جاء في باب إلغاء الأفعال القلبية من أنه يجوز إلغاءها إذا وقعت وسطا، نحو: "زيد ظننت

[1] محمد يونس علي، علم التخاطب الإسلامي ، ص: 28.

[2] علي أبو المكارم، الجملة الاسمية، مؤسسة المختار للنشر والتوزيع، القاهرة ، 2007 ، ط1، ، ص: 58.

قائم" أو آخرا نحو: "زيد قائم ظننت"، وإذا توسطت فيجوز الإلغاء والإعمال. وقال سيبويه "فإن ألغيت قلت:عبد اللّه أظنّ ذاهب... وكلما أردت الإلغاء فالتأخير أقوى ،" أي أن الإلغاء مع تأخير هذه الأفعال أقوى منه حين تتوسط، وعلّل ذلك بقوله:" وكلما طال الكلام ضعف التأخير إذا أعملت، وذلك قولك زيدا أخاك أظنّ، فهذا ضعيف كما يضعف: "زيدا قائما ضربت" وفي أمثلة هذه الظاهرة وخلاف النحاة فيها وما علّل به سيبويه من أنه كلما طال الكلام ضعف التأخير إذا أعملت، آيات بيّنات على أنّ المقام كان غائبا في توجيه الظاهرة وتحليلها، فالإعمال والإلغاء محكومان بالمقام وقصد المتكلم واحتياجات المخاطب الدلالية[1].

تجدر الإشارة إلى أنّه في إطار الدرس النحوي الحديث، توسّعت الدراسات النحوية لتشمل إلى جانب نظام بناء الجملة، ودور كل عنصر في هذا البناء، وعلاقة عناصر الجملة بعضها ببعض واثر كل عنصر في الأخر، والاهتمام بالعلامة الإعرابية. يضاف إلى هذا، اهتمام البحث اللساني الحديث على مستوى التركيب بدراسة التراكيب الصغرى نحو المضاف والمضاف إليه، والصفة والموصوف والتعبيرات الاصطلاحية والتعبيرات السياقية، وما يميز بحث المحدثين للجملة محاولة التخلص من التأثر بنظرية العامل، واتجاههم إلى الدراسة الوصفية لعناصر الجملة التي تعتمد على المشافهة (النطق) ومعرفة دور هذه العناصر في المعنى، ومن ثم أصبح تفسير الظواهر النحوية يقوم على أساس وصفي بدلا من الاعتماد على الفلسفة والمنطق والتخريجات والتأويلات التي تبعد اللغة من طابعها إلى علوم وميادين أخرى[2]. ويتضح من هذا المنظور أنّ النحو أشمل وأعم من الإعراب، فالنحو دراسة للعلاقات التي تربط بين العناصر اللسانية في الجملة الواحدة مع بيان وظائفها[3].

وفي سياق الانفتاح على المعطيات المقامية والتداولية، يثري الباحث أحمد المتوكل المكتبة العربية بكتابه "الوظائف التداولية في اللغة العربية"، عدّه الدارسون انجازا تداوليا نحويا هاما، أسهم في إثراء هذا الاتجاه في الدرس اللساني الذي حصر مصادر التفكير التداولي اللغوي عند العرب في علم النحو والبلاغة، وكل هذه العلوم تؤول إلى المبادئ الوظيفية؛ إذ يرى أن "إنتاج اللغويين العرب القدماء إذا اعتبر في مجموعه درس لغوي" وظيفي "يشكل مرحلة من أهم مراحل تطور المقاربات الوظيفية في

[1] عبد الحميد السيد، التراكيب النحوية من الوجهة التداولية، ص: 63.

[2] بلقاسم دفه، النحو العربي بين التقليد والمناهج اللسانية الحديثة، مجلة الأثر، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، الجزائر، العدد الخامس، مارس، 2006، ص: 64.

[3] المصدر نفسه، ص: 64.

الفكر اللساني"[1]. كما حاول المتوكل أن يوسع في التحليل اللغوي بما أضاف من أبعاد جديدة ، وأكد أهمية البعد التداولي في تفسير تراكيب اللغة ووصف نحوها، كما رسخ مفهومات كثيرة في النحو العربي، واتكأ على مقولات التراث اللغوي، نحوه وبلاغته، موضحا أنّ هناك نظرية تداولية خلف مختلف العلوم اللغوية: النحو، اللغة، البلاغة، فقه اللغة... وأنّها، من ثم، قابلة للتحاور. بمعنى القرض والاقتراض، مع النظريات التداولية الحديثة، بما فيها النحو الوظيفي[2].

6-د- السياق عند البلاغيين:

نودّ قبل قراءة المقولات البلاغية من منظور تداولي أن نحدد مدلول مصطلحي "الحال" ومقتضى الحال" كي نصل في ضوء هذا التحديد إلى تصور مفهوم "مطابقة الكلام لمقتضى الحال" ووظيفتها –في نظر البلاغيين– في مباحث البلاغة عامة، ومباحث علم المعاني خاصة.

يلاحظ بداية، أنّه لما كانت البلاغة العربية موضوعا معنيا بمشكلات الفهم وسوء الفهم من جهة، والتأثير والإمتاع من جهة أخرى، يجد الباحث نفسه أمام مصطلحات: المقام، وسياق الحال، ومقتضى الحال، والسياق، المرتبطة بالمقال "النص" أو"الخطاب"؛ "إذ تتردد هذه المصطلحات في النصوص البلاغية، ثم انتقلت إلى حقلي النحو والنقد"[3].

أمّا مصطلح (مقتضى الحال) فقد اهتم به علماء "علم المعاني"، "والحال هي الأمر الداعي إلى المتكلم إلى إيراد خصوصية في الكلام، وتلك الخصوصية هي مقتضى الحال، أي يعتبر مع الكلام الذي يؤدي به أصل المعنى خصوصية ما هي المسماة بمقتضى الحال[4].وإذا كانت الحال –كما حددها التعريف السابق– هي الأمر الداعي للمتكلم إلى أن يميز كلامه بخصوصية تعبيرية ما، فان تلك الخصوصية هي ما اصطلحوا على تسميتها "مقتضى الحال"، والمقصود بالخصوصيات التعبيرية: ظواهر الأداء النحوي كالتقديم أو التأخير أو الذكر أو الحذف أو التعريف أو التنكير أو ما إلى ذلك من ظواهر يختص علم المعاني ببحثها باعتبارها مقتضيات تتنوع بتنوع الأحوال أو المقامات، ويكون

[1] اللسانيات الوظيفية، مدخل نظري، ص: 9.

[2] عبد الحميد السيد، التراكيب النحوية من الوجهة التداولية، ص: 84.

[3] منال سعيد نجار، نظرية المقام عند العرب في ضوء البرغماتية، ص: 24.

[4] السيد أحمد الهاشمي، جواهر البلاغة، ص: 46.

لها –من ثم– أثرها في حسن الكلام وبلاغته[1]، يقول السكاكي في ذلك[2]: "وارتفاع شأن الكلام في باب الحسن والقبول وانحطاطه في ذلك بحسب مصادفة الكلام لما يليق به، وهو الذي نسميه "مقتضى الحال" ..فإن كان مقتضى الحال طي ذكر المسند إليه فحسن الكلام تركه وإن كان المقتضى إثباته على وجه من الوجوه المذكورة فحسن الكلام وروده على الاعتبار المناسب، وكذا إن كان المقتضى ترك المسند فحسن الكلام عاريا عن ذكره، وإن كان المقتضى إثباته مخصصا بشيء من التخصيص فحسن الكلام ذكره .

فمصطلح الحال كان يرادف في أغلب استعمالاته لدى البلاغيين مصطلحا آخر هو المقام، فكل من المصطلحين يقصد به مجموعة الاعتبارات والظروف أو الملابسات التي تصاحب النشاط اللغوي أو تلابسه، ويكون لها تأثيرها (أو ينبغي أن يكون) في ذلك النشاط من خارجه بحيث لا تتحدد دلالة الكلام أو تتجلى مزاياه إلا في ظلها، وفي ضوء ارتباطه بها، وقد ترددت في تراثنا العربي بصدد ضرورة هذا الارتباط تلك العبارة " لكل مقام مقال ".

ولما كان مصطلح السياق المحور الذي تدور حوله التداولية –كما مر في البحث– فإن ذات المصطلح كان حاضرا في النص العربي القديم تحت معنى المقام، من خلال إدراك القدماء المقصود من عبارتهم "مقتضى الحال" التي أنتجت مقولتهم "لكل مقام مقال"، ولكل كلمة مع صاحبتها مقام، إذ لا يقتصر المعنى على السياق اللغوي (المقال)، بل يتجاوزه إلى سياق الحال (المقام)، فانطلقوا في مباحثهم حول فكرة المقام وربطها بالتركيب والصياغة، فربطوا الشكل أو الأسلوب اللغوي بالمقام، وألحوا على قيمة دراسة كيفية عمل الكلمات دراسة مفصلة، فأصبح معيار الكلام في باب الحسن والقبول بحسب مناسبة الكلام لما يليق (بمقتضى الحال) والمقام، وكانت المواءمة بين المقام والمقال، وموافقة الكلام لمقتضى الحال عنوانا رئيسيا في توجيه الخطاب وتحليل نماذجه، ولذلك فإن فكرة المقام ترتبط تلقائيا بفكرة بمقتضى الحال عند البلاغيين وخاصة علماء المعاني، فالأوائل قد انفتحوا في تحليل الخطاب على أفاق شتى تكتنف مواقف الخطاب ومقاصده، واعتبروا ما يكون من العلاقة بين بنية الخطاب وشروط الاستعمال.

[1] حسن طبل، علم المعاني في الموروث البلاغي، ص: 25.

[2] مفتاح العلوم، ص: 256.

وبالعودة إلى التعريف السابق: "الأمر الداعي للمتكلم إلى أن يميز كلامه بميزة تعبيرية خاصة..."، يعني ذلك أنّ الأحوال أو المقامات هي مجموعة المؤشرات (غير اللغوية) التي توثر في لغة الكلام البليغ بحيث تترك فيه بصمات أو ظواهر تعبيرية توائمها وتتنوع بتنوعها، والحال بهذا المفهوم تشكل أمورا كثيرة، منها[1]:

أ- أحوال المُخَاطب :

فذكاء المُخَاطب أو غباؤه، وتردده أو إنكاره، وطبقته الاجتماعية، وطبيعة ثقافته، وميوله وآراؤه المذهبية، وعلاقته بالمتكلم أو بموضوع الكلام، وما إلى ذلك ،كلها أحوال أو مقامات يتنوع الكلام بتنوعها، بل إنّ بلاغة الكلام لا تتمثل إلا في مطابقته لها ومشاكلته إياها. وهذا ما يقرّره (بشر بن المعتمر) حيث يقول في صحيفته :"ينبغي أن تعرف أقدار المعاني، فتوازن بينها وبين أوزان المستمعين وبين أقدار الحالات، فتجعل لكل طبقة كلاما..."[2]، وهو بعينه ما يصرح به السكاكي حيث يقول: "ومقام الكلام مع الذكي يغاير مقام الكلام مع الغبي ولكل من ذلك مقتضى غير مقتضى الآخر"[3].

ب- طبيعة المعنى أو الغرض:

فلكل غرض من الأغراض ما يلائمه من صور وما يليق به من أشكال تعبيرية لا تليق بسواه، يقول القاضي الجرجاني موصيا الشاعر بضرورة المشاكلة بين التعبير والغرض: "ولا آمرك بإجراء الشعر كله مجرى واحدا، ولا أن نذهب بجميعه مذهب بعضه، بل أرى لك أن تقسم الألفاظ على رتب المعاني ، فلا يكون غزلك كافتخارك ولا مديحك كوعيدك، ولا هجاؤك كاستبطائك.. بل ترتب كلا مرتبته، وتوفيه حقه، فتلطف إذا تغزلت، وتفخم إذا افتخرت، وتتصرف للمديح تصرف مواقعه".

ج- مجموعة الظروف والاعتبارات الخارجية الداعية إلى الكلام أو المصاحبة له:

من ذلك -مثلا- المناسبة التي قيلت فيها القصيدة، وسبب نزول الآية الكريمة، والبيئة الزمانية والمكانية للنص، أو ما إلى ذلك من اعتبارات لا يمكن إغفال أثرها في الكلام، أو ضرورة الوقوف عليها والإستئناس بها عند فهمه وتذوقه.

---

[1] حسن طبل، علم المعاني في الموروث البلاغي، ص: 13-14.

[2] الجاحظ، البيان والتبيين، ج1، ص: 139.

[3] مفتاح العلوم: ص: 256.

د- أحوال المتكلم :

والواقع أنّ "حال المتكلم" هي المراد الأول والجوهري للمطابقة، فالأحوال الثلاث السابقة هي بمثابة "الواقع الخارجي"، ذلك الواقع الذي لا يكون العمل الفني رصدا آليا مباشرا له، بل تصويرا فنيا لرؤية المبدع له، وانفعاله الخاص به، وموقفه المتفرد منه، ولكن يلاحظ أنّ النقاد والبلاغيين قد أغفلوا جانب المتكلم وأحواله عند رصد مطابقة الكلام البليغ، وركزوا تركيزا لافتا على أحوال المخاطب.

ولذلك، تعد فكرة، بل نظرية "مطابقة الكلام لمقتضي الحال" النواة الجوهرية التي كان لها أثرها في توجيه البحث البلاغي وتحديد كثير من مساراته، ونظرة إلى تراثنا البلاغي في شتى عصوره تكشف إلى حد بلغ الاهتمام بتلك المطابقة، تلك التي عدت غاية البحث في علمي المعاني والبيان، حيث عرف الأول بأنه "علم يعرف به أحوال اللفظ العربي التي بها يطابق مقتضى الحال[1]. وعرف الثاني بأنه "معرفة إيراد المعنى الواحد بطرق مختلفة في وضوح الدلالة عليه ليحترز بالوقوف على ذلك عن الخطأ في مطابقة الكلام لتمام المراد منه"[2]، بل لقد عرفت بها البلاغة كلها حيث قيل : إنها "مطابقة الكلام لمقتضى الحال مع فصاحته"[3].

وتأسيسا على هذا، انصب اهتمام البلاغيين في دراستهم للسياق على فكرة (مقتضى الحال) والعلاقة بين المقال والمقام، أو ما يسمى عند المحدثين (السياق الخارجي)، فمقام الفخر غير مقام المدح، وكلاهما يختلف عن مقام الدعاء أو الاستعطاف أو الهجاء أو غيرها: "أما بلاغة الكلام فهي: مطابقته لمقتضى الحال مع فصاحته. ومقتضى الحال مختلف، فان مقامات الكلام متفاوتة، فمقام التنكير يباين مقام التعريف، ومقام الإطلاق يباين مقام التقييد، ومقام التقديم، يباين مقام التأخير، ومقام الذكر يباين مقام الحذف، ومقام القصر يباين مقام خلافه، ومقام الفصل يباين الوصل، ومقام الإيجاز يباين مقام الإطناب، وكذا خطاب الذكي يباين خطاب الغبي، وكذا لكل كلمة مع صاحبتها مقام"[4].

ومن الواضح أنّ علم المعاني (الذي هو امتداد لنظرية النظم) اهتموا بأحوال المتكلم والمستمع، والتعريف الذي ذكر لعلم المعاني يقتضي أن يكون المتكلم على علم بأحوال السامع قبل أن يتكلم؛

---

[1] القزويني، الإيضاح في علوم البلاغة ، ص: 23.

[2] المصدر نفسه، ص: 163.

[3] المصدر نفسه، ص: 20.

[4] المصدر نفسه، ص: 20، وينظر: تمام حسان ، اللغة العربية معناها ومبناها، ص: 337.

حتى يأتي بالكلام على صفة مخصوصة تتطابق مع حال المستمع، وهذا ما يحاول البحث النظر فيه من خلال الصفحات الموالية.

6-د-1-المقام عند الجاحظ:

يُعدّ الجاحظ من السبّاقين في تاريخ الدراسيات اللغوية والأدبية الذين تفطنوا بشكل جلي لفكرة المقام ودوره في التواصل بشكل منهجي،" فنجده في موضع من البيان والتبيين يتحدث بصورة منهجية دقيقة وواعية عن فعل التواصل والتخاطب وما ينبغي للأطراف مراعاته خلال ذلك في إطار البعد التداولي للاتصال"[1]، حين يقول مرددا كلام بشر بن المعتمر: "ينبغي للمتكلم أن يعرف أقدار المعاني، ويوازن بينها وبين أقدار المستمعين، وبين أقدار الحالات، فيجعل لكل طبقة من ذلك كلاما ولكل حّالة من ذلك مقاما. حتَّى يُقَسِّمَ أقدار الكلام على أقدار المعاني ويقسم المعاني على أقدار المقامات، وأقدار المستمعين على أقدار تلك الحالات"[2]، وقوله: "والمعنى ليس يشرف بأن يكون من معاني الخاصة، وكذلك ليس يتضع بأن يكون من معاني العامة، وإنّما مدار الشرف على الصواب وإحراز المنفعة، مع موافقة الحال، وما يجب لكل مقام من المقال"[3]. ففي هذا الكلام نجد الجاحظ تناول المقام من زاوية التخاطب، حيث ربط بين المتكلم والسامع من ناحية انتقال المعنى بينهما، وتحقيق العملية التبليغية، فيرى أنه لبلوغ الرسالة إلى ذهن السامع على المتكلم مراعاة أحوال المستمعين، ويلفت النظر إلى أنّ لكل مّقامٍ مقال، كما أنّه يحصر عناصر التخاطب في ما يلي:

- المتكلم: الذي يجب أن يكون له دراية كاملة بما يقول، وعليه أيضا أن يكون كلامه مرتبطا بالمقام الذي يتكلم فيه.

-المُخَاطَب: وهو طرف أساسي في المقام أو الموضع أو الحال، وله دور كبير في تكييف الكلام الذي يقدمه المتكلم، إذ ليس الأمير مخاطبا كرجل من العامة، وليس الفيلسوف كالمتعلم البسيط.

-جنس الكلام: فعلى المتكلم أن يتخيّر الأسلوب المناسب للكلام حسب ما يقتضيه الحال ، فلا يتكلم بالشعر إذ لم يقتض المقام أن يتكلّم شعرا.

---

[1] عبد القادر عواد، آليات التداولية في الخطاب، ص: 54.

[2] البيان والتبيين، ج 1، ص: 138- 139.

[3] المصدر نفسه، ص: 136 .

-القصد: على المتكلم أن يراعي الغرض الذي يرومه من خلال كلامه، فلا يسخّر من الكلام إلا ما يناسب القصد الذي يقصده. وفي إطار القصد يأتي كلام الجاحظ عن تمييز أصناف الدلالات على المعاني مدخلاً مناسبا لتمييز أساليب الدّلالة على الأغراض، وما تنتهجه تلك الأساليب للوصول إلى غاية المتكلم، يقول الجاحظ: "وجميع أصناف الدّلالات على المعاني من لفظ وغير لفظ خمسة: أولها اللفظ، ثمّ الإشارة، ثمّ العقد، ثمّ الخط، ثمّ الحال التي تسمّى نِصْبَة. والنِّصبة هي الحال الدالة التي تقوم مقام تلك الأصناف، ولا تقصر عن تلك الدلالات، ولكلّ واحد من هذه الخمسة صورة بائنة عن صورة صاحبتها، وحلية مخالفة لحلية أختها، وهي التي تكشف عن أعيان المعاني في الجملة، ثمّ عن حقائقها في التفسير"[1]. ومقصد الجاحظ هنا من (الحال) الدلالة على ملمح السياق الذي هو مناط الأمر في الحديث أو في عناصر الرسالة الكلامية.

ويؤكد الجاحظ على أنّ مدار الأمر في عملية التواصل اللغوي بكلّ أبعاده يتحدّد في أنّ " لكلّ ضرب من الحديث ضرب من اللفظ، ولكلّ نوع من المعاني نوع من اللفظ، ولذلك يجب إفهام كلّ قوم بمقدار طاقتهم، والحمل عليهم على أقدار منازلهم"[2]. أي يجب عند صياغة الرسالة اللغوية مراعاة أحوال المتلقين، وبيئة التلقي (سياقه)، حتى تؤتي الرسالة ثمارها المرجوة.

ويفصل الجاحظ أكثر في مفهوم المقام، فبالإضافة إلى مراعاة مقتضى الحال، فإنه يطلب من المتكلمين اختيار الألفاظ المناسبة السهلة والمعاني الواضحة والقريبة من ذهن السامع، كما أنّ الكلام لا يشرف بكونه من كلام الخاصة ولا يتضع بكونه من كلام العامة بل المهم بلوغ المعنى وإفهام السامع.

فالجاحظ يركز على الوظيفة التواصلية و العوامل التي تتدخل في تحقيقها: "فإن كان الخطيب متكلّما تجنب ألفاظ المتكلمين، كما أنه إن عبر عن شيء من صناعة الكلام واصفا أو مجيبا أو سائلا، كان أولى الألفاظ به ألفاظ المتكلمين، إذ كانوا لتلك العبارات أفهم، وإلى تلك الألفاظ أميل، وإليها أحن وبها أشغف"[3]، فالجاحظ هنا يبرز أهمية الفهم والإفهام، فيرى أنّ على المتكلم، إذا كان سائلا أو مجيبا أو واصفا، أن يستعمل لغة المتكلمين.

---

[1] البيان والتبيين ، ج1، ص: 76.

[2] المصدر نفسه، ص: 93.

[3] المصدر نفسه، ج1، ص: 139.

بعد هذا ينتقل الجاحظ إلى وجوب تخير الألفاظ المناسبة: "وكما لا ينبغي أن يكون اللفظ عاميا وساقطا سوقيا، فكذلك لا ينبغي أن يكون غريبا وحشيا، إلا أن يكون المتكلم بدويا أعرابيا فإنّ الوحشي من الكلام يفهمه الوحشي من الناس، كما يفهم السوقي رطانة السوقي"[1]. لقد ربط الجاحظ بين تخير اللفظ وأحوال الناس، فكل طبقة من الناس لها ألفاظها الخاصة، فالبدو لهم ألفاظهم وعامة الناس لهم ألفاظهم الخاصة بهم. ولهذا فعلى المتكلم أن يراعي هذه الفوارق. ويضيف: "وكلام الناس في طبقات كما أن الناس أنفسهم طبقات، فمن الكلام الجزل والسخيف والحسن والمليح والقبيح والسمج والخفيف والثقيل، وكله عربي، وبكل قد تكلموا، وبكل قد تمادحوا وتعايبوا ..."[2]. فالجاحظ هنا يؤكد على أنّ الكلام يتنوع حسب أحوال الناس وطبقاتهم، وذلك من حيث الأسلوب وطبيعة المفردات المستعملة، والخصائص الصوتية من خفة وثقل. ويفهم من كلامه أن المقام الواجب مراعاته هو مقام السامع من حيث طبيعته "الخاصة والعامة" وهذه المراعاة تكون في المعاني، ولكل من الخاصة والعامة معان يُخَاطبون بها، "ينبغي للمتكلم أن يعرف أقدار المعاني، ويوازن بينها وبين أقدار المستمعين، وبين أقدار الحالات، فيجعل لكل طبقة من ذلك كلاما، ولكل حالة من ذلك مقاما، حتى يقسم أقدار الكلام على أقدار المعاني، ويقسم أقدار المعاني على أقدار المقامات، وأقدار المستمعين على أقدار تلك الحالات"[3]. ويبدو في هذا الكلام أنّ الجاحظ قابل بين الحال والمقام، وتوحي طبيعة المقابلة أنها تقتضي طرفين مختلفين فالحال غير المقام. ويلاحظ أنّ النصين ربطا بين الطبقة والكلام عند معالجة هاتين الفكرتين (الحال والمقام)، فالكلام يرتبط بطبقات السامع أي مقامه الاجتماعي "وكلام الناس في طبقات كما أن الناس أنفسهم في طبقات"، كما يرتبط بحاله وقت تلقيه الكلام، فلا بد أن يراعي المتكلم هذا المقام الاجتماعي، بالإضافة إلى مراعاة حال سامعه، فيأتي بالمعنى فيما يليق به. أمّا الحال عند الجاحظ فهي حال المتكلم أو حال السامع، حالة متغيرة ومتبدلة من جهة ومصاحبة للحدث الكلامي في عملية الاتصال من جهة أخرى.

ويشير الجاحظ إلى ضرورة الملاءمة بين السياق اللغوي ومتطلبات المقام –التي من بينها أحوال السامع– عندما يتحدث عن ظاهرة التكرار من خلال الاستعمال لدى المتكلم: "وجملة القول في الترداد أنه ليس فيه حد ينتهي إليه، ولا يؤتى على وصفه ،وإنما ذلك على قدر المستمعين ومن يحضره

[1] البيان والتبيين ، ص: 144.

[2] المصدر نفسه، ص: 144.

[3] المصدر نفسه، ص: 138، 139.

من العوام والخواص، وقد رأينا الله عز وجل ردّد ذكر قصة موسى وهود وهارون وثمود وشعيب وإبراهيم ولوط وعاد وثمود، وكذلك ذكر الجنة والنار وأمور كثيرة لأنه خاطب جميع الأمم من العرب وأصناف العجم وأكثرهم غبي غافل أو معاند مشغول الفكر ساهي القلب"[1]. فالجاحظ هنا، يحدد المواضع التي تناسب ما يسميه بالترداد، والمقصود به أسلوب التكرار كقيمة بلاغية. ففي رأي الجاحظ أنّ التكرار يحدث حسب الضرورة وعندما تحين المناسبة التي تلائمه، وبالتالي فلا يمكن أن توضع له حدود مسبقة يقف عندها. فالمتكلم يملك الحق في أن يكرر كلامه عدة مرات لغرض الإفادة، كما قد يكون مرتبطا بأحوال المستمعين. ويستدل به بما ورد في القرآن الكريم حيث جاء تكرار أمور كثيرة فيما ورد من قصص الأنبياء، وذكر الجنة والنار، وغيره من الأمور، لأنه سبحانه وتعالى خاطب جميع الأمم من عرب وعجم، وجميع الأصناف ، وعلى هذا الأساس كان من الضروري استعمال التكرار لتحقيق قصد الخطاب القرآني.

ومراعاة لأحوال المتلقي، يرى الجاحظ أنّ التكرار، وإن كان مفيدا في بعض المواقف، إلا أنه ليس دائما مطلوب، عندما يقول: "وجعل ابن السماك يوما يتكلم، وجارية له حيث تسمع كلامه، فلما انصرف إليها قال لها : كيف سمعتي كلامي؟ قالت: ما أحسنه لو لم تكثر ترداده، قال أردده حتى يفهمه من لا يفهمه، قالت: إلى أن يفهمه من لا يفهمه قد ملّه من فهمه"[2].

ثم ينتقل الجاحظ إلى صفات المتكلم (وهي جزء من السياق المقامي) في قوله: "تلخيص المعاني رفق، والاستعانة بالغريب عجز، والتشادق من غير أهل البادية بغض، والنظر في عيون الناس عي، ومس اللحية هلك، والخروج مما بني عليه أول الكلام إسهاب"[3]. فالمتكلم (الخطيب) عليه تخير الألفاظ البسيطة والواضحة والابتعاد قدر المستطاع عن استعمال الألفاظ الغريبة غير المألوفة، كما أنّ هناك جملة سمات يجب أن يتحلى بها مثل عدم مس اللحية، وعدم النظر في عيون الناس. فمهمة الخطيب هو تبليغ المستمع رسالة معينة ومحاولة إقناعه بفحواها، ولهذا فعليه تجنب كل سلوك يلهي المستمع أو ينأى به عنها، وبالتالي يلهيه عن التركيز والاستماع إليها. كما ينبغي على الخطيب أن يكون كلامه منسجما من البداية إلى النهاية حتى لا يخرج عن الموضوع.

---

[1] البيان والتبيين، ج1، ص 105.

[2] المصدر نفسه، ص: 104.

[3] المصدر نفسه، ص: 44.

ثم يتحدث الجاحظ عن عناصر المقام من خلال الخصائص الجسدية والنفسية عندما يقول: "قال أبو الأشعث: أول البلاغة اجتماع آلة البلاغة وذلك أن يكون الخطيب رابط الجأش، ساكن الجوارح، قليل اللحظ، متخير اللفظ، لا يكلم سيد الأمة بكلام الأمة ولا الملوك بكلام السوقة ويكون في قواه فضل التصرف في كل طبقة، ولا يدقق المعاني كل التدقيق ولا ينقح الألفاظ كل التنقيح ولا يصفيها كل التصفية ولا يهذبها غاية التهذيب.."[1]. ففي هذا القول تعريف شامل للبلاغة يستند بالدرجة الأولى إلى مفهوم المقام وأهميته في العملية الإبلاغية. فالبلاغة تعني اجتماع مجموعة من العناصر منها ما يتعلق بصفات الخطيب كالهدوء والوقار وعدم الارتباك وأن يكون مهيأ لإلقاء الخطبة، وهناك أمور تتعلق بالخطبة وذلك أن تكون ذات مستويات مختلفة بحيث توجه إلى طوائف مختلفة، فتدبيج الخطبة وتنقيحها من البداية إلى النهاية ليس بالأسلوب الأنسب إذا كان المستمعون طوائف شتى، بين عامة وخاصة، لأنّ ذلك قد يقصي طائفة دون أخرى، وهو ما يحول دون نجاح العملية الابلاغية في شكلها الأكمل.

ويظهر السياق الحضاري في إطار مجتمع محدّد هو المجتمع العربي الإسلامي الذي ينتمي إليه الجاحظ، بثقافته المتميزة وظروفه السياسية والاجتماعية، عندما يؤكد على فكرة أنه كانت للعرب مزايا خاصة بهم في الكلام والخطابة منه تفضيلهم للخطيب صاحب الصوت الجهير "كانوا يمدحون الجهير الصوت ويذمون الضئيل الصوت، ولذلك تشادقوا في الكلام، ومدحوا سعة الفم وذموا صغر الفم"[2]. ويضيف إلى هذا قوله: "قيل لأعرابي: ما الجمال: قال طول القامة، وضخم الهامة، ورحب الشدق وبعد الصوت"[3]. فهذه الصفات كانت من الصفات المطلوبة في الخطيب، أمّا الصفات غير المستحبة، فقد "أعيب عندهم من دقة الصوت وضيق مخرجه وضعف قوته ، وأن يعتري الخطيب البهر والارتعاش والرعدة والعرق"[4]. لأن هذه الصفات تحيل، غالبا، على الضعف الفزيولوجي للخطيب والذي قد يكون له تأثير على قدراته الخطابية.

فالملاحظ أنّ الجاحظ حاول الإلمام بعملية التواصل ليضع أهم المرتكزات التي تقوم عليها هذه العملية، ومنها أهمية المظهر الخارجي أو الفيزيولوجي للخطيب، لينتقل بعد ذلك إلى الحديث عن

[1] البيان والتبيين ، ص: 92.

[2] المصدر نفسه، ج1، ص: 120- 121.

[3] المصدر نفسه، ج1، ص: 121.

[4] المصدر نفسه، ج1، ص: 133.

السياق النصي من خلال الاتساق والانسجام في نسيج الخطبة حيث يتم بذلك مراعاة أحوال المستمعين بتخير الألفاظ المناسبة، وغير ذلك من الأمور التي تقرب الخطبة من ذهن المستمع وتستحوذ على اهتمامه.

فهذا الكلام، لا يختلف كثيرا عما ذكره (أوستين) ممّا يصاحب التلفظ بالكلام ومستتبعاته وملابسات وأحوال التلفظ بالعبارة، فالسياق اللغوي يظهر بوضوح في ما يشمل المستويات اللغوية المختلفة مما يخص الصيغ المفردة، مما يدخل فيما هو أكبر علاقة من الصيغة، ثم التنغيم والتلوين والموسيقى للمنطوقات تبعا لاختلاف معانيها، أو قصد قائليها، كما يظهر السياق المقامي بوضوح حين أشار إلى معضدات الكلام من الحركات المصاحبة للمنطوقات، حال المتكلم، وهيئته بما يكشف غرضه من المنطوق، مما يمكن معه القبول وتحقيق التفاعل بين المنطوقات الإنجازية والمواقف التي تقال بشأنها.

ويعضد ما ذكر، ما أورده الجاحظ من تعريف للبلاغة، فيقول: "وقال إسحاق بن حسان بن قوهي: لم يفسر البلاغة تفسير ابن المقفع أحد قط. قال: سئل ما البلاغة ؟ قال: البلاغة اسم جامع لمعان تجري في وجوه كثيرة منها ما يكون في السكوت، منها ما يكون في الاستماع، منها ما يكون في الإشارة، منها ما يكون في الاحتجاج، منها ما يكون جوابا، منها ما يكون ابتداء، منها ما يكون شعرا، منها ما يكون سجعا وخطبا، ومنها ما يكون رسائل، فعامة ما يكون من هذه الأبواب الوحي فيها والإشارة إلى المعنى والإيجاز هو البلاغة"[1]. فهذا التعريف جاء جامع وشامل لمجموعة من العناصر التي تعد من أهم المقاربات في التحليل التداولي للخطاب كالإقناع، والسكوت والاستماع. وهذه من المبادئ الأساسية في عملية التخاطب.

من خلال كل ما سبق، يلاحظ أنّ الجاحظ حاول تشريح عملية التبليغ والتخاطب. فمفهوم البيان والبلاغة والخطابة ليست إلا صورة واضحة لعملية التخاطب التي تستدعي عناصر المقام، فمعظم الآراء التي جاء بها الجاحظ كان لها صدى في الدراسات اللسانية واللغوية المعاصرة خصوصا في مجال التداولية ونظرية التلفظ، كما يمكن عد هذه الآراء بمثابة مبادئ للتحليل التداولي للمقام على الخصوص؛ لأن الجاحظ استحضر عناصره مثل الثقافة بما تشمله من معتقدات، والظروف السياسية والاجتماعية، وإشارته إلى عناصر غير لغوية في التخاطب، فاستراتيجية الجاحظ تظهر أنه لم يكن

[1] البيان والتبيين، ص: 115- 116.

معنيا بقضية الفهم (فهم كلام العرب) فحسب، بل لقد كان مهتما أيضا ولربما بالدرجة الأولى بقضية الإفهام إفهام السامع وإقناعه والتأثير فيه، إنّ ما يشغله أساسا هو شروط إنتاج الخطاب، ومن هنا نجده يدخل السامع كعنصر محدد وأساس في العملية البيانية بوصفه الهدف منها.

فالجاحظ، وإن أولى العبارة اهتماما كبيرا من جهة اختيارها وأسلوب استعمالها، فانه أولى لاستراتيجيات القول أهمية، فالكلام عنده ليس له بلاغة واحدة ، بل بلاغات حيث تضحى البلاغة متحولة حسب المواضع والحالات، فمقام الكلام أو حاله يحددان مدى بلاغته، وليست بلاغته حينئذ ثابتة فيه، وإنما تتنامى ما تناسب الكلام مع ظروف انجازه. ولعلنا واجدون هذه الخاصية في النظر إلى الكلام عند الجرجاني الذي أولى العبارة قيمة كبيرة خاصة في كتابه "دلائل الإعجاز" فهو في تعامله مع مسألة النظم يصل استعمال الكلمة بسياق التلفظ بها كما سنرى في الصفحات الموالية.

إذن، البلاغة العربية من خلال الجاحظ تختار كنقطة انطلاق لها مقام الخطاب، حيث كان الخطيب يقف في الموقف المخصص له، ويسعى إلى كسب انتباه المستمعين مراعيا بذلك أقدارهم وحالاتهم حسب تعبير الجاحظ، وهذا ما لمسناه بدقة في صحيفة بشر بن المعتمر، التي تعد منطلقا أساسيا للتفكير البلاغي المراعي لمختلف العناصر التداولية في عملية التواصل. وهذا الذي ذكر تقوم عليه النظرية التداولية للنص من خلال مفهوم مقام الخطاب، تلك النظرة التي تقوم على البحث في العلاقات التفاعلية بين النص وبين منتجه من جهة، وبينه وبين متلقيه من جهة أخرى، مع مراعاة مختلف العناصر المقامية المؤثرة في هذه العلاقات. فإذا كان علم المعاني يهتم بمطابقة الكلام لمقتضى حال المتلقي بينما يهتم علم البيان بمطابقة الكلام لمقتضى حال المتكلم، لكننا نرى في الوقت نفسه أنّ المتكلم لا يلجأ إلى مثل هذه الأساليب البيانية لكي يحقق الوضوح والإفهام فقط، وإنما يستخدمها للتأثير في المتلقي، لهذا لا يراد من الوضوح معنى التوصيل فحسب ، وإنما يشترط فيه التأثير في السامعين، وهذا عين ما تبحث عنه التداولية، يقول الجاحظ في تعريف البلاغة: "لا يكون الكلام يستحق اسم البلاغة حتى يسابق معناه لفظه، ولفظه معناه، فلا يكون لفظه إلى سمعك أسبق من معناه إلى قلبك"[1]. ويقول في موضع آخر:" إذا كان المعنى شريفا، واللفظ بليغا، و كان صحيح الطبع، بعيدا عن الاستكراه، ومنزها عن الاختلال مصونا عن التكلف صنع في القلوب صنيع الغيث

[1] البيان والتبيين، ج 1، ص: 115.

في التربة الكريمة"[1]. ويتضح هذا التأثير من خلال تركيز الجاحظ على لفظ قلبك، قلوب، ومما لاشك فيه أنّ دلالة القلب ترتبط بذوق المتلقي وتهتز له عاطفته بقدر ما يكون الكلام بليغا ومؤثرا، يقول الجاحظ:" فمن زعم أنّ البلاغة أن يكون السّامع يفهم معنى القائل، جعل الفصاحة واللكنة، والخطأ والصواب، والإغلاق والإبانة، والملحون والمعرب كله سواء، وكله بيانا. وكيف يكون ذلك كله بيانا"[2].

وصفوة القول أنّ المقام يتحدد عند الجاحظ في "مراعاة مقتضى الحال" (المتكلم والمتلقي)، وعلى هذا الأساس كان تركيز الجاحظ على المقام دليلا على أنه كان يحاول دراسة الكلام في شكله العام، وليس فقط الخطب أو الشعر، متجاوزا الإطار الأدبي، مؤكدا على الوظيفة التأثيرية (الحجاجية) للبلاغة، لتظل" كتابات الجاحظ وملاحظاته في البيان والبلاغة معينا لا ينفذ يمد الأجيال التالية بكثير من قواعدها، كل يستمد منها حسب قدرته الذهنية"[3]، وهذه المحاولات الرائدة في تناول المقام كشفت عن وقفات رائعة ولمحات ذكية، وشكلت الإرهاصات الأولية التي جنى ثمارها من جاء بعده، وخصوصا السكاكي.

6-د-2-المقام عند عبد القاهر الجرجاني:

أكّد عبد القاهر الجرجاني في أكثر من موضع من "دلائل الإعجاز" على أهمية المقام وتأثير عناصره على النص (المقال) دلاليا وتركيبيا، بل يجعل مزايا للنظم بسبب المعاني والأغراض التي يوضع لها الكلام. كما أكد الجرجاني –أيضا– أنّ النظم يقوم على نوعين من العلاقات[4]:

– العلاقات التركيبية التي تعلق فيها الكلم بعضها ببعض ويبنى بعضها على بعض وفق ما يقتضيه علم النحو.

– العلاقات الدلالية التي تنشأ في "التراكيب" وتترتب في النطق بسبب ترتب معانيها في النفس، ولكن عبد القاهر الجرجاني يجعل للعلاقات الدلالية المزية في النظم، ولذا نراه يدعو إلى النظر في أنماط من التراكيب بينها فروق دقيقة، ولها صور خاصة من: وجوه الفروق في الخبر، والتقديم والتأخير،

[1] البيان والتبين ، ج 1، ص: 83.

[2] المصدر نفسه، ص: 162.

[3] شوقي ضيف، البلاغة تطور وتاريخ، دار المعارف، مصر، ط9، دت، ص:57.

[4] عبد الحميد السيد، التراكيب النحوية من الوجهة التداولية، ص: 64.

والتعريف والتنكير، والذكر والحذف والإظهار والإضمار والتأكيد والقصر والإثبات والنفي والفصل والوصل... وهو يحلل ذلك مصوّرا ما يدل عليه كل نمط، من أنماط التراكيب من معان.

وركّز الجرجاني اهتمامه بدلالة النظم (السياق)، وعنايته بالسياق التلفظي (النظم) وأهميته في تحديد قيمة الكلمة، وبيان تفاوت البلغاء في إنشائهم حسب مقدراتهم، وتوفيقهم في إحكام النظم، واستعمال وسائله في الدلالة على المعاني، لان اللفظ يكتسب معناه من التركيب: "إنّ الألفاظ المفردة التي هي أوضاع اللغة لم توضع لتعرف بها معانيها في أنفسها، ولكن لان يضم بعضها إلى بعض، فيعرف فيما بينها فوائد"[1]. وهذا المعنى لا يحصل برصف الكلمات بعضها ببعض كيفما اتفق ،بل يحصل بمراعاة أحكام النحو؛ لأن" ليس النظم إلا أن تضع كلامك الوضع الذي يقتضيه علم النحو وتعمل على قوانينه وأصوله، وتعرف مناهجه التي انتهجت فلا تزيغ عنها وتحفظ الرسوم التي رسمت لك، فلا تخل بشيء منها"[2]. فمن الأفكار التي أصرّ عليها الجرجاني والتي تظهر عنايته "بالمقال" أو "السياق اللغوي" أو"النّص"، حديثه عن الفصاحة والبلاغة، وعلاقتهما بالسياق اللغوي والتركيب، وأنهما ليستا من صفات الكلمات المفردة، وإنما هي من صفات الكلام بعد النظم، إذ يقول: " فإنّا نرى اللفظة تكون في غاية الفصاحة في موضع، ونراها بعينها فيما لا يحصى من المواضع وليس فيها من الفصاحة قليل ولا كثير. وإنّما كان ذلك لأن المزية التي من أجلها نصف اللفظ في شأننا هذا بأنه فصيح مزية تحدث من بعد أن لا تكون، وتظهر في الكلم من بعد أن يدخلها النظم، وهذا شيء إن أنت طلبته فيها، وقد جئت بها أفرادا لم ترم فيها نظما، ولم تحدث لها تأليفا، طلبت محالا... وجملة الأمر أنا لا نوجب الفصاحة للفظة مقطوعة مرفوعة من الكلام الذي هي فيه، ولكنا نوجبها لها موصولة يغيرها، ومعلقا معناها بمعنى ما يليها. فإذا قلنا في لفظة "اشتعل" من قوله تعالى:{وَاشْتَعَلَ الرَّأْسُ شَيْبا} [مريم، 4] إنّها في أعلى المرتبة من الفصاحة، لم توجب تلك الفصاحة لها وحدها، ولكن موصولا بها الرأس معرفا بالألف واللام ومقرونا إليها الشيب منكرا منصوبا"[3].

كذلك، نرى أنّ الجرجاني من خلال دراسته الأسلوبية قد عني ببيان أسرار التفاوت بين الأساليب، وبيان أثرها في الكشف عن المعنى، واعتمد على السياق المقامي (السياق الحضاري) في

[1] دلائل الإعجاز، ص:539.

[2] المصدر نفسه، ص:81.

[3] المصدر نفسه، ص:401-402-403.

التحليل وهو يحلّل- مثلا- معنى المعنى حينما يقول:"... وإذا نظرت إليها (يقصد الكناية) وجدت حقيقتها ومحصول أمرها أنها إثبات لمعنى. أنت تعرف ذلك المعنى من طريق المعقول دون طريق اللفظ، ألا ترى انك لما نظرت إلى قولهم: (هو كثير الرماد)، وعرفت منهم أنهم أرادوا انه كثير القرى والضيافة لم تعرف ذلك من اللفظ، ولكنك عرفته بأنْ رجعت إلى نفسك فقلت: انه كلام قد جاء عندهم في المدح، ولا معنى للمدح بكثرة الرماد. فليس إلا أنهم أرادوا أن يدلوا بكثرة الرماد على انه تنصب له القدور الكثيرة ويطبخ فيها للقِرى والضيافة ؛ وذلك لأنه إذا كثر الطبخ في القدور كثر إحراق الحطب تحتها، وإذا كثر إحراق الحطب كثر الرماد لا محالة. وهكذا السبيل في كل ما كان كناية.."[1].

في هذا الكلام إشارة إلى الكيفية التي تتم بها عملية استنباط معنى الكرم من ظاهر العبارة، فالمخاطب -وقد عرف أن العبارة قد قيلت في سياق المدح- لا يجد لمعاني مفرداتها مجتمعة ما يأتلف وهذا السياق، ومن ثم يجد نفسه مطالباً عن طريق الاستدلال- لكي يحقق معنى المدح الذي يقرره السياق- بأن يعمل عقله في استخراج الدلالة الثانية للدلالة المباشرة للعبارة، وهناك يدرك أن ذلك الممدوح كثير القرى والضيافة، وعلى هذا النحو يصبح السياق موجهاً لعملية التفكير والاستنباط، متضافرا في الوقت نفسه مع معطيات الأعراف الاجتماعية الخاصة أو السياق الحضاري.

فالسياق التداولي القائم على الاستدلال هو الذي وجه المتلقي إلى العدول عن المعنى المباشر؛ لأنه ليس لكثرة رماد القدر في حد ذاتها في سياق المدح أيُّ معنى، ثم يوجه ذات السياق المتلقيَ إلى استنباط المعنى الثاني لهذا المعنى الذي هو الكرم المتفق مع سياق المدح.

وهذا الحضور للسياق منبثق من نظريته للنظم، ومن النّماذج التي تؤكد اهتمام عبد القاهر بشقي السياق في دراسته للتراكيب وما يعتورها من حذف، قوله: "وممّا يجب ضبطه هنا أيضا: أنّ الكلام إذا امتنع حمله على ظاهره حتى يدعو إلى تقدير حذف، أو إسقاط مذكور، كان على وجهين: أحدهما أن يكون امتناع تركه على ظاهره لأمر يرجع إلى غرض المتكلم،... والوجه الثاني: أن يكون امتناع تركه على ظاهره ، ولزوم الحكم بحذف أو زيادة من أجل الكلام نفسه، لا من حيث غرض المتكلم به، وذلك مثل أن يكون المحذوف أحد جزأي الجملة"[2]. وهكذا يربط الجرجاني جميع القرائن النحوية – من تضام أو رتبة أو مطابقة – بمراعاة السياق اللغوي وسياق المقام، وما يتصل بالموقف

[1] دلائل الإعجاز ، ص: 431.

[2] أسرار البلاغة، ص: 349 – 350.

من ظروف، وبكل ما له علاقة بحال المتكلمين وموضوع الكلام والمخاطبين، وما يتصل بمشاعرهم. فهو يولي العبارة قيمة كبيرة خاصة في كتابه "دلائل الإعجاز"، ففي تعامله مع مسألة البيان والنظم يصل استعمال الكلمة بسياق التلفظ بها، من ذلك، ما ذكره من خلال ضبطه لاستعمالات "إن" الموضوعة للتأكيد أنّ دخولها في الكلام رهين الموضع الذي يوجد فيه السامع، فهذه الأداة لا يستعملها المتكلم إلا إذا لمس عند السامع شكا فيما سوف ينقله إليه، ويستدل ببيت أبي نواس، ويعلّق عليه:

عَلَيْكَ بِاليَأْسِ مِنَ النَّاسِ إِنَّ غِنَى نَفْسِكَ فِي اليَاسِ

فقد ترى حسن موقعها، وكيف قبول النفس لها، وليس ذلك إلا لأن الغالب على الناس أنهم لا يحملون أنفسهم على اليأس، ولا يدعون الرّجاء والطمع، ولا يعترف كل أحد ولا يسلم أن الغنى في اليأس. فلما كان كذلك، كان الموضع موضع فقر إلى التأكيد، فلذلك كان من حسنها ما ترى"[1].

ويظهر المستوى التداولي عند عبد القاهر بوضوح عندما يؤكد على ضرورة الاستعانة بالآليات التداولية غير اللسانية في التحليل، مثل العناية والاهتمام، والأغراض والمقاصد، ومراعاة الظروف والملابسات التي تحيط بالكلام،"فبذلك يَحسُنُ الكلام وتكون المزية"، لأنّ المعاني والتراكيب تتعدد بتعدد المقامات، جاعلا المقام من أهم الأسس التي بنى عليها منهجه من خلال ربط الكلام بمقام استعماله مراعيا مقتضى حاله؛ ذلك أنه كلما تعددت المقامات، تباينت المعاني واقتضت تراكيب تناسبها(مقتضيات الأحوال). وعلى هذا الأساس، ولمعرفة المعنى المقصود، يجب استدعاء سياقات ومقامات الكلام باعتبارها محددات ومخصصات له، فالمعاني لا تتحدد إلا بحسب سياقها. يقول الجرجاني موضحا أهمية الاستعانة بالعوامل التداولية، أثناء حديثه عن قصدية التقديم والتأخير: "واعلم أنا لم نَجدهُم اعتمدُوا فيه شيئا يجري مجرى الأصل، غير العناية والاهتمام. قال صاحب الكتاب، وهو يذكر الفاعل والمفعول: "كأنهم يقدمون الذي بيانه أهم لهم، وهو ببيانه أعنى، وإن كانا جميعا يهمّانهم ويعنيانهم"[2]. ثم يذكر الجرجاني مثالا نقله عن النحويين:... حال الخارجي يخرج فيعيث ويفسد، ويكثر به الأذى، إنهم يريدون قتله ولا يبالون من كان القتل منه، ولا يعنيهم منه شيء. فإذا قتل، وأراد مريد الإخبار بذلك، فإنّه يقدّم ذكر الخارجي فيقول: قتل الخارجي زيدٌ، ولا يقول: قتل زيد الخارجي، لأنّه

[1] دلائل الإعجاز، ص: 325.

[2] المصدر نفسه ، ص :107.

يعلم أن ليس للناس في أن يعلموا أنّ القاتل له، زيد، جدوى فائدة، فيعنيهم ذكره ويهمهم ويتصل بمسرّتهم ويعلم من حالهم أن الذي هم متوقعون له ومتطلعون إليه متى يكون، وقوع القتل بالخارجي المفسد"[1]. ويضيف: "وقد وقع في ظنون الناس أنه يكفي أن يُقال: إنه قدم للعناية، ولأن ذِكْرَه أهم، من غير أن يُذْكَر، من أين كانت تلك العنايةُ؟ وبِمَ كان أهمَّ... وكذلك صنعوا في سائر الأبواب، فجعلوا لا ينظرون في الحذف والتكرار والإظهار، والإضمار والفصل والوصل، ولا في نوع من أنواع الفروق والوجوه، إلا نظرَك فيما غيرُه أهمُّ لك، بل فيما إن لم تعمله لم يضرك"[2].

والقصد من كلام الجرجاني هذا، أنّ التّقديم للعناية والاهتمام وإثارة ذهن المخاطب بما يقدّم، كان الغرض منه ربط الكلام بمقام الاستعمال، وما ذكر الجرجاني بحسب قاعدة العناية والاهتمام التي ذكرها سيبويه، أي أنه قدّم المفعول به لأنّ مقام الكلام يتطلب العناية والاهتمام، وهذا يرتبط بركن المقام الذي يوليه المتكلم اهتماما لأثر الفعل الكلامي على المتلقي.

ممّا سبق، تظهر عناية عبد القاهر الفائقة بالمكوّن الدلالي التداولي، فاختلاف التراكيب إنما هو تحويل إجباري يقتضيه المقام الذي تتولد فيه هذه التراكيب " فبغياب المقام وبدون معرفة المقاصد لا يمكن الاستدلال بكلام المتكلّم على ما يريد، وإذا كان سر الكلام وروحه في إفادة المعنى، فان كمال هذه الإفادة في البلاغة"[3].

6-د-3-المقام عند السكاكي:

بداية، يلاحظ أنّ عزوف الجاحظ عن المصطلحات والتعريفات لم يمنع من جاءوا بعده من أن يستخرجوا من كتاباته عن البلاغة كثيرا من الاصطلاحات، من ذلك مصطلح المقام وما جاوره من مصطلحات؛ إذ لم يتبلور بصفة كبيرة إلا عند السكاكي في كتابه "مفتاح العلوم". ولئن تواتر هذا المصطلح عنده تواترا، فإنّ مصطلحات أخرى تعلقت به وتماهت معه، ومن ذلك مصطلحات مقتضى الحال وقرائن الحال ومساق الكلام، فجهود السكاكي شكلت مرحلة الضبط والتقعيد؛ إذ يلاحظ فيها تطور مفهوم المقام، حيث تجاوز دائرة الطبقية إلى تفاصيل جزئيات المقام حيث يقول:"لا يخفى عليك أنّ مقامات الكلام متفاوتة، فمقام الشكر يباين مقام الشكاية ومقام التهنئة يباين مقام التعزية ومقام

[1] دلائل الإعجاز، ص:107،108.

[2] المصدر نفسه، ص: 109.

[3] منال سعيد نجار، نظرية المقام عند العرب في ضوء البرغماتية، ص:37.

المدح يباين مقام الهزل، وكذا مقام الكلام ابتداء يغاير مقام الكلام بناء على الاستخبار أو الأفكار، ومقام البناء على السؤال يغاير مقام البناء على الأفكار، جميع ذلك معلوم لكل لبيب وكذا مقام الكلام مع الذكي يغاير مقام الكلام مع الغبي، ولكل من ذلك مقتضى غير مقتضى الآخر، إذا شرعت في الكلام، فكل كلمة مع صاحبتها مقام ولكل حد ينتهي إليه الكلام مقام، وارتفاع شأن الكلام في باب الحسن والقبول وانحطاطه في ذلك بحسب مصادفة الكلام لما يليق به وهو الذي نسميه مقتضى الحال[1].

معنى هذا الكلام أنّ الوظائف المقصودة بالكلام هي التي تتحكم في بنياته، وللكلام ظروف تحيط بعناصره يجمعها ما يسمى المقام التخاطبي، وقد اشتهرت مع السكاكي مقولة "لكل مقام مقال" حيث وضع في المفتاح مبحثا بهذا العنوان [2] يتناول فيه المقام الذي يمثل أهم محددات الرسالة اللغوية، ونجده يتحدث عن اختلاف وظائف الكلام ومقاماته، وتبعا لذلك بنياته اللغوية، فالدلالات تفترق، ولكل دلالة وجه من التراكيب يختص بها. ويتحدّث السكاكي عن مستويات ثلاثة للتحليل قائلا:" وإنما أغنت هذه لأن مثارات الخطأ إذا تفحصتها ثلاثة: المفرد، والتأليف، وكون المركب مطابقا لما يجب أن يتكلم له"[3]. وفي المستوى الأخير، أي المستوى المقامي، يُعرّف السكاكي علم المعاني بقوله "اعلم أنّ علم المعاني هو تتبع خواص تراكيب الكلام في الإفادة و ما يتصل بها من الاستحسان وغيره ليحترز بالوقوف عليها عن الخطأ في تطبيق الكلام على ما يقتضي الحال ذكره"[4]. وهذا يعني "أنّ السكاكي يؤمن يقينا بأنّ دلالة خواص الكلام تختلف عن دلالة تراكيبه ضرورة، بحكم خصيصة التركيب من جهة، وبحكم السياق الذي توظف فيه من جهة ثانية. ومن ثمة نجده يولي أهمية كبيرة لمسألة مطابقة الكلام لتمام المراد منه، على اعتبار أنّ العديد من العبارات اللغوية يتغير معناها بحسب السياق الذي تستعمل فيه. وعليه نجد السكاكي يحصر مهمة علم المعاني في"تتبع خواص تراكيب الكلام"[5]. إلا أنه ما تنبغي الإشارة إليه في هذا الإطار هو أنّ عبارة تطبيق الكلام على ما

[1] مفتاح العلوم، ص: 256.
[2] المصدر نفسه، ص: 286 .
[3] المصدر نفسه، ص: 40.
[4] المصدر نفسه، ص: 247- 248.
[5] العياشي أدراوي، الاستلزام الحواري، ص: 26.

يقتضي الحال ذكره توحي بأنّ السكاكي يجمع بين المستوى الدلالي والمستوى التداولي في علم المعاني. وتبعا لهذا يقترح أن تصاغ بنية النحو الثلاثية الأبعاد عند السكاكي في[1]:

-المستوى الصوتي والصرفي والمعجمي(المفرد) : وهو مستوى تؤدي فيه العبارة فعلا تعبيريا، صوتيا، صرفيا، معجميا.

-المستوى التركيبي الدلالي(التأليفي): وهو مستوى تؤدي فيه العبارة فعلا تعبيريا قضويا.

-المستوى التداولي(المقامي): وهو مستوى تؤدي فيه العبارة فعلا غرضيا إنجازيا تأثيريا، أي مطابقة الكلام المركب لما يجب أن يتكلم له.

ويظهر جليا من النصوص التي وردت في الصفحات السابقة عند الجاحظ و الجرجاني أنّ البلاغة العربية تؤكد على ضرورة حضور مراعاة المتكلم لمقام التكلم، أو مطابقة الكلام لتمام المراد منه، على اعتبار أنّ المقام هو الذي يقتضي تركيبا ويرفض آخر، وإلى هذا المنحى يذهب السكاكي بالقول: "لا يخفى عليك أن مقامات الكلام متفاوتة، فمقام الشكر يُباين مقام الشكاية... وارتفاع شأن الكلام في بيان الحُسن و القبول وانحطاطه في ذلك بحسب مصادفة الكلام لما يليق به، وهو الذي نسميه مقتضى الحال...[2].

من جهة أخرى، يلاحظ في كلام السكاكي إشارة إلى نوعين من السياق، الأول هو السياق المتعلق بمقامات الكلام أي ما يعرف بالسياق المقامي Contexte situationnel. أمّا النوع الثاني فهو السياق الكائن في تركيب الكلام حينما يقول: "فلكل كّلمة مع صاحبتها مقام" وهو ما يعرف بـ السياق اللغوي وهو الذي يرتبط بتنظيم وحدات الكلام أو النص، مع مراعاة ما ينتج عن ذلك من دلالات (ضمنية) إثر الاستعمال غير العادي للغة.

واستخدام السكاكي مصطلح "مقتضى الحال" لمفهوم السياق، وأورد في مفتاح العلوم نصا رائدا في العلاقة بين التركيب والسياق، قال: "اعلم أنّ علم المعاني هو تتبع خواص تراكيب الكلام في الإفادة وما يتصل بها من الاستحسان وغيره ليحترز بالوقوف عليها عن الخطأ في تطبيق الكلام على ما يقتضي الحال ذكره، وأعني التراكيب ما سبق منه إلى الفهم عند سماع ذلك التراكيب، جاريا مجرى اللازم له، لكونه صادرا عن البليغ لا لنفس ذلك التركيب من حيث هو، أو لازما لم لما هو حينا.

[1] العياشي أدراوي، الاستلزام الحواري ، ص :27.

[2] مفتاح العلوم، ص: 256.

وأعني بالفهم فهم ذوي الفطرة السليمة، مثل ما يسبق إلى فهمك من تركيب:" إن زيدا منطلق" إذا سمعته عن العارف بصياغة الكلام من أن يكون مقصودا به نفي الشك، أو رد الإنكار، أو من تركيب: "زيد منطلق" من أنه يلزم مجرد القصد إلى الإخبار، أو من نحو:"منطلق" بترك المسند إليه من أنه يلزم أن يكون المطلوب به وجه الاختصار مع إفادة لطيفة مما يلوح بها مكانها، وكذلك إذا لفظ بالمسند إليه، وهكذا إذا عرف أو نكر أو قيد أو قدم أو أخر، على ما يطلعك على جميع ذلك شيئا فشيئا مساق الكلام في العالمين بإذن الله تعالى"[1]. ويلاحظ من كلام السكاكي أنه استخدم المصطلحين معا (مقتضى الحال والسياق) فقال:"ليحترز عن الخطأ في تطبيق الكلام على ما يقتضى الحال ذكره" وقال في موضع آخر: "على ما يطلعك... مساق الكلام العالمين". وكلمة "المساق" والسياق بمعنى واحد لأن كليهما مصدر لفعل "ساق يسوق سياقا مساقا".

ويبدو أنّ السكاكي جعل الغرض الأول من علم المعاني هو الاحتراز عن الخطأ في تطبيق الكلام على ما يقتضيه الحال –كما تقدم– ويبدو من حديثه أن للحال مفهوما واسعا يشمل كل الظروف التي تحيط بمرحلة تكوين النص وبنائه. وبعبارة أدق فإنّه يأخذ من فكرة المقام أبعادها وما ترمي إليه. ويتضح من هذا أنّ الحال الذي يقصده السكاكي هو المقام بأوسع معانيه، وأهم ما يمكن أن تصنف إليه تلك المقامات ما يلي:

1–مقامات الكلام بحسب المقاصد والأغراض، كالتشكر، والشكاية، والتعزية... .

2–مقامات الكلام بحسب المخاطب، من حيث كونه ذكيا أو غبيا أو كونه عالما أو جاهلا.

3–مقامات الكلام بحسب السياق، فلكل كلمة مع صاحبتها مقام، وهذا ما كان يتحدث عنه عبد القاهر في إطار كلامه عن الملاءمة بين الكلمة وأختها، وبينها وبين المعنى المراد.

4–مقامات الكلام بحسب الموقف، فلكل حد ينتهي إليه الكلام مقام، وهنا يكون الكلام عن الإيجاز والإطناب والمساواة، والمواقف التي تقتضي كلا منها.

ما يستخلص حول مفهوم المقام عند السكاكي:

– المقام هو هيأة للقول تقتضي من المتكلم أن يكون كلامه مراعيا مناسبا للوضع التلفظي الذي يوجد فيه، ومن هذه الجهة تصبح البلاغة مكيفة بما يحددها من أحوال.

– المقام هو حوار نصي، يقتضي استعمال كل كلمة استعمالا تراعى فيه طبيعة الحوار اللغوي.

[1] مفتاح العلوم ، ص: 247 –248.

ولذلك، فإنّ من أهم خصائص المقام عند السكاكي خاصية التباين والتغاير، وذلك أنّ المقام عنده مقامات تتغير بتغير أحوال السامع أو القارئ وردود فعله، وهذا التغير والتبدل باعتبار مقاصد المُخَاطِب، ومواقف المُخَاطَب، وبهذا يصل المقام مع السكاكي إلى مستوى من الاكتمال والتدقيق، ويرجع ذلك خاصة إلى كونه يجريه على استعمالين أساسيين لا غنى لنا عنهما في تحصيل المعنى؛ ففي الاستعمال الأول تجربة علة السياق الداخلي أو الجواري للكلام، فيكون لكل كلمة مع صاحبتها مقام. أمّا المستوى الثاني من استعمال المصطلح وتوظيفه فيوجهه نحو مقتضى الحال. وهنا ينفتح مقتضى الحال على مقتضيات عدة هي التي تحدد المقام،فمن بين مقتضيات الحال ما يتصل بالغرض أو بموضوع الكلام، أو بما يمكن اعتباره مجالا مجددا للمعنى أو للمقول فيه. أمّا عن أنواع المقامات فقد تحدث عن مقام الحكاية، ومقام الخطاب وحقه أن يكون مع مخاطب معين، ثم يتركه إلى غير معين، ومقام إحضار للمخاطب بعينه في ذهن السامع، ومقام تعظيم، مقام اختصار...الخ.

ويمكن القول أيضا، أنّ الحال لم يستقر كمصطلح بلاغي إلا عند السكاكي، وإن كانت الفكرة موجودة وراسخة منذ بداية التأليف البلاغي(خصوصا الجاحظ)، ويبدو أنّها ما عبر عنه القدماء بالمقام، ومن ثم برز الإلحاح على ضرورة الملاءمة بين المقام والمقال، حتى أصبحت عبارة "لكل مقام مقال" تمثل شطرا مما يعالجه الدرس البلاغي.

ومقولة "مراعاة الكلام لمقتضى الحال"، التي تتردد كثيرا عند السكاكي تربط بين النص أو الصياغة الكلامية و"المتكلم"، وبينها المخاطب أيضا، لكنها عند السكاكي تتجاوز ذلك لتشمل أحوالا أربعة هي: حال "المتكلم"، وحال "السامع"، والبناء الداخلي (أو الصياغة اللغوية)، والمقام الخارجي، وهو يؤكد على ذلك من خلال تحليلاته لأحوال الإسناد الخبري وأغراضه: "أما الحالة التي تقتضي طي ذكر المسند إليه فهي: إذا كان السامع مستحضرا له، عارفا منك القصد إليه عند ذكر المسند، والترك راجع إما لضيق المقام (المقام الخارجي) وإما للاحتراز عن العبث بناء على الظاهر (البناء الداخلي)، وإما لتخييل أنّ في تركه تعويلا على شهادة العقل، وفي ذكره تعويلا على شهادة اللفظ من حيث الظاهر، وكم بين الشهادتين، (حال السامع)، وإما لإيهام أن في تركه تطهيرا للسان عنه، أو تطهيرا له على لسانك، وإما للقصد إلى عدم التصريح ليكون لك سبيل إلى الإنكار إن مست إليه حاجة (حال المتكلم)"[1]. ومراعاته هذه الأحوال يتجلى مراعاة السكاكي للجوانب التداولية في الخطاب. وقد يتجاوز

[1] مفتاح العلوم، ص: 265-266.

السكاكي مجرد " مراعاة الحال" عند الإنتاج الأدبي، إلى أخذها في الاعتبار عند الحكم على الكلام أو على صاحبه، وأنّ "المتكلم" بقدر ما يوفق في تطبيق الكلام على ما يقتضي الحال ذكره، يكون الحكم له بالحذق، لذا فهو يشدد على ضرورة تزود المتكلم بمعرفة هذه الأحوال، ومتطلباتها، كي يصادف قوله ما يختلج في نفسه من مشاعر وأحاسيس ودلالات. ومن ثم تجد قبولا عند "السامع"، لما تحمله من صدق في التعبير، وتوافق في الأداء. يقول السكاكي: "لما تقرر أنّ مدار حسن الكلام وقبحه على انطباق تركيبه على مقتضى الحال، وعلى لا انطباقه، وجب عليك أيها الحريص على ازدياد فضلك، المنتصب لإقتداح زناد عقلك، المتفحص عن تفاصيل المزايا التي بها يقع التفاضل، وينعقد بين البلغاء في شأنها التسابق والتفاضل، أن ترجع إلى فكرك الصائب، وذهنك الثاقب، وخاطرك اليقظان، وانتباهك العجيب الشان، ناضرا بنور عقلك، وعين بصيرتك، في التصفح لمقتضيات الأحوال في إيراد المسند إليه على كيفيات مختلفة، وصور متنافية، حتى يأتي بروزه عندك لكل منزلة في معرضها..."[1]، وهنا أيضا يؤكد لضرورة امتلاكه للكفاءة التداولية بمعرفة ما يناسب المقام من كلام ومقياس الكلام في باب الحسن والقبول هو مناسبة الكلام بما يليق به أي " مقتضى الحال"، "فإن كان مقتضى الحال طي ذكر المسند إليه، فحسن الكلام تركه وإن كان المقتضى إثباته على وجه من الوجوه المذكورة، فحسن الكلام وروده على الاعتبار المناسب، وكذا إن كان المقتضى وروده عاريا عن ذكره، وإن كان المقتضى إثباته مخصصا بشيء من التخصيصات، فحسن الكلام نضمه على الوجوه المناسبة من الاعتبارات المقدم ذكرها، وكذا إن كان المقتضى عند انتظام الجملة مع أخرى فصلها أو وصلها والإيجار معها أو الإطناب، أعني طي جمل عن البين ولا طيها، فحسن الكلام تأليفه مطابقا لذلك"[2].

ومطابقة الكلام لمقتضى الحال، على هذا النحو الذي نراه عند السكاكي، نظرية كاملة في البلاغة، تتسع لتشمل مطابقة الكلام لمقتضى حال المخاطب، وحال المعنى، وحال الموقف، الذي تحدث فيه عملية الكلام، كما أنّ حال المتكلم لا يعدم أن يجد له مكانا في هذه النظرية؛ لأنّ حالته النفسية لابد أن تنعكس على ما يتكلم به ، من شوق وعتاب وفرح ،وترح... الخ، وهذا ما يستشف من كثير من الأغراض البلاغية التي تقتضي بعض الظواهر كالضيق والتفاؤل والتشاؤم وغيره، وهي بذلك نظرية معقدة؛ لأنها تجمع في ثناياها عناصر الخطاب؛ المتكلم، والمخاطب، والسياق.

[1] مفتاح العلوم ، ص : 265

[2] المصدر نفسه، ص: 256 – 257.

يمكن القول مما سبق "أنّ الحال هو المقام أيضا فهما متحدان في الذات، وكل منهما هو الأمر الداعي إلى إيراد الكلام مكيفا بكيفية مخصوصة"[1]. ونخلص من معالجة فكرتي مقتضى الحال والمقام، إلى أن هذا المفهوم بدا ضيقا، فاقتصر على المستوى الاجتماعي للمتلقي ومستواه العقلي، ثم توسع ليشمل مقاصد المتكلم، وانتهى إلى الاهتمام بحالته النفسية والوجدانية[2].

ويمكن القول أنّ بلاغة الكلام عند القدماء، وإن انصب على أساليبها بشكل كبير، فإنها لم تعدم الاهتمام بسياسة القول ومقامه، ومقتضى أحواله، وبهذه الكيفية استطاعت البلاغة التعامل مع أوضاع التلفظ، إن بالنسبة للمتكلم، وإن بالنسبة للمخاطَب، والذي نستخلصه أيضا أنّ المتلقي محدّد أساسي لفعل الكلام، فليس المتكلم وحده الذي يضع الكلام، بل إنّه وهو يكتب أو يتكلم يستحضر صورة للمتلقي، عليه أن يراعيها في صياغة ما يضع، وإذا فالمتلقي عنصر أساسي في صنع الكلام. وهذا ما تبحثه المقاربة التداولية من خلال إشراك المتلقي في العملية التخاطبية.

هناك نقطة مهمة وجب استدراكها تكشف عنها جهود السكاكي، وهي أنها تمثل خلاصة سابقيه؛ فقد أخذ عن الجاحظ فكرة المقام، فعاد المصطلح إلى البروز من جديد كأوضح ما يكون إلى جانب بعض المصطلحات الأخرى الدائرة حوله كمقتضى الحال، وقرائن الأحوال، ومساق الحديث، وتأكيده بذلك، على ضرورة مراعاة السياق بوصفه من أهم عناصر الرسالة اللغوية، بل وذهابه إلى أنّ لبّ البلاغة هو مطابقة الكلام لمقتضى الحال؛ أي السياق الذي يقال فيه هذا الكلام، وأهميته في بيان محتواه. فضلا عن ذلك قد تعهد هذا المبحث انطلاقا من الجاحظ بالتطور والتفصيل؛ إذ طعمه بما دقّ ولطف من مسائل النحو وقضايا الإعراب، لا سيما في البنية الإسنادية، وهذا ما يؤدي إلى القول بأنه قد وفق بين جهود الجاحظ من جهة، وبين التحقيق النظري وتفصيل القول في علاقة أغراض الكلام وقضايا المعنى بمعاني النحو عند الجرجاني، فأدى به النظر البلاغي إلى فصل علم المعاني عن مسائل البيان والبديع، فأدى ذلك إلى مسار جديد في الدرس البلاغي، كنت محصلته فصل فروع البلاغة فصلا واضحا، وقاده ذلك إلى تعريف علم المعاني وتحديد أصوله، وانحصاره في تناول أحوال المسند والمسند إليه، باعتبارهما قائمين بعملية الإسناد، وهذه الأحوال تمثل ما يطرأ على البنية الإسنادية من أنماط تركيبية تنشأ عن تحريك العناصر اللغوية من أماكنها إلى أماكن جديدة ليست لها

[1] منال سعيد نجار، نظرية المقام عند العرب في ضوء البرغماتية، ص:29.

[2] المصدر نفسه، ص: 30.

في الأصل، أو إدخال عناصر أو حذفها أو فصل بعضها عن بعض ، أو غير ذلك من مظاهر العدول عن الأصل.

يمكن القول من خلال ما سبق أن مبادئ المنهج التداولي حاضرة منذ القدم في التراث العربي؛ إذ تحدث القدماء عن بلاغة المقال، وقد ركزوا في مدوناتهم على جانب العبارة، وهو قسم اهتموا فيه بخصائص التعبير والأسلوب واختيار الألفاظ وغيرها من طبائع الكلام، لتحقيق تواصل ناجح، من خلال الاهتمام بمسألة التلفظ، وهيئات القول، و إن لم يخصّصوا أبوابا لذلك، من ذلك ما وقفنا عليه في "البيان والتبيين"، و"دلائل الإعجاز"، و"مفتاح العلوم"، من المصطلحات متقاربة من جهة ما تدل عليه من معان متعلقة بظروف القول والتلفظ مثل: المقام، والموضع والحال. ولعل أهم ما تدل عليه هذه المصطلحات علاقة المقال بالظرف التلفظي الذي يتنزل فيه.

ويمكن القول أنّ البلاغيين –من خلال الجاحظ والجرجانى والسكاكي– قد وضح في أذهانهم عند معالجة النصوص أهمية العناصر المكوّنة للرسالة اللغوية بكلّ عناصرها من المرسِل والمستقبِل وبيئة الخطاب (السياق) ونظام الرسالة النصية وشفرتها اللغوية. وهم في هذا الأمر لم يبتعدوا عما قدّمه الدرس الحديث من نماذج للاتصال الإنساني؛ خاصة نموذج (جاكبسون) للاتصال، وأدركوا هذا الأمر مبكراً، فالدرس البلاغي التراثي" يتفق مع الدرس البلاغي الغربي في كثير من جوانبه، فلقد بات من المعروف أن مخطط التواصل الذي وضعه (جاكسون) يقوم على ستة عناصر أساسية هي: المرسل، والمتلقي، والرسالة، وقناة الاتصال، والشفرة. فالسياق هنا هو المقام، والرسالة هي المقال أو النص أو العبارة، وقناة الاتصال هي المشافهة أو الكتابة، والشفرة هي المعنى المقصود. ومن هذا يمكننا تحديد البلاغة بأنها عمل المتكلم على إيصال الشفرة إلى السامع بواسطة رسالة منطوقة خلال قناة اتصال مسموعة في مقام معين"[1]. يضاف إلى ذلك أنّ إلحاح البلاغيين على فكرة "المقام" واتخاذهم من مراعاتها محورا يدور حوله البحث البلاغي لديهم إنما يعد وعيا بفكرة صائبة ما تزال كثير من الدراسات الحديثة –على اختلاف انتماءاتها– تؤكد صوابها، ففكرة المقام هي أساس ما يسمى "علم الدلالة الوصفي" في ميدان الدراسات اللغوية المعاصرة[2]، وهي كذلك المحور الجوهري لما يسمى "نظرية الاتصال" في ميدان الدراسات الإعلامية، أجل، إنّ تلك الدراسات المعاصرة قد طوّعت الفكرة

[1] منال سعيد نجار،نظرية المقام عند العرب في ضوء البراغماتية ، ص: 40،41.

[2] تمام حسان، اللغة العربية معناها ومبناها، ص: 337.

لمناهج بحث واستهدفت بها غايات لم تدر بخلد البلاغيين، ولكن يبقى بعد ذلك أنّ وعيهم بتلك الفكرة في تلك الحقبة المبكرة من تاريخ الفكر الإنساني هو ممّا يحسب لهم ويضاف إلى رصيدهم[1].

[1] حسن طبل، علم المعاني في الموروث البلاغي، ص: 20.

خـاتـمـة

بعد هذه الوقفة مع ما اتّسع له البحث من مصادر تراثية بمختلف تخصصاتها، يمكن القول أنّه بعد المقارنة بين الإنجاز التراثي والإنجاز التداولي تبيّن أنّ التصورات والمعالجات التي قدّمها القدماء تكشف عن تقعيدهم لنظرية بالغة الأهمية، تنمّ عن ازدهار الدرس اللغوي عند العرب في وقت مبكر من مراحل الدّراسات التراثية، وتدل على استشرافه آفاقا أصبحت موضع تدقيق نظري وتطبيقي في مجال التداولية التي تدرس اللغة بوصفها علما تخاطبيا تواصليا يعنى بالأبعاد الخطابية الاستعمالية للغة ضمن سياقاتها التلفظية وأحوالها التخاطبية، والتي ركّزت على وصف اللغات الطبيعية من جهة علاقتها بمستعمليها، وبالسياقات التي يقع فيها الخطاب. وسجّل البحث في هذا الإطار النتائج التالية:

1- أدرك القدماء مبدئيا على اختلاف تخصصاتهم منذ وقت مبكر شيئا من نظرية أفعال الكلام المنسوبة إلى (أوستين) حين قسّموا الجملة إلى خبرية وإنشائية.

2- تفطّن القدماء لظاهرة الخبر والإنشاء كأفعال كلامية من خلال دراستهم للأغراض ووضعهم معايير للتمييز بين الأسلوبين اختلفت من مرحلة إلى أخرى من مراحل البلاغة العربية، ابتداء بمعيار الصدق والكذب الذي كان محل إجماع، وانتهاء بمعيار القصد الذي ثبّته البلاغيون المتأخرون مساهمين بذلك في بلورة نظرية الخبر والإنشاء.

3- موضوعات الخبر والإنشاء خير ما يمثّل نقاط الالتقاء بين الدّرسين، ذلك باعتبارها أهم تلك المباحث التداولية التي انشغلوا بها؛ إذ ظهرت معاني القصدية الإنجازية في متضمنات تلك الموضوعات لتعكس معاني القوة التداولية فيها، وهذا يثبت أنّ علماء العربية لم يكونوا بعيدين عن التصور التداولي للّغة، وأبعاده وتجلياته في تطبيقاتهم المختلفة نصوصا وتراكيب وأساليب بناء الخطابات ومعانيها ومقاصدها وأغراضها المتغيرة.

4 – تحوّل الدّراسات الأسلوبية التي أبدع فيها الجرجاني في نظرية النظم إلى ساحة الجدل العقلي، من خلال وضع معايير تمييزية بين الخبر والإنشاء انشغل بها البلاغيون المتأخرون وانتهت الخبرة العلمية بهؤلاء إلى أنّ الفارق الجوهري بين النوعين هو معيار القصد الذي يحدّد هدف المرسل من وراء سلسلة المتواليات اللغوية التي يتلفظ بها، الأمر الذي يعد قرينة تداولية قام على أساسها المنهج التداولي، ومثّل ذلك نقلة نوعية انتقلت بالدرس اللغوي التراثي من جفاف المنطق إلى أفق تداولي، وأبان ذلك عن وعي تداولي مبكر لدى العرب القدماء، ذلك أنّ منطلقهم في تناول ثنائية الخبر والإنشاء هو قصد المتكلم ومراده من المخاطب والقوة الإنجازية التي تحملها العبارة اللغوية، وهي

اعتبارات تداولية قامت عليها نظرية الأفعال الكلامية على أساس أنّ التّكلم بلغة ما يعني تحقيق أفعال لغوية، مثل الاستفهام، والأمر... . أما فيما عداه فإنّ الخبر والإنشاء يلتقيان من حيث أنهما كلام، يتكون من عناصر نحوية تأتي على هيئات مختلفة، وتحكمها أحوال متشابهة.

5- يلتقي الدرس التراثي مع الدرس التداولي خصوصا في ما تعلّق بتقسيم الفعل الكلامي، وظهر ذلك عند المقارنة بين أفكار (أوستين) وكل من عبد القاهر الجرجاني والرضي وابن القيم الجوزية. كما ظهرت نقطة التقاء بين الدّرسين في المعايير المعتمدة في تصنيف الأقوال، فـ(سيرل) ينتهي إلى اعتبار مقياس الغرض الإنجازي مقياسا رئيسيا لتصنيف الأفعال الكلامية، بالإضافة إلى مفهوم اتجاه المطابقة؛ إذ يرتبط بهما مضمون القضية مع الخارج، فتحدد على أساسها أغراض الفعل الكلامي، وظهر ذلك عند النحاة والبلاغيين من خلال نموذج السكاكي؛ إذ استثمروا هذا المعيار (اتجاه المطابقة) أكثر من غيره من المعايير، فجميع محاولاتهم في التمييز بين الخبر والإنشاء ترجع إلى هذا المعيار، وتعريفاتهم للخبر والإنشاء تعتمد عليه أيضا.

6- أدرك القدماء بأنّ وظيفة اللغة هي التواصل ونقل ما يقصده المتكلم إلى السّامع، ويظهر ذلك من خلال النظر في أنّ المعنى المستفاد من الخطاب يتحدد أثناء العملية التواصلية، ويخضع إلى عامل خارج اللغة وهو قصد المتكلم، وموضوعات الخبر والإنشاء خير ما يمثل ارتباط الخطاب بمقاصد المتكلم، الأمر الذي يثبت أنّ القدماء تنبهوا إلى مسائل هامة، منها ما يتصل بعلاقة اللفظ بالمعنى الخبري أو بالمعنى الإنشائي، فمن الألفاظ ما وضعت للخبر وقصد باستخدامها الإنشاء، ومنها ما يتصل باللفظ وما ينجزه المتكلم من أفعال بحسب السياقات المقامية والأعراف الاجتماعية.

7- تنبّه القدماء إلى دعامة الإفادة المرتبطة بالمخاطب وأهميتها في التواصل؛ إذ برزت في التعريف المصطلحي لعلم المعاني، وظهرت في اهتمام القدماء في تفريقهم بين القول والكلام، وبالإسناد الذي يتجاوز مجرد العلاقة التضمنية بين طرفي الإسناد، ومثل ذلك نقطة التقاء بين التداولية والدرس التراثي.

8- المعرفة بشروط نجاح الفعل الكلامي من خلال ضابط الوضوح الذي يظهر في قواعد مبدأ التعاون نجده في تحليلات القدماء من نحاة ومفسّرين وأصوليين وغيرهم، من خلال الالتزام بقواعد مبدأ التعاون لتسهيل عملية التواصل، والذي هو مقصد تداولي، وذلك في إطار المعرفة المشتركة القائمة على أساس العلاقة بين المتكلم والمتلقي كطرفي خطاب ضمن السياق الذي يعد الأساس الذي قامت

عليه التداولية، وبالتالي التنبيه على مظاهر المعنى التي لا تحكمها قواعد لغوية فقط، بل يحكمها انجاز الملفوظ في سياق معين مبني على أساس احترام بعض المبادئ العامة للتواصل في سبيل خلق مجال تفاعلي مشترك بين المتخاطبين.

9- حديث القدماء عن أساليب الكلام والتبادل بين الخبر والإنشاء من خلال السياق الذي يصنع الدّلالة و يكشفها، يثبت أنّهم مدركون منطق اللغة في المزاوجة بين الوضع والاستعمال، وهذا ينسجم مع المقاربة التداولية، فالدّلالات (صريحة أوضمنية) يتحكم فيه المقام أو السياق التداولي. يظهر ذلك من خلال الجهد الذي أسّس له الجرجاني عند حديثه عن معنى المعنى، والتقعيد الذي قام به السكاكي من خلال وضعه آليات لتفسير ما تؤول إليه الأفعال الإنجازية المباشرة بغير ما يلزم به الوضع اللغوي في حضور المقام التواصلي، والتفات الأصوليين إلى ثنائية المنطوق/ المفهوم، وذلك كلّه من خلال إعمال القدرات الاستنتاجية للمخاطب. كلّ هذا يثبت أنّ القدماء سبقوا إلى ما يعرف في التداولية بالاستلزام الحواري أو معنى المتكلم، وأدركوا المفارقة الدلالية التي يحدثها السياق بين الدلالة الحرفية في أصل الوضع، والمعنى المقصود من المتكلم، وهذا ممّا تناوله (سيرل) في تحليل مستويات الاستعمال اللغوي باعتماده على القصد وقيمته في تحقيق القوة الإنجازية من خلال مستوى المعنى المباشر(المحدد) ومستوى المعنى غير المباشر، وبذلك يظهر التقاء بين الدّرسين، ففي المستوى الثاني يظهر إعمال العقل والتخييل (ومنه الاستعارة)، وهذا ممّا تناوله الجرجاني في حديثه عن معنى المعنى مفهوما و إجراء. و بهذا، تنبّه القدماء لبعض التّوجهات التي حاولت التداولية، بمفاهيمها، أن تجدد البحث فيها خصوصا القضايا التي تنتمي إلى المجال المرتبط بالدلالة، والأخذ بعين الاعتبار ليس فقط الجملة التي ينطق بها؛ ولكن أيضا سياق التلفظ أو المقام التخاطبي.

10- جهود السكاكي في بحثه لثنائية الخبر والطلب (الطلب خصوصا) باعتبارهما أصلين جامعين لكثير من معاني الكلام وأحكامه وأقسامه تعكس بجلاء الجانب التداولي في التّراث البلاغي، من خلال اهتمامه بالأساليب الطلبية من حيث البنية والدلالة والقصد، ليعكس أنموذجا متميزا في المقاربة بين الدرسين التراثي والتداولي، وينسحب ذلك أيضا عن التفاته وغيره للمعاني الكثيرة المتولّدة عن إجراء الطلب في غير أصله؛ لأنّ التداولية ترى أنّ الكلام الضمني (غير المباشر) يشكّل مساحة واسعة من الكلام الذي نتواصل به.

11- الاستفهام كغيره من الأفعال الكلامية الإنجازية فعل كلامي استعمالي، وشكل من أشكال التواصل بين المتخاطبين، فهو بما ينشئ من خطاب مهم في عمليتي الحوار والإقناع بهدف التأثير في المخاطب (ترك أو تقرير أو نفي..)، وبما أنّ الخطاب القرآني ذو طابع سلوكي عملي مقصود، جاءت الأفعال الكلامية بأسلوب الاستفهام الإنكاري أو التقريري بما تضمن من إقناع وحجاج، ممّا جعله وسيلة لتغيير مفاهيم العقيدة وتصحيحها لتحقيق الهدف الأسمى الذي هو الترغيب في رضا الله، والترهيب من غضبه. وبالتالي، فإنّ توظيف القرآن لفعل الاستفهام حقق غايته التداولية على مستوى الاستعمال اللغوي (مراعاة أحوال التخاطب)، إن من الناحية الاجتماعية أو النفسية أو على مستوى القصد من الخطاب. وبالتالي، فالتداولية تثبت أنها آلية تساعد على فهم النص، والكشف عن قصديته ومدى تأثيره في الآخر.

12- لوحظ بين الدارسين تداخل بين مصطلحات: المقام، سياق الموقف، الحال، سياق الحال، والذي يبدو مناسبا أن يجعل مصطلح "السياق المقامي" مقابلا للمصطلح الأجنبيContexte situationnel فكلاهما يمثل مجموع الشروط الاجتماعية المحيطة بالنشاط اللغوي، والمعينة على فهمه وهو مصطلح يبدو قريبا من مصطلح تراثي بلاغي آخر، وهو (مقتضى الحال)؛ إذ المقام، أو الحال هما اللذان يفرضان سلوكا لغويا ما، بدءا من الأصوات، وانتهاء بمصاحبات السلوكيات اللغوية، ممّا هو غير لغوي. وهذه النقطة تظهر تقاطعا مع الدراسات التداولية التي تركّز على القيمة التلفظية بوصفها علاقات موجودة بين السلوك الاجتماعي والكلامي، وهذا ممّا أشار إليه الجاحظ في ما أورده في تعريف البلاغة.

13- اهتمام المفسّرين بما يشكّل المعنى القرآني من سياق داخلي ابتداء من اللفظ إلى التراكيب إلى السياق الخارجي، لإفادة الفهم الدقيق لمعاني التنزيل الحكيم المبني – أساسا– على استحضار جميع مكونات الخطاب اللغوية والسياقية في عملية التفسير، أظهر أنّ للمفسرين وعيا بالسياق المقامي التداولي من خلال التركيز على ظروف التنزيل من مكان وزمان وأسباب التنزيل، وجاءت تحليلاتهم وما كشفوا عنه من ملابسات وقرائن داخلية وخارجية لتدلّ على عمق منهجهم في فهم القرآن بما كشفوا عنه من وظائف تداولية وغايات دلالية. ويمكن القول أنّ دراسة المفسّرين وتفاسيرهم هي تداولية؛ لأنّ

هؤلاء أدركوا طرق تأليف اللفظ ووجه استعمال الكلام، وأبانوا عن فهم لمقاصد الخطاب وسياقه وأغراضه.

14- منهج الأصوليين المرتكز على المزاوجة بين دلالة الخطاب اللغوية ومبادئ مقامية مرتبطة بأغراض الشارع، فرض عليهم الاهتمام بجوانب كثيرة مهمة من البحث في السياق في دراستهم النصوص الشرعية، لما يشمل من القرائن اللغوية وغير اللغوية كافة، المساهمة في عملية الفهم، وجعلهم يبرعون في إدراك حقيقة هذه القرائن، ويقدّمون تصوّرا دقيقا لطبيعة المعنى وفهم الكلام في إطار بحثهم عن الدلالات والمقاصد.

15- أدرك البلاغيون أوليات المنهج التداولي من خلال ما عرفوه من ضرورة مطابقة الكلام لمقتضى الحال، حال المتكلم، وحال المُخاطَب، وتجاوز وظيفة اللغة من مجرد الإيضاح والتوصيل إلى التأثير والإقناع. ظهر ذلك عند الجاحظ من خلال الوظيفة الحجاجية والتواصلية للبلاغة العربية، كما ظهر هذا الدور للبلاغة في أغلب تعاريف البلاغة عند القدماء؛ إذ يقوم على الإفهام والتأثير في المتلقي وفق مقاصد المتكلم والسياق الذي يتم فيه التخاطب.

16- استطاعت البلاغة- من خلال جهود الجاحظ والجرجاني والسكاكي -التعامل مع أوضاع التلفظ، إن بالنسبة للمتكلم، وإن بالنسبة للمُخَاطَب، من خلال عدّ المتلقي محدّد أساسي لفعل الكلام، فليس المتكلم وحده الذي يضع الكلام، بل إنّه وهو يكتب أو يتكلم يستحضر صورة للمتلقي، وعليه أن يراعيها في صياغة ما يضع، ومن ذلك دراسة البلاغيين لما يسمى "بأضرب الخبر" التي تكشف عن مظاهر تداولية مهمة، حيث أنّ أضرب الخبر يتم التمييز بينها من خلال مراعاة جملة من العناصر التداولية نحو: قصد المتكلم، وحال السامع عند حدوث الكلام، والسياق الذي قيل فيه الكلام، والظروف المحيطة به. وهذا ما تبحثه المقاربة التداولية من خلال إشراك المتلقي في العملية التخاطبية.

17- كشف البلاغيون- من خلال تحليلاتهم- على ضرورة الاستعانة بالآليات التداولية غير اللسانية في التحليل، من مثل العناية والمقاصد ومراعاة الظروف والملابسات التي تحيط بالكلام المرتبط بثلاثية المتكلم والمتلقي والمقام من شروط الإنتاج اللغوي والمكان والزمان وغيرها، من ذلك، ما كشف عنه تحليل الجرجاني للكناية من نظام معرفي وثقافي أكسبها طابعها التداولي، ومنه أيضا، إدراك القدماء أنّ اللفظ أو التركيب يخضع للمعطيات السياقية التداولية المتمثلة أساسا في معرفة قصد المتكلم، والظروف المحيطة بالكلام خصوصا المستوى المعرفي والاجتماعي للمتلقي، والتي تكون حاضرة في

كل عملية تواصلية من أجل تحصيل المعنى. وبذلك التقت التداولية مع القدماء من خلال النظر إلى اللغة على أساس الاستعمال الذي يفرض مشاركة المتلقي من خلال الاستدلال والاستنتاج.

18- اهتمام السكاكي بعناصر التّداول من خلال نظرية مطابقة الكلام لمقتضى الحال، يلخّص الجهد الذي أسّس له من خلال المقاصد والأحوال، ويظهر ذلك في إسهام السياق المقامي في الكشف عن المعنى، حيث يشارك المقام المقال في تكوين الدلالة الدقيقة للكلام من جهة، ومن جهة أخرى تبرز أهميته في الإبانة عن جانب مهم من الجوانب البلاغية في النص، نتحدث هنا عمّا يعبر عنه بالمناسبة بين المقال والمقام "لكل مقام مقال"، ممّا يؤكد الوظيفة الاجتماعية التي يؤديها الكلام عبر النظام اللغوي الذي لا يمكن مدارسته بعيدا عن السياق؛ لأنه يفسّر الكثير من العمليات المصاحبة لأداء اللغة في وظيفتها التواصلية، ممّا يزيل اللبس عن الجمل والنصوص، بما يشمل من الجو البيئي والنفسي المحيط بكل من المتكلم والسّامع.

يمكن القول في الختام أنّ القدماء خلفوا إرثا معرفيا غنيا جاء موزعا عبر حقول متنوعة، وكشفوا عن وعي مبكّر بدور المعطيات الاجتماعية والثقافية في تحليل الرسالة وفهمها، وأدركوا الخلفيات المعرفية والسياقية التي تحكم التواصل التفاعلي الايجابي بين أطراف الخطاب، وهي معطيات تداولية معرفية تجعل المنهج التداولي الذي ارتسمت معالمه وحدوده في النظرية الغربية حاضرا في التراث اللغوي، ممّا يسمح بإعطاء الدرس التراثي بعدا تداوليا في كثير من جوانبه؛إذ يساعد ذلك على الكشف عن المزيد من أوجه التفرد والعبقرية، ويشجّع الباحثين على السعي لإبراز هذا الموروث وتقديمه إلى الآخر، ومثل هذه المقاربة ستعين، بلا شك، في مد الجسور المعرفية بين ثقافتين مختلفتين، ويفتح آفاقا جديدة لخدمة العربية.

مصادر البحث ومراجعه:

أ . القرآن الكريم برواية ورش.

ب- المصادر والمراجع العربية والمعربة:

01- أحمد بن فارس، الصاحبي في فقه اللغة ومسائلها و سنن العرب في كلامها،علق عليه و وضع حواشيه أحمد حسن بسج، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط1، 1997.

02- أدراوي العياشي، الاستلزام الحواري ، منشورات الاختلاف، الجزائر، دار الأمان، المغرب، ط1، 2011.

03- الاستراباذي رضي الدين محمد بن حسن ، شرح الرضي على الكافية ، تصحيح وتحقيق يوسف حسن عمر، منشورات قار يونس، بنغازي، ط2، 1996.

04- آن ريبول وجاك موشلار، القاموس الموسوعي للتداولية، ترجمة مجموعة من الأساتذة، بإشراف عز الدين المجدوب، المركز الوطني للترجمة، تونس، 2010.

05- ــــــــــــــــ، التداولية اليوم علم جديد في التواصل، ترجمة سيف الدين دغفوس ومحمد الشيباني ، دار الطليعة، بيروت، ط1، 2003.

06- الأوسي قيس إسماعيل، أساليب الطلب عند النحويين والبلاغيين، منشورات جامعة بغداد، دط، دت.

07- آيت أوشان علي، السياق والنص الشعري من البنية إلى القراءة، دار الثقافة للنشر والتوزيع، الدار البيضاء، المغرب، ط1، 2000.

08- باتريك شارودو، دومينيك منغنو، معجم تحليل الخطاب، ترجمة عبد القادر المهيري، حمادي صمود، دار سيناترا ، المركز الوطني للترجمة، تونس، 2008.

09- بالمر، علم الدلالة، ترجمة مجيد الماشطة، الجامعة المستنصرية، بغداد، العراق، 1985.

10- الباهي حسن، اللغة والمنطق بحث في المفارقات، المركز الثقافي العربي، الدار البيضاء، المغرب، ط1، 2000.

11- بشر كمال، التفكير اللغوي بين الجديد والقديم، دار غريب، القاهرة، مصر، ط1، 2005.

12- بلخير عمر، تحليل الخطاب المسرحي في ضوء النظرية التداولية، منشورات الاختلاف، ط1، الجزائر، 2003.

13- بوجادي خليفة، في اللسانيات التداولية مع محاولة تأصيلية في الدرس العربي القديم، العلمة، الجزائر، ط1، 2009.
14- بوقرة نعمان، محاضرات في المدارس اللسانية المعاصرة، منشورات جامعة باجي مختار، عنابة، 2006.
15- ـــــــــــ، المصطلحات الأساسية في لسانيات النص وتحليل الخطاب، عالم الكتب الحديث، عمان، الأردن، جدارا للكتاب العالمي، عمان، الأردن، ط1، 2009.
16- التفتازاني سعد الدين مسعود بن عمر، المطوّل في شرح تلخيص المفتاح ، تحقيق عبد الحميد هنداوي، دار الكتب العلمية بيروت، ط3، 2013.
17- تمام حسان، اللغة العربية معناها ومبناها، دار الثقافة، الدار البيضاء، 1994.
18- ج.ب. براون و ج. يول، تحليل الخطاب، ترجمة وتعليق مصطفى لطفي الزليطني، منير التريكي، جامعة الملك سعود، الرياض، 1997.
19- الجاحظ عمرو بن بحر، البيان والتبين، تحقيق عبد السلام محمد هارون، مكتبة الخانجي ، القاهرة، 2003.
20- جان سرفوني، الملفوظية، ترجمة خالد المقداد، منشورات اتحاد الكتاب العرب، المغرب 1998، دط.
21- الجرجاني عبد القاهر بن عبد الرحمان بن محمد، أسرار البلاغة في علم البيان، تحقيق عيد فتحي عبد اللطيف، الأندلس الجديدة للنشر والتوزيع، القاهرة، ط1، 2010.
22- ـــــــــــــــ، دلائل الإعجاز، قرأه وعلق عليه محمود محمد شاكر، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط5، 2004.
23- جماعة من المؤلفين، إطلالات على النظريات اللسانية والدلالية في النصف الثاني من القرن العشرين ،ج2، نصوص مختارة، ترجمة مجموعة من الأساتذة بإشراف عز الدين المجدوب، المجمع التونسي للعلوم والآداب والفنون، بيت الحكمة، تونس، ط1، 2012.
24- جماعة من المؤلفين، التداولية في البحث اللغوي والنقدي، مؤسسة السياب للطباعة والنشر والترجمة، لندن، ط1، 2012.
25- ابن جني أبو الفتح عثمان، الخصائص، تحقيق محمد علي النجار، دار الكتاب العربي، بيروت، دت.

26- جورج اليا سرفاتي وماري آن بافو، النظريات اللسانية الكبرى، ترجمة محمد الراضي، المنظمة العربية للترجمة، بيروت، ط1، 2012.
27- جون أوستين، نظرية أفعال الكلام العامة، ترجمة عبد القادر قينيني، إفريقيا الشرق، 1991.
28- جون سيرل، العقل واللغة والمجتمع، ترجمة سعيد الغانمي، منشورات الاختلاف، الجزائر، المركز الثقافي العربي، بيروت، لبنان، الدار العربية للعلوم، بيروت، لبنان، ط1، 2006.
29- جون ليونز، اللغة والمعنى والسياق، ترجمة عباس صادق الوهاب، دار الشؤون الثقافية العامة، بغداد، العراق، ط1987،1.
30- الحباشة صابر، التداولية والحجاج مداخل ونصوص، صفحات للدراسات والنشر، دمشق، سوريا، ط1، 2008.
31- حسين عبد القادر، أثر النحاة في البحث البلاغي، دار غريب للطباعة والنشر والتوزيع، القاهرة، 1998.
32- جبير صالح حمادي، التصوير الفني في القرآن الكريم، مؤسسة المختار للنشر والتوزيع القاهرة، ط1، 2007
33- الخالدي صلاح عبد الفتاح، التفسير والتأويل في القرآن، دار النفائس للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، ط1، 1996.
34- دبه الطيب، مبادئ اللسانيات البنوية، دار القصبة للنشر، الجزائر،2001.
35- الدخيل معاذ بن سلمان، منزلة معاني الكلام في النظرية النحوية العربية مقاربة تداولية، دار محمد علي للنشر، ط1، 2014.
36- الدسوقي محمد بن عرفة، حاشية الدسوقي على مختصر سعد الدين التفتازاني، من شروح التلخيص، دار البيان العربي، ط4، 1992.
37- دلاش جيلالي، مدخل إلى اللسانيات التداولية، ترجمة محمد يحياتن، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1992.
38- ر.هـ. روبنز، موجز تاريخ علم اللغة في القرن العشرين، ترجمة أحمد عوض، سلسلة عالم المعرفة، نوفمبر 1997.
39- الزركشي بدر الدين محمد بن عبد الله ، البرهان في علوم القرآن، تحقيق أحمد علي، دار الحديث للطبع والنشر والتوزيع، القاهرة، 2006.

40- الزمخشري أبو القاسم جار الله محمود بن عمر ، الكشاف عن حقائق التنزيل و عيون الأقاويل في وجوه التأويل، تعليق خليل مأمون شيحا، دار المعرفة، بيروت، لبنان، ط3، 2009.
41- الزناد الأزهر، نسيج النص بحث في ما يكون به الملفوظ نصا، المركز الثقافي العربي، بيروت، ط1، 1993.
42- الزهري نعيمة، الأمر والنهي في اللغة العربية، منشورات كلية الآداب والعلوم الإنسانية، جامعة الحسن الثاني، دط، د ت.
43- السامرائي فاضل صالح، الجملة العربية، دار الفكر ناشرون وموزعون، عمان، الأردن، ط2، 2007.
44- السبكي بهاء الدين، عروس الأفراح في شرح تلخيص المفتاح، ضمن شروح التلخيص، تحقيق عبد الحميد هنداوي، المكتبة العصرية، صيدا، بيروت، ط1، 2003.
45- السكاكي أبو يعقوب يوسف بن محمد بن علي ، مفتاح العلوم، تحقيق وتقديم عبد الحميد هنداوي، ط 51 دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، 2000م.
46- سعيد نجار منال، نظرية المقام عند العرب في ضوء البرغماتية، عالم الكتب الحديث، ط1، 2011.
47- سيبويه أبو بشر عمرو بن عثمان، الكتاب، تحقيق عبدالسلام محمد هارون، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط3، 1988.
48- ابن سينا أبو علي الحسين بن عبد الله، الشفاء المنطق العبارة، تحقيق محمود الخضيري، دار الكتاب العربي للطباعة والنشر، القاهرة، مصر.
49- السيوطي جلال الدين، الإتقان في علوم القرآن، تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم، من إصدارات وزارة الشؤون الإسلامية والأوقاف والدعوة والإرشاد، المملكة العربية السعودية، دت.
50- ـــــــــــــ، همع الهوامع في شرح جمع الجوامع، تحقيق أحمد شمس الدين، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط1، 1998.
51- الشاطبي أبو إسحاق إبراهيم بن موسى، الموافقات في أصول الشريعة، ضبطه وعلق عليه أبو عبيدة مشهور بن حسن آل سلمان، دار ابن عفان للنشر والتوزيع، الخبر، المملكة الغربية السعودية، ط1، 1997.

52- الشهري عبد الهادي بن ظافر، استراتيجيات الخطاب مقاربة لغوية تداولية، دار الكتاب الجديد المتحدة، ط1، بيروت، لبنان، 2004.
53- الشيدي فاطمة، المعنى خارج النص، دار نينوى للطباعة والنشر، 2011.
54- صحراوي مسعود، التداولية عند العلماء العرب دراسة تداولية لظاهرة الأفعال الكلامية في التراث اللساني العربي، دار الطليعة، بيروت، لبنان، ط1، 2005.
55- صلاح إسماعيل عبد الحق، التحليل اللغوي عند مدرسة أكسفورد، دار التنوير للطباعة والنشر، بيروت، لبنان، ط 1، 1993.
56- ضيف شوقي، البلاغة تطور وتاريخ، دار المعارف، ط9، دت.
57- الطبطبائي طالب سيد هاشم، نظرية الأفعال الكلامية بين فلاسفة اللغة المعاصرين والبلاغيين العرب، مطبوعات جامعة الكويت، الكويت، 1994.
58- طبل حسن، علم المعاني في الموروث البلاغي، مكتبة الإيمان، المنصورة، مصر، ط2، 2004.
59- الطلحي ردة الله بن ردة بن ضيف الله، دلالة السياق، جامعة أم القرى، معهد البحوث العلمية، مكة المكرمة،1424 هـ.
60- طه عبد الرحمن، تجديد المنهج في تقويم التراث، المركز الثقافي العربي، ط 2، الدار البيضاء، المغرب.
61- ـــــــــــ، اللسان والميزان أو التكوثر العقلي، المركز الثقافي العربي، الدار البيضاء، ط1، 1998.
62- العاكوب عيسى علي، المفصل في علوم البلاغة العربية، منشورات جامعة حلب، 2000.
63- عباس فضل حسن، البلاغة فنونها وأفنانها، دار الفرقان للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، ط4، 1997.
64- عبد السلام محمد هارون، الأساليب الإنشائية في النحو العربي، ط5، مكتبة الخانجي، 2001.
65- عبد الغفار السيد أحمد، التصور اللغوي عند علماء أصول الفقه، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، 1996.
66- عبد المطلب محمد، البلاغة والأسلوبية، مكتبة لبنان ناشرون، ط1، 1994.
67- العسكري أبو الهلال، كتاب الصناعتين، تحقيق علي محمد البجاوي ومحمد أبي الفضل إبراهيم، منشورات المكتبة العصرية، صيدا، بيروت، 1986.

68- عشير عبد السلام، عندما نتواصل نغير مقاربة تداولية معرفية لآليات التواصل والحجاج، إفريقيا الشرق، الدار البيضاء، المغرب، 2006.
69- عكاشة محمود، النظرية البراغماتية اللسانية، مكتبة الآداب، القاهرة، ط1، 2013.
70- ـــــــــ، تحليل الخطاب في ضوء نظرية أحداث اللغة، دار النشر للجامعات، القاهرة، ط1، 2013.
71- العموش خلود، الخطاب القرآني دراسة في العلاقة بين النص والسياق، عالم الكتب الحديث، جدارا للكتاب العالمي، عمان، الأردن، ط1، 2008.
72- الغزالي أبو حامد محمد بن محمد، المستصفى من علوم الأصول، تحقيق محمد سليمان الأشقر، مؤسسة الرسالة، بيروت، لبنان، ط 1.
73- فام يعقوب، البراجماتيزم أو مذهب الذرائع ، الهيئة المصرية العامة للكتاب، ط1، مصر، 1998.
74- فان دايك، علم النص مدخل متداخل الاختصاصات، ترجمة وتعليق سعيد حسين بحيري، دار القاهرة للكتاب، مصر، ط1، 2001.
75- ـــــــ، النص والسياق استقصاء البحث في الخطاب الدلالي والتداولي، ترجمة عبد القادر قينيني، إفريقيا الشرق، المغرب، 2000.
76- فرانسواز أرمينكو، المقاربة التداولية، ترجمة سعيد علوش، مركز الإنماء القومي، الرباط، 1986.
77- فرديناند دي سوسير، دروس في الألسنية العامة، ترجمة صالح القرمادي، الدار العربية للكتاب، تونس، 1985.
78- فريق البحث في البلاغة والحجاج، أهم نظريات الحجاج في التقاليد الغربية من أرسطو إلى اليوم، إشراف حمادي صمود، سلسلة آداب، جامعة الآداب والفنون والعلوم الانسانية، كلية الآداب، منوبة، تونس، دط، دت.
79- الفيروز أبادي محمد بن يعقوب، القاموس المحيط، حققه محمود مسعود أحمد، المكتبة العصرية، صيدا، بيروت ط1، 2009.
80- فيليب بلانشيه، التداولية من أوستين إلى غوفمان، ترجمة صابر الحباشة، دار الحوار للنشر والتوزيع، سوريا، ط1، 2007.

81- القزويني جلال الدين محمد بن عبد الرحمان ، الإيضاح في علوم البلاغة، وضع حواشيه إبراهيم شمس الدين، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط1، 2003.
82- ابن قيّم الجوزية محمد بن أبي بكر بن أيوب، إعلام الموقعين عن رب العالمين، تحقيق محمد محي الدين عبد الحميد، دار الفكر، بيروت، لبنان ، ط2 ، 1977.
83- ـــــــــــ، بدائع الفوائد، تحقيق علي بن محمد العمران، دار عالم الفوائد للنشر والتوزيع. ط1، 1425هـ.
84- لاشين عبد الفتاح، التراكيب النحوية من الوجهة البلاغية عند عبد القاهر، دار المريخ للنشر، الرياض، المملكة العربية السعودية، د ط، د ت.
85- لهويمل باديس، مظاهر التداولية في مفتاح العلوم، عالم الكتب الحديث،إربد، الأردن، ط1، 2014.
86- مارسيلو داسكال، الاتجاهات السيميولوجية المعاصرة، ترجمة حميد لحميداني وآخرين، منشورات إفريقيا الشرق، الدار البيضاء، 1987.
87- الماشطة مجيد، شظايا لسانية، مطبعة السلام، البصرة، ط1، 2007.
88- المتوكل أحمد، اللسانيات الوظيفية، مدخل نظري، منشورات، عكاظ، الرباط، 1987.
89- ـــــــــــ، المنحى الوظيفي في الفكر اللغوي العربي الأصول والامتداد، دار الأمان، الرباط، المغرب، ط1، 2006.
90- ـــــــــــ، الوظائف التداولية في اللغة العربية، منشورات الجمعية المغربية للتأليف والترجمة والنشر، الدار البيضاء، المغرب، ط1985،1.
91- ـــــــــــ، الوظيفة بين الكلية والنمطية، دار الأمان للنشر والتوزيع، الرباط، المغرب، 2003.
92- ـــــــــــ، دراسات في نحو اللغة العربية الوظيفي، الدار البيضاء، دار الثقافة، ط1، 1986.
93- مجمع اللغة العربية، المعجم الوسيط، دار الشروق الدولية، ط 4، مصر، 2004
94- محمد محمد أبو موسى، خصائص التراكيب، مكتبة وهبة، القاهرة، ط4، 1996.
95- ـــــــــــ، دلالات التراكيب، مكتبة وهبة، القاهرة، ط2، 1987.
96- محمد يونس علي، علم التخاطب الإسلامي، دار المدار الإسلامي، بيروت، لبنان، ط1، 2006.

97- ـــــــــــــ، مقدمة في علمي الدلالة والتخاطب، دار الكتاب الجديد المتحدة، بيروت، لبنان، ط1، 2004.
98- محمود نحلة أحمد، آفاق جديدة في البحث اللغوي المعاصر، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، 2002.
99- ـــــــــــــ، علم اللغة النظامي مدخل إلى النظرية اللغوية عند هاليداي، دار الوفاء لدنيا الطباعة والنشر، الإسكندرية، ط1، 2008.
100- مختار عمر أحمد، علم الدلالة، عالم الكتب، مصر، ط 2، 1988.
101- مسلم بن الحجاج القشيري النيسابوري، صحيح مسلم، ترتيب محمد فؤاد عبد الباقي، دار ابن حزم للطباعة والنشر والتوزيع، القاهرة، مصر، ط1، 2008.
102- مفتاح محمد، تحليل الخطاب الشعري استراتيجية التناص، المركز الثقافي العربي ، المغرب، لبنان.
103- مقبول إدريس، الأسس الإيبستيمولوجية والتداولية للنظر النحوي عند سيبويه، جدارا للكتاب العالمي، عمان، الأردن، عالم الكتب الحديث اربد، الأردن، د ط، 2008.
104- أبو المكارم علي، الجملة الاسمية، مؤسسة المختار للنشر والتوزيع، القاهرة، ط1، 2007 .
105- ابن منظور أبو الفضل جمال الدين بن محمد بن مكرم، لسان العرب، ج16، دار المعارف، القاهرة.
106- المهيري عبد القادر، نظرات في التراث اللغوي العربي، دار الغرب الإسلامي، بيروت، لبنان، ط1، 1993.
107- مومن أحمد، اللسانيات النشأة والتطور، ديوان المطبوعات الجامعية. الساحة المركزية. بن عكنون، الجزائر، 2002.
108- ميلاد خالد، الإنشاء في العربية بين التركيب والدلالة دراسة نحوية تداولية، جامعة منوبة، تونس، المؤسسة العربية للتوزيع، تونس، ط1، 2001.
109- الهاشمي السيد أحمد، جواهر البلاغة، ضبط و تدقيق يوسف الصميلي، المكتبة العصرية صيدا، بيروت، 2006.
110- ابن هشام الأنصاري جمال الدين، مغني اللبيب عن كتب الأعاريب ، تحقيق محمد محي الدين عبد الحميد، المكتبة العصرية، صيدا، بيروت، 1991.

111- هنداوي عبد الله محمد سليمان ، من جهود اللغويين والمفسرين في البحث البلاغي ، مطبعة الأمانة، شبرا، مصر، ط1، 1986.

112- ابن يعيش موفق الدين يعيش بن علي، شرح المفصل للزمخشري، تقديم إميل بديع يعقوب، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط1، 2001

ج - الرسائل الجامعية:

1. بعيطيش يحي، نحو نظرية وظيفية للنحو العربي، أطروحة دكتوراه ، إشراف عبدالله بوخلخال، جامعة منتوري، قسنطينة، 2006.
2. بوالريش حليمة، أفعال الكلام في الخطاب القرآني سورة البقرة أنموذجا، مذكرة ماجستير، إشراف عبد الكريم بورنان، جامعة الحاج لخضر، باتنة، 2011-2012.
3. بوعياد نوارة، الحجاج وبعض الظواهر التداولية في الخطاب التعليمي الجامعي (نموذج أقسام اللغة العربية وآدابها)، أطروحة دكتوراه، إشراف خولة طالب الإبراهيمي، جامعة الجزائر، 2009-2010.
4. عمران قدور، البعد التداولي في الخطاب القرآني الموجه إلى بني إسرائيل، أطروحة دكتوراه، إشراف مفتاح بن عروس، جامعة الجزائر، 2008- 2009.
5. ابن يامنة سامية، سياق الحال في الفعل الكلامي مقاربة تداولية، أطروحة دكتوراه، إشراف أحمد عزوز، جامعة وهران، 2011- 2012.

د – المقالات:

01- أعراب حبيب، الحجاج والاستدلال الحجاجي عناصر استقصاء نظري، مجلة عالم الفكر، الكويت، العدد1، المجلد 30، جويلية-سبتمبر 2001.

02- أنور محمد سامي، اتجاهات جديدة في دراسة المعنى اللغوي، المؤتمر العالمي للبرغماتية، 1985 م، المجلة العربية للعلوم الإنسانية، الكويت، ع 22، ربيع 1986.

03- بن طالب عثمان، البرغماتية، ضمن أشغال الملتقى الدولي الثالث في اللسانيات، تونس، فيفري، 1985، الجامعة التونسية، مركز الدراسات والأبحاث الاقتصادية والاجتماعية، المطبعة العصرية، تونس، 1986.

04- تركي مبارك، النداء بين النحويين والبلاغيين ، مجلة حوليات التراث، مستغانم، الجزائر، العدد7، 2007.

05- الحناش محمد ، الأساس المعرفي لمنظومة الإبداع مقاربة لسانية – تداولية، مجلة التواصل اللساني، العدد1، 2، المجلد العاشر، 2001.
06- دفه بلقاسم ، النحو العربي بين التقليد والمناهج اللسانية الحديثة، مجلة الأثر، كلية الآداب والعلوم الإنسانية، جامعة قاصدي مرباح، العدد الخامس، مارس، 2006.
07- الرقبي رضوان ، الاستدلال الحجاجي التداولي وآليات اشتغاله، مجلة عالم الفكر، الكويت، العدد2، المجلد 40 ، أكتوبر- ديسمبر، 2011م.
08- السيد عبد الحميد، التراكيب النحوية من الوجهة التداولية، مؤتة للبحوث والدراسات، المجلد 16، العدد2، 2001.
09- شنان قويدر ، التداولية في الفكر الأنجلو سكسوني المنشأ الفلسفي والمآل اللساني، مجلة اللغة و الأدب، مجلة أكاديمية محكمة يصدرها معهد اللغة العربية وآدابها، جامعة الجزائر، جانفي 2006.
10- عبد القادر عواد، آليات التداولية في الخطاب " الخطاب الأدبي أنموذجا"، مجلة علامات، مج 19، ج 74، شعبان 1432، يوليو 2011.
11- الغرافي مصطفى، مجلة عالم الفكر، الكويت، المجلد 40، العدد 1، جويلية – سبتمبر 2011.
12- غماري نصيرة، نظرية أفعال الكلام عند أوستين، مجلة اللغة و الأدب، مجلة أكاديمية يصدرها معهد اللغة العربية وآدابها جامعة الجزائر، العدد 17، جانفي 2006.
13- فاخوري عادل، الاقتضاء في التداول اللساني، مجلة عالم الفكر، الكويت، المجلد 20، العدد3، 1989.
14- فضل صلاح، بلاغة الخطاب وعلم النص، عالم المعرفة، الكويت، 1992.
15- مدقن هاجر، آليات تشكل الخطاب الحجاجي، مجلة الأثر، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، العدد 5، مارس، 2006.
16- مصطفى هيثم محمد ، القصدية الإنجازية في مضمون الخطاب النحوي في كتاب سيبويه، مجلة أبحاث كلية التربية الأساسية، المجلد 11، العدد 3، جامعة الموصل، العراق، 2012.
17- مقبول إدريس، البعد التداولي عند سيبويه، مجلة عالم الفكر، الكويت، المجلد 33، العدد 1، جويلية- سبتمبر 2004.
18- ملاوي صلاح الدين، نظرية الأفعال الكلامية في البلاغة العربية، مجلة كلية الآداب والعلوم الإنسانية والاجتماعية، جامعة محمد خيضر، بسكرة، ع4 ، يناير 2009.

د-المراجع الأجنبية :

1-Catherine FUCHS et Pierre LE GOFFIC, Les linguistiques contem poraines – repères théoriques, Nelle. Edition, Hachette supérieure, 1992.
2-Catherine Kerbrat-Orecchioni, Enonciation de la subjectivité dans le langage, Armand Colin, Paris, 1980.
3-————————,L'implicite, Armand Colin, Paris, 1986.
4-Dominique MAINGUENEAU, Analyser les textes de communication, Nathan, Paris. 2000.
5-———————— ,Nouvelles tendance en analyse du discours, Ed. Hachette, 1987.
6-————————, Pragmatique pour le discours littéraire, Dumod, Paris, 1997.
7-————————, Les termes clés de l'analyse du discours, Seuil, Paris, 1996.
8- Oswald Ducrot , Dire et ne pas dire, Herman, Paris.
9-————————,Les Échelles argumentatives, Les Editions de Minuit, Paris 1980
10-Henri Margulieu, Etude d'un texte argumentatif, Ellipse Editions, Paris 1996

فهرس الآيات القرآنية:

السورة	الآية	الرقم	الصفحة
البقرة	{ سواء عليهم أأنذرهم أم لم تنذرهم }	6	147
	{يسألونك عن الأهلة قل هي مواقيت للناس والحج}	189	144
	{ يسألونك ماذا ينفقون قل ما أنفقتم من خير فللوالدين والأقربين واليتامى والمساكين و ابن السبيل }	215	144
	{والمطلقات يتربصن بأنفسهن ثلاثة قروء }	228	146
	{ والوالدات يرضعن أولادهن حولين كاملين }	233	146
	{ غفرانك ربنا }	285	104
	{ ربنا لا تؤاخذنا إن نسينا أو أخطأنا }	286	84
آل عمران	{ ربّ إني وضعتها أنثى }	36	146
	{ ومن أهل الكتاب من إن تأمنه بقنطار يؤده إليك }	75	58
	{ ومنهم من إن تامنه بدينار لا يؤده إليك }	75	58
	{ يا أيها الذين آمنوا إن تطيعوا فريقا من الذين أوتوا الكتاب يردوكم بعد إيمانكم كافرين }	100	156
	{ و كيف تكفرون و أنتم تتلى عليكم آيات الله و فيكم رسوله و من يعتصم بالله فقد هدي إلى صراط مستقيم }	101	156
	{لا يحسبن الذين يفرحون بما أتوا ويحبون أن يحمدوا بما	188	180

	لم يفعلوا فلا تحسبنهم بمفازة من العذاب ولهم عذاب اليم}		
النساء	{لا يستوي القاعدون من المؤمنين غير أولي الضرر والمجاهدون في سبيل الله}	95	146
الأنعام	{وآتوا حقه يوم حصاده}	141	184
المائدة	{قال رجلان من الذين يخافون أنعم الله عليهما }	23	104
	(قل أتعبدون من دون الله ما لا يملك لكم ضرا ولا نفعا والله هو السميع العليم)	76	155
	{ فهل أنتم منتهون }	91	154
	(و إذ قال الله يا عيسى ابن مريم أأنت قلت للناس اتخذوني و أمي إلهين من دون الله قال سبحانك ما يكون لي أن أقول ما ليس لي بحق)	116	158
الأعراف	{ أتأتون الفاحشة ما سبقكم بها من أحد من العالمين}	80	155
التوبة	{أتخشونهم فالله أحق أن تخشوه }	13	154
	{ عفا الله عنك }	43	146
	{ استغفر لهم أو لا تستغفر لهم إن تستغفر لهم سبعين مرة فلن يغفر الله لهم }	80	148
هود	{أصلواتك تأمرك أن نترك ما يعبد أباؤنا أو أن نفعل في أموالنا ما نشاء}	87	154
النحل	{أدع إلى سبيل ربك بالحكمة والموعظة الحسنة وجادلهم بالتي هي أحسن}	125	131

الإسراء	{فلا تقل لهما أف}	23	58
	{افاصفاكم ربكم بالبنين واتّخذ من الملائكة إناثا إنّكم لتقولون قولا عظيما }	40	157
الكهف	{ ألم أقل لك إنك لن تستطيع معي صبرا)	75	158
مريم	{ربّ إني وهن العظم مني}	4	146
	{ قل من كان في الضلالة فليمدد له الرحمان مدا }	75	148
طه	{و ما تلك بيمينك يا موسى }	17	154
الأنبياء	(وتالله لأكيدن أصنامكم بعد أن تولوا مدبرين)	57	159
	(قالوا سمعنا فتى يذكرهم يقال له إبراهيم)	60	159
	(أأنت فعلت هذا بآلهتنا يا إبراهيم)	62	159
المؤمنون	{ثم إنكم بعد ذلك لميتون* ثم إنكم يوم القيامة تبعثون }	16-15	146
النمل	{قال أكذبتم بآيتي ولم تحيطوا بها علما أمّاذا كنتم تعملون}	84	158
العنكبوت	{ أحسب الناس أن يتركوا أن يقولوا آمنا و هم لا يفتنون}	2	154
الصافات	{أتعبدون ما تنحتون }	95	155
	{سبحان الله}	159	146
الزمر	{ قل هل يستوي الذين يعلمون والذين لا يعلمون }	9	146
	{والسموات مطويات بيمينه}	67	184
	{ وسيق الذين كفروا إلى جهنم زمرا حتى إذا جاءوها وفتحت أبوابها وقال لهم خزنتها ألم ياتكم رسل منكم يتلون عليكم آيات	71	158

	ربكم وينذرونكم لقاء يومكم هذا قالوا بلى ولكن حقت كلمة العذاب على الكافرين }		
فصلت	{إن الذين يلحدون في آياتنا لا يخفون علينا أفمن يلقى في النار خير أمن يأتي آمنا يوم القيامة اعملوا ما شئتم إنه بما تعملون بصير}	40	148
	{ سنريهم آياتنا في الآفاق }	53	146
الشورى	{أم يقولون افترى على الله كذبا}	24	154
	{لِله ملك السماوات والأرض يخلق ما يشاء يهب لمن يشاء إناثا ويهبِ لمن يشاء الذكور * أو يزوِجهم ذكرانا وإناثا}	50-49	182
الزخرف	{ أفأنت تسمع الصم أو تهدي العمي }	40	155
الدخان	{ أنّى لهم الذكر و قد جاءهم رسول مبين }	13	154
	{ ذق إنك أنت العزيز الكريم }	49	146
الأحقاف	{ ويوم يعرض الذين كفروا على النار أليس هذا بالحق }	34	158
الحجرات	{إنا خلقناكم من ذكر وأنثى}	13	182
الذاريات	{ قتل الخراصون }	10	146
الرحمان	{ هل جزاء الإحسان إلا الإحسان }	60	154
الملك	{قل هو الرحمان آمنا به وعليه توكلنا}	29	182
الضحى	(ألم يجدك يتيما فئاوى* ووجدك ضالا فهدى)	7-6	157
الزلزلة	{ فمن يعمل مثقال ذرة خيرا يره}	7	58

فهرس المحتويات

مقدمة ..... أ

الفصل الأول: الإطار المعرفي للدرس التداولي. 1

1- مرجعيات الدّرس التّداولي. 2

1-أ- المرجعية السّميائية للدّرس التداولي..... 3

1-أ-1- جهود (شارل ساندرس بيرس). 3

1-أ-2- جهود (تشارلز موريس). 5

1- ب- المرجعية الفلسفية للدرس التداولي. 7

1- ب - 1- جهود (لودفينغ فيتغنشتاين). 7

1– ب - 2 - جهود (رودولف كارناب). 9

1-ج- مرجعيات أخرى للدّرس التداولي..... 11

2- التداولية في معاجم الألفاظ. 15

3- أ- التداولية في تعريفات الباحثين الغربيين..... 16

3- ب- التداولية في تعريفات الباحثين العرب. 20

4- التداولية وعلاقتها بالحقول اللغوية. 23

4-أ- التداولية والدلالة..... 24

4- ب - التداولية والبنوية. 27

4-ج- التداولية والمدرسة التوليدية – التحويلية..... 28

4-د- التداولية والبلاغة. 32

4–هـ- التداولية وتحليل الخطاب. 35

4-و- التداولية والنحو الوظيفي. 37

5- مقاربات الدرس التداولي وأثرها في البحث اللساني..... 39

6- وظائف التداولية. 42

الفصل الثاني: موضوعات الدرس التداولي. 47

توطئة. 48

1-الإشاريات. 48
2- الضمنيات LES IMPLICITES. 52
2-أ- الضمنيات الدلالية(الافتراض المسبق) LE PRESUPPOSE.....55
2– ب-الضمنيات التداولية (القول المضمر) LES SOUS-ENTENDUS 58
3- الاستلزام الحواري (التخاطبي)IMPLICATION CONVERSATIONNELLE... 60
4- الحجاجL'ARGUMENTATION 64
4-أ- ضوابط التداول الحجاجي..... 68
4-ب- تقنيات الحجاج. 69
5- نظرية أفعال الكلام LES ACTES DE PAROLE 70
5-أ- جهود (جون أوستين) في نظرية أفعال الكلام. 71
5-أ–1- المرحلة الأولى:التفريق بين الأقوال الوصفية (التقريرية) والأقوال الإنجازية 72
5-أ- 2 - المرحلة الثانية: من الوصف إلى الإنجاز. 74
5-ب- جهود (جون سيرل) في إحكام نظرية أفعال الكلام(منطق الإنجاز)..... 77
5-ب-1 - مرحلة الأفعال الكلامية المباشرة. 78
5- ب–2- تقسيم الفعل الكلامي عند (سيرل) 78
5-ب-3- شروط الملاءمة..... 81
5-ب–4- معايير تصنيف الأفعال الكلامية عند (سيرل)..... 82
5- ب-5- تصنيف (سيرل) للأفعال الكلامية. 83
5-ب-6- مرحلة الفعل الكلامي غير المباشر. 84
الفصل الثالث: نظرية الخبر والإنشاء في التراث العربي تداوليا.....91
توطئة. 92
1- علم المعاني في الموروث البلاغي..... 93
2- معايير التمييز بين الخبر والإنشاء..... 98
2-أ- التمييز بحسب قبول الصدق والكذب. 98
2- ب- التمييز بحسب مطابقة النسبة الكلامية النسبة الخارجية. 101

2– ج - التمييز بحسب إيجاد النسبة في الخارج. 102
3- قرينة القصد بين القدماء و التداوليين. 104
4- أقسام الفعل الكلامي بين القدماء والتداوليين..... 111
4-أ- أقسام الفعل الكلامي بين عبد القاهر الجرجاني والتداوليين. 111
4-ب- أقسام الفعل الكلامي بين الرضي الاستراباذي والتداوليين. 120
4-ج- أقسام الفعل الكلامي بين ابن القيم الجوزية والتداوليين. 122
4-د- الإسناد بين القدماء و(سيرل). 123
4-هـ-الإسناد بين عبد القاهر الجرجاني و(سيرل). 127
5- معايير تصنيف الأقوال بين القدماء والتداوليين. 130
6- الأفعال الإنجازية المباشرة عند القدماء. 134
6-أ- الأفعال الإنجازية المباشرة عند السكاكي. 134
6-أ-1-قانون الخبر. 135
6-أ-2- قانون الطلب. 138
6– ب-الأفعال الكلامية في التناول الأصولي. 141
7- الأفعال الإنجازية غير المباشرة في الدرس التراثي. 142
7–أ- الدلالة الإستلزامية للجملة. 145
7–ب- الأفعال الإنجازية غير المباشرة عند السكاكي. 150
7–ج- تداولية الاستفهام. 153
7-ج-1- الاستفهام الإنكاري. 155
7-ج-2- الاستفهام التقريري. 157
الفصل الرابع: قراءة تداولية لنظرية السياق في التراث العربي. 161
1-مكانة السّياق في المقاربة التداولية. 162
2-بنية السياق. 164
2- أ- السياق اللغوي. 164
2-ب-السياق المقامي. 166

3- إنجازيه الفعل الكلامي والسياق عند (أوستين).....170
4- السياق والتواصل. 172
5- عناصر الموقف التواصلي التي يشتمل عليها السياق. 174
5 –أ- المتكلم. 175
5-ب- العناصر المشتركة بين المخاطِب والمخاطَب. 175
6-السياق في التراث اللغوي. 177
6 - أ- السياق عند المفسرين. 177
6-ب - السياق عند الأصوليين. 183
6-ج- السياق عند النحاة.....188
6- د-السياق عند البلاغيين. 190
6-د-1-المقام عند الجاحظ. 194
6-د-2-المقام عند عبد القاهر الجرجاني..... 201
6-د-3-المقام عند السكاكي. 205
خاتمة. 214
مصادر البحث ومراجعه. 221
فهرس الآيات القرآنية. 232
فهرس المحتويات 236

ملخص البحث باللّغة الفرنسية:

Cette recherche s'efforce, dans son cadre général de montrer les dimensions pragmatiques dans le cours patrimoine et cela c'est à partir du rapprochement de l'approche occidentale moderne d'étude de la langue d' ancien patrimoine arabe, et à partir de l'exploitation de ces approches pour relire le patrimoine d'une façon moderne. Cet effort peut aider à transmettre les savoirs entre l'ancien patrimoine arabe et le cours pragmatique .

Pour atteindre cette finalité, nous avons mis un plan qui se compose de quatre chapitres. Le premier et le deuxième chapitre présentent un aperçu global sur le terme pragmatique dans les recherches occidentales et arabes, et sur sa relation avec les références intellectuelles qui l'ont fondé surtout la philosophie analytique la sémiologie et la linguistique. En outre, le premier chapitre traite la relation pragmatique avec les autres champs voisins comme la rhétorique, la sémantique, l'analyse du discours et la grammaire fonctionnelle. Cette recherche a montré qu'il y a une pluralité des référence qui ont contribué dans l'enrichissement de cette approche. De plus, le deuxième chapitre a abordé des thèmes pragmatiques comme l'argumentation, les implicites et les implications conversationnelles.La recherche dans ce chapitre a concentré sur les actes de parole, et sur la relation avec la problématique de cette recherche .

Le troisième chapitre établit une équilibre entre la théorie d'assertion et la performance chez les anciens et la théorie des actes de paroles chez les pragmatistes et cela c'est à partir de la comparaison entre les classes des actes de parole et les principes du classement des actes de parole entre les pragmatistes et les anciens, et aussi les thèmes de prédication et performance .cette recherche a montré qu'il y a plusieurs points communs, ayant des nominations différentes. la deuxième partie de ce chapitre traite des actes de parole directes et indirectes. Dans ce sens, cette recherche montre qu'il y a une conscience de théorisation et d'application chez les anciens à partir l'existence du phénomène de l' implication conversationnelle surtout chez les rhétoriciens et les fondamentalistes, et cela c'est à partir l'exploitation de sens du sens.

Le quatrième chapitre s'est basé sur une lecture pragmatique du contexte dans le patrimoine, à partir l'étude des exemples qui se trouvent dans le patrimoine. La recherche dans ce chapitre mentionne la présence du contexte dans les thèmes pragmatiques du fait que la langue se considère comme un fait social qui sert à communiquer dans certaines conditions qui aident à comprendre les sens et ses interprétations. Dans le côté du patrimoine cette recherche montre la présence du contexte, par la même importance, dans le cours pragmatique surtout les points communs, parmi lesquels, le temps, le lieu et le savoir commun .

Ce chapitre a montré l'existence des éléments pragmatiques dans l'analyse du sens. Ils se résident dans la langue et le contexte extérieur. A partir de ce qu'a présenté Jahid et Jorjani et Sakaki, il paraît qu'ils ont donné une importance aux éléments qui composent le message linguistique: le récepteur, l'émetteur et l'environnement du discours (le contexte, le code et système du message). ils ont fait attention aussi aux stratégies pragmatiques, dans l'analyse comme les intentions.

En conclusion de cette recherche, des résultats ont été inscrits, parmi lesquels : la cohérence du cours de patrimoine avec les notions pragmatiques surtout la théorie des actes de parole, les sens implicites, le contexte et la participation du récepteur dans la formation du sens et son interprétation .